المملكة العربيـة السعودية
وزارة التعلـيم العـالى
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مكة المكرمـة



سلسلة الرسائل العلمية الموصي بطبعها
(٢٦)



ظاهرة التآخي في العربية

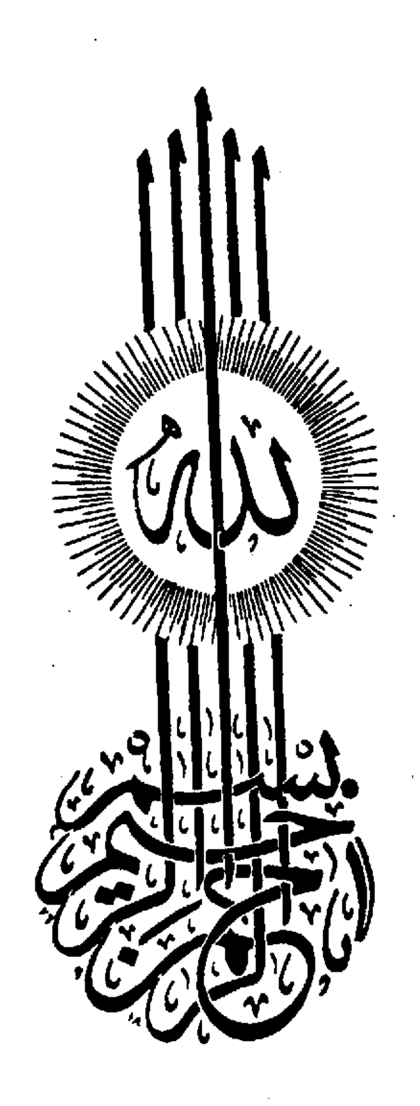
إعداد الدكتورة
فاطمة عبد الرحمن رمضان بن حسين

الجـزء الثـاني

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م

ⓒ جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .
بن حسين ، فاطمة عبد الرحمن رمضان
ظاهرة التآخي في اللغة العربية ــ مكة المكرمة .
٩٨٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم ــ (سلسلة أبحاث اللغة العربية وعلومها)
ردمك ٧ ــ ١٠٤ ــ ٣ ــ ٠ ــ ٩٩٦٠
ردمد ٣٨٨٠ ــ ١٣١٩
١ ــ اللغة العربية أ ــ العنوان ب ــ السلسلة
ديوي ٤١٠ ١٦ / ٢٧٩٣
رقم الإيداع : ١٦ / ٢٧٩٣
ردمك ٧ ــ ١٠٤ ــ ٣ ــ ٠ ــ ٩٩٦٠
ردمد : ٣٨٨٠ ــ ١٣١٩

الطبعـــة الأولـــى


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان (ظاهرة التآخي في العربية) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية .

قسم : الدراسات العليا (فرع اللغة) .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ...

وبالله التوفيق ،،



الباب الرابع

التآخي في اللفظ
وفيه فصلان

التمهيـــد :

التّآخي في اللفظ ، هذه الترجمة يُراد بها معنى الاشتراك أو الاتحاد في اللفظ مع اختلاف المسميات ، وقد عقدت هذا الباب ؛ كي أستثمر ظاهرة المشترك اللفظي في لغة البيان العربي ، وأجني قطافها ؛ حيث لم أجد ممن تقدمني - فيما أعلم ، وفيما اطلعت - من خصّ هذا الموضوع بالدراسة التي أعنيها هنا أو على الوجه الذي صنعت والطريقة التي سلكت ، وهذه الدراسة لم تكن قد استوت على سوقها من قبل ، ولا أقيم لها صرح ، لذا أكديت الذهن ، وأعملت الفكر في جمع لبناتها ، وضمِّ أشلائها المتناثرة في خضم تراثنا العربي المترامي الأطراف كي تستوي على سوقها وتبرز للدارسين في صورة مضيئة وهيكل متكامل ، وطريقة مثمرة .

ومن المعلوم أنّ المشترك اللفظي كما عرّفه أهل الأصول ، بأنّه : اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر ، على أنّه مُمْكِنُ الوقوع ؛ لجواز أن يكون إمّا من واضعَيْنِ بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنىً ، ثم يضعه الآخر لمعنىً آخر ، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين ، وهذا على القول بأنّ اللغات غير توقيفية ، وإمّا من واضع واحد ؛ لغرض الإبهام على السامع[1] ؛ حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة ، وذلك لما روى عن أبي

(١) ومن الابهام ما حُكي أنّ بعضهم دخل على عدوه من النصارى فقال له : أطال الله بقاءك وأقر عينك وجعل يومي قبل يومك ، والله إنّه ليسرني ما يسرك ، فأحسن إليه وأجازه على دعائه وأمر له بصلة ، وكان ذلك دعاءً عليه ؛ لأنّ معنى قوله : أطال الله بقاءك ، أي : حصول منفعة المسلمين في حصول الجزية ، وأما قوله : أقر الله عينك ، فمعناه : سكن الله حركتها ، أي : أعماها ، وأما قوله : وجعل يومي قبل يومك ، أي : جعل يومي الذي أدخل فيه الجنة قبل يومك الذي تدخل فيه النار ، وأمّا قوله : إنه ليسرني ما يسرك ، فإنّ العافية تسرّه كما تسرّ الآخر (فانظر الاشتراك في المستطرف في كلّ فن مستظرف لشهاب الدين محمد الأبشيهى ٤٣/١) .

بـكر الصـديق ـ رضي الله عنه ـ وقـد سـأله رجل عن النبي ـ ﷺ ـ وقت ذهابهما إلى الغار ، من هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل .

وأكثر العلماء على أنّ المشترك واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ ، ومن النّاس من أوجب وقوعه ، قال : لأنّ المعاني غير متناهية ، والألفاظ متناهية ، فإذا وُزّع لزم الاشتراك . وذهب بعضهم إلى أنّ الاشتراك أغلب ، قال : لأنّ الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النّحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع مشترك بين الحال والاستقبال ... وعلى أي حال فالاشتراك في اللغة خلاف الأصل[1] .

ويمكن لنا تقسيم هـذا البـاب (التـآخي في اللفـظ والصـورة) إلى فصلين اثنين :

أحدهما : ما يختصّ بالتّآخي في الصيّغ .

والآخر : ما يختصّ بالتّآخي فيما تعدّدت مسمياته أو معانيه من الألفاظ .

---

(١) انظر المزهر ٢١٧/١ فما بعدها .


الفصل الأول
التآخي في الصيغ

يتناول هذا الفصل :

* تعريف الصيغة لغة واصطلاحاً .

* أثر الصيغة :

(١) في باب البناء .

(٢) في باب الإضافة .

(٣) في منع الصرف .

(٤) في إعراب المثنى بالحركات .

(٥) فيما يعرب إعراب المثنى .

* التشابه في الصيغة وأثره في إعراب « الذين » .

تعريف الصيغة :

يقول ابن الحاجب في مجيء الصيّغة لأكثر من معنى ـ وهو الذي نقصد بالاشتراك فيها ـ : « وأفعل للتعدية غالباً نحو : أجلسته، وللتعريض نحو : أبعته ، ولصيرورته ذا كذا نحو : أغدّ البعير ، ومنه : أحْصَدَ الزّرع ، ولوجوده على صفة نحو : أحمدته وأبخلته ، وللسّلب نحو : أشكيته ، وبمعنى « فَعَل » نحو : قِلْتُه وأَقَلْتُه بمعنى »[1] والدليل على الاشتراك في « أفعل » أنّها جاءت للمعاني المذكورة ، وصلحت لها : إذ كان من حقّ كل معنى أن توضع له صيغة تختص به ، وتكون علماً عليه ، كما وضعوا للمعاني حروفاً تدلّ عليها ، كوضعهم (مِنْ) للابتداء ، و (عَنْ) للمجاوزة، و (على) للاستعلاء ، و (إلا) للاستثناء ، و (ليت) للتمني ، وهكذا دواليك ، فلمّا جاءت (أفعل) لهذه المعاني مجتمعة دلّ على أنّها من قبيل المشترك ؛ لتعدّد معانيها ، والصيغة واحدة ، والحَكَم في بيان المعنى المراد هو السّياق .

تعريف الصيغة لغة واصطلاحاً :

قال الجوهري[2] : « صُغت الشيء أصوغُه صوغاً ، وهما صوغان ، أي سيان »[3] .

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/٨٣ ، وكتاب المفتاح في الصرف ص / ٤٩ لعبدالقاهر الجرجاني سنة ٤٧١ تحقيق د/ علي توفيق الحمَد مؤسسة الرسالة ، دار الأمل بيروت ط ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٢) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري أبو نصر ، أول من حاول الطيران ومات في سبيله ، لغوي من الأئمة ، أشهر كتبه الصحاح ، وله كتاب في العروض ، ومقدمة في النحو ، أصله من فاراب ، ودخل العراق صغيراً ، وسافر إلى الحجاز ، فطاف البادية وعاد إلى خراسان ، توفي سنة ٣٩٣ هـ . انظر الأعلام ١/٣١٣ .

(٣) الصحاح مادة : صوغ (١٣٢٤) .

وقال ابن فارس(١) : « الصاد والواو والغين أصل صحيح ، وهو تهيئة شيء على مثال مستقيم ، ومن ذلك قولهم : صاغ الحَلْيَةَ ، يصوغُه صوغاً ، وهما صوغان ، إذا كان كل واحد منهما على هيئة »(٢) .

أمّا في الاصطلاح فيقول الرضي : « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها ، هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كلٌّ في موضعه .

ويتضح من هذا التعريف أنّ هذه المصطلحات الثلاثة مترادفة ، وهي مصطلح البناء ، ومصطلح الوزن ، ومصطلح الصّيغة ، وهي تعنى الهيئة المعينة لبناء ما .

وعندما ننظر إلى هيئة الكلمة التي يشاركها فيها غيرها نجد أنّ نحو : (جَمَل) وهو اسم على بناء (ضَرَب) وهو فَعَل ، فالحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه ، وحركة البناء وسكونه ، ولا أثر له في الوزن ، ولا بدّ من مراعاة التّرتيب ، فنحو : (يَئِس) على وزن (فَعِل) و (أيِس عَفِل) وكذلك لابدّ من مراعاة الأصالة والزيادة ، فنحو : (كرّم) على وزن (فعّل) وليس (فعلل) مع توافقهما في الحركات والسكون(٣) .

فالصيغة هي الشكل والبناء ، وغالباً ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام ، فيقال في (فُعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل) : صيغ تصغير ، ويقال في

---

(١) سبقت ترجمته ، انظر ص / ١١٦ .

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ٣/٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٣) انظر شرح الشافية ١/٢، ٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(فاعل) من (فَعَل) : صيغة اسم الفاعل ، كما يقال في (مفعول) منه : صيغة اسمْ المفعول ، وغير ذلك من الصّيغ القياسية ، فالصيغ إذاً عبارة عن أبنية مقيسة في الأكثر ، ولها أوزانها التي لا تتخلّف عن عمومها وغالب أمرها[(١)] .

*** *** ***

أثر الصيغة :

للصيغة آثار عامة عند أهل اللغة ، وخاصة عند أهل النحو والصرف ، أمّا من وجهة النظر اللغوية فيوضحها الآتي :

أ ـ جعلهم الصيغة سبيلاً لتأكيد القرابة بين المترادفَين ، إذ المعلوم أنّ المترادفَين هما : ما اتفقا معنى واختلفا لفظاً ، وكثيراً ما يأتي أحدهما على وزن الآخر فيزيدهما اتحاداً والتحاماً ، كما يُفضي إلى أنّ أحدهما يُعامل معاملة الآخر ، وسنوضح ذلك في الباب الآتي ، وهو التآخي في المعنى ، ومن ذلك قول اللغويين : أمن زيدٌ الأسد ، وأمن منه ، مثل : سلِم منه وزناً ومعنى ، وقولهم : آن يئين أيناً ، مثل : حان يحين حيناً ، وزناً ومعنى[(٢)] وهذا اللون أكثر من أن يحصى ، وأوضح من أن يُشرح .

ب ـ كذلك نجدهم حين يريدون بيان باب المضارع من الثلاثي يقولون مثلاً : أبد الشيءُ يأبِدُ ويأبُدُ ، من بابي : ضرب وقتل ، وقولهم : أَبَرَ النخل كذلك[(٣)] ، وأبق العبدُ من بابي : تَعِب وقَتَل في لغة ، والأكثر من باب : ضَرَبَ إذا هرب ، وأَلِفْتُه من باب عَلِم : أنستُ به[(٤)] .

---

(١) انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص / ١٢٨ .

(٢) انظر المصباح في مادتي : أمِنَ وأينَ .

(٣) أي من البابين السابقين .

(٤) انظر المصباح في المواد المذكورة .

وأثر الصيغة يتضح لمن يقرأ الكتاب لسيبويه ، حيث نجده يقول في أبواب الجمع والمصدر وأبواب المضارع من الثلاثي : ونظير ذلك كذا وكذا .

جـ ـ لعل المتأمّل نظرة الصرفيين إلى الميزان الصرفي يمكن له إدراك ما للميزان من فوائد ، حيث يتعرف بواسطة الميزان الأصلي والزائد والمذكور من الأصول والمحذوف ، وتقديم بعض الحروف في الكلمة على بعض (القلب المكاني) وتمييز الفاعل من المفعول بسبب تغاير الصيغ كما يميز بين صيغ الماضي الثلاث ، وبين الملحق والملحق به من الصيغ ، والقياسي والسماعي من المصادر، والمطاوَع والمطاوِع من الصيغ، وما نُبِّه به على الأصل ، كما في (أغيم) و (أغيل) و (استحوذ) وما جاء على القياس منها نحو : أقام واستقام ، كما يميز أيضاً بين صيغ الجمع من القلة والكثرة ، ومعرفة المكبر والمصغر والمفرد والمثنى والجمع ، وما هو مختص بالمذكر من الصيغ نحو : ياغُدَرُ ، وما يختص بالمؤنث نحو : ياخباث ... إلخ .

كما يظهر أثر الصيغة في دراستنا هذه في أمور منها : أثرها في البناء ، وفي الإضافة ، وفي منع الصرف ، وما إليه . وإليك البيان :

ا ـ أثر الصيغة في باب البناء :

سبق أنّ (نزالِ) وأخواتها ممّا جاء مشتقاً من اسم فعل الأمر على (فَعَال) قد بنته العرب على الكسر وعلّة البناء في ذلك أمران :

أحدهما : نيابته عن فعل الأمر ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر # ....

والآخر : الشبه الوقوعي، وهو قريب من مذهب ابن مالك في قوله بالنيابة؛ إذ النائب عن الشيء يقع موقعه ، كالمفعول إذا وقع نائباً عن الفاعل ، وكنيابة حرف النداء عن الفعل (أدعو) حيث وقع موقعه .

ومنه وقوع (فعالِ) وأخواته موقع (افْعَل) أعنى فعل الأمر[1] وهو مبنيّ دائماً ، فلما أشبه (فَعال) فعل الأمر في نيابته عنه أو وقوعه موقعه بُني ، وكان بناؤه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

ومنه أيضاً (تراكِ) بمعنى (اترك) ويرجح ابن يعيش أنّ علة بنائه الشبه التضمني ، وهو تضمن (نزالِ) وأخواته معنى لام الأمر حيث يقول : « ألا ترى أن (نزال) بمعنى (انزل) وكذلك (صه) بمعنى (اسكت) وأصل (اسكت وانزل) : لتسكت ولتنزل ، كما أنّ أصل (قم) : لتقم ، وأصل (اقعد) : لتقعد ، يدلّ على ذلك أنّه قد جاء على الأصل في قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[2] فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر ، شابهت الحروف ، فبنيت ، كما بنيت (كيف وكم) لمّا تضمّن كلّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام[3] .

وهذه العلّة الأخيرة التي ذكرها ابن يعيش قد سبقه إليها ابن جني في الخصائص كما سبق أن أشرت إلى ذلك في باب البناء[4] .

هذا ـ وقد قاس النحاة (فعالِ) علماً في لغة أهل الحجاز وغيرها مما جاء مصدراً أو حالاً أو صفة جارية مجرى الأعلام أو صفة ملازمة للنداء على (فعالِ) على اسم فعل الأمر في البناء على الكسر ؛ للتآخي في الصيغة .

ومثال ما جاء على فعالِ علماً قول الشاعر :

إذا قالت حذامِ فصدقوها # فإنّ القول ما قالت حذامِ

بالبناء على الكسر في لغة أهل الحجاز .

ومثال ما جاء مصدراً نحو : فجارِ وحمادِ .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٤ .

(٢) سورة يونس الآية / ٥٨ .

(٣) شرح المفصل ٤/٥٠ .

(٤) انظر الخصائص ٣/٤٩ فما بعدها .

ومثال ما جاء حالا نحو : بدادِ من قوله :

وذكرتُ من لبنِ المحلّق شَربة # والخيلُ تعدو بالصفيرِ بدادِ

ومثال الصفة الجارية مجرى الأعلام نحو (خلاقِ) للمنية ، و(همام) للداهية .

ومثال الصفة الملازمة للنداء نحو : يافساق .

ووجه الشبه بين هذه الأنواع الخمسة، وبين (فعالِ) اسم فعل الأمر: العدل والتعريف والتأنيث، ووجه العدل في المشبه به أن نحو: (نزال) معدول عن مصدر مؤنث معرفة ، وهو النّزْلة ، كما قال المبرد : « لا عن انزلْ كما قال الجمهور » .

ووجه علمية (نزال) المؤنث أنّه علم لصيغة (انزل) ، وبناء ما ذُكر لشبهه بما ذُكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف ؛ لأنّ الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا ، وبدونها ، وقيل علّة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث ، وإليه ذهب الرّبعي[1] .

وقيل توالي العلل ، وإليه ذهب المبرد ، وقد سبق بيان ذلك ، والرد عليه من ابن جني فيما بُني على الكسر من (فعالِ) علماً وغيره[2] .

يتبين لنا مما سبق أن الاشتراك في الصيغة كالاشتراك في اللفظ تماماً ، وأنه قد يُعطى الشيء حكم غيره هو الشأن في حمل أهل العربية ما جاء على (فعالِ) علماً أو مصدراً أو حالاً ، أو صفة جارية مجرى الأعلام ، أو صفة ملازمة للنداء على ما جاء على فعالِ اسم فعل الأمر ، حيث حكموا على ما جاء

---

(١) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعي : عالم بالعربية ، أصله من شيراز ، اشتهر وتوفي ببغداد ، له تصانيف في النحو منها : كتاب : البديع ، وشرح مختصر الجرمي ، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ولد سنة ٣٢٨ هـ وتوفي سنة ٤٢٠ هـ . انظر الأعلام ٣١٨/٤ .

(٢) انظر الفاكهي بحاشية يس ٤٥/١ فما بعدها ، وانظر الكتاب ١٧٢/٣ فما بعدها .

على (فعالِ) في الأنواع الخمسة بالبناء على الكسر ؛ لمؤاخاتها ما جاء على (فعالِ) من اسم فعل الأمر ؛ لاشتراكهما في الصيغة الواحدة ، أو في الهيئة الواحدة ، ومن قبيل ما تقدم بناء (أوان) على الكسر عند بعضهم في قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ # فأجبنا أنْ ليس حين بقاء

فقد اختلف النحاة في تعليل بنائه على الكسر بتنوين ...

فذكر الشيخ محمد محي الدين... أن قوله : (أوان) مبني على الكسر ...، وأن تنوينه للضرورة ... لمؤاخاته ل (فَعالِ) اسم فعل الأمر في الصيغة[1] .

٢ ـ أثر الصيغة في باب الإضافة :

قد برز أثر الصيغة في إضافة ما لا يضاف من الكلم في قياس أبي علي الفارسي (كيف) على (بله) في جواز إضافتها ؛ لكونها على هيئتها . فمن المعلوم أنّ (كيف) قد وردت في العربية على وجهين :

الأول : أن تكون استفهاماً ، وهذا أغلب حاليها ، ثم إنّ الاستفهام تارة يكون صريحاً كما في قوله :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل # سهر دائم وحزن طويل

وتارة يكون غير صريح : إمّا للانكار ، نحو :

كيف السُّلُوُّ وقلبي قد ألمّ به # شوق يوازن أشواق المحبينا

وإمّا لدفع تعجب كما في قوله تعالى :

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٨/١ ، ومدني الأريب للعيزري /٨٦٧ ، ٨٦٨ ، والإنصاف ١٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٢/٩ وشرح الكافية ٢٧١/١ ، والجني الداني / ٤٩٠ ، وهمع الهوامع ١٢٦/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٩/٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص/٢٠١ ، ٢٠٢ .

﴿ كَيفَ تَكفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُم أَموَٰتًا فَأَحيَٰكُم ثُمَّ يُمِيتُكُم ثُمَّ يُحيِيكُم ثُمَّ إِلَيهِ تُرجَعُونَ ﴾(١) .

الثاني : أن تكون شرطاً ، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى ، غير مجزومين ، نحو : كيف تصنعُ أصنعُ ، ولا يجوز : كيف تجلسُ أذهبُ باتفاق ، ولا : كيف تجلسْ أجلسْ ، بالجزم عند البصريين ، إلا قطرب ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ ، وقيل : يجوز مطلقاً ـ أي الجزم بها ـ وإليه ذهب قطرب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بـ (ما) قالوا : ومن ورودها شرطاً :

(ينفق كيف يشاء) (يصوركم في الأرحام كيف يشاء) (فيبسطه في السماء كيف يشاء) وجوابها في ذلك كلّه محذوف ؛ لدلالة ما قبلها(٢) .

يتبين أنّ (كيف) تأتي شرطاً ، وتأتي استفهاماً ، ومن المعلوم أنّ أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا تضاف ما عدا (أيّا) وذلك؛ لتضمنها معنى الحرف، وما أشبه الحرف بوجه من الوجوه لا تجوز إضافته ، كما أنّ الحرف كذلك .

غير أنّه قد ورد ما يدل على إضافة (كيف) كما في قول الشاعر :

إذا قلّ مالُ المرءِ لانتْ قناتُه # وهان على الأدنينَ كيفَ الأباعدِ

فذهب عيسى بن موهب في كتاب العلل إلى أنّ (كيف) في هذا البيت عاطفة ؛ حيث جُرّ (الأباعد) عطفاً بـ (كيف) على (الأدنين) المجرور بـ (على) ورواه ابن هشام :

.... # وهان على الأدنى فكيفَ الأباعدِ

(١) سورة البقرة الآية / ٢٨ .

(٢) انظر المغني بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٢٠٥/١ .

وقال : هذا باطل بدخول الفاء ، فإنّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف قال : وإنّما هي اسم مرفوع المحل على الخبرية ، ويحتمل أنّ (الأباعدَ) جرٌّ بإضافة مبتدأ محذوف ، أي : فكيف حال الأباعد[1] .

والذي يترجّح عندي : أنّ (كيف) هنا مضافة إلى الأباعدِ لأمرين :

أحدهما : أنّه ورد في تذكرة الشيخ أبي عليّ الفارسي (بَلْه) بمعنى (كيف) فقيست (كيف) على (بَلْه) في الإضافة ؛ لمشاكلة الوزن ، و (كيف) على زنة المصدر ، نحو : (ضَرْب) في قوله : (فضرب الرقابِ) لا سيما و (بله) بمعنى (كيف) بشهادة هذا الإمام[2] .

الثاني : أنّه قد سبق أنّ (بله) بمعنى (كيف) ويُرفع ما بعدها على الابتداء ، وفتحته بناء ، وعلّة بنائه شبهها بـ (كيف) في الهيئة ، وأنّ حركة آخره إمّا للخفّة ، وإمّا للإتباع ، كما هو الشأن في (كيف) وعليه تكون (كيف) و (بله) قد تقارضتا ، فأعطيت (كيف) حكم (بله) فأضيفت ، كما أعطيت (بله) حكم (كيف) فرفُع ما بعدها على الابتداء .

والسرُّ في هذا التقارض فيما بينهما أنّهما قد التقتا في هيئة واحدة .

٣ـ أثر الصيغة في منع الصرف :

قد وضح لنا أثر الصيغة في منع الصرف في الأمور التالية :

الأول : حذف التنوين من (ثمانٍ) لكونها على وزن (جوارٍ) يقول ابن مالك في سبب ترك تنوين (ثمانٍ) : « ومنها قول أبي برزة ـ رضي الله عنه ـ : (غزوت مع النبي ـ ﷺ ـ ستَّ غزوات)[3] » قلت : الوجه الأجود أن يقال : سبعَ

(١) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ٩٥ ب .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ٩٥ ب .

(٣) (أو سبع غزوات أو ثمانيَ) أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة (١١، ١٢) وباب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (١١) .

غزوات أو ثمانياً بالتنوين ؛ لأنّ لفظ ثمانٍ وإن كان كلفظ جوار في أنّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيها ياءً ، فهو يخالفه في أن جواريَ جمع ، وثمانياً ليس بجمع ، واللفظ بهما في الرفع والجر سواء ، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف كتنوين يمان ، وتنوين جوارٍ تنوين عوض كتنوين أعمٍ ، وإنّما يفترق لفظ ثمانٍ ولفظ جوارٍ في النصب ، فإنّك تقول : رأيت جواريَ ثمانياً ، فتترك تنوين جوارٍ ؛ لأنّه غير منصرف .

وقد استغنى عن تنوين العوض بتكَمُّل لفظه ، وتنوين ثمانياً ؛ لأنّه منصرف لانتفاء الجمعية ، ومع هذا ففي قوله : أو ثمانيَ بلا تنوين ثلاثة أوجه أهمها ما نحن بصدده ، وهو الوجه الثاني ، وهو أن تكون الإضافة غير مقصودة ، وترك تنوين ثمانٍ لمشابهته جوارٍ لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فظاهر (أي الصيغة أو الوزن) وأما المعنى ؛ فلأنّ ثمانياً وإنْ لم يكن له واحد من لفظه ، فإنّ مدلوله جمع ، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في (سراويلَ) فأجرى مجرى (سرابيلَ)[1] فلا يُستبعد إجراء ثمانٍ مجرى جوارٍ ، ومن إجرائه مجراه قول الشاعر :

يحدو ثمانيَ مولعاً بلَقَاحِها # حتى هممن بزيغة الإرتاج »[2]

ومن قبيل ما تقدم منعهم سراويل من الصرف مع أنّه مفرد ، وشرط ما كان موازناً لمفاعيل أن يكون جمعاً بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير ، فإن فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف، والدليل على أنّ هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية أنّك لا تجد

---

(١) قال ابن مالك : وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً أجره كساري
ولسراويلَ بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

(٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص / ٤٧ ـ ٤٩ .

مـفرداً ثالثـه ألف بعدها حـرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضـمـوم كعُذَافِر : الجمل الشـديد ، أو الألف عـوضٌ من إحـدى يائي النّسب تحـقـيقـاً كيمـان وشئـام أو تقـديراً كتـهامٍ ... أمّـا سـراويل فـعلى الرغم من أنّه مـفرد إلا أنـهم منعـوه من الصـرف ، وقد اختُلف في سبب منعـه من الصـرف : فقيل : إنّه أعـجمي حُمل على موازنه من العربي كدنانير ، وقيل : إنّه منقول عن جمع سِرْوالة ، سُمّى به المفرد الجنسي ... وقيل : سراويل جمع سروال ، كشماليل جمع شملال ، حكاه الحريري[1] في المقامات .

ونقل ابن الحـاجب أنّ من العرب من يصـرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، ورُدّ بأنّه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

وإلى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله :

ولسـراويـلَ بهـذا الجـمـع # شـبـه اقـتـضى عمـوم المنـع

وجمع (مفاعل) أو (مفاعيل) إذا سُمّي بأحدهما شـخص ، أو بما وازنهما من لفظ أعجمي مـثل : سراويل وشراحيل ، أو من لفظ مرتجل للعلمية نحو : كشاجم : اسم شاعر ، مُنع الصرف مع كونه مفرداً ، قال ابن مالك :

وإنْ بـه سُـمّـي أو بمـا لحـق # بـه فـالانصـراف منعـه يحـق

يقـول الشـيخ خـالد : « والعلّة في منع صـرفـه (يعنى المفـرد الذي جـاء موازناً للجمع) ما فيه من الصيغة ، وقيل قيام العلمية مقام الجمعية ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية ، وهو مذهب المبرد ، ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأوّل لوجود الصيغة ، وهو

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٩٨ .

مذهب سيبويه ، وعن الأخفش القولان[١] ، لأنهم منعوا سراويل من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح[٢] .

الثاني : منع الصرف لوزن الفعل :

من علل منع الصرف ما جاء موازناً للفعل بأنواعه الثلاثة ، فإنّه يُمنع من التّنوين ، ويُرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ، فلا يُكسر في حال الجر لمواءمته الفعل لفظاً ، أو بعبارة أخرى لكونه على وزن هو إمّا خاص بالفعل ، أو غالب عليه أو في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل عليه في الاسم .

ومن المعلوم أن الأسباب المانعة من الصرف ، وهي العلمية والتّأنيث ، ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة ، والألف والنون ، فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم ، أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف ، فلم يدخله جر ، ولا تنوين ، ويكون في موضع الجر مفتوحاً ، وذلك قولك : هذا أحمدُ وعمرُ ، ورأيت أحمدَ وعمرَ ، ومررت بأحمدَ وعمرَ ، وإنّما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه ، وذلك أنّ كلّ واحد فرع على غيره ، فإذا اجتمع في الاسم سببان ، فقد اجتمع فيه فرعان ، فصار الفعل فرعاً من جهتين :

إحداهما : أنّه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى اسم يكون معه ، والاسم لا يفتقر إلى فعل ، فكان فرعاً عليه .

والأخرى : أنّه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء ، فلما أشبه الممنوع الفعل في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير ، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت

(١) أي الصرف والمنع ؛ حيث تجاذبه شبه الجمع بالصيغة فمنع ، وشبه المفرد المنكر فصُرف والصحيح قول سيبويه .

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢١٢ ، ٢١٣ .

المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه ، فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنّه مُتضمّن فيه من غير علامة تدخل عليه، وهو تعريف العلمية .

والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أنّ الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يُعبّر عنها بلفظ المذكر نحو : شيءٌ وحيوانٌ وإنسانٌ ، فإذا عُلم تأنيثها رُكّبت عليها العلامة وليس كذلك المؤنث .

والثاني : أنّ المؤنث له علامة على ما سبق ، فكان فرعاً .

وشرط التأنيث المانع أن يكون لازماً وذلك للاحتراز به عن تأنيث الفرق ، وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل : قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات ، وامرىء وامرأة ونحوهما من الأجناس ، ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل : قمح وقمحة ، وشعير وشعيرة ، فهذا التأنيث لا اعتداد به ، وإنّما المانع من **الصرف التأنيث اللازم** ، فإن سُمّي بشيء ممّا ذكر ، وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية ، فلم يجز سقوطها ، واعتُدّ بها سبباً مانعاً من الصرف ، إذا انضم إليه غيره ، نحو : طلحة وحمزة ، فإنهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف ...

فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة نحو : حبلى وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء ، فإن كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر ، فلا يُنوّن شيءٌ من ذلك في النكرة ، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى ألا ينصرف في المعرفة ؛ لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف ، والتعريف ممّا يزيده ثقلاً .

وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف ؛ لأنّ الألف للتأنيث ، وهي تزيده على تاء التأنيث قوة ؛ لأنّها يُبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو : سكران وسكرى ، وأحمر وحمراء ، فبنية كلّ واحد من المؤنث غير بنية المذكر ، وليست التاء كذلك ، إنّما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيته دلالة على التأنيث نحو : قائم وقائمة ، ويؤيد عندك ذلك وضوحاً أنّ ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو : حبلى وحبالي ، وسكرى وسكارى ، كما تثبت الراء في جعافر ، والميم في دراهم ، وليست التاء كذلك ؛ بل تحذف في التكسير نحو : طلحة وطلاح ، وجفنة وجفان ، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه ، كانت لها مزية على التاء ، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علّة ، ومزيتها عليها علّة أخرى ، كأنّه تأنيثان ...[١] .

والذي يعنيني ممّا سبق من العلل وزن الفعل ؛ حيث العرب تسمي بالفعل فتنقله عن الفعلية إلى الاسمية ، ثم تعطيه حكم الفعل في منع الصرف ، والنقل عن الفعل يكون عن الأفعال الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ، فالماضي مثل : كَعْسَبَ ، ودُئِلَ على قول ، وخضَّم .

والحاضر مثل : يشكُرُ ، وتغلب ، ويزيد .

والمستقبل مثل قولهم في اسم الفلاة ؛ أصمِت ، وهو أمر من (صمت) قطعت همزته على ما هو معروف[٢] .

وتفصيل القول في وزن الفعل المانع من الصرف يتضح من قول ابن يعيش[٣] : « وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة من الصرف ، وهو فرع ، لأنّ البناء للفعل ، إذ كان يخصه ، أو يغلب عليه فكان أولى به .

---

(١) انظر شرح المفصل ٥٩/١ .

(٢) أثر التسمية في بنية الكلمة ، وموضع إعرابها للدكتور : سليمان العايد ص / ٢٧ .

(٣) سبقت ترجمته انظر ص / ١١٩ .

وجملة الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب :

الأول : وزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء .

الثاني : ضرب يكون في الأفعال والأسماء ، إلا أنّه في الأفعال أغلب .

الثالث : ضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر .

فالأول نحو : ضُرِب ، وضُورِب ، فهذان بناءان يخصان الأفعال ؛ لأن بناء مالا يُسمى فاعله ، لا يكون مثله في الأسماء ، وإنّما جاء (دُئِل) وهو اسم قبيلة أبي الأسود ... فإذا سميت بـ (ضُرِب) أو (ضُورِب) لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، فلو خُفّف هذا الاسم ـ أعني (ضُرِب) ـ ونحوه بأن أسكنت عينه ، فقلت : (ضُرْب)(١) على حد قولهم في كتِف : كتْف بسكون التاء ، فسيبويه ـ رحمه الله ـ يصرفه ، لزوال لفظ بناء الفعل ، ولأبي العباس فيه تفصيل ، ما أحسنه ! وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له ، ومصيره إلى زنة الاسم نحو : (قُفْل وبُرْد) .

وإنْ كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف، إذ الإسكان عارض(٢)، بدليل جواز استعمال الأصل ، فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ ، فهي في حكم المنطوق بها ... ومن ذلك (فعّل) مثل : ضرّب وكسّر بتضعيف العين ، إذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة ؛ للتعريف ووزن الفعل ، وينصرف في النكرة ؛ لزوال أحد السببين وهو التعريف؛ لأنّ هذا أيضاً بناءٌ خاص بالفعل، لاحظٌ فيه للأسماء ، وإنّما وردت ألفاظ في الأعلام قالوا : خَضّم ، وهو اسم رجل ، وهو : خَضّم بنُ عمرو بنِ كلاب بن تميم ، قال الشاعر :

---

(١) وهذا من تفريعات تميم حيث إنها تخفف بالسكون عين كل ثلاثي اسماً كان أو فعلاً إذا كانت عينه مكسورة أو مضمومة ، حيث يقولون في عنُق : عنْق ، وفي كبِد : كبْد، وفي ضُرِب : ضُرْب ، وفي شهِد : شهْد ، وفي كَرُم : كرْم .

(٢) يريد السكون عارض ، والعارض لا يعتد به ، ولا يُعوّل عليه .

لولا الإله مـــا سَكَنّا خَــضّمَ # ولا ضللنا بالمشاءِ قُـيَّـمـا

يريد بلاد خضّم ، أي بلاد بني تميم .

وقالوا : عثّر وبذّر ، فعثّر اسم مكان ، وبذّر ماءٌ معروف .

قال الشاعر ، وهو زهير :

ليث بعثّـر يَصْطَادُ الرجالَ إذا # ما كذّب الليثُ عن أقرانه صدقا

وقال الآخر : وهو كثّير :

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها # جُـراباً ومَلْكُوماً وبذّرَ والْغَمْـرا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية .

والثاني : وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو : (أفكل) وهو اسم للرِعْدَه و (أيدع) وهو صَبْغ ، و (أرمل) و (أَكْلُب) و (إصبَع) و (يَرْمَعْ) وهي حجارة دِقاق تلمع ، و (يَعْمَل) وهو جمع يَعْمَلة ، وهي الناقة السريعة ، و (يَلْمَق) وهو من أسماء القباء فهذه الأبنية في الأسماء ، وإن كانت صالحة العدّة فهي في الأفعال أعمّ وأغلب ؛ لأنّ في أولها هذه الزوائد ، وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة ، فكان البناء للفعل لذلك ، فأفكل وأيْدَع وأرْمَل ، بمنزلة أذهَب وأشرب من الأفعال وأَكْلُب بمنزلة اقتُل وأخرُج ، وإصْبَع بمنزلة اعْلَم واسْمَع في الأمر ، وفي المضارع فيمكن بكسر حرف المضارعة ما عدا الياء .

ويَرْمَع ويَعْمل بمنزلة يَذْهَب ويَرْكَب .

فإذا سُمّي بشيءٍ من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ، ووزن الفعل ؛ لأنّه لمّا غلب في الفعل كان البناء له ، والأسماء دخيلة عليه .

والثالث : وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وذلك بأن يسمى بمثل (ضَرَب وعَلِم وظرُف) فإنّه منصرف معرفة كان أو نكرة ؛ لأنّه يكثر في

الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة ، فنظير (ضَرَبَ) في الأفعال من الأسماء (جَبَل وقَلَم) ونظير (عَلِم) كَتِف وكَبِد ، ونظير (ظرُف) : عَضُد ويَقُظ ، وليس ذلك في أحدهما أغلبَ منه في الآخر ، فلما لم يكن الفعل أولى به ، لم يكن سبباً[1] .

هذا ما كان من شأن منع الصرف في العلم بسبب وزن الفعل ، وكذلك الأمر في منع الصفة التي جاءت على وزن الفعل نحو : مررت برجل أكرم من أخيه ، فأكرم ، منع الصرف ؛ لكونه وصفاً موازناً للفعل ، يقول سيبويه : « اعلم أنّ (أفْعَل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذْهَبُ وأعْلَمُ ، قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستثقلوا التنوين فيها ، كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه ، وذلك نحو : أخضر وأحمر وأسود وأبيض وآدر ... يقول ابن هشام : وأمّا ذو الوزن فهو (أفعلُ) بشرط ألا يقبل التاء ، إمّا لأنّ مؤنثه فعلاء لأحمر ، أو فُعلى لأفضل ، أو لكونه لا مؤنث له ، كأكمر وآدر ، وإنّما صُرف أربع في نحو : مررت بنساء أربعٍ ؛ لأنه وُضع اسماً ، فلم يُلتفت إلى ما طرأ من الوصفية ، وأيضاً فإنّه قابل للتاء ، وإنّما منع بعضهم صرف باب (أبطح وأدهم) للقيد ، و (أسود وأرقم) للحيّة ، مع أنّها أسماء ؛ لأنّها وُضعت صفات ، فلم يُلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية ، وربما اعْتَدَّ بعضهم باسميتها فصرفها ، وأمّا (أجدل) للصقر ، و (أخيل) لطائر ذي خيلان ، و(أفعى) للحيّة ، فإنّها أسماء في الأصل ، والحال ، فلهذا صُرفت في لغة

---

(١) انظر الكتاب ١٩٤/٣ فما بعدها ، وانظر شرح المفصل ٦٠/١ ، ٦١ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٩٧٥/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/٢ فما بعدها ، والخصائص ١٠٩/١ فما بعدها .

الأكثر، ويعضهم يمنع صرفها للمح الصفة فيها ، وهي القوة ، والإيذاء ، قال الشاعر :

كأنّ العقيليين يوم لقيتهم # فراخُ القطا لاقين أجدلَ بازيا

وقال :

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي # فما طائري يوماً عليك بأخيلَ[1]

يتبين ممّا سبق أنّ ما كان وصفاً في الأصل والحال على (أفعل) فالإجماع على منع صرفه كأفضل وأحمر ، وأمّا ما وضع في الأصل اسماً ، ثم عرضت له الوصفية كأربع ، فالإجماع على صرفه نحو : مررت بنسوة أربعٍ .

وأمّا ما وضع في الأصل وصفاً ، ثم عرضت له الأسمية كـ (أبطح وأدهم) للقيد ، و (أسود وأرقم) للحيّة ، ففيه مذهبان :

الصرف ؛ لعروض الاسمية ، والمنع ؛ استصحاباً للأصل ؛ حيث جاء على وزن الفعل .

وأمّا ما كان اسماً في الأصل ، وفي الحال على وزن (أفعل) ففيه مذهبان كذلك إلا أنّ الأكثر صرفه في لغة ، ويعضهم يمنعه للمح معنى الصفة نحو : أجدل وأخيل وأفعى ، والله أعلم .

(١) أنظر الكتاب ١٩٣/٢ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ١١٨/٤ فما بعدها .

٤ ـ أثر الصيغة في إعراب المثنى بالحركات :

ورد في إحدى لغات العرب إعراب المثنى بالحركات على النّون إعراب مالا ينصرف ، فيرفع بالضمة كما في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : « كنّا عند النبي ـ ﷺ ـ في ليلة ظلماء حندس ، وعنده الحسن والحسين ، فسمع تولول فاطمة ـ رضي الله عنها ـ وهي تناديهما ياحسنانُ ياحسينانُ ، برفعهما بالضمة ، فقال ألحقا بأمّكما ... » .

قال الأزهري : هكذا روى سلمة عن الفراء بضم النون فيهما جميعاً ، كأنه جعل الاسمين اسماً واحداً ، فأعطاهما حظ الاسم الواحد من الإعراب(١).

ومن ذلك قولهم : الحكمانُ والعلمانُ ، أعربوا النون كأنه اسم لشيءٍ واحد ؛ تشبيهاً للتثنية بباب فَعْلانَ ، فقال : اشترك باب (فَعْلانَ) كغضبانَ وسكرانَ ، وباب التثنية(٢) ـ أراد التآخي في الصيغة ـ

أنشد ثعلب لرؤبة بن العجاج(٣) :

قالتْ لَـهُ وقولُها أحـزانُ # ذَرْوه والقولُ لـه بيـانُ

يا أبتا أرّقني القِذّانُ # فالنومُ لا تُطعمه العينانُ

من وخز برغوث له أسنان # وللبعوض فوقه دندانُ

قال ابن جني(٤): « هو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه » وقال الشيباني : هذه لغة ، وحُكى : هما خليلانُ ، وقيّد بعضهم إعرابه بالحركات الظاهرة على النون بكون النون بعد الألف خاصة .

---

(١) انظر التاج ١٧٧/٩ ، والتصريح بحاشية يس ٦٧/١ ، وحاشية عبادة على الشذور ٧٧/١ .

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٤/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٥٠/١ .

(٣) سبقت ترجمته انظر ص / ١٢٨ .

(٤) سبقت ترجمته انظر ص / ٢٣ .

وشاهد فتح النون حال النصب قول رجل من ضبّة :

أعـرف منهـا الجيـدَ والعينـانَ # ومنخـران أشبهـا ظبيـان[1]

٥ ـ أثر الصيغة فيما يعرب إعراب المثنى :

كذلك كان للصيغة أثرها في إعراب ما جاء على صورة المثنى من نحو : هذان وهاتان واللذان واللتان ، حيث نرى أهل العربية منهم من يقول ببنائه على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجراً كما سبق في باب البناء ، ومنهم من يلحقه بالمثنى ، فيعربه إعرابه للشبه في الصيغة ؛ إذ من المعلوم أنّ من شرط المثنى أن يكون المفرد معرباً ، ومفرد هذين وهاتين واللذين واللتين مبني ، وكان حق هذا المفرد ألا يثنى ولا يجمع ؛ لفقد شرط التثنية والجمع فيهما ، إلا أنّ العرب أتت بصيغة المثنى فيهما؛ الحاقاً بالمثنى ، الأمر الذي جعل أهل العربية يختلفون فيه ، فمنهم من يقول بالبناء ، ومنهم من يقول بالإعراب ؛ وذلك للشبه في الصيغة .

ومن ذلك اثنان واثنتان في لغة أهل الحجاز ، وثنتان في لغة تميم حيث أعربا إعراب المثنى وإن لم يكونا مثنى اصطلاحياً ؛ لعدم استعمال العرب مفرداً لهما ، فلم تقل العرب : (اثنا ولا اثنة) لكن لما ضارعا المثنى في الصيغة أعربا بالألف رفعاً مفردتين نحو : هذان اثنان ، وهاتان اثنتان ، وبالياء نصبا وجرا نحو رأيت رجلين اثنين، ومررت بامرأتين اثنتين، أو مركبتين نحو قوله تعالى[2] :

﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾

وقوله[3] : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[4] .

---

(١) انظر الدراسات الوافية لجمعي التصحيح والتثنية ، دراسة تحليلية نقدية لغوية ص / ٦٠ فما بعدها للأستاذ الدكتور عبدالرحمن إسماعيل .

(٢) سورة التوبة الآية / ٣٦ .

(٣) سورة البقرة الآية / ٦٠ .

(٤) انظر المخصص لابن سيده ١٤/٩٤ ، ٩٥ .

كذلك ما سمي به من المثنى نحو : البحرين والبحران : بلد بين البصرة وعُمان من بلاد نجد ، وكذلك زيدان علماً لمفرد ، وللنحاة في إعراب ذلك لغتان .

الأولى : إعرابه إعراب المثنى قبل التسمية ، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، فيقال في نحو الزيدان علماً مفرداً جاء الزيدان بالألف رفعاً و رأيت الزيدين ومررت بالزيدين .

الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف تشبيها له بما ختم بالألف والنون من نحو : سلمان ، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون(١) .

وإنما أعرب إعراب المثنى في اللغة الأولى ، وما لا ينصرف في الثانية ، حيث صار له شبه من المثنى في الأولى قبل التسمية وشبه من المفرد المزيد بالألف والنون في الثانية فأعرب الإعرابين أخذاً بالشبهين في صورة المثنى ولفظه في إحداهما ، ولفظ وصورة المزيد بالألف والنون في الأخرى .

*** *** ***

وكذلك نجد ما سمي به من جمع المذكر السالم قد اختلفوا في إعرابه على أربعة أوجه .

الأول : إعرابه إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً من ذلك قوله تعالى :

﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾(٢) .

حيث جرت الأولى بـ (في) وكانت علامة إعرابها الياء ورفعت الثانية وكانت علامته الواو .

(١) انظر التصريح بحاشية يس ١/٦٧ ، ٦٨ .

(٢) سورة المطففين الآيتان / ١٨ ، ١٩ .

وكان حق (عليين) أن يعرب إعراب المفرد ، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة حيث صارت علماً على أعلى الجنة إلا أنها لما أشبهت جمع المذكر في اللفظ والصورة أعربت إعرابه ، قال سيبويه : ومثل ذلك قول العرب : هذه قنسرون ، وهذه فلسطون .

الوجه الثاني : إجراؤه مجرى (غسلين) في لزوم الياء ، وكون النون حرف إعراب ، قال سيبويه : وهو بمنزلة قول العرب : فلسطين وقنسرين أي : إعرابه بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين للشبه في الصيغة حالي النصب والجر .

الوجه الثالث : إجراؤه مجرى (عَرَبون) في لزوم الواو ، وكون النون حرف إعراب ، أي : إعرابه بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين . وذلك للشبه في الصورة بين ما سمي به من جمع المذكر حال الرفع وبين (عربون) .

الوجه الرابع : استصحاب الياء على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الإضافة ، ومن هذا القبيل قول قطيب بن سنان الهجيميّ :

أحين صفحتُ ثم صفحت عنكم # علانيـــة وأفلـــح مستشـــيري

سنيني كلهـا لاقيـت حـربـاً # أعـدُّ مـع الصلادمـــة الذكور

فأضاف سنين ولم يحذف الياء إجراء له مجرى المفرد ، أو جمع التكسير حيث تغير فيه صيغة مفرده وهو مذهب المبرد[1] ذكر ذلك الوجه أبو سعيد السيرافي ، وزعم أنه ثابت في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة ، ثم قال : حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة وأنشد :

ولهـــا بالمـــاطـــرونَ إذا # أكل النمـــل الـذي جـمـعـــا

(١) انظر النوادر لأبي زيد ص / ١٦٢ ، وشرح المفصل ٥/١١ فما بعدها .

ففتح نون الماطرون حال الجر ، وأثبت الواو وهو في موضع جر ، قال : والعرب تقول : الياسمون في حال الرفع والنصب والجر ...[1] .

ونظير ما تقدم ما سمي به من جمع المؤنث السالم من نحو عرفات وأذرعات فإنه يعرب إعراب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً نحو : رأيت عرفاتٍ وهو علم لموضع الوقوف ، واستدل سيبويه على علميته بقولهم : هذه عرفاتُ مباركاً فيها ، بنصب (مباركاً) على الحال ، ولو كان نكرة لجرى عليه صفة ، وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام ، وهي لا تدخل عليه .

ومثل (عرفات) في نصبه بالكسرة على أحد المذاهب فيها (أذرعات) موضع بالشام ، يقال سكنت أذرعاتٍ بكسر الراء ....[2] .

وإنما أعرب ما سمى به من جمع المؤنث السالم بعد النقل بالتسمية من الجمع إلى المفرد إعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حقه بعد التسمية أن يعرب إعراب المفرد بالضّمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً إلا أنه لما أشبه صيغة جمع المؤنث السالم أعرب إعرابه وأجرى إجراءه .

---

(١) انظر الكتاب ٢١/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٦/١ ـ ١٩٨ وشرح شواهد الشافية ص / ٢٥٢ ، والتصريح ٧٢/١ فما بعدها .

(٢) انظر التصريح بحاشية يس ٨٢/١ ، والأشموني ٩٣/٢ وما بعدها ، وحاشية يس على الفاكهي ٩٤/١ ، وحاشية عبادة على الشذور ٦٣/١ .

التشابه في الصيغة وأثره في إعراب « الذين »

من المعلوم أنّ جمهور العرب قد ألزم (الذين) الياء رفعاً ونصباً وجراً مع البناء على الفتح نحو : (جاء الذين قاموا) و(رأيت الذين قاموا) و(مررت بالذين قاموا) . وقد خرج على هذا الإجماع من قبائل العرب : هُذيل وعُقيل ، فقد أعربتا (الذين) بالواو رفعاً نحو : (جاء اللذون قاموا) وهذه اللغة عزاها الرضى إلى هُذيل فقط ، حيث قال : « وجمع (الذي) في ذوي العلم (الذين) في الأحوال الثلاث على الأكثر ، و(اللذون) في الرفع هذلية »(1) .

ونسبها أبو زيد لبني عُقيل(2) ، وكذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال : « إذا جُمع (الذي) وأريدَ به من يعقل فهو مبني عند غير هذيل ، وأمّا هُذيل ؛ فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه ، ويقولون : (نُصر اللذون هُدوا على الذين ضلّوا) »(3) .

وعزاها ابن هشام إلى هُذيل وعُقيل معاً فقال : « وقد يُقال بالواو رفعاً وهي لغة هُذيل وعُقيل »(4) .

والذي دعاه إلى أن يُشرك عُقيلاً مع هُذيل في إعراب (الذين) بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً قول العقيلي :

نحن اللذون صبّحوا الصباحا # يوم النّخيْل غارةً مِلْحَاحا(5)

---

(1) شرح الكافية للرضى ٢/٤٠ ، والأمالي الشّجرية ٢/٣٠٧ .

(2) انظر النوادر لأبي زيد الأنصاري ص / ٨٩ ، والدرر اللوامع للشنقيطي ١/٣٦ ، ٥٦ ، ٥٨ .

(3) شرح الكافية الشافية لابن مالك ص / ٢٥٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٠ .

(4) شرح بانت سعاد ص / ٣٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٣ ، واللمع لابن جني ص / ٢٦١ هامش / ٦ .

(5) مغني اللبيب ٢/٦٢ ، ٤١٠ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٣ .

فهذا شاهد على رفعها بالواو ، ونظيره ما أنشده ابن مجاهد(١) :

وبنــو نُوَيْجِيَــةَ اللــذون هـــمُ # معــطٍ مُخَـدَّمَـةً مـنَ الخـزّانِ

قال ابن خـالويه(٢) : « ومن العــرب من يقــول : جــاء اللذون ، ومــررت بالذين، فيعرب »(٣) .

هذا ـ ولم يتيسّر لي شاهد لها حالي النّصب والجر إلا ما صنعه النّحاة في ذلك قياساً على حال الرّفع ، وإذا كان ولا بدّ من الأخذ بالمسموع عن العرب فإنّه يمكن لنا القول بأنّ هذيلاً لم تعرب (الذين) إلا حال الرفع فقط ، وأمّا حالا النّصب والجرّ فإنّهما مثل جمهور العرب . ويشارك هذيلاً في ذلك أيضاً كنانة ، قال الفراء : « وكنانة يقولون : (اللذون) »(٤) .

ويذهب النّحاة إلى تعليل إعراب (اللذون) عند هذيل إلى الآتي :

١ ـ فابن مالك يرى أنّها أعربت على التّشبيه بصفات الذكور العقلاء .

٢ ـ ويعلّل الرضي إعرابها بأنّه قد جاء على الأصل ، فيقول : « واعلم أنّ حقّ الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنّه المقصود بالكلام(٥)، وإنّما جيء بالصّلة لتوضيحه، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في (أيّ) الموصولة نحو: (جاء أيُّهم ضربت) و (رأيت أيَّهم ضربت) و (مررت بأيِّهم ضربت)(٦) .

(١) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، كبير العلماء بالقراءات في عصره ، من أهل بغداد ، كان حسن الأدب رقيق الخلق فطناً جواداً ، من مؤلفاته : كتاب القراءات الكبير ، وقراءة النبي ﷺ وغير ذلك . توفي سنة ٣٢٤ هـ انظر الأعلام ٢١٦/١ ، الفهرست لابن النديم ٣١/١ .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ٦٨ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٣٠ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

(٥) يعني في الأسماء لرفع اللبس بين الفاعلية والمفعولية ... الخ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٩/٢ .

٣ ـ والذي يعنُّ لي أنّ وجه إعراب (اللذين) ـ مع الاقتناع بما سبق من رأيي الشّيخين السّابقين ـ وهو الشّبه اللفظي بما يختص بالعاقل ، وهو (الزيدون والعمرون) يؤكّد صحة ما أراه ما ذكره السّيوطي في مراعاة الصورة حيث قال : « قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة ، من ذلك (اللذين) حيث خصّوه بالعاقل ؛ لأنّه على صورة ما يختصّ بالعاقل ، وهو (الزيدون والعمرون) وإلا فمردّه (الذي) وهو غير مختصّ بالعاقل »(١) .

ومن هنا يظهر أنّ لفظة (اللذين) قد تنازعها شبهان :

أ ـ شبه المعرب ، وهو جمع المذكر السالم ، وعليه جاءت لغة عُقيل وهُذيل وكنانة بالإعراب .

ب ـ وشبه الحرف ، وهو الافتقار إلى الصّلة التي توضح معناها لإبهامها ، وعليه جاءت لغة جمهور العرب بالبناء على الفتح ولزوم الياء رفعاً ونصباً وجراً .

إلى غير ذلك من الصيغ الثلاثية والرباعية والخماسية المشتركة بين الأسماء والصفات(٢) حيث يحمل الاسم فيها تارة على الوصف وتارة العكس في كثير من الأحكام الصرفية التي يطول شرحها ولا يقتضيها المقام هنا ، وتلك الأحكام داعيها الشبه في الصيغة والله أعلم .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٧/١ .

(٢) انظر المفتاح في الصرف للشيخ عبدالقاهر الجرجاني / ٣٠ فما بعدها بتحقيق الدكتور / علي توفيق الحَمَد : مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .


الفصل الثاني
التآخـــي في
الأدوات

يتناول هذا الفصل :

* اشتراك بعض الحروف في الحرفية والاسمية.

* التآخي في اللفظ وأثره في حمل الشيء على نظيره .

* الحمل على النظير في الإعراب .

* الحمل على النظير في الإعمال .

* إعمال الزائد حملاً على الأصل للتآخي في اللفظ والصورة :

١ ـ إعمال (أنْ) الزائدة حملاً على (أنْ) المصدرية .

٢ ـ إعمال حرف الجر الزائد حملاً على الأصلي .

٣ ـ إعمال (لا) الزائدة حملاً على (لا) النافية للجنس .

٤ ـ إعمال (لا) النافية حملاً على (لا) الناهية في الجزم بها.

٥ ـ إعمال (ما) المصدرية حملاً على (ما) الشّرطية في الجزم بها .

٦ ـ إعمال (مَنْ) الموصولة حملاً على (مَنْ) الشرطيّة في الجزم بها .

* الحمل على النظير في الاستعمال :

١ ـ حمل (أنْ) المخفّفة على (أنْ) المصدرية .

اجتماع المصدرية والمفسرة .

اجتماع المصدرية والمخففة والمفسرة .

٢ ـ حمل (إنّ) الجوابيّة على (إنّ) التوكيدية في الاستعمال .

٣ ـ حمل (كم) الاستفهامية على الخبرية والعكس .

(التقارض بينهما)

٤ ـ حمل (كم) الخبرية على الاستفهامية .

٥ ـ حمل (لا) النافية للوحدة على (لا) النافية للجنس .

٦ ـ حمل (لا) النافية على (لا) الناهية .

٧ ـ حمل بعض أنواع (ما) على بعضها الآخر في الاستعمال للتآخي في اللفظ .

* أثر الشبه اللفظي بين أنواع الماءات .

* تداخل (ما) الموصوفة والمصدرية والظرفية .

* تداخل (ما) الموصوفة والموصولة والزائدة .

* تداخل (ما) الموصولة والموصوفة والمصدرية .

* استعمال (أل) الموصولة استعمال (أل) المعرّفة في تخطّي العامل لها إلى صلتها .

ـ خاصية (أل) .

ـ أقسام (أل) وأساليب كلّ .

ـ حمل بعضها على بعض .

* التآخي في اللفظ والصورة وأثره في اختلاف النحاة وفيه مسائل :

المسألة الأولى : اختلافهم في (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول .

المسألة الثانية : اختلافهم في (أيّ) الموصولة : إعراباً وبناءً .

المسألة الثالثة : اختلافهم في (لمّا) الوجوديّة .

المسألة الرابعة : اختلافهم في (ما) التعجبية .

المسألة الخامسة : اختلافهم في (ما) الزائدة .

المسألة السادسة : اختلافهم في (ما) اللاحقة للأفعال : (قل ، وكثر ، وطال) .

المسألة السابعة : اختلافهم في (لو) في قوله تعالى : (يود أحدهم لو يعمر) .

* التآخي اللفظي وأثره في تعاقب المعاني للفظة الواحدة في الموطن الواحد .

هذا القسم هو ما أعنى به التَّآخي في اللفظ والصورة ، وهو اتحادُ الكلمتين لفظاً وصورة وتخالفهما معنى ، ويمكن تسميته بالشبه اللفظي ، وهو ما درج عليه أهل العربية كابن جني في الخصائص وابن هشام في المغنى ، وغيرهما ، ويكون في الألفاظ المشتركة سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم أدوات ، والذي يعنيه البحث هو الأخير من الثلاثة مثل : لا ، وما، وكم، واللام وما إليها ، حيث لكل منها مسميات عدّة ، والعرب قد تستعمل اللفظ لأحد مسمياته على طريقة استعماله لمسمى آخر . ومن ذلك توكيد الفعل بعد (لا) النافية في قوله تعالى : ﴿ **وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً** ﴾[1] .

فمن المعلوم أنّ الفعل يمتنع توكيده إذا كان منفياً ، غير أنّه أكّد هنا بعد (لا) النافية ، لمشاكلتها أختها (لا) الناهية في اللفظ ، لذلك كان التوكيد بعد (لا) الناهية كثيراً في كلام العرب ، وبعد (لا) النافية قليلاً ؛ إذ (لا) النافية محمولة على (لا) الناهية ، والمحمول لا يرقى إلى درجة المحمول عليه .

يقول ابن جني في شأن الاشتراك في الأسماء والأفعال والحروف : « فمن الحروف (مِنْ – ولا – وإنْ) ونحو ذلك ، لم يقتصر بها على معنى واحد ؛ لأنّها حروف وقعت مشتركة ، فـ (مِنْ) تكون تبعيضاً وابتداء ، و (لا) تكون نفياً ونهياً وتوكيداً ، و (إنْ) تكون شرطاً ونفياً وتوكيداً .

كما وقعت الأسماء مشتركة نحو : (الصّدى) ، فإنّه ما يعارض الصوت ، وهو بدن الميت ، وهو طائر يخرج فيما يدّعون[2] من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره ، وهو أيضاً – الرجل الجيّد الرِّعية للمال في قولهم : هو صدى مال ... وكما وقعت الأفعال مشتركة نحو : وجدت للحزن ، ووجدت في الغضب ، ووجدت

(١) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

(٢) تعتقد العرب في الجاهلية أنّ القتيل إذا لم يؤخذ بثأره يخرج من رأسه طائر ينادي : اسقوني اسقوني، حتى يؤخذ بثأره .

في الغنى ، ووجدت في الضّالة ، ووجدت بمعنى : علمت ، ونحو ذلك فكذلك جاء نحو هذا في الحروف(١) .

وقال ابن هشام : فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :

أحدهما : الكاف والأصح أنّ اسميتها مخصوصة بالشعر كقول العجاج يصف نسوة :

بيـض ثـلاثٌ كنعـاجٍ جـمٍّ # يضحكن عن كالبردِ المُنْهَمّ

قال الشيخ خالد : فالكاف هنا اسم بمعنى : (مثل) ؛ لأنّ حروف الجرّ مختصة بالأسماء ، ثم قال : وهل اسميتها في النثر والشعر معاً ، أو في الشعر فقط ، قولان ، والأصح منهما أنّ اسميتها مخصوصة بالشعر ، وهو الذي قاله ابن هشام ، ومقابل الأصح أنّه لا يختصّ بالشعر ، وهو ظاهر اطلاق الناظم في الألفية : « واستُعمل اسماً » حيث أطلق ، ولم يخصّص اسمية الكاف بنثر ولا بشعر(٢) .

والثاني والثالث : (عن وعلى) حيث يستعملان اسمين ، وذلك بشرط دخول (من) عليهما ، فتكون (عن) بمعنى : جانب ، و (على) بمعنى : فوق .

مثال الأوّل قول قطري الخارجي :

فلقد أراني للرمـاح دريئـة # من عن يميني مرة وأمامي

و (عن) هنا اسم بمعنى : جانب ، حيث لا يدخل حرف الجر على نظيره .

---

(١) انظر الخصائص ٣/١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر الكوكب الدريّ في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للأسنويّ جمال الدين عبدالرحيم أبن الحسن ٧٠٤ ـ ٧٧٢ تحقيق د / عبدالرزاق السعدي ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ص / ٢٩٢ فما بعدها .

ومثال الثاني قول مزاحم بن الحارث العُقيلي يصف القطا :

غدت من عليه بعد ماتمّ ظمؤها # تَصِلُّ ، وعن قيضٍ بزيزاءَ مجهل

فقد تأوّلوا (على) في (من عليه) بـ (فوق) لدخول (من) عليها ، وكونها بمعنى : فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقال أبو عبيدة بمعنى : عند .

والرابع والخامس : (مذ ومنذ) وذلك في موضعين ، قال ابن مالك :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا # أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

الموضع الأول : أن يدخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة معدود أو لا نحو : ما رأيته مذ يومان ... أو منذ يوم الجمعة ... و (مذ ومنذ) في هذا الموضع إمّا مبتد آن وما بعدهما خبر ، وقيل : العكس ، وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بـ (كان) تامة محذوفة .

والموضع الآخر : أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره # فسما فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقوله :

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع # وليداً وكهلاً حين شبت

*** *** ***

وترد حروفاً ... مثال ورود (الكاف) حرفاً قوله تعالى :

﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَآءُ فَكَانَت وَردَةً كَالدِّهَانِ ﴾(٢) .

ومثال (عن) : سرت عن البلد ، ورميت السهم عن القوس .

ومثال (على) : **﴿ وَعَلَيهَا وَعَلَى الفُلكِ تُحمَلُونَ ﴾**(٣) .

---

(١) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٥٣ فما بعدها ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٨ فما بعدها .

(٢) سورة الرحمن الآية / ٣٧ .

(٣) سورة المؤمنون الآية / ٢٢ .

ومثال (مذ) قول الشاعر :

لمــن الديــار بقنــة الحِــجْــر # أقوين مـذ حـجـج ومـذ دهـر[1]

ومن المعلوم أنّ الحروف أصل في البناء والجمود، وأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، وحقّ هذه الأحرف حال اسميتها أن تكون معربة على الأصل ، إلا أنّها لزمت حركة البناء أو سكونه التي كانت لها حروفاً ، وذلك للشبه اللفظي أو الصوري .

ومما أجروه مجرى الاسم من الحروف هاء السكت في آخر المندوب من نحو : وازيداهْ واعمراه بإسكان الهاء وقفاً ، فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة كقول المتنبي :

واحَـرّ قلباهُ ممـن قلبـه شَبِـمُ # ومن بجسمي وحالي عنده سقمُ

فقد أثبت المتنبي الهاء وصلاً وقد ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير في اللفظ وإن كان أصلها السكون .

يقول ابن هشام : ويجوز حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين[2] .

*** *** ***

هـذا ـ بالنظر إلى وقوع المشترك في الأدوات أو حروف المعاني ، أمّا حروف المباني فقد وقع الاشتراك اللفظي فيها كذلك مثل : قلبهم ألف الالحاق واواً في باب النّسب في قولهم : (عِلباوي وحِرباوي) في (علباء وحرباء) حيث أشبهت الألف في (عِلباء) ألف التأنيث في (صَحْراوى) و (عُشَراوى) .

---

(١) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٤٠ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ .

(٢) انظر القطر بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ٣٠٩ ـ ٣١١ .

ومن ذلك ألف (مختار) فإن الجمهور لا يحذفونه في باب الترخيم حيث يشترطون فيما يحذف مع الآخر أن يكون زائداً معتلاً ساكناً قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وألف (مختار) أصلية لذا لا يقال في ترخيمه (يامُخْتَ) بحذف الآخر وما قبل الآخر ، وإنما يقال (يامختا) بحذف الآخر فقط ، وأجَاز الأخفش حذف الألف مع الآخر وإن كانت أصلية تشبيها لها بالزائد ، كما شبهوا ألف (مُرَامَى) في النسب بألف حبارى فحذفوها[1] فقالوا : (مُرَامِيٌّ) كما قالوا : (حُبَارِيّ) .

يقول ابن جني : (بابٌ في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم) : « اعلم أنّ هذا باب طريقه الشبه اللفظي[2] ، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو ، وذلك نحو : حَمْراويٍّ ، وصَفراوى ، وعُشَراوى .

وإنّما قُلبت الهمزة فيه ولم تقرّ بحالها ؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشواً ، فمضى هذا الحكم على هذا الحال لا يختلف ، ثم إنّهم قالوا في الإضافة إلى (علباء) : علباوي ، وإلى (حِرباء) : حِرباوي ، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة (حمراء) وبابها في الزيادة حملوا عليها همزة (عِلباء) .

ونحن نعلم أنّ همزة (حمراء) لم تقلب في (حمراوى) لكونها زائدة ، فتشبه بها همزة (علباء) من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُملت همزة (علباء) على همزة (حمراء) .

ثم إنّهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في (كساءٍ وقضاءٍ) : كساوى وقَضاوى ، فأبدلوا الهمزة واواً ؛ حملاً لها على همزة (عِلباء) من حيث كانت همزة (كِساء وقَضاء) مبدلة من حرف ليس للتأنيث ، فهذه علّة غير الأولى ، ألا

---

(١) انظر القطر بتحقيق الشيخ محمد محي الدين / ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) يريد الاتحاد في اللفظ ، أي التآخي .

تراك لم تبدل همزة (عِلباء) واواً في (عِلباوي) لأنّها ليست للتأنيث فتُحمل عليها همزة (كِساء وقضاء) من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنّهم قالوا في (قُرّاءٍ) : قُرّاوي ، فشبهوا همزة (قرّاء) بهمزة (كساء) من حيث كانت أصلاً غير زائد ، كما أنّ همزة (كِساءٍ) غير زائدة ، وأنت لم تكن أبدلت همزة (كِساء) في (كساوى) من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباهٌ لفظية يحمل أحدها على ما قبله ، تشبثاً به وتصوراً له ، وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله :

« وليس شيءٌ يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً . وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واواً لئلا يجمعوا بين عَلَمَيْ تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : (علباوان) حملاً بالزيادة على (حمراوان) ثم قالوا : (كساوان) تشبيهاً له بـ (علباوان) ثم قالوا : قرّاوان حملاً له على (كساوان) .

وسبب هذه الحُمول والإضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها إلى التّصرف فيها والتّركح في أثنائها[1] أي التصرف فيها والتوسع لما يلابسونه ، ويكثّرون استعماله من الكلام المنثور والشّعر الموزون والخطب والسجوع ، ولقوة إحساسهم في كل شيءٍ شيئاً ، وتخيلهم مالا يكاد يشعر به من يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما مُنع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو : أحمر وأصفر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التّنوين من الاسم لمشابهته مالا حصة له في التنوين وهو الفعل ، والشبه اللفظي كثير[2] .

---

(١) يقال : تركح في ساحة الدار ، وتركح في المعيشة : تصرّف .

(٢) الخصائص ٢١٣/١ ـ ٢١٥ ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٠/١ و ١٨١ .

ومن عجيب شأن المشترك في لغة البيان العربي أنّ اللفظة الواحدة قد ترد اسماً وفعلاً وحرفاً نحو : (علي ـ مِنْ ـ في ـ الهمزة ـ الهاء ـ لمَّا ـ هل ـ ها ـ حاشا ـ ربّ ـ النّون ـ الكاف ـ علَّ ـ بلى ـ أنَّ ـ ألا ـ إلى ـ خلا ـ لات ـ حتى)[1] .

وقد نظمها السيوطي بقوله :

وردت في النحو كلماتٌ أَتَتْ # تارةً حرفاً وفعلاً وسُمَا
وهي مِنْ والهاءُ والهمزُ وهَلْ # ربَّ والنّونُ وفي أعنى فَمَا
علَّ لما وبلى حاشا ألا # وعلى والكافُ فيما نظما
وخلا لات وها فيما رَوَوْا # وإلى أن فَرَوِّ الكلما[2]

وزاد السيد عبدالله السقاف العلوي بيتين هما :

وكذا حتى وتأتي اسما وحر # فا متى قد منذ مذ كلا وما
ثم عن والواو والياء وزد # ألفا واختم به ما

* فـ (مِنْ) تكون حرف جر واسما ، قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[4] .

« إذا كانت (مِنْ) للتبعيض فهي في موضع المفعول به ، و (رزقاً) مفعول لأجله ، قال الطيبي : إذا قدّرت (من) مفعولا كانت اسما كـ (عن) في قوله :

من عن يميني مرّة وشمالي

وتكون فعل أمر من (مان يمين مِنْ) والحرفية : هي حرف الجر .

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٦ ـ ٩ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢/٨ ، ٩ .

(٣) الحسان السنيات في المبنيات للعلوي ص / ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) سورة البقرة الآية / ٢٢ .

* و (في) تكون حرف جر واسماً بمعنى : الفم في حالة الجر ، ومنه : حتى ما تجعل في في امرأتك ، وفعل أمر من (وفي يفي في) للأنثى ، والحرفية هي حرف الجر .

* و (الهاء) الاسمية المفردة ، هي الضمير في نحو : رأيته ، والفعلية هي فعل الأمر من (وهي يهي هـِ) والحرفية : هي هاء السكت ، واللاحقة للضمائر المنفصلة على أحَد مذهبين في ذلك للدلالة على الغيبة نحوِ : (إياه) على المعتمد بأنّ (إيَّا) هي الضمير فقط .

* و (الهمزة) الاسمية : هي همزة نداء القريب على القول بأنّ أحرف النداء أسماء أفعال ، والفعلية : هي فعل الأمر من (و أي يئي إِ) والحرفية : هي أداة الاستفهام .

* و (هل) تكون اسماً وفعلاً وحرفاً ، فالاسمية : هي التي في (حيهَلْ) اسم الفعل ، إذ الاسمية يؤتى بها للحث والعجلة ، وهي اسم صوت رُكِّبت مع (حَيَّ) ولهذا تنوّن فيقال : حيَهلاً ، والفعلية : هي الفعل الماضي عند السكون للوقف في نحو : (الشهر هلَّ) ، وفعل الأمر من (وهل يهل هل) بمعنى : اذهب ، والحرفية هي الاستفهاميّة .

* و (رُبُّ) الاسمية بضم الراء لغة في (رَبٍّ) بفتحها بمعنى : السّيد والمالك ، والفعلية : هي الفعل الماضي أو الأمر من (ربَّه يربُّه) بمعنى : ربَّاه وأصلحه ... والحرفية : هي حرف الجر الشبيه بالزائد .

* و (النون الاسمية): هي ضمير النسوة في نحو : (يتربصن ، يرضعن) والفعلية هي فعل الأمر من (ونى ينى نِ) والحرفية : هي نون الوقاية ، ونون المثنى والجمع والتنوين .

* و (علَّ الاسمية) هي القول المهزول ، والشيخ المسن ، وبمعنى فوق ، والفعلية هي الفعل الماضي من علَّة . إذا سقاه مرة بعد مرة ، والحرفية هي لغة في (لعل) من أخوات (إنَّ) .

* و (لَّا الاسمية) هي الظرفية في قولك : لما جاء زيد أكرمته : أي حين جاء ، والفعلية هي الفعل الماضي المتصل بضمير الغائبين من : (لمَّ يلمُّ) والحرفية هي حرف النفي الجازم بمعنى : (لَمْ) .

* و (بلى الاسمية) بالقصر لغة في البلاء بالمدّ ، والفعلية هي الفعل الماضي من بلاه . إذا اختبره ، والحرفية هي حرف الجواب نحو : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى** ﴾[1] .

* و (حاشا الاسمية) هي اسم مصدر بمعنى التنزيه نحو : حاشا لله ، وقد قرئ بتنوينها ، والفعلية هي الفعل الماضي بمعنى : (استثنى) يقال : (حاشا يحاشى) والحرفية هي حرف الاستثناء .

* و (ألا الاسمية) هي بمعنى النّعمة ، والجمع : (آلاء) ، وفي التنزيل ﴿ **فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ** ﴾[2] والفعلية هي الفعل الماضي بمعنى : (قصّر) ، وبمعنى : (استطاع) ، والحرفية هي حرف الاستفتاح نحو قوله تعالي : (**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** ﴾[3] .

* و (على الاسمية) هي بمعن : (فوق) ، والفعلية هي الفعل الماضي من (علا يعلو) بمعنى : (ارتفع) والحرفية هي حرف الجر .

---

(١) سورة الأعراف الآية / ١٧٢ .

(٢) سورة الأعراف الآية / ٦٩ .

(٣) سورة يونس الآية / ٦٢ .

* و (الكاف الاسمية) هي ضمير المخاطب والتي بمعنى : (مثل) ، والفعلية : هي فعل الأمر من (وكي يكي كِ) بمعنى ربط فم القربة ، والحرفية هي كاف الخطاب في ذلك وأرأيتك وحرف الجر ... إلخ(١) .

فانظر كيف جاءت تلك الألفاظ مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف وثمرة ذلك الاشتراك أو التّآخي في اللفظ أنهم حملوا الأسماء على الحروف فبنوها لمؤاخاتها لها في اللفظ ، أي للاشتراك في اللفظ الواحد ، وذلك لأن الحروف أصل في البناء عريقة فيه ، فما أشبهها لفظاً أو معنى أو تضميناً من الأسماء بُني كما وضح ذلك في باب البناء ، وما أشبهها من الأفعال جمد فلم تتصرف فيه العرب بل ألزموه طريقة واحدة كالحرف من ذلك لفظة (حاشا) الاسمية ، فإنها مبنية عند ابن مالك لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ، ومقتضى مذهب ابن مالك أن جميع الأسماء التي لها نظير في الحروف صورة مبنية للشبه اللفظي(٢) .

إذاً فما أشبه الحرف من الأسماء بنى كما تقدم وما أشبهه من الأفعال جمد فلم يتصرف كما هو الشأن في (ليس وعسى ونعم وبئس وخلا وعلا) وما إليها ؛ وذلك لأن الحرف أصل في الجمود متمكن فيه ، فما أشبهه من الأفعال يكون كذلك .

من هنا نجدهم يقولون في (ليس) إنّها فعل جامد لأنّها أشبهت (ما) في المعنى و (ما) حرف لا يتصرف ، كذلك ما أشبَهه من الأفعال .

كذلك قالوا في (عسى) إنه فعل جامد حيث آخت (لعل) في المعنى .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٦/٢ ، ٩ والحسان السنيات للسيد العلوي ص / ٢٢ فما بعدها .

(٢) انظر الحسان ص / ٢٢ .

على أنني أجد الأفعال التي ذكرها السيوطي بعضها جامد لقوة شبهها الحرف مثل : خلا وحاشا والهمزة والكاف ، وبعضها متصرفٌ لضعف الشبه بالحرف مثل (على – أن – علَّ) وغيرها ، فلم يكن للشبه اللفظي عليها تأثير وهو ما عناه ابن جني في باب مقاييس العربية من أن الشبه المعنوي أقوى من الشبه اللفظي ...[١]

وإليك البيان في تفصيل التآخي في اللفظ والصورة وذلك بعرض نماذج مختلفة يتضح من خلالها أثر التآخي في اللفظ والصورة عند علماء العربية ، ولعمري إن هذه الدراسة ستبرز ألواناً متعددة من القياس المتعلق بالشبه اللفظي وتأثر الاستعمال العربي به ، ونظرة أئمة النحو في ذلك .

(١) انظر الخصائص ١/١٠٩ .

التآخي في اللفظ وأثره في حمل الشيء على نظيره

إنّ من يتأمل طرائق العرب في استعمالاتها للأدوات يجد لكل أداة أنماطاً مختلفة من الأساليب ، تلك الأساليب يتميّز بعضها عن بعض تبعاً للمعنى المراد من الأداة . وهذا أمرٌ تستقيم عليه اللغة في كثير من الأحيان ، غير أنّ العرب قد تعدل عن ذلك الأمر فتستعير أسلوب أحد المعاني للأداة فتستعمله للمعنى الآخر ، وذلك لأنّ الأداة واحدة مع كل معنى ، الأمر الذي جعلهم يحملون الشيء على نظيره في اللفظ ، والسبب في ذلك اتحاد اللفظين ، وسنأتي على مثل هذه الأمور بالتفصيل والدراسة ، فهذا النوع من الدراسة يشتمل على مسائل كثيرة منها :

حملهم الاسم على الحرف كحمل (أل) الموصولة على (أل) المعرّفة في تخطّي العامل لها ، واستعمالهم (أل) الموصولة مع الجوامد من الأسماء استعمال (أل) المعرّفة ، كما قاس سيبويه (أل) الزائدة على (أل) المعرّفة في منعه دخول (يا) عليها ، وكذلك تستعمل العرب (كم) الخبريّة على طريقة استعمالهم (كم) الاستفهاميّة والعكس ، وذلك للشّبه اللفظي ، الأمر الذي يجعل لقياس الشّبه قيمة لغوية عالية لا تقل شأناً عن قياس الطّرد وغيره من أنواع الأقيسة ، وبتتبّعي لدراسة الأنماط المختلفة لكل أداة أمكنني الحصول على ألوان مختلفة من آثار الشبه اللفظيّ عند أهل العربية ، كنقل الإعراب من (أل) الموصولة إلى صلتها ، وتخطّي العامل لها ، وأثر ذلك الشبه في كل من الإعراب والبناء وتعاقب المعاني المختلفة للأداة على الموضع الواحد ، وأثره في القياس ، والخلاف بين أهل العربية كما سيأتي .

حمل الاسم على الحرف في البناء لتآخيهما لفظاً وصورة

من المعلوم أنّ العرب قد توسعت في استعمالها لبعض الأدوات مثل بعض حروف الجر ، حيث جاء منها ما هو مشترك بين الاسم والحرف مثل : (مذ ، منذ ، الكاف ، إلى ، عن ، على ، ربّ) وكذلك استعمالهم (ما) حرفاً تارةً واسماً أخرى ، وكاستعمالهم (لمّا) حرفاً ، وهي الجازمة للفعل المضارع ، واسماً وهي المرادفة لمعنى (حين أو إذ ... الخ) ومن البيّن أنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، وكان حقّ كلّ أداة استعملتها العرب اسماً أن تكون معربة ؛ جرياً على الأصل في الأسماء ، إلا أنّها عدلت عن ذلك الأصل ، بل رفضته فجعلتها لازمة طريقة واحدة ؛ حملاً للاسم على الحرف للتّآخي بينهما في اللفظ والصورة ، وإليك البيان :

أولاً : حروف الجر :

أ ـ وردت (مذ ومنذ) اسمين وحرفين في الاستعمال العربي :

تكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما نحو : ما رأيته مذ يومان ، أو منذ يومُ الجمعة ، وتكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما نحو : ما رأيته مذ يومين ، أو منذ يومِ الجمعة .

والدليل على اسميتهما في الأول أنّهما مع الاسم الذي يرتفع بعدهما تكونان منتهى كلام ، تقول لمن قال لك : (كم لك لم تزر زيداً) ؟ فتقول :

منذ يومان . فمحال أن يكون حرفاً واسماً ؛ لأنّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام ، خلافاً للفارسي في نحو : يازيدُ .

فإذا لم يمكن أن يكون (منذ يومان) حرفاً واسماً تعيّن أن تكون (منذ) اسما ... ولا يمكن أن تكون فعلاً .

والدليل على أنّهما حرفان إذا انجرّ ما بعدهما ما استدل به الأخفش من أنّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبتت الاسمية لهما إذا ارتفع ما بعدهما ولوجب إذا نُفي الفعل أو أُوجِب أن يُنفى عنهما خاصة ؛ لأن الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (قمت يومَ الجمعة) فالقيام في يوم الجمعة ، وإذا قلت : (ما قمت يومَ الجمعة) فإنّما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة ، فينبغي أن يكون الأمر في (مذ ومنذ) على هذا التحديد .

وأنت تقول : (ما رأيته مذ يومِ الجمعة) فالرؤية منفية عن يوم الجمعة ، وعَدًّا بعدها إلى زمن الإخبار ، فدلّ ذلك على أنّها ليست بظرف ، وأنّها حرف ، وانتفى الفعل عمّا بعدها ، وكذلك حال الحروف .

ألا ترى أنّه يقول : ما رأيته من الكوفة ، وما رأيته من البصرة . فانتفت الرؤية عن الكوفة وما بعدها ، وعن البصرة وما بعدها ... فثبت أنّهما إذا ارتفع ما بعدهما اسمان ، وإذا انجرّ ما بعدهما حرفان ، إلا أنّ الغالب على (مذ) الاسمية ، والغالب على (منذ) الحرفية . وإنّما كان الغالب على (مذ) أن تكون اسماً ؛ لأنّها محذوفة من (منذ) والحذف تصرّف ، والتّصرّف بابه الأسماء لا الحروف . وكيفية غلبة الاسمية على هذه ، والحرفية على هذه أنّ (مذ ومنذ) لا يدخلان إلا على الزمان ، ولا يدخلان منه على مستقبل ... وإنّما يدخلان منه على الحال والماضي ؛ فالحال أبداً يكون ما بعدها مخفوضاً ، والحال (الآن) وما في معناها كـ (الساعة والحين واليوم والليلة) وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك قَرُبَ أو بَعُدَ ، نحو : (يومنا وشهرنا وعامنا) .

وكل اسم أشرت إليه نحو : هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة ؛ لأنّك لم تشر إليه إلا وأنت قد قدرته حاضراً ، ولم تضفه إلى نفسك إلا على هذا المعنى ، فهذا هو الحال ، ولا يكون أبداً إلا مخفوضاً ؛ لأنّه لا يمكن أن يُتَقَدَّر بخلاف (في) فلهذا ألزِم الجر .

وأمّا الماضي فلا يخلو من أن تدخل عليه (مذ أو منذ) فإن دخلت عليه (منذ) جاز الرّفع والجر ، والجر أفصح .

وإن دخلت عليه (مذ) لم يجز إلا الرفع في لغة بعض الحجاز ... فإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة (من) في قولك : (أخذته من التابوت) ألا ترى أنّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان . (فما رأيته مذ عامنا) الرؤية منقطعة في جملة العام . وإذا دخلت على الماضي فإمّا أن يكون معدوداً أو لا يكون ، فإن كان معدوداً فقلت : ما رأيته مذ يومنا ، ومنذ ثلاثة أيام ، فهي أيضاً للغاية ، وإن دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لابتداء الغاية ، تقول : ما رأيته منذ يومِ الجمعة ، فهي لابتداء الغاية في يوم الجمعة ، فلم يمكن أن ينتهي عدم الرؤية في يوم الجمعة[1] .

هذا ـ وقد اختلف أهل العربية في علّة بناء (مذ) فذكر سيبويه أنّ علّة بنائها أنّها على حرفين فاشبهت ما وضع من الحروف على حرفين[2] .

أي أنّها بُنيت للشبه الوضعي : كاسمي جئتنا .

وذهب العكبري إلى أنّها بُنيت لوجهين :

أحدهما : تضمّنها معنى الحرف أي : ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد ، وعليه يكون بناؤها للشبه التضمني .

والثاني : أنّها ناقصة فاشبهت (كم) في الخبر ، أي أنّها تفتقر إلى ما يوضحها[3] . وعليه يكون علّة بنائها الشّبه الافتقاري . وذهب ابن

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣ فما بعدها ، والمغني ص / ٣٢٥ فما بعدها ، ورصف المباني ص / ٣٨٥ ، وانظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٥٢ أ والأحاجي النحوية للزمخشري ص / ٥٨ بتحقيق مصطفى الحدري .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٠ ، ٣٠٩ .

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٧٣ .

الحاجب إلى أنّها بُنيت لقطعها عن الإضافة ، وليس لشبهها بالحرف(١) .

وأمّا (منذ) فقد ذكر الزجاج وابن السرّاج أنّها بُنيت على الضّم ؛ حملاً على الغايات المقطوعة(٢) .

وذكر الفراء أنّها ضُمّت لأنّها تدلّ على معنى حرفين هما : (من وإلى) تقول : ما رأيته منذ يومين ، أي : ما رأيته من أوّل اليومين إلى وقتا هذا(٣) .

وأمّا العكبري وابن الحاجب فقد علّلا بناء (منذ) بما علّل به بناء أختها (مذ) .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ أهل العربية قد ذهبوا في علّة بنائهما مذاهب شتى : كالشبه الوضعي عند سيبويه في (مذ) والتّضمّني والافتقاري عند العكبري فيها .

أمّا (منذ) فعلّلوا بناءها بالحمل على الغايات تارة ، وعلى التّضمّني والافتقاري أخرى .

وقد سبق أن ذكرت أنّ (مذ ومنذ) إذا كانتا اسمين كان حقهما الإعراب ؛ لأنّه الأصل في الأسماء ، إلا أنه لمّا استعملتهما العرب حرفين تارة ، واسمين أخرى حملوا الاسم على الحرف في البناء للشبه اللفظي والصوري فأجريَ الاسم مُجرى الحرف منهما في البناء ، ووسم الاسم بما وسم به الحرف فبني بناؤه للشبه الصوري والاتحاد في اللفظ .

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ١١٨/٢ ، ١٢٢ .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص / ٩١ ، ٩٢ ، والأصول في النحو ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ص / ١٠٤ .

ب ـ ومن حروف الجر التي توسعت العرب فيها ، فاستعملتها حرفاً تارة واسماً أخرى (ربّ ، عن ، على ، الكاف) يقول ابن هشام :

« من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفيّة والاسميّة ، وهو خمسة[1] :

أحدها : الكاف ، والأصح أنّ اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله :

ولا تلمني اليوم يابن عمي # عند أبي الصهباء أقصى همّى

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ # يضحكن عن كالبرد المُنْهَمِّ

تحت عرانين أنوفٍ شمٍّ

فقوله : (عن كالبرد) الكاف هنا اسم بمعنى : (مثل) بدليل دخول حرف الجر الذي هو (عن) عليها ، وقد علمنا أنّ حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، ولا يدخلُ على نظيره .

وهنا أمران لابد أن يُشار إليهما :

الأول : أنّ العلماء أجمعوا على أنّ (الكاف) تأتي اسماً بمعني : (مثل) .

والثاني : أنّهم اختلفوا : هل يختصّ ذلك بضرورة الشعر أولاً ؟

ذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنّه لا يختص بضرورة الشعر وهؤلاء جوّزوا في نحو قوله : (زيدٌ كالاسد) أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسماً بمعنى : (مثل) أضيفَ إلى الأسد ، ومن المعلوم أنّ الإضافة إلى الاسم من خواص الأسماء المعربة ؛ إذ الإعراب أصل في الأسماء ، والدليل على صحة كثرة مجيء الكاف اسماً مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذي الرّمة :

(١) أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٥٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٨ والأحاجي النحوية للزمخشري ص / ٥٨ بتحقيق مصطفى الحدري .

أبيتُ على ميٍّ كئيباً وبعلُها # على كالنّقا من عالج يتبطح

فإنّ الكاف في قوله : (كالنّقا) اسم بمعنى : (مثل) بدليل دخول حرف الجر الذي هو (على) عليها ، ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

ورُحنا بكابن الماء يُجنَبُ وَسْطَنا # تَصَوَّبُ فيه العين طورا وترتقى

فقوله : (بكابن الماء) دخلت الباء فيه على الكاف .

وقول الكميت ابن زيد الأسدي :

علينا كالنّهاء مضاعفات # من الماذيِّ لم توزِ المنونا

فقوله : (كالنّهاء) أي : مثل النّهاء .

وقول الأعشى ميمون ابن قيس :

أتنتهون ولن يَنْهَى ذوي شطط # كالطعن يهلك فيه الزيت والفُتُل

وقول امرئ القيس :

وإنّك لم يفخر عليك كفاخر # ضعيفٍ ولم يغلبك مثل مغلّبِ

وقول الشاعر أيضاً :

تيّم القلب حبٌّ كالبدر ، لا ، بل # فاق حسناً مَنْ تَيَّم القلبَ

فمع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إنّ سبيل ذلك ضرورة الشعر .

وتأويل هذه الأبيات بحمل (الكاف) وما بعدها على أنّهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك ممّا يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يُستدل به عليه ، فإنّه ما من كلام إلاّ ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تُحمل على ظاهرها ، ما لم يقم دليل على أنّ هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذٍ يصح أن يُذهب إلى التأويل[1] .

---

(١) انظر عدة السالك على أوضح المسالك ٥٥/٣ ، ٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨/٢ ، والدُّرر اللوامع ٢٨/٢ فما بعدها .

الثاني والثالث : (عن وعلى) وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله :

فلقد أراني للرماح دريئة # من عن يميني مرة وأمامي

و (عن) هنا اسم بمعنى : (جانب) لأنّ حروف الجر مختصة بالأسماء ، و(دريئة) وهي الحلقة التي يُتعلّم فيها الطعن والرّمي .

وقول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا :

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها # تصلُّ وعن قيدٍ بزيزاءَ مَجْهلِ

فـ (على) هنا اسم بمعنى : (فوق) لدخول (مِنْ) عليها ، أو كونها بمعنى : (عند) والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها .

وإلى استعمال (الكاف وعن وعلى) أسماءً أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

واستُعمل اسماً وكذا عن وعلى # من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلا

وقد ذهب ابن الطراوة وأبو علي الفارسي والشلوبين إلى اسمية (على)[(١)] وأنّها معربة دائماً ؛ لأنّها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف ، إذ لا حرف في معناها ، وقلة تصرّفها لا يوجب لها البناء ، **قال ابن خروف**[(٢)] : « وهو القياس » .

وقيل : مبنية كـ (هذا) بدليل أنّ (على) الاسم على رأي الجمهور مبنية ، وكذا (عن والكاف) و (منذ) اسماً لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه ؛ لأنّها بمعنى واحد فحُملت عليها (على) طردا للباب .

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١٨/٢ ، ١٩ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ٥٦/٣ فما بعدها .

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن : عالم بالعربية أندلسي، من أهل إشبيلية . نسبته إلى حضرموت ، وتنقل في البلاد ولا يسكن إلا الخانات ، ولم يتزوج قط ولا تسرّى ، وتوفي بأشبيلية ، له كتب منها شرح كتاب سيبويه ، سمّاه : (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) حمله إلى سلطان المغرب وأخذ عليه ألف دينار ، وشرح الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٠٩ هـ . انظر الأعلام ٣٣٠/٤ ، وفوات الوفيات ٧٩/٢ .

قال صاحب الإفصاح : « وهذا هو الوجه والقياس ، واشترط الأخفش لاسمية (على) أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مُسَمّى واحد ، كقوله تعالى : ﴿ أَمسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1] .

وقول الشاعر :

هـوّن عليـك فـإنّ الأمـورَ # بكـفّ الإلـه مقاديـرُهـا

لأنّه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره في غير باب : (ظنّ وفَقَدَ وعَدِم) .

قال أبو حيان وابن هشام . وفيه نظر ؛ لأنّها لو كانت اسماً حينئذ لصح حلول (فوق) محلها ، ولأنّها لو لزمت اسميتها لمَا ذُكر ، لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[2] ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾[3] ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ ﴾[4] .

قال : فليتخرج هذا كلّه على التّعلّق بمحذوف ، كما في (سقياً لك) أو على حذف مضاف ، أي (هوّن على نفسك) (واضمم إلى نفسك) .

قال الدماميني[5] : « وقد يقال : لا نُسلّم أنّ ما كان بمعنى شيء يصح حلوله محله واجراؤه مجراه » أي أجرى الأخفش ما قاله في (على) من اسميتها في الحالة المذكورة ، كقول امرىء القيس :

(١) سورة الأحزاب الآية / ٣٧ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٢٦٠ .

(٣) سورة القصص الآية / ٣٢ .

(٤) سورة مريم الآية / ٢٥ .

(٥) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني : عالم بالشريعة وفنون الأدب ، ولد في الاسكندرية سنة ٧٦٣ هـ واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون وتصدر لإقراء العربية بالأزهر ، ثم تحول إلى دمشق ومنها حج ثم عاد إلى مصر ، من كتبه « تحفة الغريب » شرح لمغني اللبيب ، و« العيون الغامزة » شرح للخزرجية في العروض وغير ذلك ، توفي سنة ٨٢٧ هـ . انظر الأعلام ٥٧/٦ ، وبغية الوعاة ص / ٢٧ .

دع عنك نهباً صيح في حجراته # ولكن حديثاً ما حديث الرواحلِ

وقول أبي نواس :

دع عنك لومي فإنّ اللوم إغراء # وداوني بالتي كانت هي الداء

قال ابن هشام : « ... ومما يدل على أنّها ليست اسماً أنّها لا يصح حلول الجانب محلها »(١) .

ثانياً : ممّا جاء مشتركاً بين الاسمية والحرفية (ربّ) :

زعم الكوفيّة وابن الطراوة أنّها اسم مبني ؛ لأنّها في التقليل مثل (كم) في التكثير ، وهي اسم بإجماع ، وللإخبار عنها في قوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن # عاراً عليك ، وربّ قتلٍ عارُ

فـ (ربّ) عندهم : مبتدأ ، و(عارٌ) : خبره .

قال : وتكون معمولة بجوابها كـ (إذا) فيبتدأ بها ، فيقال :

(ربّ رجلٍ أفضل من عمرو) ويقع مصدراً كـ (ربّ ضربةٍ ضربتُ) وظرفاً كـ (ربّ يومٍ سرته) ومفعولاً به كـ (ربّ رجلٍ ضربته) .

واختار الرضى أنّها اسم ؛ لأنّ معنى : (ربّ رجلٍ) في أصل الوضع : (قليل من هذا الجنس) كما أن معنى : (كم رجلٍ) : كثير من هذا الجنس ، لكن قال : إعرابه أبداً رفع على أنّه مبتدأ لا خبر له ، كما اختاره في قولهم : (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيداً) لتناسبهما في معنى القلة(٢) .

---

(١) انظر همع الهوامع ٢٩/٢ ، والدرر اللوامع ٢٣/٢ / ٢٤ .

(٢) الهمع ٢٥/٢ ، والدرر اللوامع ١٩/٢ فما بعدها ، والإنصاف ص / ٨٣٢ ، والمغنى بتحقيق محمد محي الدين ص / ١٣٤ .

وبعد فقد تبيّن أنّ أحرف الجر السّتة سالفة الذكر وردت في لسان العرب أحرفاً مرة وأسماءً أخرى توسعاً واشتراكاً ، ومن المعلوم أن الحروف مبنية لإبهامها حيث لا يظهر معناها إلا بأمرين :

أحدهما : المجرور ، **وثانيهما** : المتعلّق .

كما أنّه من المسلّم به أنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، ومجيء هذه الأحرف أسماء لم يغيّر من حالتها حال حرفيتها ، الأمر الذي جعلهم يحملونها أسماء عليها حروفاً ؛ لمشاكلة الأسماء الحروفَ في اللفظ والصورة ، وهو الراجح عندي على الرغم من القَول في علّة بناء (على) الاسمية : إنّما بُنيت لتضمنها معنى الحرف كما أسلفت .

والله أعلم .

ثالثاً : (لمّا) :

قد سبق الكلام على (لمّا) في باب البناء حيث تكون حرفاً واسماً ، فهي من المشترك بين الاسمية والحرفية ، وهي على ثلاثة أنواع :

الأولى : بمعنى (لم) كقولك : لمّا يأتك زيدٌ ، تريد : لم يأتك ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِم تَأْوِيلُهُ ﴾[١] ﴿ وَلَمَّا يَدخُلِ الإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُم ﴾[٢] ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[٣] والمعنى : لم يأتهم ، ولم يدخل ، ولم يذوقوا .

قال الأعشى :

فقمنا ولمّا يصح ديكُنا # إلى جونةٍ عند حدّادها

أراد : لم يصح .

الثانية : المرادفة لـ (إلا) كقولك : ما أتاني من القوم لمّا زيدٌ ومنه قوله تعالى :﴿ إن كُلُّ نَفسٍ لَّمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ ﴾[٤] . يريد ــ والله أعلم ــ إلا عليها حافظ .

وقال الشمّاخ :

منه وُلدتُ ولم يؤشب به نسبي # لمّا كما عُصِبَ العلباء بالعود[٥]

أراد : إلا كما عُصِبَ .

وتقول العرب في اليمين : بالله لمّا قمت عنّا ، وإلا قمت عنّا . و(لمّا) بمعنى: (إلا) لا تستعمل إلا في هذين الموضعين ، أعنى في القسم، وبعد حرف الجحد .

(١) سورة يونس الآية / ٣٩ .

(٢) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

(٣) سورة ص الآية / ٨ .

(٤) سورة الطارق الآية / ٤ .

(٥) ديوان الشمّاخ ص / ٢١ ، ٢٦ ، الأضواء في اللغة لابن الأنباري ص / ٧٢٣ .

الثالثة : المرادفة للفظة (حين) كقولك : (كلمت زيداً لمّا كلمني) تريد : حين كلمني ، جعلت (لمّا) ظرفاً، ولا يليها إلا الفعل الماضي ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا انتَقَمنَا مِنهُم ﴾[1] ﴿ إِلاَّ قَومَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفنَا عَنهُم ﴾[2] . أي : حين ...[3] .

فـ (لمّا) في الموضعين الأول والثاني حرف ، وقد بنيت على السكون على الأصل ، وإنّما بنيت على السكون تشبيهاً لها بالحروف الثنائية ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وأمّا في الموضع الثالث فقد اختُلِف في حقيقتها ؛ فسيبويه يرى أنّها حرف[4] . وعلى هذا المذهب هي مبنية على السكون على الأصل وإن كانت رباعية ، وذلك حملاً لما جاء على أربعة أحرف من الحروف على ما جاء على حرفين .

وهي اسم عند الفارسي وابن جني ، حيث يريان أنّها ظرف للزمان بمعنى : (حين) وعليه يتبين لنا أنّها لم تتغير صورتها اسماً عن صورتها حرفاً ، فهي مبنية اسماً على السكون كما كانت مبنية عليه حال حرفيتها ، وذلك لمضارعتهما في اللفظ والصورة ، فقد حُملت اسماً عليها حرفاً سواء أكانت حرف نفي وجزم ، أو حرف استثناء ، أو حرف وجود لوجود كما هو مذهب سيبويه .

---

(١) سورة الزخرف الآية / ٥٥ .

(٢) سورة يونس الآية / ٩٨ .

(٣) انظر الأزهية في علم الحروف ص / ١٩٧ فما بعدها ، ومغنى اللبيب ص / ٢٧٨ فما بعدها ، ورصف المباني ص / ٣٥١ فما بعدها .

(٤) انظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص / ٧١ .

ويرى المالقي : أنّ (لمّا) مبنية للزومها الجملة كـ (إذا) و(إذ) والأرجح فيها مذهب سيبويه ، والأكثرين من النّحاة على أنّها حرف في جميع أحوالها ؛ لأنّ الاسميّة فيها متكلفة ، والحرفيّة غير متكلفة . وكل مبني لازم للبناء ، فالحكم عليه بالحرفيّة إلا إنْ دلّت دلائل مقوّية له في حيز الأسماء ، فـ (لمّا) وإن كانت بمعنى : (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ، فإنّ الحروف منها ما يُتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية ، ومنها ما يُتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية[1] .

والذي يظهر لي أنّ هذا المذهب يُحَجِّرُ واسعاً ، وماذا علينا إذا جاءت (لمّا) مشتركاً بين الحرفية والاسمية ، حيث نظائر ذلك كثيرة في اللغة ، يؤكد ذلك أنّها تأتي مرة بمعنى حرف النفي وأخرى بمعنى حرف الاستثناء وثالثة بمعنى اسم ؛ فمجيؤها بمعنى (إلا) فيه مجانسة الحرف للحرف تفسيراً ، فكذلك مجيؤها اسمية يجعلها مجانسة لما تفسر به في الاسمية ولكونها زائدة على ما يجيء عليه الحرف وضعاً إذ لا يجوز تفسير الحرف بالاسم ولا العكس ، كما لا يجوز تفسير الحرف بالفعل ولا العكس ؛ لما بينهما من بعد الشقة وعدم التجانس .

---

(١) انظر رصف المباني / ٣٥١ فما بعدها ، وشرح التسهيل ٤/١٥١ ، وأوضح المسالك لعدة السالك ٣/١٢٧ .

رابعاً : (ما) :

من الأدوات التي وقع فيها الاشتراك بين الاسمية والحرفية في كلام العرب لفظة (ما) حيث استعملتها العرب اسماً تارة وحرفاً أخرى .

أمّا استعمالها اسماً ؛ فقد وردت للتعجب نحو : ما أحسنَ زيداً .

فـ (ما) نكرة تامة مبتدأ ، وما بعدها خبره .

واستُعملت استفهامية نحو : ﴿ **فَمَا خَطْبُكُمْ** ﴾(١) أي : شأنكم .

وشرطية زمانية ، أي دالة على الشّرط والزمان ، فتكون بمنزلة (متى) نحو قوله تعالى : ﴿ **فَمَا اسْتَقَمُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ** ﴾(٢) أي : استقيموا لهم متى استقاموا لكم ، أي : أيُّ زمن استقاموا لكم فاستقيموا لهم وغير زمانية نحو : ﴿ **وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ** ﴾(٣) .

وترد (ما) موصولة نحو قوله جلّ شأنه : ﴿ **مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ** ﴾(٤) أي : الذي .

وتكون نكرة موصوفة نحو : (مررت بما مُعْجبٍ لك) أي : بشيءٍ .

وأمّا (ما) الحرفية ؛ فترد مصدرية ، أي : زمانية نحو :

﴿ **فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾(٥) أي : مدة استطاعتكم .

وغير زمانية نحو : ﴿ **فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ** ﴾(٦) أي : بنسيانكم .

---

(١) سورة الذاريات الآية / ٣١ .

(٢) سورة التوبة الآية / ٧ .

(٣) سورة البقرة الآية / ١٩٧ .

(٤) سورة النحل الآية / ٩٦ .

(٥) سورة التغابن الآية / ١٦ .

(٦) سورة السجدة الآية / ١٤ .

وترد نافية عاملة نحو : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[1] .

وغير عاملة نحو : ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾[2] .

وترد زائدة كافّة عن عمل الرّفع نحو : (قلّما يدوم الوصال) أو الرفع والنّصب نحو : ﴿ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] أو الجرّ نحو : (ربّما دام الوصال) .

وترد كافّة عوضاً نحو : (افعل هذا إمّا لا) أي : إن كنت لا تفعل غيره فـ (ما) عوض عن (كان) أدغمَ فيها النّون للتقارب ، وحُذف المنفى للعلم به .

وترد غير عوض للتأكيد نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[4] والأصل : فبرحمة[5] .

ممّا تقدّم يتّضح أنّ (ما) جاءت اسماً ، وحقّ الأسماء أن تُعرب إلا أنّ (ما) التعجبية بُنيت لتضمّنها معنى حرف التّعجب الذي كان حقّه أن يوضع . وبُنيت (ما) الاستفهاميّة لتضمّنها معنى همزة الاستفهام ، وبُنيت الشّرطية لتضمّنها معنى (إنْ) الشّرطية . كما بُنيت الموصولة للشّبه الافتقاري ، هذا ما قاله أهل العربية[6] .

---

(١) سورة يوسف الآية / ١٤ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٢٧٢ .

(٣) سورة الكهف الآية / ١١٠ .

(٤) سورة آل عمران الآية / ١٥٩ .

(٥) انظر متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي بحاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين المحلى ص / ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢ فما بعدها ، ومغنى اللبيب بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص / ٢٩٦ فما بعدها ، والأزهية في علم الحروف ص / ٧٥ ، وشرح المفصل ٢/٤ ، فما بعدها ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ١٣٥ أ .

(٦) انظر اسرار العربية ص / ٣٣ ، وانظر شرح الكافية للرضى بتحقيق د / يوسف عمر ٤٩/٣ .

أمّا (ما) الموصوفة ؛ فلم أجد من ذكر علّة بنائها ، كما أنّ (ما) الوصفية كذلك ، والذي يتضح لي أنّ (ما) الاسمية بأنواعها قد بُنيت للشبه اللفظي بـ (ما) الحرفية ، وذلك لمشاكلة الاسمِ الحرفَ في اللفظ والصورة .

وهكذا شأن سائر الأدوات التي جاءت مشتركةً بين الاسمية والحرفية في نحو : (إذ ، وإذا ، وقد ، ومتى ، وحاشا) فقد حُمل الاسم فيما قبل (حاشا) على الحرف في البناء ، وحُمل الفعل في (حاشا) عليه في الجمود وعدم التّصرف للشبه اللفظي أيضاً ، إذْ الحرف أصل في البناء والجمود والإبهام ، والله أعلم .

الحمل على النظير في الإعراب

أعني بهذا كلّ ما تنازعه شبهان :

أحدهما : شبه المبني ، **والآخر** : شبه المعرب .

أو بعبارة أخرى : كلّ ما اشتجر فيه لغتان : لغة البناء ولغة الإعراب .

والذي يهمني في هذا البحث هو (ذو) الطائية ، و(أيٌّ) الموصولة .

إنّ الحديث عن (ذو) الطائية يتطلّب الكلام على أصلها ، وماذا آل إليه ذلك الأصل في الاستعمال العربي عن طيء ؟ وما وجه التلاقي بينها وبين (ذو) التي بمعنى : (صاحب) ؟ وأثر ذلك التّلاقي في أحد أوجه استعمالاتها .

يشير أهل العربية إلى أنّ (ذو) التي بمعنى : (صاحب) هي أصل لـ (ذو) الطائية وأخواتها من الموصولات ، فهذا أبو القاسم السّهيلي[1] يقول : « اعلم أنّ العرب لمّا جعلت الاسم الذي هو (ذو) وُصْلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا : (هذا رجلٌ ذو مالٍ) حيث لم يُمكنْهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه ، كما أمكنهم ذلك في الفعل ، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويُضمرون فيها ما يعود على الموصوف ، فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب ليكون جريُها عليه في الإعراب رابطاً لها به ، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطاً بينها وبينه ؛ حيث لم يكن ثَمَّ رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره .

وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة كان الضمير الذي فيها رابطاً لها بالاسم الموصوف بها ، كقولك : مررت برجلٍ أبوه قائم ، فلم يحتاجوا إلى أكثر

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٦ .

من الضمير العائد ، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يُمكِنْهم من ذلك ما أمكنَهم في النكرة لأمرين :

أحدهما : أنّ النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين ...

والآخر : أنّ الجملة تتنزّل منزلة النكرة ؛ لأنّها خبر ، ولا يُخبر المخاطَبُ إلا بما يجهله ، لا بما يعرفه ؛ فصلَح أن يوصف بها النكرة ، والمعرفة بخلاف هذا كلّه . لو قلت : (جاءني زيدٌ أبوه قائم) على جهة الوصف ، لما ارتبط الكلام بعضه ببعض ، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه ، فجاءوا بالوُصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس ، وهي قولك : (ذو) فقالوا : (هذا زيدٌ ذو قام أبوه) و (ذو وجهُه حسنٌ) هذه لغة طيء ، وهي الأصل ، قال الشاعر :

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي # وبئري ذو حفرتُ وذو طَوَيْتُ

ثم إنّ أكثر العرب لمّا رأوه اسماً وُصف به المعرفة أرادوا تعريفه ؛ ليتّفق الوصف والموصوف في التعريف ، فادخلوا الألف واللام عليه ، ثم ضاعفوا اللام كي لا يُذهبَ لفظَها الإدغامُ ، ويذهب ألف الوصل في الدّرج فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هذا اللفظ (الذّو) فلمّا رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة ، قلبوا الواو منه ياءً ، إذ ليس في كلامهم واوٌ متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياءً كقولهم : (دلوٌ) و (أدلٍ) ولا نطوّل بتكثير النظائر ؛ لأنّ الأصل معروف عند الشّادين ، فلمّا انقلبت الواو ياءً ، والضمة كسرة صار اللفظ (الذي) ...

وفي معنى (ذو) الذي هو مضاف من معنى (ذا) الذي هو اسم مبهم ؛ ألا تراه يُبَيَّن بأسماء الأجناس كقولك : هذا الغلام ، وهذا الرجل ، فيتّصل بها على جهة البيان ، كما يتصل بها (ذو) على جهة الإضافة ؛ ولذلك قالوا في المؤنث

من (الذي) : (التي) بالتاء ، كما قالوا في المؤنث من (ذا) : (هاتا) و(هاتين) »[1] بقلب الذال تاء فيهما .

ممّا تقدّم يتبين لنا أنّ الأصل في (ذو) الطائية هو (ذو) التي بمعنى : (صاحب) فقد استعملت الأخيرةَ طيءُ اسماً موصولاً وُصْلة لوصف المعارف بالجملة بعدها ، كما استعملها جمهور العرب وُصْلة لوصف النكرة قبلها باسم الجنس الجامد بعدها .

وعليه ـ نجد (ذو) قد استعملتها العرب استعمالين :

أحدهما : إفادة الصحبة .

والآخر : إجراؤها مجرى الموصولات في البناء والصّلات .

ومن المعلوم أنّ (ذو) الطائية على المشهور مبنية على السكون ملازمة لحالة واحدة في حالات الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذا مظهر من مظاهر الاقتصاد في اللغة ؛ حيث استعملوها في المفرد المذكر نحو : (جاء ذو قام) والمفردة المؤنثة نحو : (جاءت ذو قامت) والمثنى المذكر نحو : (جاء ذو قاما) والمثنى المؤنث نحو : (جاءت ذو قامتا) والجمع المذكر نحو : (جاء ذو قاموا) والجمع المؤنث نحو : (جاءت ذو قمن) . هذا ما كان في حال الرفع ، وهكذا دواليك في حالي النّصب والجر .

وبالنظر في أساليب العربية ، وما ورد منها في كتب الأدب والمعاجم والنّحو نجد لفظة (ذو) الطائية استُعملت استعمالين ، أو بعبارة أخرى استُعملت على لغتين :

---

(١) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص / ١٧٧ فما بعدها ، وانظر شرح المفصل ١٤٧/٣ ، والأحاجي النحوية للزمخشري ص / ٩١ فما بعدها تحقيق : مصطفى الحدري .

الأولى : لغة الإفراد والبناء مع المفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع كذلك .

وإنّما بُنيت للشبه الافتقاري ، أو حملاً على أخواتها الموصولات ، ما عدا (أيًّا) ومن شواهد بنائها في العربية ما انشده بعضهم حال النّصب :

حتى رأيتُ الحوضَ ذو قد صُفِّطَا

ذو فاضَ من طولِ الجبا فأفْرِطَا

قفراً من الماءِ هواءً أمْرَطَا #[1]

ومثال لزومها البناء حال الجر قول الشاعر :

إذا أنتَ يَمَّمْتَ الركابَ لقصدهم # تَبَيَّنْتَ طعمَ الماءِ ذو أنت شاربُه[2]

وقول قوّال الطائي :

قُولا لهذا المرءِ ذو جاء ساعياً # هلمّ فإنّ المشرفيَّ الفرائضُ

وإنّ لنا حِمْضاً منَ الموتِ مُنْقِعاً # وإنّك مختلٌّ فهل أنتَ حامضُ

أظنّكَ دونَ المالِ ذو جئت تبتغي # ستلقاك بيضٌ للنفوس قوابضُ[3]

وقال مهلهل[4] :

قتيلٌ ما قتيلُ المرءِ عمرٌ # وجسَّاسُ بنُ مرةَ ذو ضريرِ[5]

(١) العباب الزاخر واللباب الفاخر ، حرف الطاء ، ص / ٣٨ للصّاغاني .

(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسّليلي ٢٢٧/١ .

(٣) التذكرة السّعدية في الأشعار العربية ص / ٧٨ للعبيدي .

(٤) هو عدي بن ربيعة بن مرّة بن هبيرة من بني جشم ، من تغلب ، أبو ليلى ، المهلهل : شاعر من أبطال العرب في الجاهلية ، من أهل نجد ، وهو خال أمرىء القيس الشاعر ، قيل : سُمي مهلهلاً لأنه أول من هلهل نسج الشعر أي رققه ، وكان من أصبح الناس وجهاً وأفصحهم لساناً توفي نحو ١٠٠ قبل الهجرة . انظر الأعلام ٢٢٠/٤ والشعر والشعراء ص / ٩٩ ، والجمهرة ص / ١١٥ .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٢١/٧ .

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ اللغة الشائعة عند طيء هي استعمال (ذو) مفردة ساكنة الآخر في جميع أحوالها ، الأمر الذي يدلّ على بنائها على السكون رفعاً ونصباً وجراً ، وقد بيّن ابن مالك أنّ علّة البناء في الموصولات هي الشبه الافتقاري لكونها مبهمات .

ويحتمل عندي أن يكون سرّ البناء الشبه الوضعي ، حيث جاءت على حرفين ، ولا مانع من تداخل العلتين في شيءٍ واحد ، حيث علل البناء كثيراً ما تتداخل وتتلاقي .

*** *** ***

اللغة الثانية :

لغة الإعراب : وهي أقلّ من أختها (لغة البناء) ومن شواهد إعرابها قول منظور بن سُحيم الفقعسي :(١)

ولستُ بهاجٍ في القرى أهلَ منزلٍ # على زادهم أبكي وأُبكي البَواكيا
فإمّا كرامٌ موسرون لقيتُهم # فحسبي من ذي عندَهُم ما كَفانيا
وإمّا كِرامٌ مُعْسرونَ عذرتُهم # وإمّا لئامٌ فادّخرتُ حَيَائيَا
وعرْضِيَ أبْقى ماَ ادخَرتُ ذخيرة # وبطنيَ أطويه كَطَيِّ رِدَائِيَا(٢)

فعلي هَذه اللغة نجد لفظة (ذو) أعربت رفعاً بالواو نحو : جاء ذو قام) ونصباً بالألف نحو : (رأيت ذا قام) وجرّاً بالياء نحو : (مررت بذي قام) فقد استُعملت (ذو) على هذه اللغة استعمال (ذو) بمعنى : (صاحب) يقول ابن جني : « فأمّا (ذو) الطائية التي بمعنى : (الذي) نحو قوله :

(١) هو منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي : من شعراء الحماسة مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن الكوفة . انظر الأعلام ٣٠٨/٧ .

(٢) معجم الشعراء للمرزباني ص / ٣٧٥ .

لأنْتَحِيَنْ للعظم ذا أنا عـارق

فشاذ ، على أنّ منهم من يغيّر هذه الواو إذا فارق الرفع فيقول : رأيت ذا قام أخوه ، ومررت بذي قام أخوه »(1) .

وقال ابن عصفور : « وقد تُعرب (ذو) قال منظور بن سحيم الفقعسي :

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا #(2)

وقال ابن مالك وهو يتحدث عن (ذو) : « وبناؤها هو المشهور ، وبعضهم يُعربها بالحروف كما يعرب (ذو) بمعنى : (صاحب) ويُروى بالوجهين قول الشاعر :

وإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم # فحسبي من ذي عندهم ماكفانيا(3)

وقال أيضاً : « وذكر ابن جني في المحتسب أنّ بعضهم يُعربها ، وذكر البيت السابق ، وذكر ابن درستويه(4) في الإرشاد مثل ما ذكر ابن جني في المحتسب »(5) .

وقال أبو حيان : « الثاني : أن تُعرَبَ إعراب (ذي) بمعنى : (صاحب) وتقع على جميع ما ذكر »(6) .

وقال بعضهم : « وبعضهم يجعلها كـ (ذي) بمعنى : (صاحب) فيقول : (جاء ذو قام) و(رأيت ذا قام) و(مررت بذي قام) »(7) .

---

(1) المحتسب لابن جني ١/١٤٢ .

(2) المقرب في النحو ١/٥٩ .

(3) مخ شرح التسهيل لابن مالك لوحة / ٣٣ .

(4) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٠٧ .

(5) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٧٠ تحقيق عبدالمنعم هريدي .

(6) انظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ص / ٤٧ .

(7) منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ص / ٨ .

وقال ابن هشام : « على أنّ منهم من يجريها مُجرى (التي) بمعنى : (صاحب) فيعربُها بالواو والألف والياء ، فيقول : (جاءني ذو قام) و(رأيت ذا قام) و(مررت بذي قام) إلا أنّ ذلك شاذ »[1] .

وقال البغدادي في قول الشاعر :

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

« على أنّ (ذو) الموصولة معربة في لغة طيء ، وإعرابها كإعراب الأسماء الستّة بالحروف ، فـ (ذو) مجرورة هنا بالياء »[2] .

ويذكر ابن عقيل أنّ (ذو) الطائية قد تعرب حملاً على (ذي) التي بمعنى : (صاحب) وإعرابها نادر ... »[3] .

وذكر السيوطي في الأشباه ما رُوعي فيه الصورة فقال : « ومن ذلك (ذو) الموصولة أعربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى : (صاحب) لتعاقبهما في اللفظ ، وإن كانت الموصولة فيها مقتضٍ للبناء ، وهو الافتقار للتأصُّل »[4] .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ إعراب (ذو) الطائية مع وجود الافتقار إلى الصلّة قد وقع في بعض كلام طيء ؛ لأنّ الافتقار ليس متأصّلاً ، وكان سرُّ الإعراب عندي أمرين :

أحدهما : استصحاب الأصل ؛ إذ أصل (ذو) الطائية (ذو) التي بمعنى : (صاحب) كما ذكر السهيلي وابن يعيش ، وهذه معربة باتفاق ، ولو جاءت ذو الصاحبية في بعض النصوص على البناء لكان سرُّ بنائها الحمل على (ذو) الطائية للشبه اللفظي .

---

(١) شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب ص / ٤٠ .

(٢) شرح أبيات المغنى لعبدالقادر البغدادي ٦/٢٥١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/١٤٧ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/٢٨٧ ، وانظر شرح الفاكهي على القطر بحاشية ياسين ١/١٠٠ .

والآخر : التّشابه في اللفظ كما ذكر السيوطي عن ابن هشام ، وهذا ما ذهب إليه أيضاً أبو حيّان حيث قال : « وأعربت (ذو) الطائية تشبيهاً لها بذي التي بمعنى : (صاحب) لمشابهتها لها في اللفظ ، حتى أنّ بعضهم حكى أنّ (ذو) هذه منقولة من (ذي) بمعنى : (صاحب) لاشتراكهما في التّوصّل إلى الوصف »[1] .

ولغة الإعراب هذه تتفرع إلى لغتين :

الأولى : لغة الإفراد والإعراب ، أي أنّ (ذو) تلزم الإفراد مع المفرد بنوعيه والمثنى بنوعيه ، والجمع بنوعيه مع إعرابها بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً تشبيهاً لها بـ (ذي) التي بمعنى : صاحب ، تقول :

* جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام .

وجاءت ذو قامت ، ورأيت ذا قامت ، ومررت بذي قامت .

* جاء ذو قاما ، ورأيت ذا قاما ، ومررت بذي قاما .

وجاءت ذو قامتا ، ورأيت ذا قامتا ، ومررت بذي قامتا .

* جاء ذو قاموا ، ورأيت ذا قاموا ، ومررت بذي قاموا .

وجاءت ذو قمن ، ورأيت ذا قمن ، ومررت بذي قمن .

وعلى هذه اللغة أجريت (ذو) الطائية مجرى (ذي) التي بمعنى : صاحب في الإعراب فقط دون التصريف .

واللغة الثانية : لغة الإعراب والتصريف بمعنى أنّها تأخذ حكم (ذي) التي بمعنى: صاحب مطلقاً من حيث الإعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتصير (ذو) للمفرد المذكر ، و(ذوان) لمثناه ، و(ذوون) لجمعه في حالة الرفع ،

---

(١) انظر مخ التذييل والتكميل لأبي حيّان ج (١) لوحة (٢٦٣) .

و(ذا) في حالة النصب ، و(ذَوَيْن) للمثنى ، و (ذوينَ) و(ذَوِي) للجمع كذلك ، و(ذي) للمفرد حال الجر ، و(ذَوَيْنِ) للمثنى و (ذوِينَ) للجمع كذلك .

يقول الرضي : « وذو الطائية ، الأكثر أنّ (ذو) لا تتصرّف نحو : جاءني ذو فَعَلَ ، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلت ، وذو فعلتا ، وذو فعلن ... وفي (ذو) الطائية أربع لغات :

أشهرها : ما مرّ ، أعني عدم تصرّفها مع بنائها .

والثانية : حكاها الجزولي[1] : (ذو) للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه ، و(ذات) للمفرد المؤنث ومثناه وجمعه .

والثالثة : حكاها أيضاً الجزولي ، وهي كالثانية إلا أنّه يقال لجمع المؤنث (ذواتُ) مضمومة التاء في الأحوال .

والرابعة : حكاها ابن الدّهان[2] ، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى : صاحب ، مع إعراب جميع متصرفاتها ؛ حملاً للموصولة على التي بمعنى : صاحب ، وكلّ هذه اللغات طائية[3] .

مما تقدّم يتبيّن أنّ (ذات) فيها الأخرى لغتان :

* لغة البناء على الضمّ مع الإفراد نحو :

جاءت ذاتُ قامت ، ورأيت ذاتُ قامت ، ومررت بذاتُ قامت .

وجاءت ذاتُ قامتا ، ورأيت ذاتُ قامتا ، ومررت بذاتُ قامتا .

وجاءت ذاتُ قمن ، ورأيت ذاتُ قمن ، ومررت بذاتُ قمن .

* واللغة الأخرى التي حكاها ابن الدّهان معربة متصرفة نحو :

---

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٣٤٧ .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٠٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٩/٢ .

جاءت ذاتُ قامت ، ورأيت ذاتَ قامت ، ومررت بذاتِ قامت .

وجاءت ذواتان قامتا ، ورأيت ذواتين قامتا ، ومررت بذواتين قامتا .

وجاءت ذواتُ قمن ، ورأيت ذواتِ قمن ، ومررت بذواتِ قمن .

أمّا لغة بناء (ذات) على الضمّ وإفرادها مع المفرد المؤنث ومثناه ومجموعه فقد رواها ابن هشام اللخمي[1] عن ابن جني، كما حكاها الرضى عن الجزولي.

وقال السّيوطي : « وحُكى تثنية (ذو) و(ذات) وجمعهما .

فيقال في الرفع : ذوان ، وذواتان ، وذوون ، وذوات .

وفي النصب والجر : ذوَيْنِ وذواتين وذوِينَ .

وحُكى إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم »[2] .

وقال الخضري : « قوله : ومنهم من يثنيها ... إلخ .

أي : فيصرفها تصريف (ذي) بمعنى : صاحب ، مع إعراب جميع تصاريفها حملاً عليها .

ومقتضاه أنّ (ذات) تعرب بالحركات الثلاث ، وأن يقال في تثنيتها : (ذواتان وذواتَين) بواو بعد الذّال ، كما في التي بمعنى : (صاحبة) وأنّ (ذوات) تعرب كجمع المؤنث كالتي بمعنى : (صواحبات) على هذه اللغة »[3] .

كذلك حكى هذه اللغة بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم ابن أبي نصر الحلبي : إمام اللغة والنّحو في الدّيار المصريّة ، ورواها عنه : أثير الدين أبو حيّان[4] .

---

(١) شرح المقصورة الدريدية لابن هشام اللخمي ص / ٣٤٢ ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، بيروت ١٤٠٠ هـ .

(٢) همع الهوامع ٢٨٨/١ .

(٣) حاشية الخضري ٨٠/١ .

(٤) انظر منح ارتشاف الضرب لوحة / ٤٥٥ ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان ص / ٤٧ ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٧/١ .

وقال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : « أمّا (ذات) فحكى إعرابها بالحركات أبو حيّان في الارتشاف ، وعليه ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتجرّ بالكسرة مع التّنوين في الأحوال الثلاثة ، إذ لا إضافة ، وأمّا (ذوات) فحكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النّحاس الحلبي ، وعليه ترفع بالضمة ، وتجرّ بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث السالم ، وتنوّن في الأحوال الثلاثة أيضاً »[1] .

والنصوص في لغتي (ذات) كثيرة، كما أنّ أقوال أهل العربية فيها كذلك . وقد صرفت النظر عنها خيفة الإطالة .

ومن أغرب ما ترد له (ذات) في العربية أنّ ابن هشام ذكرها في أسماء الإشارة ضمن الألفاظ التي يشار بها إلى المفرد المؤنث ، وإن كان الغالب ، في استعمالها أن تكون بمعنى : صاحبة ، وأنّ طيِّئاً تستعملها بمعنى : التي .

يقول ابن هشام : « وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ ، خمسة مبدوءة بالذال وهي : ذي ، وذهي ، وذِهِ ، وذهْ ، وذاتُ ، وهي أغربها .

وإنّما المشهور استعمال (ذات) بمعنى : صاحبة ، كقولك : (ذات جمال) أو بمعنى : التي في لغة بعض طيء .

حكى الفراء : بالفضل ذو فضّلكم الله به ، والكرامةُ ذاتُ أكرمكم الله بها ، أي : التي أكرمكم الله بها ، فلها حينئذٍ ثلاثة استعمالات[2] .

---

(١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/١٥٧ .

(٢) قطر الندى لابن هشام ص / ١٣٦ ، ١٣٧ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد .

الحمل على النظير في الإعمال
للتآخي في اللفظ والصورة

من المعلوم أنّ العرب قد توسعت في الأدوات فجعلت بعضها أصلاً ذا أثر في الإعمال ، وأحياناً تجعل لفظ ذلك الأصل زائداً فيُلغى ولا يبقى له من الأثر سوى التأكيد ، وهذا ما يسمونه بالحرف الزائد أو الصّلة ، مثل زيادة (أنْ) أو (كان) أو (ما) أو (لا) في الكلام .

ويكثر في العربية أن تكون الزيادة في الحروف ، وتقل أو تندر في الأسماء والأفعال .

والحروف التي تزاد إمّا حروفُ مبان ، مثل أحرف سألتمونيها ، وإمّا حروف معان مثل حروف الجر والنّفي وما إليها .

والعرب حين تزيد شيئاً في كلامها إنّما ترتكبه لغرض تقصد إليه ، أو سرّ تنتويه أو لطيفة تومىء إليها ، وذلك كالزيادة للإلحاق توسعاً وللمبالغة ولتكثير اللفظ أو رفع اللبس أو لإقامة وزن أو ما إلى ذلك ، ولست بحاجة إلى تفصيل القول فيما سبق، وإنّما الذي أعنيه هو زيادة الحرف عاملاً حملاً له على أصله ؛ للشبه اللفظي ، وسيتضح ذلك بعد .

*** *** ***

أمّا زيادة الأسماء فهي نادرة ، إذ لم يكن لها حظٌّ من الشيوع الذي نالته الحروف ، من ذلك زيادة الاسم في قول لبيد[1] :

إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما # ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

قال البغدادي : « على أنّ لفظ (اسم) مقحم عند بعض النحاة ، قال ابن جني في الخصائص : هذا قول أبي عبيدة ، كذا قال في (بسم الله) ونحن

(١) سبقت ترجمته انظر ص /٣٠٠ .

نحمل الكلام على أنّ فيه محذوفاً، قال أبو علي : وإنّما هو حدٌّ حذف المضاف ، أي : ثم اسمُ معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، وكأنّه قال : ثم السلامُ عليكما ، فالمعنى ـ لعمري ـ ما قاله أبو عبيدة ، لكنّه من غير الطريق الذي أتاه هو منها ، ألا تراه اعتقد زيادة شيءٍ ، واعتقدنا نحن نقصان شيء »[1] .

ممّا تقدم نجد أنّ لفظة (اسم) قد قال بزيادتها أبو عبيدة في قول لبيد (ثم اسم السلام) وفي (بسم الله) وكذلك لفظة (كلمة) في قوله تعالى : ﴿ وَأَلْزَمَهُم كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾[2] وكذلك كلمة (لفظ) في قول الشاعر :

وكذاك كان أبوك يؤثر بالنّهي # ويظلّ في لفظ النّدى يتردّد

أراد : ويظلّ في الندى يتردّد .

قال ابن جني : وعلى هذا عندهم ـ يعنى زيادة الاسم ـ قول غيلان :

لا ينعش الطرفُ إلا ما تخوّنَه # داع يناديه باسم الماء مبغومُ

أي : بالماء ...

ثم قال : ونحوٌ من هذا اعتقادهم زيادة (مثل) في قولنا : (مثلى لا يأتي القبيحة) و (مثلُك لا يخفى عليه الجميل) أي : أنا كذا وأنت كذلك . وعليه قوله : (مثلى لا يحسنُ قولاً فَعْفَعْ) أي : أنا لا أحسنُ ذاك . ويرى ابن جني أنّ ذلك من باب إضافة الاسم إلى المسمّى[3] .

*** *** ***

---

(١) انظر الخزانة ٢/٢١٧ فما بعدها ، والخصائص ٣/٢٩ فما بعدها ، والهمع ٢/٤٩ ، والدرر اللوامع ٢/٥٨ ، والتبيان للعكبري ٢/٤ ، ٧٤٠ .

(٢) سورة الفتح الآية / ٢٦ .

(٣) انظر الخصائص ٣/٢٩ فما بعدها .

ومن ذلك أيضاً زيادة الفعل مثل (كان) قال ابن مالك :

وقـد تـزاد كان في حشـو كما # كـان أصـح علـم مـن تقـدّمـا

يقول ابن عقيل : وإنّما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التّعجب نحو : ما كان أصح علم من تقدّما ، ولا تزاد في غيره إلا سماعاً ، من ذلك زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم : ولدت فاطمة بنت الخرشُبِّ الأنماريةُ الكملةَ من بني عبس لم يوجد ـ كان ـ أفضلُ منه .

وزيادتها بين الصفة والموصوف في قول الشاعر :

فكيف إذا مـررتُ بدارِ قـومٍ # وجـيرانٍ لنـا ـ كانـوا ـ كرامٍ

وبين حرف الجر ومجروره في قول الشاعر :

سـراة بني أبي بكر تسـامي # على ـ كان ـ المسوّمةِ العرابِ[1]

(١) انظر شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٢٨٨/١ فما بعدها، والدرر اللوامع ٨٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٨/١ فما بعدها ، والجمل للزجاجي ص / ١٩٥ ، وانظر النوادر لأبي زيد ص / ١٨ .

إعمال الزائد حملاً على الأصل

للتآخي في اللفظ والصورة

أولاً : إعمال (أنْ) الزائدة حملاً على (أنْ) المصدرية :

ترد (أنْ) في العربية عاملة وغيرها ، والعاملة ضربان :

أحدهما : أن تكون حرفاً مصدرياً ، ويختصّ هذا الحرف بالدخول على المضارع فينصبه بشرطين :

الأول : أن تكون مصدرية لا زائدة ولا مفسرة .

الثاني : أن تكون مخفّفة من الثقيلة ، وهي التالية عِلماً أو ظناً نُزِّلَ منزلته ،

ـ مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِى أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّينِ ﴾(١) وقوله جلّ شأنه : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُم ﴾(٢) .

فـ (أنْ) هذه تؤوّل مع ما بعدها بالمصدر ، وتكون في موضع رفع بالابتداء نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خير لَّكُم ﴾(٣) ﴿ وَأَن تَصبِرُواْ خَيرٌ لَّكُم ﴾(٤) .

كما تكون بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، وهي إمّا في موضع رفع على الفاعلية كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَم يَأنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَن تَخشَعَ قُلُوبُهُم ﴾(٥) أو أن تكون في موضع نصب خبراً لـ (كان) كما في قوله

(١) سورة الشعراء الآية / ٨٢ .

(٢) سورة النساء الآية / ٢٧ .

(٣) سورة البقرة الآية / ١٨٤ .

(٤) سورة النساء الآية / ٢٥ .

(٥) سورة الحديد الآية / ١٦ .

تعالى : ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[1] أو أن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى[2] : ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾[3] .

يقول السهيلي في علّة التّعبير عن المصدر بـ (أنْ) والفعل دون الاكتفاء بالمصدر الصريح : « فإن قيل : فهلاّ اكتُفي بالمصدر واستُغني به عن (أنْ) لأنّه أخصر ؟ فالجواب : أنّ في دخول (أنْ) ثلاث فوائد :

إحداها : أنّ الحدث قد يكون فيما مضى ، وفيما هو آتٍ ، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمن .

الثانية : أنّ (أنْ) تدلّ على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

الثالثة : أنّها تدلّ على مجرد معنى الحدث، دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال وتخليص له من شوائب الاحتمال . وذلك أنّك إذا قلت : (كرهتُ خروجَك) أو (أعجبني قدومُك) احتمل الكلام معاني منها :

أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته ، وإن كان ليوصفَ في الحقيقة بصفات ، ولكنّها عبارة عن الكيفيات ، واحتمل أيضاً أن تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطؤه ، أو حالة من حالاته .

فإذا قلت : (أعجبني أنْ قدمت) كانت على الفعل (أنْ) بمنزلة الطابَع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصدِّرة في الأذهان »[4] .

---

(١) سورة يونس الآية / ٣٧ .

(٢) سورة المائدة الآية / ٥٢ .

(٣) انظر المغنى ٢٧/١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام بحاشية عبادة ٨٣/٢ ، والأزهية في علم الحروف للهروي ص / ٥٩ مما بعدها .

(٤) نتائج الفكر ص / ١٢٦ ، ١٢٧ ، وانظر بدائع الفوائد ٩٣/١ .

والضرب الآخر من (أنْ) العاملة المخفّفة من الثقيلة وهي التي يليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل ، فإذا وليها الاسم فلك فيه وجهان :

الأوّل : أن تنصبه على نية تثقيلها ، كقولك : (علمت أنْ زيداً قائمٌ) تريد : أنّ زيداً قائمٌ .

قال الشاعر :

فلو أنْكِ في يومِ الرّخــاءِ سألتني # فراقَـك لم أبخـلْ وأنتِ صديــقُ

فالكاف في (أنْكِ) في موضع نصب ؛ لأنّه أراد تثقيل (أنْ) فخففها ..

والوجه الثاني وهو الأجود : أن ترفعه على أن تريد بها الثقيلة ، وتضمر اسماً فيها ، وتجعل ما بعدها مبتدأً وخبراً في موضع خبرها كقولك : (علمت أنْ زيدٌ منطلقٌ) والمعنى : علمت أنّه زيدٌ منطلق ..

وإذا وليها الفعل المستقبل نظرت إلى الفعل الذي قبلها ، فإن كان لا يحسن معه أن يريد بها الثقيلة ويضمر اسمها مثل : (عسى وأردت واشتهيت وكرهت وخفت) ونحوها من الأفعال التي لا يحسن معها أن يثقلها ويضمر اسمها فيها ، فإنّها غير مخفّفة من الثقيلة ، بل تكون بمعنى المصدر وتنصب الفعل المستقبل بعدها كقولك : أردت أن تقومَ ، وكرهت أن يخرجَ زيدٌ ، وعسى أن تأتيَنا ، ونحو ذلك ، نصبت هذه الأفعال .

وإن كان الفعل الذي قبلها يحسنُ معه أن يريد بها الثقيلة التي تعمل في الأسماء ويضمر اسمها مثل : ظننت وحسبت وعلمت ونحوها ، فأنت بالخيار ؛ إن شئت نصبت بها الفعل المستقبل ، وإن شئت رفعته كقولك : (علمت أن يقومَ زيدٌ ، وأن يقومُ زيدٌ) فالنصب على أن تجعلها غير مخفّفة من الثقيلة ، أي : مصدرية ، والرفع على أنّك تريد بها الثقيلة التي تعمل في الأسماء فخفّفتها ،

والمعنى : أنّه يقوم ... فرفع الفعل جعلها مخفّفة من الثقيلة ، والأحسن إذا رفعت الفعل بعدها أن تفصل بينها وبين الفعل بشيءٍ يكون عوضاً ممّا حُذف ، وهو التّشديد والاسم نحو : (لا والسين وسوف وقد) وما أشبه ذلك .

تقول : علمت أنْ لا يقومُ زيدٌ ، وأنْ سيقومُ زيدٌ ، وأنْ قد يقومُ زيدٌ . وإذا فصلت بينهما بـ (لا) فلك أن ترفع الفعل وأن تنصبه كقولك : ظننتُ أن لا تقومُ ، وأن لا تقومَ ...[1] ، أمّا غير العاملة فضربان :

الأول : أن تكون مفسرة بمنزلة (أي) نحو : ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[2] ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ ﴾[3] .

وعن الكوفيين انكار (أنْ) التفسيرية ألبتّة ، وقد ارتضى هذا ابن هشام فقال : « وهو عندي متّجه ، ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تسبق بجملة ...

الثاني : أن تتأخر عنها جملة ...

الثالث : أن يكون في الجملة السابقة معنى القول ، ومنه :

﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾[4] إذ ليس المراد بالانطلاق المشي ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام .

الرابع : ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول ، فلا يقال : قلت له أنْ افعل ...»[5] .

---

(١) انظر الأزهية في علم الحروف ص / ٦١ فما بعدها .

(٢) سورة المؤمنون الآية / ٢٧ .

(٣) سورة الأعراف الآية / ٤٣ .

(٤) سورة ص الآية / ٦ .

(٥) انظر مغنى اللبيب ١/٣١ ، ٣٢ .

الثاني : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع :

أحدها : أنْ تقع بعد (لمّا) التوقيتية كثيراً نحو :

﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَت رُسُلُنَا لُوطًا ﴾[1] .

الثاني : أنْ تقع بين فعل القسم و (لو) نحو قوله :

فـأقسم أنْ لـو التقينـا وأنـتم # لكان لكم يومٌ مـن الشـّر مظلـمُ

الثالث : وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله :

ويومـاً توافينـا بوجـه مقـسّم # كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ

الرابع : أنْ تقع بعد (إذا) كقوله :

فـأمـهله حـتى إذا أنْ كـأنّـه # معاطى يدٍ في لجّة الماءِ غامرُ[2]

ممّا تقدّم يتضح لنا أنّ (أنْ) جاءت في الاستعمال العربي عاملة إمّا النّصب للمضارع ، وهي المصدرية ، وإمّا عاملة في الجملة الاسمية ، وهي المخفّفة من الثقيلة ، وإمّا مفسرة بمعنى (أي) وإمّا زائدة لمجرد التوكيد ، فقد استعملتها العرب لتلك المعاني ولفظها في جميعها واحد ، فهي إذاً متآخية في اللفظ متباعدة في المعنى والدلالة إعمالاً وإهمالاً ، على أنّ بعضها يكون أشدّ تآخياً من غيره ، من ذلك (أنْ) المفسرة ، حيث أنكرها الكوفيون وجعلوها مصدرية كما سبق ، وكذلك جرى على هذا المذهب ابن هشام حيث قال : « وهو عندي متّجة » .

كما جعلها السّهيلي أيضاً بمعنى (أنْ) المصدرية حيث قال : « وأمّا (أنْ) التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر ، ولكنّها تشارك (أنْ)

(١) سورة العنكبوت الآية / ٣٣ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/٣٣ ، ٣٤ .

المصدرية في بعض معانيها ؛ لأنّها تحصين لما بعدها من الاحتمالات وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات التي في معنى المقالات والإشارات ، فلا تكون تفسيراً إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النّفس ؛ لأنّ الكلام القائم في النفس الغائبة عن الحواس في الأفئدة تكشفه للمخاطَبين خمسة أشياء : اللفظ والخط والإشارة والعقد والنّصْبُ ، وهي لسان الحال وهي أصدق من لسان المقال، فلا تكون (أنْ) المفسرة إلا تفسيراً لما أجمل من هذه الأشياء ، كقولك : (كتبت إليه أن اخرج) و (أشرت إليه أن اذهب) قال تعالى : ﴿ نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ ﴾[1] (وأوصيته أن اشكر) و (عقدت في يدي أن قد أخذت خمسين) و(زربت على حائطي أن لا يدخلوه) ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَوَضَعَ المِيزَانَ أَلاَّ تَطغَواْ فِي المِيزَانِ ﴾[2] .

وهي هنا تفسير النّصبة التي هي لسان الحال ، وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها (أنْ) التي تقدّم ذكرها (يعني المصدرية) لأنّها إذا كانت تفسيراً فإنّما تفسر الكلام ، والكلام مصدر ، فهي إذاً في تأويل المصدر ، إلا أنّك أوقعت بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي ، وذلك مزيد فائدة ، ومزيد الفائدة لا يخرج الفعل عن كونه فعلاً ، فلذلك لا تخرج (أنْ) عن كونها مصدرية ، كما لا يخرجها عن ذلك صيغة الماضي والاستقبال بعدها، إذا قلت : (يعجبني أن تقوم، وأن قمت) فكأنّهم إنّما قصدوا إلى ماهية الحدث مخبراً به عن الفاعل لا الحدث مطلقاً ، ولذلك لا تكون مبتدأ وخبرها ظرف أو مجرور ؛ لأنّ المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أنْ) ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق من المصدر ، وإنّما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجرداً من هذا المعنى كما تقدم »[3] .

---

(١) سورة النمل الآية / ٨ .

(٢) سورة الرحمن الآية / ٧ ، ٨ .

(٣) انظر نتائج الفكر ص / ١٢٨ ، ١٢٩ ، وبدائع الفوائد ١/ ٩٤ .

ـ مما تقدّم تتضح لنا أوجه التّآخي بين (أنْ) المفسرة ، و (أنْ) المصدرية في الآتي :

١ ـ التّآخي في اللفظ .

٢ ـ التّآخي في المعنى ، وهو تحصين الكلام بعدها من تعدّد الاحتمالات .

٣ ـ أنّ (أنْ) المفسرة مع الفعل بعدها في تأويل المصدر كأختها المصدرية ، وهذه الأمور مجتمعة لعلها الحاملة لنحاة الكوفة على إنكار وجود (أنْ) التفسيرية ، إذْ هي عندهم مصدرية .

ـ أمّا وجه التّآخي بين (أنْ) المصدرية و (أنْ) الزائدة فيتضح من الآتي :

أ ـ التآخي في اللفظ :

ولمّا كانت العرب تحمل الشيء على نظيره إذا قوى الشبه بينهما ، فإنّ اتحاد لفظيهما حمل الأخفش على القول بإعمال (أنْ) الزائدة ؛ تشبيهاً لها بأختها المصدرية .

قال ابن هشام بعد أن ذكر مواطن زيادة (أنْ) : « وزعم الأخفش أنّها تزاد في غير ذلك ، وأنّها تنصب المضارع ، كما تجر (من والباء) الزائدتان الاسم ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾[1] ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَتِلَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2] .

وقال غيره : هي في ذلك مصدرية ...[3]

(١) سورة إبراهيم الآية / ١٢ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٢٤٦ .

(٣) انظر مغنى اللبيب بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٣٤/١، ومغنى اللبيب بحاشية الدسوقي ٣٤/١، وانظر شرح الكافية للرضى ٣٧/٤ بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

والوجه عندي أنّ مذهب الأخفش له منزع من القياس ؛ حيث يناصره اتحاد لفظهما ، إذ للعرب تصرفات واسعة كما ذكر ابن جني أساسها الشبه اللفظي ، فإعمال (أنْ) الزائدة جاء نتيجة لمشاركتها أختها المصدرية في اللفظ ، فحُملت عليها وأعملت إعمالها ، فالأخفش قد قاس (أنْ) الزائدة في نصبها المضارع على (أنْ) المصدرية للشبه اللفظي والله أعلم .

ثانياً : إعمال حرف الجر الزائد حملاً على الأصلي :

يقسّم النّحاة حروف الجر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : حرف الجر الأصلي ؛ وهو ما له معنى خاص ويحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف مثل : (من) و (إلى) في نحو قولك : (ذهبت من البيت إلى المسجد) ومثل قوله تعالى : ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾[1] .

فإنّ (من) تدل على ابتداء الغاية المكانية ، و (إلى) تدل على الانتهاء في كلٍّ من المثال والآية الكريمة ، ولكلّ من الحرفين متعلق مذكور .

الثاني : حرف الجر الزائد ، وهو ما ليس له معنى خاص ولا يحتاج إلى متعلق ، وإنّما يُوتى به لمجرد التوكيد ، وليس له متعلق لا مذكور ولا محذوف مثل : (مِنْ) في قولك : (ما زارني من أحدٍ) وفي قوله تعالى : ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾[1] فليس لـ (مِنْ) في هذا المثال ولا في الآية الكريمة معنى خاص ، وما بعدها في المثال فاعل ، وفي الآية مبتدأ .

الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ما له معنى خاص كالحرف الأصلي ، وليس له متعلق كالزائد ، وقد أخذ شبهاً من الحرف الأصلي وشبهاً

---

(١) سورة الإسراء الآية / ١ .

(٢) سورة فاطر الآية / ٣ .

من الحرف الزائد ، ومثاله : (لولا وربّ ولعلّ) فإنّ (لولا) تدل على الامتناع للوجود نحو : (لولايَ ولولاكَ ولولاهُ) فـ (لولا) هنا حرف شبيه بالزائد على مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، والضمير بعدها له محلان :

أحدهما : جر ، والثاني : رفع بالابتداء كمدخول (من) الزائدة في نحو قولك : (ما في الدار من أحدٍ) فإنّه مجرور لفظاً وموضعه رفع لأنّه مبتدأ .

و (ربّ) تدلّ على التكثير أو التقليل .

و (لعلّ تدلّ على التّرجي ، نحو قول الشاعر :

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا # بشيءٍ إنَّ أمّكم شريم

وليس لواحد من (لولا وربّ ولعل) متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سمّوها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلي أيضاً[١] فالحرف الزائد لا يتعلق بفعل ولا شبهه ؛ لأنّ التعلق هو الارتباط المعنوي ، والزائد لا معنى له غير التوكيد والتقوية ، كما أنّ التّعلق أيضاً هو العمل في محل الجار والمجرور والظرف الرفع والنصب .

وحروف الجر الزوائد هي : (من والباء والكاف) و (لعل) في لغة عقيل ، و(لولا) عند سيبويه .

ونكتة الإتيان بالزائد في الكلام قصد التحسين والتزيين ، وبعضهم يسميه مؤكداً ؛ لأنّه يعطى الكلام معنى التأكيد والتقوية[٢] .

يتّضح ممّا سبق أنّ الحرف الزائد إنّما يؤتى به لقصد تحسين الكلام وتزيينه أو تأكيده وتقويته ، لكنّنا وجدنا العرب قد خصّت حروف الجر بزيادة

(١) انظر عدة السّالك على أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ٣/٤ فما بعدها .

(٢) انظر شرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ص / ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

العمل على ما سبق ، وكان حقّ الزائد في ذلك ألا يعمل قياساً على الأكثر فيما زادته العرب من أحرف المعاني ، إلا أنّهم أعملوا الزائد بخاصة من حروف الجر إمّا حملاً للزائد على الأصلي للشبه اللفظي ، وإمّا لاستصحاب اختصاصه بالاسم ؛ إذ لا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصاً ، من ذلك زيادة الباء في قول أبي ذؤيب الهذلي :

شربْنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ ترفعتْ # متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ(1)

قيل : الباء زائدة ، والأصل : شربن ماء البحر .

وقال أبو كبير الهذلي :

ولقد وردت الماء لم يشرب به # بين الربيع إلى شهور الصيِّف

إلا عواسرُ كالمراطِ مُعيْدَةٌ # بالليل موردَ أيّمٍ مُتَغَضّفِ(2)

أراد : لم يشربه إلا عواسرُ كالمراط معيدةٌ ، فزاد الباء في المفعول به . كما قيل في قوله تعالى : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾(3) .

أي يشربها .

قال الفراء : « يشرب بها ويشربها سواء ، مثل : إنّه ليتكلم بكلام حسن ، ويتكلم كلاماً حسناً »(4) .

ومن ذلك في القرآن الكريم : ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُم إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾(5) .

---

(1) انظر الخصائص ٢٨٢/٢ وما بعدها ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص / ٣٤٣ فما بعدها ، والمخصّص لابن سيده ٦٩/١٤ ـ ٧٠ .

(2) الإبدال لابن السكيت ص / ٧٧ .

(3) سورة الإنسان الآية / ٦ .

(4) معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣ ، والقرطبي ١٢٦/١٩ ، والبحر المحيط ٣٩٥/٨ .

(5) سورة البقرة الآية / ١٩٥ .

قال أبو البقاء[1] : « الباء زائدة ، يقال : ألقى يدَه ، وألقى بيده »[2] .

وقال الأخفش : « الباء زائدة نحو زيادتها في قوله تعالى :

﴿ تَنبُتُ بِالدُّهنِ ﴾[3] وإنّما هي : تنبتُ الدهنَ »[4] .

ومن زيادة الباء أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِد فِيهِ بِإِلحَادٍ بِظُلمٍ نُّذِقهُ مِن عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[5] .

وقال أبو عبيدة : « مجازه : ومن يرد فيه إلحاداً ، والباء من حروف الزوائد »[6] ومن زيادة الباء في خبر (ما) النافية قول المتنخّل الهذلي :

لعمرُك ما إنْ أبو مالكٍ # بوانٍ ولا بضعيف قواه

فالباء في (بوانٍ) زائدة بعد (ما) النافية المكفوفة بـ (إنْ) اتفاقاً ، وهذا يدلّ على أنّه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر (ما) الحجازية[7] .

وخلاصة القول في ذلك أنّ (الباء) تزاد في المواطن التالية :

أ ـ تزاد في خبر (ما) النافية مع إبطال عملها في قول المتنخل السابق .

ب ـ وتزاد في خبر (كان) المنفية كقول الشّنفري :

وإنْ مدَّتْ الأيدي إلى الزّادِ لم أكن # بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

جـ ـ وفي خبر (لا) العاملة عمل (ليس) كقول سواد بن قارب الدوسي الصحابي :

---

(١) العكبري ، انظر ترجمته ص / ٣٦٦ .

(٢) التبيان لأبي البقاء العكبري ١/١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون الآية / ٢٠ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ص / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٥) سورة الحج الآية / ٢٥ .

(٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٤٨ ، وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص / ٢٤٨ .

(٧) انظر الخزانة ٢/١٣٥ .

فكن لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ # بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ ابن قاربِ

د – وفي خبر المبتدأ بعد (هل) كقول الفرزدق :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ # ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

هـ – وفي خبر (لكن) لشبهها بالفعل كقول الشاعر :

ولكنّ أجراً – لو فعلتِ – بهنّ # وهل يُنكرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

و – وفي خبر (ليت) نحو قول الشاعر :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

ز – وفي خبر (إنّ) بعد نفي كقول امرئ القيس :

فإنْ تنأ عنها حقبةً لا تلاقها # فإنكّ – مهما أحدثت – بالمجرّبِ

ح – وفي الحال عند ابن مالك كقول الشاعر :

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابُ # حكيمُ ابن المسيّبِ منتهاها

وقال أبو حيان : الباء للحال لا زائدة، والتقدير : فما رجعت بحاجةٍ خائبةً ، أي : ملتبسة بحاجةٍ خائبةٍ .

ط – وفي خبر (ليس) كقول الأعور الشَّنِّي :

فهوّن عليك فإنّ الأمو # ر ، بكفّ الإله مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهيُّها # ولا صارفاً عنك مأمورُها[(١)]

وقال سلمى بن المقعَد الهذلي :

فلست بقاتلي إن رمت قتلي # ولا آدتْكَ أمُّكَ أم قَمِل[(٢)]

(١) انظر الدرر اللوامع ١/١٠٠ – ١٠٢ .

(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري ص / ٩٧١ .

فزاد الباء ، والأصل : لست قاتلي .

ومن زيادة (مِنْ)[1] قول أبي صخر الهذلي :

وما تركتْ لي من شذى أهتدى به # ولا ضِلَـعٍ إلا وفي عظمها كسرُ

أراد : وما تركتْ لي شذى ، فزاد (مِنْ) في المفعول به ؛ لأنّ (ترك) من الأفعال المتعدية لمفعولين ، كما قال أبو صخر في القصيدة نفسها :

وقد تركتني أغبطُ الوحش أن أرى # قرينين منها لم يفزعهما نفرُ[2]

وقد جاءت زيادة (مِنْ) في القرآن الكريم نحو قوله :

﴿ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ ﴾[3] أي : ما أريد منهم رزقاً[4] إلى غير ذلك من زيادات حروف الجر .

وعوداً على بدء أقول : إنّ الزائد من حروف الجر كان حقّه ألا يعمل قياساً على غيره ممّا زادته العرب من حروف المعاني حيث الفائدةُ من كلّ زائد في كلامهم التقوية والتوكيد لا غير ، إلا أنّ الزائد من حروف الجر قد أعملته العرب للأمور الآتية :

١ ـ استصحاب الأصل في عمله حيث لم تخرجه العرب عن اختصاصه بالاسم .

٢ ـ حمله على الأصليّ منه للاتحاد في اللفظ ومشاكلته له في الصورة .

---

(١) انظر المغنى ٣٢٢/١ .

(٢) الخزانة ٥٥٣/١ .

(٣) سورة الذاريات الآية / ٥٧ .

(٤) المقتضب ١٣٧/٤ ، وديوان الهذليين ٣٤/١ ـ ٤٥ ، والخزانة ٤٩٩/٤ ـ ٥٠٢ ، وشواهد العيني على الخزانة ٤٥٥/١ ، ٤٥٩، وانظر عدة السالك على أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين ٢٤/٣، ٢٥ .

ثالثاً : إعمال (لا) الزائدة حملاً على (لا) النافية للجنس :

يقول الهروي[1] : « اعلم أنّ (لا) لها ثلاثة عشر موضعاً : تكون نهياً وخبراً وعطفاً وتبرئة ودعاءً وجواباً للقسم ورداً في الجواب وتوكيداً للجحد وصلة ، ويقال : زائدة ، وبمعنى : (لم) وبمعنى : (غير) وبمعنى : (ليس) ولتغيير الشيء عن حاله ، وهي في كل ذلك حرف ، إلا إذا كانت بمعنى : (غير) فإنّها اسم ؛ لأنّ (غير) اسم .

- فالنّهي : لا تقم، ولا تقعد ، ولا يقم زيدٌ، ولا يخرج عمرو ، وما أشبه ذلك .

- والخبر يكون للفعل المستقبل نحو قولك : لا أقومُ ولا أذهبُ ، ولا يقومُ زيدٌ ولا يذهبُ ... ولا تقومُ ولا تذهبُ ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ لاَ يَستَئذِنُكَ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ ﴾[2] بالرفع على الخبر .

- والعطف : كقولك : قام زيدٌ لا عمرو .

- والتبرئة : كقولك : لا مالَ لزيدٍ ...

- والدعاء : كقولك : لا قام زيدٌ ولا صنع الله لزيدٍ ، ولا يغفر الله لفلان ، ولا يقطع ربّي يدك ، فتجزم على الدعاء ...

- وجواب القسم : كقولك : والله لا أفعل كذا وكذا .

- والرد في الجواب : كقولك : (لا) كما تقول : (نعم) و (بلى) و (لا) في الجواب ضدهما .

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد ، أبو سهل الهروي : لغوي ، كان رئيس المؤذنين بجامع عمرو بن العاص بمصر وتوفي فيها ، له : شرح فصيح ثعلب سمّاه : إسفار الفصيح ، ومختصره وسماه : التلويح في شرح الفصيح ، وله : أسماء الأسد ، وأسماء السيف . انظر بغية الوعاة ص / ٨٣ ، وإنباه الرواة ١٩٥/٣ ، والأعلام ٢٧٥/٦ .

(٢) سورة التوبة الآية / ٤٤ .

ـ وتوكيد الجحد إنّما يكون مع واو النّسق كقولك : ما قام زيدٌ ولا عمرو ، فـ (لا) هاهنا توكيد للجحد ، وليست بحرف عطف ، إنّما حرف العطف الواو وحدها ؛ لأنّه لا يجمع بين حرفي عطف ، كما لا يجمع بين تأنيثين ؛ لأنّ أحدهما يغنى عن الآخر .

ـ والصّلة : كقوله عزّ وجلّ : ﴿ مَامَنَعَكَ أَلاَّ تَسجُدَ ﴾[١] .

معناه : ما منعك أن تسجد ، و (لا) صلة زائدة ...

وقد جاءت (لا) الزائدة في الشّعر كثيراً .

*** *** ***

ـ وأمّا (لا) بمعنى : (لم) فكقوله عزّ وجلّ : ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾[٢] .

أي : لم يصدق ولم يصل .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلاَ اقتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾[٣] أي : لم يقتحم العقبة .

ومن هذا قول القائل للنبي ـ ﷺ ـ : « أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهل »[٤] أي : من لم يأكل ولم يشرب .. يعني الجنين .

ـ وأمّا (لا) بمعنى : (ليس) فقولك : (لا رجلٌ في الدار) بالرفع والتنوين ، بمعنى : (ليس رجل في الدار) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٥] أي : فرار .. والتاء زائدة في (لا) .

*** *** ***

(١) سورة الأعراف الآية / ١٢ .

(٢) سورة القيامة الآية / ٣١ .

(٣) سورة البلد الآية / ١١ .

(٤) انظر روايات الحديث وتخريجه وشرحه في جامع الأصول ٤٢٨/٤ ، ٤٣١ .

(٥) سورة ص الآية / ٣ .

ـ وأمّا (لا) بمعنى : (غير) فكقولك : (خرجت بلا زاد) أي : بغير زاد .

و (جئت بلا شيء) و (غضبت من لا شيء) و (أخذته بلا ذنب) أي : بغير ذنب و (لا) هاهنا اسم لدخول حرف الجر عليها ...

*** *** ***

ـ وأمّا (لا) لتغيير الشيء عن حاله فقولك : لو جئتني لأكرمتك ، فيكون معناها أنّ الإكرام انتفى لانتفاء المجيء ، فإنْ زدت عليها (لا) فقلت : (لولا زيدٌ لأكرمتك) تغير المعنى الأول ، فصار معناها أنّ الإكرام انتفى لحضور زيد(١) .

وأمّا عمل (لا) الزائدة عمل (لا) النافية للجنس فقد عرض له ابن جني في الخصائص خلال تخريجه لـ (لا) المحتملة الاسمية والحرفية في قول الشاعر :

أبي جودُه لا البخلَ واستعجلت به # نعم من فتى لا يمنع الجوعَ قاتلَه

قال ابن جني : « يروى بنصب البخل وجره ، فمن نصبه فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون بدلاً من (لا) لأنّ (لا) موضوعة للبخل ، فكأنّه قال : أبى جودُه البخلَ .

والآخر : أن تكون (لا) زائدة ، حتى كأنّه قال : أبي جودُه البخلَ ، لا على البدل لكن على زيادة (لا) .

والوجه هو الأول ؛ لأنّه قد ذكر بعدها (نعم) و (نعم) لا تزاد ، فكذلك ينبغي أن تكون (لا) هاهنا غير زائدة ، والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً لجرى ذكر (لا) في مقابلة (نعم) وإذا جاز لـ (لا) أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قول الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى .

(١) انظر الأزهية في معاني الحروف ص / ١٤٩ فما بعدها .

لو لم تكن غطفـانُ لا ذنوبَ لها # إليَّ لامت ذوو أحسابها عمـرًا

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواب »[1] .

وهنا نرى ابن جنى قد حكم على (لا) الزائدة بجواز إعمالها محتجاً بقول الفرزدق السابق ، غير أنّ الشّيخ خالد الأزهري صرّح بشذوذ إعمالها فقال : « وشذّ إعمال (لا) الزائدة في قوله ـ وهو الفرزدق ـ يهجو عمر بن هبيرة الفزاري :

لو لم تكن غطفـانُ لا ذنوبَ لها # إذن للام ذوو أحسابها عمـرًا

فأعمل (لا) الزائدة ، و (ذنوب) اسمها ، و (لها) خبرها ... » .

ثم ذكر علّة إعمالها فقال : « وإنّما عملت مع الزيادة ؛ لأنّها أشبهت النافية لفظاً وصورة ، فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى ، والدليل على زيادتها أنّ المعنى المستفادَ منها مستفادٌ من (لو) لأن (لو) شرطها ممتنع ، والغرض أنّه منفي بـ (لم) وامتناع النفي إثبات ، فدلّ على إثبات الذنوب لغطفان ، لا نَفْيُها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللومُ ؛ لأنّ جواب (لو) إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفياً بعد دخول (لو) .

وإنّما شذّ عمل الزائدة ؛ لأنّها غير مختصة ، وشرط العمل الاختصاص . فإنْ قيل : (لا النافية) غير مختصة مع أنّها عاملة ، فالجواب ما قاله المرادي أنّ(لا) إذا قُصد بها النفي العام اختصت بالاسم ، فليست إذاً الداخلة على الفعل »[2] .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٥ ، ٣٦ .

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٣٧ .

رابعاً : إعمال (لا) النافية حملاً على (لا) الناهية في الجزم بها :

وأمّا إعمال (لا) النافية الجزم فيحتمله عندي قول الشاعر :

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزلُكم # ونهر تيرى فلا تعرفْكم العرب[1]

فإسكان الفاء في (تعرفكم) يحتمل أن يكون سكون ضرورة أو تخفيفاً ؛ أو اختلاسا للحقيقة كما يحتمل أن يكون الشاعر أعمل (لا) النافية حملاً لها على أختها (لا) الناهية للشبه اللفظي ، فالجزم بـ (لا) النافية سُمِع عن بعض العرب إذا صلَح قبلها (كي) نحو : (جئته كي لا يكنْ له حجّة عليّ)[2] .

ويؤكد لنا صحة الجزم بـ (لا) النافية أمور :

١ ـ الحمل على (لا) الناهية للشبه اللفظي .

٢ ـ أنّه قيل : إنّ الأصل في (لا) الناهية هي (لا) النافية[3] .

يقول أبو جعفر الرعيني (ت ٧٧٩ هـ) في شرحه ألفية ابن معط : « و (لا) الناهية أصلها (لا) النافية ، لكنّها جزمت لما دخلها معنى الطلب ، فحملت في الجزم على لام الأمر ، لما بينهما من الارتباط ـ أعني لا النافية ولا الناهية ـ إذ يقع النّفي ، والمراد به النّهي ، قال تعالى : ﴿ لاَ تعبدون إِلاَّ اللَّهَ ﴾[4] .

فـ (لا) هنا نافية ، والكلام على النّهي ، دليله قراءة أبيّ وابن عباس رضي الله عنهم : ﴿ لا تعبدوا إلا الله ﴾ بحذف النون على النّهي ، وعطف (وقولوا) على (لا تعبدوا) دليل أيضاً على أنّ المراد به النّهي .

---

(١) انظر الخصائص ٧٤/١ ، والمخصص ١٨٨/١٥ .

(٢) انظر شرح الكافية ٨٦/٤ تحقيق د / يوسف عمر .

(٣) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ١١٣ ب .

(٤) سورة البقرة الآية / ٨٣ .

٣ ـ كما جاء النّهي مراداً به النّفي في قوله ـ ﷺ ـ : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »(١) .

يروى بحذف النون من (تدخلوا وتؤمنوا) وحذف النّون يؤذن بالنّهي ، وليس كذلك ، وإنّما (لا) هنا للنفي ، وحذفت النون تخفيفاً لا جزماً ، قال ابن مالك : (وحذف نون الرفع جائز في الكلام الفصيح) وجعل من ذلك قول عقبة بن عامر للنبي ـ ﷺ ـ : « إنّك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا »(٢) بحذف النون ، والأصل : لا يقروننا فحُذفت نون الرفع تخفيفاً ، و (لا) نافية ، وقد يجيء الكلام ظاهره النّفي وهو نهي ، فمن ذلك قوله :

إذا العجوز غضبت فطلق # ولا ترضّاها ولا تملّق

فأثبت الألف في (ترضاها) وهو نهي ، وتأويله أنّهم أجروا المعتل مجرى الصحيح ، فعلامة الجزم حذف الضمة التي كانت مقدّرة على الألف ، وعليه حمل قول النبي ـ ﷺ ـ : « مَن أكل مِن هذه الشجرة فلا يغشانا »(٣) .

والذي أميل إليه هو أنّ (لا) النافية أجريت مجرى (لا) الناهية في قوله ـ ص ـ : « لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » إذ حَمْلُ (لا) النافية على (لا الناهية للمشاكلة اللفظية أقوى من القول بحذف النّون تخفيفاً ؛ إذ الجزم بغير جازم ممّا يرفضه القياس ، إلا أنْ يكون ضرورة ، كما أجروا (لا) النافية مجرى (لا) الناهية في تأكيد الفعل بعدها في قوله تعالى :

﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُم خَاصَّةً ﴾(٤) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٧٤ ، كتاب الإيمان ، باب بيان أنّه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون رقم / ٩٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٢٦٨، كتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وُجد مال، رقم/٢٣٢٩ .

(٣) انظر شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني السفر الأول ص / ٥٧٢ ـ ٥٧٥ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، دراسة وتحقيق : حسن محمد عبدالرحمن أحمد .

(٤) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

وكذلك نجد العرب أجرت (لا) الناهية مجرى (لا) النافية ، فلم يجزم الفعل بعدها في قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلقِ # ولا ترضّاها ولا تملّقِ

كما أجرت (لم) مجرى (ما) في قول الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً # من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

والعرب كثيراً ما تراعى الشبه اللفظي كما هو الشّأن في حمل (لا) النافية على (لا) النهاية أو العكس ؛ تقارضاً ، وكذلك تحمل على المعنى كثيراً كما في حمل (لا) على (لم) أختها النافية ، وسأزيد ذلك بياناً في الباب الآتي : (التآخي في المعنى) إن شاء الله .

٤ ـ كما اجتمع النفي والنهي في (لا) إذا وقعت (أنْ) بعد ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرّف متصدّر بـ (لا) فإنّ (أنْ) تحتمل أن تكون مخفّفة ومصدريّة ومفسّرة ، وعلى هذا الوجه تحتمل أن تكون (لا) نافية وتحتمل أن تكون ناهية ، فيرتفع الفعلُ بعدها ويُجزم[١] .

(١) شرح الكافية للرضي ٣٦/٤ ، ٣٧ .

خامساً : إعمال (ما) المصدرية حملاً على (ما) الشرطية في جزم الفعل بعدها :

من ذلك قوله تعالى :

﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾(١) .

فـ (ما) في الآية شرطية على الراجح ، وقرينة ذلك جزم الفعلين بعدها ، ومحلها نصبٌ على تقديم المعمول على عامله (ننسخ) إمّا على أنّها مفعول به مثل : (أيًّا ما تدعو) فيقدّر : أيَّ شيءٍ ننسخ ، لا أيَّ آيةٍ ننسخ ؛ لأنّ هذا لا يجتمع مع (من آية) وإمّا على أنّها مفعول مطلق ويقدّر : أيَّ نسخٍ نَنْسَخُ ، فـ (آية) مفعول (ننسخ) و (مِنْ) زائدة ، ومنع هذا أبو البقاء بأنّ (ما) المصدرية لا تعمل ، وهذا سهو منه(٢) .

يتبين ممّا سبق أنّ في (ما) في الآية الكريمة السالفة مذهبان :

المذهب الأول : أنّها شرطية ، وهذا واضح .

المذهب الثاني : أنّها مصدرية ، وهذا قد أنكره أبو البقاء ، وعلّل ذلك بأنّ (ما) المصدرية لا تعمل ، ولكني أرى أنّ القول بالمصدريّة له وجه من القياس ؛ حيث حُملت (ما) المصدريّة هنا على أختها (ما) الشرطية ، فجُزم الفعلان بعدها لمشاكلتهما لفظاً .

---

(١) سورة البقرة الآية / ١٠٦ .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٤٣ ب .

سادساً : إعمال (مَنْ) الموصولة حملاً على (مَنْ) الشرطية في الجزم بها :

ترد (مَنْ) في العربية على أربعة أقسام :

الأوّل : أن تكون شرطيّة فيُحكم عليها بالرفع وبالنصب وبالخفض ؛ فالرفع كقولك : (مَنْ يكرمْني أكرمْه) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَن يَفعَل ذَلكَ يَلقَ أَثَامَا ﴾(١) فـ (مَنْ) في المثال والآية الكريمة : مبتدأ ، والفعلان بعدها مجزومان لكونهما شرطاً وجزاء ، والجملة من الشرط والجزاء خبر (مَنْ) وقد قيل : إنّ الشرط هو الخبر .

والنّصب كقولك : (من تكرمْ أكرمْ) فـ (مَنْ) مفعول به ، والنّاصب له الشرط دون الجزاء ، كما نصب الشرط (أيًّا) في قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدعُواْ فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى ﴾(٢) .

الثاني : أن تكون استفهاميّة ، فتحكم عليها بالرفع والنّصب والخفض ، كما حكمت على الشرطيّة ، تقول : (من جاءك) فتحكم عليها بالرفع بالابتداء ، وتقول : (من أكرمت) فتحكم عليها بالنّصب ؛ لأنّك لم تشغل عنها الفعل ... وتقول : (أَبَا مَنْ تُكنّى) فتنصب الأب ؛ لأنّه مفعول مقدّم ، ووجب تقديمه لإضافته إلى (مَنْ) .

الثالث : أن تكون موصولة فتؤدّى لإبهامها معنى (الذي والتي) وتثنيتهما وجمعهما ، ويفرّق بين هذه المعاني الضمير العائد إليها من صلتها ، تقول : جاءني مَنْ أكرمته ، ومَنْ أكرمتها ، ومَنْ أكرمتهما ، ومَنْ أكرمتهم ، ومَنْ أكرمتهن .

---

(١) سورة الفرقان الآية / ٦٨ .

(٢) سورة الإسراء الآية / ١١٠ .

وهذا من مظاهر الاقتصاد في العربية حيث أتت (مَنْ) لمعانٍ متعددة واللفظ واحد .

فمثال المفرد المذكر في التنزيل قوله تعالى : ﴿ وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُ إِلَيكَ ﴾[1] ومثال المجموع قوله تعالى : ﴿ وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ ﴾[2] ومثله قوله جلّ شأنه : ﴿ وَمِنَ الشَّيَطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ﴾[3] وجاء في المثنى قول الفرزدق وقد ألقى إلى ذئب طَرَقَه كتفَ شاة مشويّة :

تَعَشَّ فإنْ عاهدتني لا تخونني # نكنْ مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

الرابع : أن تكون (مَنْ) نكرة بمعنى (إنسان) أو (ناس) وتلزمها الصّفة بمفرد أو بجملة ، نحو قول حسان :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا # حبُّ النّبي محمّدٍ إيانا

ويروى (غيرُنا) بالرفع ، فـ (مَنْ) في هذه الرواية معرفة ؛ لأنّها موصولة ، والتقدير ، على الذين هم غيرُنا . وقال الفرزدق :

إنّي وإيّاك إذا حلّت بأرحُلِنا # كمن بواديه بعد المحْلِ ممطورِ

فـ (مَنْ) ها هنا نكرة ؛ لأنّه وصفها بـ (ممطور) كأنّه قال : كإنسان ممطور[4] .

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ (مَنْ) وردت في كلام العرب شرطيّة واستفهاميّة وموصولة ونكرة موصوفة ، ولكلّ مواقعه واختصاصاته في الاستعمال العربي ،

---

(١) سورة محمد الآية / ١٦ .

(٢) سورة يونس الآية / ٤٢ .

(٣) سورة الأنبياء الآية / ٨٢ .

(٤) انظر الأمالي الشجرية ٢/٣٠٩ فما بعدها ، وانظر شرح المفصل ٤/١٠ فما بعدها .

إلا أنّها جميعها تشترك في لفظ واحد ، وهو (مَنْ) الأمر الذي يجعلهم يحملون بعضها على بعض حين يرد الاستعمال بغير الغالب ، حيث تستعمل العرب أحد أنواعها استعمال الآخر فتعطيه شيئاً من اختصاصاته ، من ذلك ورود جزم المضارع بعد (مَنْ) الموصولة حملاً لها على (مَنْ) الشرطية في الصورة نحو قول الشاعر :

خالي لأنت ومَنْ جريرٌ خالُه # ينلْ العلاءَ ويكرمُ الأخوالا

فـ (ينل) فعل مضارع مجزوم بعد (مَنْ) الموصولة ، تشبيهاً لها بـ (مَنْ) الشرطية لمضارعتهما في اللفظ[١] .

وحمل (مَنْ) الموصولة على أختها (مَنْ) الشرطية للشبه اللفظي أقوى عندي من القول بالضرورة ، وهذا الحمل ممّا يؤكد لنا أنّ ظاهرة التّآخي التي يُعنى فيها بحمل النظير على النظير تقلّل من القول بالشذوذ والضرورة ، وأنّه ليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وكان له وجه من القياس .

(١) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ١/٢٣٧ .

الحمل على النظير في الاستعمال
للتآخي في اللفظ والصورة

ممّا برز فيه أثر التّآخي في اللفظ أنّ العرب قد تستعمل أحد مسمّيات اللفظ الواحد استعمال الآخر فتضفي عليه اختصاصاته كأنّه هو ، إذ من المعلوم أنّ المشترك اللفظي مثل : (أنْ ، وما ، ومن ، وأي ، واللام) وما إليها جاءت لها دلالات مختلفة ، وكل واحدة منها غلب عليها استعمال معين في اللسان العربي ، إلا أنّ العرب أحياناً قد تجري أحد المسميات مجرى الآخر للشبه اللفظي ، ولهذا النوع أمثلة إليك بيانها :

أولاً : حمل (أنْ) المخفّفة على (أنْ) المصدرية :

قد سبق توضيح ذلك عند الكلام على مذهب الأخفش في إعماله (أنْ) الزائدة إعمال (أنْ) المصدرية ، كما قد سبق أيضاً أنْ وضّح العلماء اختصاص كلّ نوع من أنواع (أنْ) في الاستعمال العربي ، وأزيد ذلك وضوحاً ببعض ما أشار إليه الرضي في الكافية حيث يقول : « إذا خُفّفت (أنّ) المشدّدة تقاصرت خطاها ، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشدّدة، لا تقول : عجبت من أنْ ستخرج ، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق **كالعلم ، وما يؤدّى معناه كالتبيّن، والتّيقن ، والانكشاف ، والظهور ، والنظر والفكر، والإيحاء ، والنداء** ونحو ذلك ، أو بعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظناً غالباً متآخياً للعلم ، فلا تقول : أعجبني أن ستخرج ، ولا : وَدِدْت أن ستخرج ، أو رجوت أن ستخرج ، كما تقول ذلك في المثقّلة ، وذلك أنّها بعد التّخفيف شابهت لفظاً ومعنى (أنْ) المصدرية ، أمّا لفظاً فظاهر ، وأمّا معنى فلكونهما حرفي المصدر ، فأريدَ الفرقُ بينهما ، فألْزِم قبل المخففَة **فعل التحقيق أو ما يؤدى مؤداه ، أو ما يجرى مجراه من الظن الغالب** ، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنّها مخفّفة ؛ لأنّ التحقيق بـ (أنْ) المخفّفة التي

فائدتها التحقيق : أنسب وأولى ، **فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصِّرف (أنْ)** المصدرية ، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدّى معنى العلم فتجيء المصدرية والمشدّدة والمخفّفة ، ولم يقنعوا بهذا ، لأنّ الأولوية لا تفيد الوجوب فنظروا :

= فإن دخلت المخفّفة على الاسمية كقولهم :

في فتيةٍ كسيوف الهندِ قدْ علموا # أنْ هـالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل

= أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى :﴿ أَن إِذَا سَمِعتُم ﴾[1] وقوله جلّ شأنه : ﴿ وَأَلَّوِ اَستَقَمُواْ ﴾[2] لم يحتاجوا إلى فرق آخر ؛ إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤوّلة معها بالمصدر ، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية .

= وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة :

فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيسَ لِلإِنسَنِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾[3] وقوله تبارك وتعالى :﴿ وَأَن عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقتَرَبَ أَجَلُهُم ﴾[4] لم يحتاجوا أيضاً إلى فرق آخر ؛ لأنّ (أنْ) المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة ؛ لأنّها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ، ولا مصدر لغير المتصرف .

وإن كان ذلك الفعل متصرّفاً وليس دعاء وجب أنْ تُفصل المخفّفة من الفعل إمّا بالسين نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرضَى ﴾[5] أو (سوف يكون)

---

(١) سورة النساء الآية / ١٤٠ .

(٢) سورة الجن الآية / ١٦ .

(٣) سورة النجم الآية / ٣٩ .

(٤) سورة الأعراف الآية / ١٨٥ .

(٥) سورة المزمل الآية / ٢٠ .

أو قد نحو : ﴿ لِّيَعلَمَ أَن قَد أَبلَغُواْ رِسَـالاتِ رَبِّهِم ﴾[1] أو بحرف نفي نحو : (علمت أن لم يقم ، و (لن يقومَ) و (لا يقومُ) و (ما قام) و (ما يقومُ) وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة ؛ لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى ، وعامله في المضارع لفظاً ، فلا يفصل بينها وبين الفعل ... ويسمى النحاة الحروف التي بعد (أنْ) المخفّفة حروف التعويض ؛ لأنّها كالعوض من إحدى نوني (أنّ) بعد تخفيفها »[2] .

ممّا تقدّم يتبين لنا أنّ (أنْ) المخفّفة من الثقيلة لها مواطن في الاستعمال العربي حدّدها أهل العلم بالنظر إلى ما يسبقها من الأفعال والجمل ، وما يقع بعدها من أحرف التعويض ، كما أنّها تشاكل (أنْ) المصدرية في لفظها وفي معناها كما سبق أن ذكر الرضي ، وهنا تتميز (أنْ) المخفّفة بمواطنها السابقة وقرائنها المختلفة في ذلك .

وهناك مواضع تحتمل أن يلتقي فيها نوعان أو أكثر من أنواع (أنْ) من ذلك قول الرضي : « فإذا اتفق وقوع (لا) بعد المخفّفة : فإن كانت المخفّفة بعد العلم لم تلتبس بالمصدرية لما قدمنا[3] أنّ المصدرية لا تقع بعد فعل العلم .

وإن كانت بعد الظّن جاز أن تكون مخفّفة ومصدرية ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتنَةٌ ﴾[4] قرىء بالرفع والنصب[5] : فالرفع على أن الحسبان ظنّ غالب ، فلا التباس بينهما على هذا ، إلا في مثل هذا الموضع ...

---

(١) سورة الجن الآية / ٢٨ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٢/٤ ، ٣٣ بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

(٣) أي إن هذا الموطن وهو وقوع (أنْ) بعد العلم مفصولة بـ (لا) قد خلُص لـ (أنْ) المخفّفة ، وهذا هو الموطن الخامس الذي تختص به .

(٤) سورة المائدة الآية / ٧١ .

(٥) الرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، والنصب قراءة باقي السبعة ، انظر البحر المحيط ٥٣٣/٣

وكما جاز أن يؤوّل الظن بالظنّ الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخفّفة، وذلك كثير ، وكذلك قد يشتدُّ الخوف أو الرجاء ويقوى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما أيضاً المخفّفة[1] كقوله :

ولا تدفِنَنّي في الفلاة فإنّني # أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أذوقُها

وجوّز بعضهم أن يؤوّل العلم بالظن مجازاً فيقال : (علمت أنْ يخرجَ زيدٌ) بالنصب ، أي : ظننت .

وجوّز الفراء وابن الأنباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤوّل فيجوز أن يكون قوله :

فلمّا رأى أنْ ثمّرَ اللهُ ما لَه # وأثّل موجوداً وسدّ مفاقره

من هذا .

ومذهب الفراء وابن الأنباري في ذلك قد استعمل (أنْ) المصدرية استعمال (أنْ) المخففة فأوقعها بعد فعل العلم (رأى) وكان حقّها أن تكون مخفّفة إلا أنّهما جعلاها مصدرية في هذا الموطن قياساً على (أنْ) المخفّفة للشبه اللفظي »[2] .

ويجوز أن تكون مخفّفة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغاددة : (علمت أن تخرجُ) بالرفع بلا عوض ، وذلك شاذ[3] .

وهذا المذهب على شذوذه له وجه من القياس عندي ، حيث استعمل (أنْ) المخفّفة استعمال أختها المصدرية في لصوقها بالفعل المتصرّف دون عوض ،

---

(١) وهذا هو الموطن السادس من مواطن (أنْ) المخفّفة .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣/٤ ، ٣٤ بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٤/٤ .

وبهذا يكون هذا المذهب قد نقل اختصاص (أنْ) المصدرية في لصوقها بالفعل دون فاصل إلى أختها المخفّفة للشبه اللفظي .

فعلى مذهب الفراء وابن الأنباري قد نُقل اختصاص (أنْ) المخفّفة إلى أختها المصدرية .

وفيما حكاه المبرد عن البغاددة نُقل اختصاص (أنْ) المصدرية إلى (أنْ) المخففة حيث ذُكِرَتْ ملاصقة للفعل المتصرف بعدها دون فاصل بأحرف التعويض . وقد خصّص الرضى موقع (أنْ) المصدرية بالآتي حيث قال : إنّ (أنْ) :

* التي ليست بعد العلم ، ولا بعد ما يؤدى مؤداه .
* ولا ما يؤدى معنى القول .
* ولا بعد الظن .

فهي مصدرية لا غير ، سواء أكان :

* بعد فعل التّرقب كحسبت ، وطمعت ، ورجوت ، وأردت .
* أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى : ﴿ أَوَ لَم يَكُن لَّهُم ءَايَةً أَن يَعلَمَهُ ﴾(١) (ولأعجبني أن قمت) و ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ ﴾(٢) .
* أو (لو لا) بعد فعل ، كقوله تعالى : (وَلَولاَ أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيهِمُ الجَلاَءَ ﴾(٣) و(أن تقومَ خيرٌ من أن تقعد) .

وقد تجيىء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله :

(١) سورة الشعراء الآية / ١٩٧ .
(٢) سورة الأعراف الآية / ٨٢ .
(٣) سورة الحشر الآية / ٣ .

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما # منى السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا

وفي حرف مجاهد : ﴿ لِمَن أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾(١) وذلك إمّا للحمل على (أنْ) المخفّفة ، أو للحمل على (ما) المصدرية(٢) . ففي رفع المضارع : (تقرآن) بعد (أنْ) المصدرية قد وجهه الرضي بأمرين :

أحدهما : استعمال (أنْ) المصدرية استعمال (أنْ) المخففة .

والآخر : استعمالها استعمال (ما) المصدرية للتّآخي المعنوي ؛ لأنّ كلتيهما يُرفع الفعلُ بعدهما ، والأول أقوى عندي ؛ لأن الشبه اللفظي بمثابة العامل اللفظي وهو قوي ، والثاني بمثابة الشبه المعنوي وهو ضعيف ، وأكثر النحاة على الثاني في التخريج .

وهذا التّآخي يدل على التّقارب بين أنواع (أنْ) في الاستعمال العربي ، ويؤكده تداخل نوعين منها فأكثر في الموضع الواحد ، من ذلك تداخل (أنْ) المفسرة والمخفّفة في المواطن الآتية :

١ ـ إنْ وقعت بعد ما يؤدى معنى العلم ولم يكن فيه معنى القول كـ : (أمر ، ونزّل ، وأوحى ، ونادى) فإنّ فيها معنى : (اعلم وقال) معاً ، فإذا وليها فعل غير متصرف كـ : (ناديتُه أن ليس عندنا شيءٌ) فهي مفسرة أو مخففة .

٢ ـ إنْ وليت ما فيه معنى القول ، ووليها فعلٌ متصرف مصدّر بغير (لا) من حروف العوض نحو : (أوحى إليك أنْ ستفعلُ) فمخفّفة أو مفسرة ، وكذا قوله تعالى :﴿ وَنَدَيْنهُ أَن يَإِبْرَهِيمُ قَد صَدَّقْتَ الرُّؤيا ﴾(٣) لأن الفصل بالنداء كلا فصل .

(١) سورة البقرة الآية / ٢٣٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٤ ، ٣٥ .

(٣) سورة الصافات الآيتان ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

٣ ـ إنْ وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصّرف ، بل وليها جملة اسمية نحو : (ناديته أنْ زيدٌ في الدار) فهي أيضاً مفسرة أو مخففة ، ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل ، وكذا إنْ وليتها الشرطية كقوله تعالى : ﴿ وَقَد نَزَّلَ عَلَيكُم فِى الكِتَبِ أَن إِذَا سَمِعتُم ﴾[1] .

وكذا قوله جلّ شأنه[2] :

﴿ قُل أُوحِىَ إِلَىَّ ...... وَأَلَّوِ استَقَمُوا ﴾[3] .

---

(١) سورة النساء الآية / ١٤٠ .

(٢) سورة الجن الآيات / ١ ـ ١٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٥ ، ٣٧ .

اجتماع المصدرية والمفسرة

يقول الرضي : « إنْ وقعت (أنْ) بعدما يؤدى معنى العلم ، ولم يكن فيه معنى القول كـ : أمر ، ونزّل ، وأوحى ، ونادى ... فإنْ وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسّرة ، ولا تحتمل المخفّفة لعدم العوض ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ نُودِىَ أَن بُورِكَ مَن فِى النَّارِ ﴾(١) بمعنى : أي : بورك ، أو بمعنى : بالمباركة ، ولو قلنا إنّ (بورك) بمعنى الدعاء مفسّرة لا غير ، وكذا في نحو : (أمرتُه أنْ قم) وذلك لأنّ صلة المخفّفة كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً ، فكذا صلة المصدرية أيضاً على الأصح . هذا ما كان من رأي الجمهور . وأجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك ، على أن يكون معنى : (أمرتُه أنْ قم) أي : (أمرتُه بأنْ قم) أي : بالقيام .

وقال أبو علي في قوله تعالى :

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ ﴾(٢) يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من (ما) أو من (الهاء) في (به) أو خبر مبتدأ محذوف ، أي (هو أنْ اعبدوا) ، وأن تكون مفسرة(٣) .

---

(١) سورة النّمل الآية / ٨ .

(٢) سورة المائدة الآية / ١١٧ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٦ .

اجتماع المصدرية والمخففة والمفسرة

يقول الرضى : وإذا وليت (أنْ) ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مصدّر بـ (لا) جاز كونها مخفّفة ومفسرة ومصدرية نحو قولك : (أمرتُه أنْ لا يفعل) و (وأوحِي إليك أنْ لا تفعل) .

فإن كانت مخفّفة فـ (لا) للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ؛ لأنّ المخفّفة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل .

وإن كانت مفسّرة جاز كون **(لا) للنّفي أو للنهي**[1] ، فيرتفع الفعل أو ينجزم .

وإن كانت مصدرية انتصب الفعل أي : أمرته بالا يفعلَ .

ولا يجوز أن تكون (لا) نهياً ، فينجزم الفعل ، **إلا عند أبي علي**[2] .

*** *** ***

وخلاصة القول أنّ (أنْ) إذا كانت مخففة أو مصدرية فـ (لا) للنفي فقط ، والفعل بعدها مرفوع باتفاق بعد المخففة ، وعلى خلاف بعد المصدرية ؛ حيث الجمهور ينصبه وأبو علي يجوّز الجزم على أنها للنهي :

وإن كانت مفسرة جاز اعتبار (لا) للنفي أو للنهي وعليه يجوز في المضارع بعدها الرفع على أنها نافية والجزم على أنها ناهية .

---

(١) تداخل النفي والنهي .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦/٤ ، ٣٧ .

ثانياً : حمل « إنّ » الجوابية على « إنّ » التوكيديّة في الاستعمال

من البيّن أنّ العرب تذكر لام الابتداء بعد (إنّ) المؤكدّة وذلك توكيداً لها حيث إنّهما من وادٍ واحد ؛ إذ يجمعهما قرابة المعنى ، حيث تُستعملان للتوكيد ، ومن عادة العرب أنّها تؤكد الشيء تارة بإعادة لفظه ، وأخرى بمرادفه ، فاللام في نحو : إنّ زيداً لقائم ، مرادفة لـ (إنّ) في المعنى ، وهذه اللام تسمّى اللام المزحلقة والمزحلفة ؛ فبنو تميم يقولون : زحلوقة بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة بالفاء سُميت بذلك لأنّ أصل : (إنّ زيداً لقائم) : (لإنّ زيداً قائم) فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكّدين فزحلقوا اللام دون (إنّ) لئلا يتقدّم معمولها عليها ، وإنّما لم نَدَّعِ أنّ الأصل : إنّ لزيداً قائم ، لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغنى ، وإنّما دخلت اللام بعد (إنّ) لأنّها شبيهة للقسم في التوكيد ، قاله سيبويه ، وسُميت لام الابتداء ؛ لأنّها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد (إنّ) المكسورة على أربعة أشياء ...[1]

أمّا (إنّ) الجوابية وهي التي بمعنى (نعم) فليست للتوكيد ، ووقوع اللام بعدها غير متجانس معها ولا مُشاكل لها لفظاً ولا معنى ؛ حيث لا مناسبة بينهما ولا قرابة ، غير أنّ العرب أوقعت اللام بعدها لمشاكلة (إنّ) الجوابيّة لـ (إنّ) التوكيديّة ، فأوقعوا اللام بعد الأولى على غير قياس لمشاكلتها الثانية لفظاً .

يقول ابن هشام في مسائل القاعدة الأولى وهي : « قد يُعطى الشيءُ حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما » ثم عرض لمسائل المتشابهات في اللفظ فقال : « الخامسة : دخول لام الابتداء بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ لـ (إنّ) المؤكِّدة ، قاله بعضهم في قراءة من قرأ[2] : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[3] .

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح مع حاشية ياسين ١/٢٢١ فما بعدها ، وشرح المفصل ٨/٦٢، ٦٣ .
(٢) سورة طه الآية / ٦٣ .
(٣) انظر المغنى ص / ٦٧٤ ، ٦٨٠ .

ويفصّل أبو زرعة[1] القول في هذه الآية حيث يعرض للقراءات فيها وتوجيه كلّ على حدة فيقول : قرأ أبو عمرو (إنّ هذين) بالياء ؛ لأنّ تثنية المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب .

وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها ، كما أنّ القارىء في قول الله عز وجل : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾[2] مستغن عن الاحتجاج على مُنَازِعِه إنْ نازعه في صحة قراءته ، وقرأ الباقون (إنّ هذان لساحران) وحجتهم أنّها مكتوبة هكذا في الإمام ـ مصحف عثمان ـ وهذا الحرف في كتاب الله مشكلٌ على أهل اللغة ، وقد كثر اختلافهم في تفسيره ، ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون : حكى أبو عبيدة عن أبي الخطّاب[3] ، وهو رأس رؤساء الرّواة أنّها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون :

أتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، قال الشاعر :

تزوّد منّا بين أذناه ضربة # دعتْه إلى هابي الترابِ عقيم

قال الزّجاج : وقال النحويون القدماء : ها هنا هاء مضمرة : (إنّه هذان لساحران) كما تقول : إنّه زيدٌ منطلقٌ ، ثم تقول إنّ زيدُ منطلقٌ .

وقال المبرد : أحسن ما قيل في هذا : أن يُجعل (إنّ) بمعنى : (نعم) . المعنى : نعم هذا لساحران ، فيكون ابتداءً وخبراً ، قال الشاعر :

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا # كَ وقد كبرتَ فقلتُ : إنّه

(١) هو عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة ، عالم بالقراءات ، كان قاضياً مالكياً ، صنف كتباً منها : حجة القراءات ، حققه سعيد الأفغاني ، وشرف القرّاء في الوقف والابتداء ، توفي سنة ٤٠٣ هـ . انظر الأعلام ٣/٣٢٥ .

(٢) سورة المائدة الآية / ٢٣ .

(٣) الأخفش الأكبر .

أي : نعم .

فإنْ قيل : اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره ، لا يُقال : زيدٌ لقائمٌ .

فما وجه (هذان لساحران) ؟

الجواب في ذلك أنّ من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ فيقول : زيدٌ لأخوك ، قال الشاعر :

خالي لأنتَ ومنْ جريرٌ # ينلْ العلاءَ ويكرم الأخوالَ

وقال الزجاجي : المعنى نعم هذان لهما ساحران .

وقال قطرب : يجوز أن يكون المعنى : أجل ، فيكون المعنى والله أعلم : ﴿ فَتَنَازَعُواْ أَمرَهُم بَينَهُم وَأَسَرُّواْ النَّجوَى ﴾[1] .

قالوا : أجل تصديقاً من بعضهم لبعض ، ثم قالوا : هذان لساحران . ويجوز أن يكون اللام داخلة في الخبر على التوكيد[2] .

ممّا تقدّم يتبيْن أنّ رفع (هذان) بعد (إنّ) المشدّدة أدى إلى اشكالات دعت أهل العربية إلى مناقشة القراءة الواردة بتشديد (إنّ) ورفع (هذان) كما أدّى بهم تفكيرهم إلى الحكم على أنَّ (إنّ) بمعنى : (نعم) وترتب على هذا إشكال آخر ، وهو وقوع اللام بعد (إنّ) الجوابيّة ، وقد أفضى بهم تفكيرهم في هذا إلى القول بأنّ اللام لام الابتداء ، وهذا أيضاً مشكل ؛ لأنّها لا تدخل على خبر المبتدأ ، غير أنّ المبرد رأى أنّ دخول اللام على الخبر بعد (إنّ) الجوابيّة

(١) سورة طه الآية / ٦٢ .

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص / ٤٥٥ ، ورصف المباني ص / ٢٠٤ .

لغة لبعض العرب قياساً على قولهم : (خالي لأنتَ) وخرّجها الزجاج على أنّها داخلة على مبتدأ محذوف خبره (لساحران) والجملة خبر (هذان) .

وأمّا قطرب ؛ فجعل (إنّ) بمعنى : أجل ، ومثّله في ذلك مثلُ المبرد والزجاج ، ثم رأى أنّ اللام داخلة في الخبر على التوكيد ، ولكن ابن هشام ـ رحمه الله ـ في المغنى أزال الإشكال وفسّره بطريق له وجه من القياس ، وهو أنّ اللام دخلت على (إنّ) الجوابية لمشابهتها (إنّ) التوكيديّة في اللفظ ، ولشبه اللفظ نظائر كثيرة في استعمال الشيء استعمال غيره لاتحادهما في اللفظ .

ثالثاً : حمل «كم» الاستفهاميّة على الخبريّة والعكس (التقارض بينهما)

من المعلوم أنّ (كم) في العربية ترد استفهاميّة بمعنى : أي عدد قليلاً كان أو كثيراً ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء ، وترد خبريّة بمعنى : عدد كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير . ويؤاخي بينهما أمور خمسة :

أحدها : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنسْ والحقيقة والمقدار والكمية .

والثاني : كونهما مبنيّين ، وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى ، وهو في الاستفهاميّة حرف الاستفهام ، وفي الخبريّة حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع ، أو في الوضع على حرفين[1] .

وبذلك يبدو واضحاً أنّ علّة بناء (كم) الخبريّة إمّا الشّبه المعنوي بـ (ربّ) حيث يجمع بينهما معنى الافتخار والمباهاة ، أو الشبه المعنوي بالحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يُوضع وهو حرف التكثير ، أو الشبه الوضعي لكونهما على حرفين .

ويجوز ـ عندي ـ أن تكون علّة البناء حملها على أختها الاستفهامية لأنّ علّة البناء فيها قوية ، وهي شبهها بهمزة الاستفهام .

---

(١) ويرى ابن عصفور أنّ علّة بناء الخبرية شبهها بـ (ربّ) لأنّ (ربّ) للمباهاة والافتخار ، كما أنّ (كم) كذلك، وذلك في نحو قولك : كم غلام ملكت ، وإنّما تريد كثيراً من الغلمان ملكت .

وذهب الفراء إلى أنّ (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها (كما) لأنّ حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذف منها الألف وسكّن ميم (كم) لكثرة الاستعمال ، كما قالوا : (فيمْ ولِمْ) في (فيمَ ولمَ) . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦ .

وأمّا (كم) الاستفهاميّة فعلّة بنائها عند الجمهور تضمّنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، وعند الفراء سكونها لكثرة الاستعمال ، حيث إنّها مركبة عنده من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية .

الثالث : كون البناء فيهما على السكون ، وهو الأصل في البناء .

الرابع : لزوم التصدير ، فكل منهما صدر للكلام(١) .

الخامس : الاحتياج إلى التمييز ؛ لأنّ كلاً منهما عدد مجهول(٢) .

استعمالُ « كم » الاستفهاميّة استعمالَ الخبرية . **وفيه مسائل** :

الأولى : حمل (كم) الاستفهاميّة على الخبريّة في جمع تمييزها .

من المعلوم أنّ (كم) الاستفهامية يكثر في تمييزها أن يكون مفرداً منصوباً وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) أمّا التصدير في (كم) الاستفهامية فواضح ؛ لأنّ الاستفهام له الصدر بالاجماع ، أمّا الخبرية ؛ فيرى ابن عصفور أنّها لزمت الصدر حملاً على (ربّ) لأنّ (ربّ) تلزم الصدر بالإجماع .

وأوضح من هذا ــ عندي ــ حملها على أختها (كم) الاستفهامية للشبه اللفظي ، وقد أجمعوا على تصديرها كذلك ، والقول بتصدير الخبرية سواء أكانت علّته الحمل على (ربّ) أو الحمل على أختها (كم) هو رأي الجمهور ، غير أن الأخفش لا يرى ذلك ؛ لأنها في معنى : كثير ، وهو لا يلزم الصدر ؛ لأنّك إذا قلت : كم غلام ملكت ، فمعناه : كثير من الغلمان ملكت ، و(كثير) لا تلزم الصدر ، فكذلك ما في معناه ، فيجيز الأخفش : (وأنت كم غلام ملكت) وهذا فاسد ؛ لأنّ العرب لم يُسمع منها إلا أن يُجعل صدراً ، فيمكن إنْ لحظت في ذلك الحمل على (ربّ) كما قالوا لأنّها تلزم الصدر باجماع . انظر شرح الجمل ٢/٥٠ .

وعجيب من ابن عصفور أن ينكر ما ذهب إليه الأخفش ، إذ لا وجه لوجوب تصدير (كم) الخبرية إلا حملها على (ربّ لكونها بمعناها في المباهاة والافتخار ، ولِمَ لا يجوز الأخذ بقول الأخفش حيث حملها على لفظ (كثير) للاتحاد في المعنى كذلك ، و(كثير) لا يلزّم التصدير بالاجماع ، فدليل الوجوب ودليل الجواز متكافئان ، غير أني أرى أنه لا وجه للقول بتصدير (كم) الخبرية إلا عدم ورود السماع ، ولو ورد السماع بغير التصدير لكان له وجه من القياس كما ذهب الأخفش .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٧٩ .

ميّز في الاستفهام (كم) بمثل ما # ميّزت عشرين ككم شخصاً سما

من ذلك قولهم : كم عبداً ملكت ، بفتح تاء الخطاب ، أمّا إفراده فلازم ، خلافاً للكوفيين ، فإنّهم يجيزون جمعه مطلقاً نحو : كم شهوداً لك ...

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه بشرط أن يكون السؤال عن الجماعات نحو قولك : كم غلماناً لك ، إذا أردت : أصنافاً من الغلمان(١) .

فإجازة الكوفيين جمع تمييز (كم) الاستفهاميّة مطلقاً ، وإجازة الأخفش ذلك بشرطه السابق إنّما وجهه ـ عندي ـ حمل (كم) الاستفهامية على أختها الخبرية لما بينهما من وجوه التّآخي سالفة الذكر ، بالإضافة إلى التّآخي في اللفظ كذلك .

الثانية : ممّا تتميز به (كم) الاستفهامية عن أختها الخبرية أنّ تمييزها يكون منصوباً كما سبق ، وذلك لأنّها لمّا كانت بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه ، بأنّ جُعل تمييزها كتمييزه في النّصب والإفراد(٢) .

وفي نصبه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّه لازم ، ولا يجوز جرّه مطلقاً ، وهو مذهب بعض النحويين .

الثاني : أنّه ليس بلازم ، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبريّة ، وإليه ذهب الفراء والزّجاج والفارسي .

الثالث : أنّه يجوز جرّه بـ (مِن) مضمرة جوازاً ، إنْ جُرَّت (كم) بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢ ، وعدة السالك على أوضح المسالك ٢٦٧/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٤/١ .

(٢) انظر الهمع ٢٥٤/١ .

وأجـز أنْ تجـرَّه مـن مضمـراً # إنْ وليتْ (كم) حرفَ جرٍّ مظهراً

نحو : (بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك) هذا هو المشـهور ، ولم يذكـر سيبويه جـرّه إلا إذا دخل على (كم) حـرف جـر ليكون حـرف الجـر الداخل على (كم) عوضاً من اللفظ بـ (من)(١) .

ويقول ابن عصفور : ويجوز حمل الاستفهاميّة على الخبريّة فينخفض تمييزها ، ولا يجوز ذلك إلا إذا فُهم المعنى، ولا يُحمل فيما عدا ذلك ... ثم قال : ولا يجوز خفض تمييز الاستفهاميّة إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام ، ومنه قول الشاعر :

كم بجـودٍ مـقـرفٍ نـال العـلا # وكريـمٍ بخلُـه قـد وضعـهْ

في رواية من رواه بخفض (مقرف) ...

ومثال حمل الاستفهاميّة على الخبريّة قولك : (كم غلامٍ ملكتَ) .

ولا يجوز في هذا التمييز إلا على الإفراد .

وزعم الزجاجي أنّه لا يجوز حمل الاستفهاميّة على الخبريّة ، ولا حمل الخبريّة على الاستفهاميّة(٢) .

ويؤكد الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد أنّ الأصل في تمييز (كم) الاستفهاميّة أن يكون منصوباً نحو قولك : (كم قرشاً ثمن هذا الكتاب) وقد أوجب ذلك جماعة من النّحاة فلم يجيزوا جرّه مطلقاً ، وهذان مذهبان آخران .

أحدهما : أنّه يجوز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة مطلقاً ، وهذا مذهب الفراء والزّجاج والفارسي ....(٣)

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٧٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨ ، ٤٩ .

(٣) انظر عدة السّالك على أوضح المسالك ٤/٢٦٧ .

الثاني : إضافة (كم) الاستفهاميّة إلى تمييزها على مذهب الزّجاج .

من المعلوم أنّ كل ما يتضمّن الحرف من أسماء الاستفهام والشرط والإشارة والموصولات والضمائر لا تضاف ، وإنّما يضاف إليها ، غير أنّ الزّجاج ذهب إلى القول في جر تمييز (كم) الاستفهاميّة بأنّه مجرور بإضافة (كم) إليه[1] .

ولمذهب الزجاج – عندي – وجه من العربية ، وهو حمل الاستفهاميّة على الخبريّة ، حيث الخبريّة تضاف إلى تمييزها كما سيأتي .

وعلّق الشيخ خالد على مذهب الزّجاج السّابق بقوله : « ورُدَّ بأنّ (كم) بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته ، قال ابن خروف »[2] .

ويمكن لي دحض هذه الحجّة بأنّ (كم) الاستفهاميّة إنّما كانت بمنزلة العدد المركب كأحدَ عشرَ وأخواته ، وهو لا يعمل الجر في التمييز ، وذلك من قبيل الحمل على البعيد ، وحملها على أختها الخبريّة من قبيل الحمل على القريب ، ولئن تحمل الشيء على قريبه أوْلى من حمله على البعيد ، ويمكن أن يقال إنه تنازع كم الاستفهامية شبهان :

أحدهما : شبهها بالعدد المركب معنى فنصب تمييزها كما نصب تمييزه غالباً ومن غير الغالب إضافته نحو : هؤلاء أحدَ عشرَ زيدٍ[3] .

والآخر : شبهها بـ (كم) الخبرية لفظاً فأضيفت الاستفهامية إلى تمييزها كما أضيفت الخبرية كذلك .

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٧٩ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ٣/٧٩ ، ٨٠ ، ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٣٦ ب ، وهمع الهوامع ١/٢٥٤ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٧٩ .

(٣) انظر التصريح ٢/٢٧٥ .

رابعاً : حمل (كم) الخبريّة على الاستفهاميّة :

ويتضح من الآتي :

أولاً : حمل (كم) الخبريّة على الاستفهاميّة في نصب تمييزها في لغة تميم .

من المعلوم أنّ ممّا تتميّز به (كم) الخبريّة جرّ تمييزها بإضافتها إليه حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد ، وهو ضربان ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

واستعملنْهـا مُخـبراً كعشـرهْ # أو مائـة ككم رجـال أو مـرهْ

أي أنّ (كم) الخبريّة تُستعمل استعمال المائة فتُضاف إلى المفرد نحو : كم مَرَةٍ . هذا هو المشهور .

وقال الفراء : على إضمار (مِنْ) لأنّ (مِنْ) كثُر دخولها على تمييز (كم) الخبريّة ، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه .

وهذا القول نقله ابن الخبّاز في شرح الجزوليّة ، وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل(١) .

ويقول ابن عصفور : و (كم) اسم مبهم ، ولا بدّ لها من تمييز ، وتمييز الاستفهاميّة مفرد منصوب ، وتمييز الخبريّة مخفوض ، ويكون مفرداً وجمعاً .

فإن قيل : ولأي شيءٍ خُفض تمييز الخبريّة ؟

فالجواب أن تقول : إنّما خُفض تمييز الخبريّة ؛ لأنّها للتكثير أبداً ، والعرب أبدا إنّما تكثّر بالمائة والألف ، والدليل على ذلك قول امرىء القيس :

والمُنْزِلُ الآلافَ من جـوٍّ ناعـطٍ # بني أسد حَزْنًا من الأرض أوعرا

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ، وعدة السالك على أوضح المسالك ٢٦٧/٤ ، ٢٦٨ .

وكذلك قوله :

حـيـدةُ خـالي ولقـيـطُ وعـلى # وحـاتمُ الطّـائي وهّـاب المئي

وكذلك قول النابغة :

الواهـبُ المائـةَ المِعكاءَ زيّنهـا # سعدانُ توضحَ في أوبارِها اللِّبَدِ

فلمّا كانت تكثر بالمائة والألف ، وتمييز المائة والألف مخفوض ، فكذلك كان تمييز الخبريّة مخفوضاً ، فلمّا لزم الخفض للخبريّة لم يبق للاستفهاميّة إلا النّصب .

ويكون تمييز الخبريّة جمعاً ، فإنْ قيل : ولأي شيءٍ يكون جمعاً ؟

قيل : لما أشبهت (كم) الخبريّة العدد الذي يخفض ما بعده ، والعدد الذي يخفض ما بعده منه ما يكون تمييزه مفرداً ، ومنه ما يكون تمييزه جمعاً ، فكذلك كان تمييز الخبريّة مفرداً وجمعاً .

مثاله جمعاً قول الشاعر :

كـم ملـوكٍ بـادَ ملكُـهُـمُ # ونعيـمٍ سُـوقَـةٍ بـادوا

والإفراد فيه أحسن من الجمع(١) .

هذا ـ وقد حكى سيبويه نصب تمييز (كم) الخبريّة من غير فصل حملاً على الاستفهاميّة ، وعلى ذلك قول الشاعر :

كم عـمـةٌ لك ياجـريرُ وخـالةٌ # فـدعاء قد حلبت عليَّ عشـارى(٢)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ ، ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٨٤ أ ، وعدة السالك ٢٦٨/٤ .

فقد رُوي البيت بجر عمّة وخالة على أنّ (كم) خبريّة ، وبنصبهما ، فقيل : إنّ تميماً تُجيز نصب تمييز (كم) الخبريّة مفرداً ، أي : كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي[1] .

وكذلك يُنصب تمييز (كم) الخبريّة إذا فُصل بينها وبينه حملاً لها على الاستفهاميّة كقوله :

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ # إذ لا أكادُ من الاقتارِ أحتملُ

فهذا من الفصل بالجملة مع نصب التمييز ، ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معاً مع نصب التمييز قول الشاعر :

تؤمّ سناناً وكم دونه # من الأرض مُحْدَوْدِباً غارُها[2]

وقال السّيوطي : وذكر بعضهم أنّ النّصب بلا فصل لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب ، قال أبو حيّان : وهي لغة قليلة ، وإذا نُصب بفصل أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما جُرَّ ، هذا مذهب الجمهور .

وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضراوي إلى أنّها إذا نُصب تمييزها التزم فيه الافراد ؛ لأنّ العرب التزمته في كلّ تمييز منصوب عن عدد أو كنايَة ككم الاستفهامية وكأيّن وكذا ...[3]

هذه هي قصة (كم) الاستفهاميّة والخبريّة وما بينهما من وجوه التّقارب والتّداني ، الأمر الذي جعل العرب يقارضون بينهما في الاستعمال ، فتُستعملُ هذه استعمالَ تلك ، وتلك استعمالَ هذه .

---

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٨٠ ، والهمع ١/٢٥٥ .

(٢) انظر عدة السالك على أوضح المسالك ٤/٢٦٩ .

(٣) انظر همع العوامع ١/٢٥٥ .

كما لا يخفى أن العرب استعملت (كم) الاستفهامية استعمال عشرين وأخواته من حيث نصب تمييزها وإفراده ، قال ابن مالك : لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد .

واستعملت (كم) الخبرية استعمال العدد المضاف سواء أكان قليلاً وهو يشمل الثلاثة والعشرة وما بينهما ، أو كثيراً ، ويشمل المائة والألف ومضاعفاتهما فلذا جاء تمييزاً مجروراً جمعاً قياساً على الثلاثة والعشرة وما بينهما ، ومفرداً مجروراً قياساً على المائة والألف[1] .

قال ابن مالك :

ميز في الاستفهام كم بمثل ما # ميزت عشرين ككم شخصاً سما
واستعملنها مُخْبِراً كعشرهْ # أو مائة ككم رجال أو مرهْ[2]

(١) انظر الهمع ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ .

(٢) الألفية : كنايات العدد .

خامساً : حمل (لا) النافية للوحدة على (لا) النافية للجنس :

يقول ابن هشام : « الثاني ممّا يعمل عمل ليس (لا) كقوله

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً # ولا وزرٌ ممّا قضى الله واقياً

ولإعمالها أربعة شروط :

* أن يتقدّم اسمها ، وألا يقترن خبرها بإلا ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر .

فلا يجوز إعمالها في نحو : لا أفضل منك أحد ، لتقدم الخبر.

ولا في نحو : لا أحدٌ إلا أفضل منك ، لاقتران الخبر بإلاَّ .

ولا في نحو : لا زيدٌ قائم ولا عمرو ، لوقوع اسمها معرفة .

ولهذا غُلِّط المتنبي في قوله :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى # فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقياً »[1]

ممّا تقدم يتضح لنا أنّ ما ذهب إليه ابن هشام من شرط كون اسم (لا) وخبرها نكرتين إنّما كان ذلك منه حملاً لـ (لا) النافية للوحدة على أختها (لا) النافية للجنس ، حيث اسمها وخبرها كذلك ، ولذا سار في ركب المخطئين للمتنبي في كونه أعمل (لا) النافية للوحدة في المعرفة في قوله :

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقياً

وقد علّق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد على بيت المتنبي فقال : وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أنّ هذا الذي فعله المتنبي خطأ ؛ لأنّ اسم (لا) عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه

---

(١) قطر الندى بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ص / ١٩٩ ـ ٢٠١ .

جماعة من النّحاة منهم ابن الشجري ، وقد حكاه ابن عقيل عنه ، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي :

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً # سواها ولا عن حبّها متراخياً

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب(١) على أنّه صحيح على مذهب جماعة من النّحاة يجيزون مجيء اسم (لا) معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أنكَرْتُها بعدَ أعوامٍ مضين لها # لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً

فلا محل بعد ذلك كلّه لتغليط المتنبي ـ إن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه ـ وذلك من قِبَل أنّه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم بحيث يظنّ به أنّه لا يقدم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وأنت لو تأملت هذه الشواهد الأربعة : البيتين اللذين أنشدهما المؤلف والبيتين اللذين أنشدناهما لِتَدُلَّ على أنّ بيت المتنبي جارٍ على مثال كلام العرب تبيّن لك أنّ الخبر مذكور في كلّها ، وأنّ هذا هو الظاهر المتبادر ، فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر على خلاف من زعم أنّ خبر (لا) النافية للوحدة واجب الحذف(٢) ، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف(٣) .

---

(١) شاهد رقم / ٩٤ .

(٢) وذلك حملاً لـ (لا) النافية للوحدة على أختها (لا) النافية للجنس في لغة تميم .

(٣) انظر سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص / ٢٠٢ ، ٢٠٣ للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، وشرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٣١٥/١ فما بعدها .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ النّحاة سوى ابن هشام أجازوا إعمال (لا) النافية للوحدة في النكرة والمعرفة معاً ، وأمّا ابن هشام فله مذهبان :

أحدهما : في القطر ، وهو الذي ذكرناه ، حيث اشترط في جواز إعمالها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وذلك قياساً لها على (لا) النافية للجنس لتآخيهما لفظاً .

والآخر : ذكره في الشذور ، وأنّ إعمالها في المعرفة صحيح ، وهو مذهب جماعة من النحاة منهم ابن الشجري ، ومذهبا ابن هشام في ذلك عندي له وجهان :

أحدهما : التّآخي اللفظي بين (لا) النافية للوحدة ، والنافية للجنس ، لذلك اشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين هنا ، كما هو متفق عليه هناك .

والآخر : الشبه المعنوي : وهو قياس (لا) على أختها (ما) حيث أعملتها العرب في المعرفة كما أعملت (ما) حملها على (ليس) نحو : (ليس زيدٌ قائماً) ونحو قوله تعالى : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] فلمّا تنازعها شبها (لا) النافية للجنس و (ما) النافية أختيها كان لكل مذهب منهما وجه مقبول في القياس .

كما أرى لمذهب القائلين بوجوب حذف خبر (لا) النافية للوحدة وجهاً من القياس ، وهو حملها على (لا) النافية للجنس كما قال ابن مالك :

وشاعَ في ذا البابِ اسقاطُ الخبرْ # إذ المـرادُ مـع سقوطِـه ظهـرْ

وذلك إذا دلّ على خبر (لا) النافية للجنس دليل فإنّه يجب حذفه عند التميميين والطائيين[2] .

---

(١) سورة يوسف الآية / ٣١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١/١٤٧ .

سادساً : حمل « لا » النافية على « لا » الناهية :

من المعلوم أنّ الفعل المضارع له أحوال في توكيده :

* حال يجب فيها توكيده ، وذلك إذا كان مضارعاً مستقبلاً مثبتاً جواباً لقسم متصل بلام الجواب نحو قوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصنامَكُم ﴾[1] .

* وحال يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك بأن يكون المضارع شرطاً لـ (إنْ) المدغمة فيها (ما) الزائدة كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَومٍ خِيَانَةً ﴾[2] .

* وحال يكثر فيها توكيده ، وهو أن يقع بعد واحد من أنواع الطلب كالنهّي والاستفهام والعرض والتّحضيض والتّرجي والتّمني والدّعاء . مثاله في النهّي قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَحسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ العَذَابِ ﴾[3] .

* وحال يكون فيها توكيده قليلاً ، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية كما في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُواْ فِتنَةً لاَّتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُم خَاصَّـةً ﴾[4] فقد أكّد الفعل (تصيبن) بعد (لا) النافية مع أنّ الفعل المنفي لا يؤكدّ حيث أدوات النّفي تفيد الحال ونون التوكيد تمحّض الفعل للاستقبال ، ووجود النّفي الذي للحال مع نون التّوكيد التي تخلّص للاستقبال يؤدي إلى اجتماع الضّدين ، والضّدان لا يجتمعان ، وإنّما أكِّد الفعل هنا بعد (لا) النافية حملاً لها على (لا) الناهية لمشاكلتهما لفظاً[5] .

---

(١) سورة الأنبياء الآية / ٥٧ .

(٢) سورة الأنفال الآية / ٥٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية / ١٨٨ .

(٤) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

(٥) انظر أوضح المسالك بعدة السّالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٩٥/٤ ـ ١٠٣ ومغنى اللبيب ٦٠٨/٢، وشرح بانت سعاد لابن هاشم بحاشية الباجوري ص /٣٧ ، ٣٨، والأمالي الشجرية ٢٧٢/١.

وفي شرح بانت سعاد لابن هشام قال عند شرحه لقول كعب ابن زهير :

فلا يغرنك ما منت وما وعدت # إن الأماني والأحلام تضليل

يجوز توكيد الفعل بعد (لا) الناهية باتفاق وذكر البيت .

فإذا كانت نافية فلا يجوز إلا في الشعر عند الجمهور كقوله :

تالله لا يحمدنّ المرءُ مجتنبا # فعل الكرام وإن فاق الورى حسبا

وأجازه ابن جني وابن مالك في النثر تمسكا بظاهر قوله تعالى :

﴿ يأيُّها النَّملُ ادخلُوا مَسكنَكم لاَ يَحطِمَنَّكم سلَيمانُ وَجُنُودهُ ﴾[1] .

وقوله[2] : ﴿ وَاتَّقُواْ فتنَةً لاَّ تُصيبَنَّ الَّذينَ ظَلَمُواْ منكُم خَاصَّةً ﴾[3] .

ونظير ما تقدم قول كعب :

وقال كل خليل كنت آمله # لا ألهينك إني عنك مشغول

قال ابن هشام : قوله : لا ألهينك ، الجملةُ نصب بالقول ، و (لا) نافية فالتوكيد بالنون ضرورة ، أو جائز في النثر على الخلاف المتقدم ، بخلاف التوكيد بعد (لا) الناهية ، على حد قولهم : (لا أرينك ههنا) فالتوكيد مثله في قوله :

فلا يغرنك ما منت وما وعدت # ....[4]

هذا وقد سبق أن ذكرنا أنّ النّفي والنّهي من وادٍ واحد فهما متقاربان ، لذلك نراهم اختلفوا في (لا) في قوله تعالى :

---

(١) سورة النمل الآية / ١٨ .

(٢) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

(٣) شرح بانت سعاد بحاشية الباجوري ص / ٣٧ فما بعدها .

(٤) شرح بانت سعاد بحاشية الباجوري ص / ٣٧ فما بعدها .

﴿ قُل تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَاحَرَّمَ رَبُّكُم عَلَيكُم أَلاَّ تُشرِكُواْ به شَيئًا ﴾[1] .

فقيل : (لا) نافية ، وقيل : ناهية ، وقيل : زائدة ؛ وذلك لمشاكلتها جميعها لفظاً[2] .

وقد سبق أن ذكر الرضي في نحو : (أمرتُه أنْ لا يفعل) .

و (أوحِي إليك أنْ لا تفعل) : إنْ كانت (أنْ) مفسرة جاز كون (لا) للنّفي أو للنّهي ، فيرتفع الفعل أو ينجزم[3] .

---

(١) سورة الأنعام الآية / ١٥١ .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة / ١١٤ أ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٦/٤ .

سابعاً : حمل بعض أنواع (ما) على بعضها الآخر في الاستعمال للتآخي في اللفظ

ذكر أهل العربية أنّ (ما) على اثنى عشر وجهاً :

ـ فتكون جزاءً كقولك : (ما تصنع أصنع مثله) .

ـ واستفهاماً كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى ﴾(١) .

ـ وخبراً بمعنى : (الذي) وتلزمها الصّلة كما تلزم الذي كقولك : (ما أكلتُ الخبزُ ، وما شربتُ الماءُ) .

ـ وتعجباً كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الإِنسَنُ مَآ أَكْفَرَهُ ﴾(٢) .

ـ وجحداً كقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾(٣) .

ـ وصلة (زائدة) كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ ﴾(٥) والمعنى : فبنقضهم ميثاقهم ، وبرحمة ، و (ما) صلة ، وكقولك : (وغضبت من غير ما جرمٍ) أي : من غير جرم ، و(سمعت كلاماً ما) و (وجئت لأمرٍ ما) .

ـ ونكرة بمعنى : شيء ، ويلزمها النعت ، كقولك :

(رأيت ما معجباً لك) أي : شيئاً معجباً لك ، ومنه قوله تعالى :

﴿ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾(٦) بالنصب .

---

(١) سورة طه الآية / ١٧ .

(٢) سورة عبس الآية / ١٧ .

(٣) سورة يوسف الآية / ٣١ .

(٤) سورة النساء الآية / ١٥٥ .

(٥) سورة آل عمران الآية / ١٥٩ .

(٦) سورة البقرة الآية / ٢٦ .

- ومصدرية فتؤوّل مع الفعل بمصدر نحو قوله تعالى :

﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾[1] أي : قولهم ، وقوله جلّ شأنه :

﴿ وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[2] أي : وبنائها .

- وكافة للعامل عن عمله ، وذلك في (إنّما وكأنّما ولعلما ...) إلخ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَؤُاْ ﴾[4] .

- واسماً بمعنى : الحين ، أي ظرفية كقوله تعالى :

﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيراً ﴾[5] وقوله : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾[6] .

وتقول : (انتظرني ما جلس القاضي) تريد : انتظرني حين جلوس القاضي ووقت جلوسه .

- ومسلِّطةً للعامل على الجزاء كقولك : (إذ ما تخرج أخرج ، وكيفما تصنع أصنع، وحيثما تكن أكن) سلطت (ما) : (إذ وكيف وحيث) على الجزاء ، ولولا (ما) لم يجز أن يُجازى بـ (إذ وكيف وحيث) .

- ومغيِّرَةً للحرف عن حاله كقوله في : (لو : لوما) غيرتها إلى معنى : (هلاّ) .

---

(١) سورة آل عمران الآية / ١٨١ .

(٢) سورة الشمس الآية / ٥ .

(٣) سورة النساء الآية / ١٧١ .

(٤) سورة فاطر الآية / ٢٨ .

(٥) سورة الإسراء الآية / ٩٧ .

(٦) سورة النساء الآية / ٥٦ .

قال الله عزّ وجل : ﴿ لَّـوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(١) معناه : هلاّ .

يقول الهروي : « واعلم أنّ (ما) إذا كانت جحداً أو صلة أو كانت مسلّطة أو مغيِّرة فهي حرف ، وهي فيما سوى ذلك اسم »(١) .

---

(١) سورة الحجر الآية / ٧ .

(٢) انظر كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي ص / ٧٥ فما بعدها ، ومغنى اللبيب بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ١/٢٩٦ فما بعدها ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص / ٣٧٧ فما بعدها بتحقيق د / أحمد محمد الخراط ، وشرح المفصل ٢/٤ فما بعدها ، ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٣٥ أ .

استعمال « ما » الموصولة استعمال « ما » النافية

من المعلوم أنّ العرب إذا أرادت توكيد شيء ما فإنّها تؤكّده إمّا بتكرار لفظه أو بمرادفه ، من ذلك أنْ يقال في توكيد (ما) النافية بلفظها (ما ما زيدٌ قائم) كما قالت العرب :

لا لا أبوحُ بحبِّ بثنةَ

فهذا من قبيل توكيد الشيء بإعادة لفظه ، فقد أكدت (ما) بإعادة لفظها ، و (لا) كذلك .

أمّا توكيد (ما) النافية بمرادفها وهي (إنْ) النافية فقد وقعت (إنْ) هذه بعد (ما) لأنّها من واديها ؛ إذ كلاهما حرف ودلالتهما واحدة وهي النّفي كما في قول الشاعر :

بني غدانةَ ما إنْ أنتم ذهبُ # ولا صريفُ ولكنْ أنتم الخزفُ[1]

فقد وقعت (إنْ) بعد (ما) توكيداً لها ، ونظير ذلك قوله :

ما إنْ يمسُّ الأرض

وقوله أيضاً :

ما إنْ رأيتُ ولا أرى في مدّتي

وقوله :

ما إنْ ترى السِّيدُ زيداً في نفوسهمُ # كما تراه بنو كوزٍ ومرهوبُ

وقوله :

(١) انظر شرح قطر الندى بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص / ١٩٨ ، وشرح شذور الذهب ص / ١٩٤ .

ومــا إنْ طبُّنــــا جــبنٌ ولـكن # منايانـــا ودولـــة آخـــرين[1]

وقوله :

مــا إنْ جــزعـــــتُ ولا هـلعـ # ـت ولا يَــرُدُّ بكــايَ زنـــداً[2]

فتأكيد الشيء بإعادة لفظه أو بمرادفه أمرٌ مألوف في اللسان العربي ، أمّا أن تقع (إنْ) النافية بعد (ما) المصدرية ، فهذا هو الغريب ؛ إذ لا إلفَ بين (ما) المصدرية ، و (إنْ) النافية ولا وشيجة قربى بينهما أوصفة جامعة تجمع بينهما كذلك ، إلا أنّ العرب قد أوقعت (إنْ) بعد (ما) المصدرية ولا جامع بينهما ، في قول الشاعر :

يُـرجّى المـرؤ مـا إنْ لا يـلاقي # وتعـرضُ دونَ أدنـاه الخطـوبُ

يقول البغدادي : وبه استشهد صاحب الكشاف والقاضي والبيضاوي عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَقَد مَكَّنَّهُم فِيمَا إِن مَّكَّنَّكُم فِيهِ ﴾[3] على أنّ (إنْ) في الآية صلة كما في البيت .

ومثله لابن هشام في المغنى قال : ولا تزاد (إنْ) هذه إلا بعد (ما) النافية، ثم قال : وقد يقال : انتظرني ما إنْ جلس القاضي ، أي : مدة جلوسه ، وصرّح ابن الحاجب بقلّتها بعدها .

وهذه الرواية هي رواية أبي زيد وابن الأعرابي في نوادرهما ، وأنشداه في بيتين :

---

(١) الخزانة ٢٠٧/٨ ، ٣٤٢ ، ٤٦٥ .

(٢) المرجع السابق ٢١٨/١١ .

(٣) سورة الأحقاف الآية / ٢٦ .

فـإنْ أمـسكْ فـإنّ الـعيشَ حلوٌ # إليَّ كـأنّـه عـسـلٌ مـشـوبُ
يرجى العـبـدُ مـا إنْ لا يراه # وتعـرِضُ دونَ أدناه الخطوبُ(١)

وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد : وروى أبو حاتم : (ما لا إنْ يلاقى) بتأخير (إنْ(المكسورة الهمزة ، ورواية (ما إنْ لا يلاقى) بتقديم (إنْ) المكسورة غلط ، والصواب : (ما أنْ لا يلاقى) بفتحها ، وهي زائدة ، تزاد في الإيجاب مفتوحة ، وفي النّفي مكسورة ... وهذا خلاف ما نقله الشارح المحقق عن الخليل ، وهو المخطىء في النقل والتّخطئة .

ودعواه أنّ (إنْ) المكسورة لا تزاد بعد (ما) الموصولة مردودة ، فإنّها تزاد بعد (ما) المصدرية وغيرها أيضاً .

قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : « ومن زيادة (إنْ) المكسورة الهمزة في الضرورة قول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

ورجّى الفتى للخير ما إنْ رأيتَه # على السّنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

فزاد (إنْ) بعد (ما) المصدرية ، وليست بنافية ؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية . ألا ترى أنّ المعنى :

(ورجّى الفتى للخير مدّة رؤيتك إياه لا يزال خيراً على السِّنّ) . لكن لما كان لفظها كلفظ (ما) النافية زادها بعدَها كما تزاد بعد (ما) النافية في نحو قولك : (ما إنْ قام زيدٌ) وقول الآخر ، أنشده أبو زيد :

---

(١) ونظير هذا البيت قول الشاعر :

مِنّا الذي هو ما إنْ طرّ شاربُه # والعانسون ومنّا المردُ والشيبُ

وذلك حيث استعمل (ما) المصدرية استعمال (ما) النافية فأكدّها بـ (إنْ) الزائدة ، وإن كان ذلك قياساً مختصاً بـ (ما) النافية ، وإنّما فعل ذلك الشاعر للشبه اللفظي بين الماءين .

يُرجّى المرؤ مـــا إنْ لا يلاقى # .... البـيت

فزاد (إنْ) بعد (ما) وهي اسم موصول لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية .

كما زادوا (إنْ) بعد (لا) النافية لمؤاخاتها (ما) النافية معنى في قول النابغة في إحدى الروايتين :

إلا الأواريّ لا إنْ مـا أبيِّنُهـا # .... البـيت

فزاد (إنْ) بعد (لا) لشبهها بـ (ما) من حيث كانتا للنّفي .

وزعم الفراء أنّ (لا وإنْ وما) حروف نفي ، وأنّ النابغة جمع بينها على طريق التأكيد ...

وقال ابن هشام في المغنى : وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية ، وبعد (ما) المصدرية ، وأورد البيتين المتقدّمين[١] .

ومن حمل (ما) المصدرية على (ما) النافية قول ابن هشام في أمثلة القاعدة العاشرة : « قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم : (قصرنا الصلاة مع رسول الله ـ ﷺ ـ أكثرَ ما كنّا قطّ وآمن) فأوقع (قطّ) بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية »[٢] .

يدل الحديث على أنّ (ما) المصدرية وقعت موقع (ما) النافية ، فأوقع بعدها (قطّ) التي حقّها أنْ تسبق بنفي ، إلا أنّه لما كانت (ما) المصدرية وهي إثبات تشاكل (ما) النافية ، وقعت (قطّ) بعد الإثبات كما تقع بعد النّفي وهو الشائع .

(١) انظر الخزانة ٨/٤٤١ فما بعدها ، والكتاب ٢/٣٠٦ ، والخصائص ١/٤٤ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣٦، ٢/٤٦٢ فما بعدها ، والهمع ١/١٢٤ ، والمغنى ٢/٦٧٩ .

(٢) مغنى اللبيب ص / ٦٨١ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد .

يقول ابن مالك : « وفي قوله : (ونحن أكثر ما كنّا قطّ) استعمال (قطّ) غير مسبوقة بنفي ، وهو ممّا خَفِي على كثير من النحويين ؛ لأنّ المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو : ما فعلت ذلك قطّ - وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي ، وله نظائر »[١] .

وقد يعكسون الأمر فيدخلون لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة في محل مبتدأ كقوله :

لما أغفلتُ شكرَك فاصطنعني # فكيف ومن عطائِك جلّ مالي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك : (لما تصنعُه حسنٌ)[٢] فـ (ما) في البيت نافية لا تستحق دخول لام الابتداء عليها .

أمّا (ما) في المثال فموصولة وحقّها ذلك إلا أنّ (ما) النافية لمّا آخت (ما) الموصولة في اللفظ أعطيت حكمها لذلك الشبه .

وكذلك نرى ابن مالك يقيس (ما) النافية على (ما) المصدرية في عدم جواز تقدّم خبر ما في حيزها عليها حيث يقول :

كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية # فجيءَ بها متلوةً لا تالية

والمراد بهذا أنّه لا يجوز أن يتقدّم الخبر على (ما) النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان :

أحدهما : ما كان النّفي شرطاً في عمله نحو : ما زال وأخواتها ، فلا تقول : (قائماً ما زال زيدٌ) وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس[٣] .

---

(١) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/ ١٩٠ ، ١٩٣ ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ٣٢٧ ب .

(٢) مغنى اللبيب ص/٦٨٠ ، وانظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ٣٢٦ ب .

(٣) سبقت الترجمة لهما انظر ص / ٧٣ ، ٣٤٦ .

وهذا ما يؤكد منع النحاة تقدم خبر ليس عليها لأنّها نفي ، ولأنها جامدة شبيهة للحرف ومرادفة لـ (ما) النافية أختها والشيء إذا رادف الشيء أجرى مجراه وعومل معاملته ، وإذا كانوا يمنعون تقدم خبر المنفي بما في نحو : مازال زيد قائماً ، ونحو : ما كان زيد قائماً ، فأحرى أن يمنعوه مع (ليس) و(ما) النافيتين من باب أولى .

والثاني : ما لم يكن النّفي شرطاً في عمله نحو : (ما كان زيدٌ قائماً) فلا تقول : (قائماً ما كان زيدٌ) وأجازه بعضهم .

ومفهوم كلام ابن مالك أنّه إذا كان النّفي بغير (ما) يجوز التقديم فتقول : (قائماً لم يزل زيدٌ ، ومنطلقاً لم يكن عمرو) ومنعهما بعضهم . ومفهوم كلامه أيضاً : جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما) نحو : (ما قائماً زال زيدٌ) و (ما قائماً كان زيدٌ) ومنعه بعضهم[(١)] .

ممّا تقدّم يتّضح أن سرّ منع ابن مالك تقديم خبر ما في حيّز (ما) عليها وجه القياس فيه أنّه حمل (ما) النافية على (ما) المصدرية ، حيث إنّ ما بعد الأخيرة صلة لها ، ولا يجوز تقديم الصلة أو ما في حيّزها على الموصول ، وهذا مجمع عليه عند كلّ العرب وكلّ النحاة ، كما هو الشأن في قولهم : (لا أصحبُك ما دام زيدٌ قائماً) فكما لا يجوز أن يقال : (لا أصحبُك قائماً ما دام زيدٌ) فكذلك لا يجوز أن يقال : (قائماً ما زال زيدٌ) ولا (قائماً ما كان زيدٌ) وذلك حملاً لـ (ما) النافية على (ما) المصدرية لمشاكلتهما لفظاً .

وأمّا المجيز للتقديم كابن كيسان والنّحاس فلأنّ (ما) المصدرية موصول حرفي وما بعدها صلة ، ورتبة الصّلة التّأخير عن الموصول ، وأمّا (ما) النّافية فليست كذلك فلم يراعيا الشبه اللفظي ولم يعتدا به .

---

(١) انظر ابن عقيل ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .

وأمّا من أجاز تقديم خبر ما في حيز (ما) النافية فلأنّها ليست موصولاً ، وما في خبرها ليس صلة ، فضلاً على أنّ مفهوم كلام ابن مالك جواز تقديم خبر ما في حيز (لم) عليها في قولهم : (قائماً لم يزل زيدٌ) و (منطلقاً لم يكن عمرو) ، ومن المعلوم أنّ (لم) هي أخت (ما) في النّفي معنى .

ـ فهذه المسألة من مسائل الخلاف بين النحويين التي تكافأت فيها أدلتهم من حيث القياس ، فالأمران جائزان قياساً عندي .

أثر الشبه اللفظي بين أنواع الماءات

أدّى التآخي في اللفظ إلى التقارض بين (ما) الاستفهامية والموصولة والمصدرية في الاستعمال ؛ إذ من المعلوم أنّ (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ حذف ألفها نحو قولهم : (حتّامَ) أصله : (حتى ما) فحذفت ألف (ما) الاستفهامية فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة والمصدرية والظرفية والشرطية ، وكذلك إذا دخل عليها حرف من حروف الجر فإنّ ألف (ما) تحذف كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[1] ، ﴿ فِيمَ كُنتُم ﴾[2] ، ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[3] .

ففي الآيات الثلاث حُذفت ألف (ما) الاستفهامية حيث دخل عليها من حروف الجر (الباء) في الأولى ، و (في) في الثانية ، و (عن) في الثالثة .

وفي المثل : (حتّامَ تقرعُ الماء ولا تنقعْ)[4] .

هذا ـ وقد يحتمل الموضع الواحد نوعين منهما كاحتمال (ما) المصدرية والاستفهامية في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يالَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[5] .

فـ (ما) في قوله : ﴿ بما غفر لي ربي ﴾ تحتمل المصدرية ؛ إذ المعنى : بمغفرة ربي، وهذا مذهب الكسائي، حيث جعل (ما) مع الفعل في تأويل المصدر .

وتحتمل أن تكون استفهامية ؛ إذ المعنى : (بأي شيءٍ غفر لي ربي) وهذا ما ذهب إليه أهل التفسير ، حيث يجعلون (ما) استفهاماً .

---

(١) سورة الحجر الآية / ٥٤ .

(٢) سورة آل عمران الآية / ٥٥ .

(٣) سورة النبأ الآية / ١ .

(٤) انظر الصحاح مادة : نقع .

(٥) سورة يس الآية / ٢٦ ، ٢٧ .

وحجّة الكسائي أنّ (ما هنا لو كانت استفهاماً لحُذفت الألف لاتصالها بحـرف الخفض ، كمـا قـال تعـالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[1] ، ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[2]، ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي ﴾[3] وما أشبه ذلك .

وحجـة أهل التفسير أنّ قوله : (يعلمون) من آلة الاستفهام ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَهُم لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ أَحصَى ﴾[4] .

وإثبات الألف في (ما) بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الخفض لغـة ، قال حسّان :

علـى ما قـام يشتـمنى لئيـم # كخـنزير تمـرّغ في رمـاد[5]

معناه : على أي شيء قام .

وقال آخر :

إنّـا قتلنـا بقتلانـا سـراتكم # أهـلَ اللواءِ ففيما يكثر القيـل[6]

فإثبات ألف (ما) الاستفهامية على هذه اللغة وإنْ كان نادراً إلا أنّ له وجهاً من القياس ، وهو حمل (ما) الاستفهامية على أختيها المصدرية والموصولة للشبه اللفظي ، فاستعملوها استعمالهما .

---

(١) سورة النبأ الآية / ١ .

(٢) سورة الحجر الآية / ٥٤ .

(٣) سورة الصف الآية / ٥ .

(٤) سورة الكهف الآية / ١٢ .

(٥) شواهد المغنى ص / ٧٠٩ ، والخزانة ٥٣٧/٢ ، والأضداد ص / ٥٨٤ ، والضرائر ص / ٢٢٦ ، والأمالي لابن الشجري ٢٣٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، ومغنى اللبيب ص / ٢٩٩ بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد . ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٣٦ ب .

(٦) انظر الأزهية في علم الحروف ص / ٨٥ ، ٨٦ .

ومن استعمال (ما) الموصولة استعمال (ما) الاستفهامية قول مالك بن جعشم : (يانبي الله مرني بم شئت)[1] .

قال ابن مالك : « وهذا شاهد على إجراء (ما) الموصولة مجرى (ما) الاستفهامية في حذف ألفها إذا جُرَّت ، لكن بشرط كون الصّلة (شاء) وفاعلها »[2] .

ممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ بين أنواع (ما) وجه من التّقارب ، الأمر الذي جعل أهل العربية يقيسون بعضها على بعض فيما ورد به الاستعمال العربي على غير الشائع الفاشي .

ويزيد ذلك توكيداً أنّنا نجد بعض هذه الأنواع يتداخل في الموضع الواحد ، من ذلك تداخل (ما) الاستفهامية والموصولة في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾[3] .

فإنّه يُقرأ على الاستفهام وعلى الخبر[4] .

فمن قرأ على الاستفهام فـ (ما) استفهام بمعنى : أي ، كأنّه قال : أيُّ شيءٍ جئتم به السحر هو ؟

و (ما) : في موضع رفع بالابتداء ، والسحر : خبر الابتداء .

ومن قرأه على الخبر ، فـ (ما) بمعنى : الذي ، كأنّه قال : الذي جئتم به السحرُ .

---

(١) أخرجه البخاري في (٦٣) كتاب مناقب الأنصار ، و (٤٥) باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة .

(٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص / ١٩١ ، ١٩٥ .

(٣) سورة يونس الآية / ٨١ .

(٤) الاستفهام قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ، وباقي السبعة على الخبرية ، انظر النشر ٣٧٣/١ ، والتيسير ص / ١٢٣ .

و (ما) : في موضع رفع بالابتداء ، وجئتم : صلتها ، والعائد عليها (الهاء) في (به) والسحر : خبر الابتداء[1] .

ونظير ما تقدّم ممّا يحتمل الاستفهامية والموصولة قول الأخطل[2] :

دعِ المغمَّر لا تسأل بمصرعه # واسأل بمصْقَلةِ البكريّ ما فعل

يقول أبو علي الفارسي : « فـ (ما) استفهام ، وموضعه نصب بـ (فعل) ولا يكون جراً على البدل من (مصْقَلَة) على تقدير : سل بفعل مصقلةٍ ... وإن شئت جعلته بدلاً فكان بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فَسئَلُواْ أَهلَ الذِّكرِ ﴾[3] .

ولو جعلت المفعول مراداً محذوفاً من قوله : (واسأل بمصقلة) فأردت : واسأل الناسَ بمصقلة ما فعل ، لم يسهل أن يكون (ما) استفهاماً ؛ لأنّه لا يتّصل بالفعل ، ألا ترى أنّه قد استوفى مفعوليه ، فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقع أحدهما ...

وإن قلت : أجعل قوله : (ما فعل) استفهاماً ، وأضمر القول ، لأنّي إذا قلت : اسألوا الناس بمصقلة فإنّه يدل على (قل) لأنّ السؤال قول ، فأحمله على هذا الفعل ... فإنْ جعلت (ما) موصولة ، وقدّرت فيها البدل من (مصقلة) لم يمتنع »[4] .

---

(١) انظر الأزهية ص / ٧٦ ، مغ مدني الأريب ل ١٣٥ ب .

(٢) انظر ديوان الأخطل ص / ١٤٣ .

(٣) سورة الأنبياء الآية / ٧ .

(٤) انظر الحجة ٢/١٦٤ ، ١٦٥ .

تداخل « ما » الموصوفة والمصدرية والظرفية

من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّكَّنَّهُم فِي الأَرضِ مَا لَم نُمَكِّن لَّكُم ﴾[1] .

فـ (ما) تحتمل أن تكون موصوفة ، أي : (شيئاً لم نمكنه لكم) لكن حُذف العائد ، وتحتمل المصدرية ، أي : (تمكيناً لم نمكنه لكم) .

وتحتمل الظرفية كما في قوله : ﴿ فَمَا استَقَامُواْ لَكُم فَاستَقِيمُواْ لَهُم ﴾[2] أي : مدةً لم نمكنكم مثلها ، وانتصابها على المصدر[3] .

*** *** ***

وممّا يحتمل الموصولة والزائدة قوله عزّ وجل :

﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَى اجعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم ءَالِهَةٌ ﴾[4]

فإنّ (ما) (بمعنى) : الذي ، أي : كالذي هو لهم آلهة .

ذكر ذلك (الأخفش سعيد) في كتاب المسائل العشر ، وأنشد :

وجدنا الحُمْرَ من شرّ المطايا # كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم

وقال : معناه : (كالذين هم الحبطاتُ شرُّ بني تميم) .

قال : وإن شئت جعلت (ما) زائدة فجررت (الحبطات) بالكاف ، كما قال الأعشي :

كما راشدٍ تَخِذَنَّ أمراً # تبين ثَمّ ارعوى أو ندم

فجر (راشداً)[5] .

(١) سورة الأنعام الآية / ٦ .

(٢) سورة التوبة الآية / ٧ .

(٣) مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة / ١٤٣ ب .

(٤) سورة الأعراف الآية / ١٣٨ .

(٥) الأزهية في علم الحروف ص / ٧٧ ، وانظر مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة / ١٤٠ ب .

تداخل « ما » الموصوفة والموصولة والزائدة

ممّا يحتمل الموصوفة والموصولة والزائدة نحو : (أكلتُ ما طيباً) تريد : شيئاً طيباً، وإن شئت قلت : أكلت ما طيبٌ ، بالرفع على أن تجعل (ما) بمعنى : الذي ، وترفع (طيباً) بإضمار المبتدأ ، تريد : الذي هو طيب ، ومنه قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ أن يضرب مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾[1] بالرفع .

أراد : ما هو بعوضةٌ ، أي : الذي هو بعوضة، جعل (ما) بمعنى : الذي ، ومن نصب جعل (ما) زائدة ، ونصب (بعوضة) بوقوع الفعل عليها[2] .

*** *** ***

وممّا يحتمل ثلاثة أنواع أيضاً : النافية والموصولة والمصدرية قوله تعالى : ﴿ لِتُنذِرَ قَومًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُم ﴾[3] فالراجح أنّ (ما) نافية ، ويحتمل أنّها موصولة ، كما تحتمل المصدرية ، أي : انذارَ آبائهم ...

وعلى الموصولية العائد محذوف ، أي : الذي أنذِر به آباؤهم ، ووجه ترجيح النّفي قوله تعالى[4] : ﴿ وَمَآ أَرسَلنَا إِلَيهِم قَبلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴾[5] .

وبعد ـ فإنّ (ما) قد تعدّدت أنواعها كما ذكر ذلك صاحب الأزهية ، وأنّ كلّ نوع منها له خاصية غالبة في الاستعمال العربي ، حيث يختلف عن غيره في دلالته وموطنه ومدخوله عن النوع الآخر حسب ما يقتضيه السياق ، بيد أنّ العرب قد تستعمل بعض الأنواع استعمال الآخر فتجرى عليه ما تجريه على

---

(١) سورة البقرة الآية / ٢٦ .

(٢) انظر الأزهية في علم الحروف ص / ٨٣ وانظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٣ .

(٣) سورة يس الآية / ٦ .

(٤) سورة سبأ الآية / ٤٤ .

(٥) مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب ل / ١٤٣ ب .

نظيره ، كاستعمالهم (ما) الموصولة والمصدرية استعمال (ما) النافية ، حيث زادت بعدهما (إنْ) على غير قياس ، كما زادتها بعد (ما) النافية على القياس فأكدتهما بها كما أكّدت النافية كذلك .

وربّما جمعت العرب بين ثلاثة أحرف من حروف النّفي مثل : (ما ولا وإنْ) على سبيل التأكيد كما زعم الفراء في قول النابغة :

إلا الأوارىّ لا إنْ مـا أبيِّـنُهـا # .... البيت

وقد تعكس العرب الأمر فتستعمل (ما) النافية استعمال (ما) الموصولة فتدخل عليها لام الابتداء وإن كانت من اختصاص (ما) الموصولة الواقعة مبتدأً ، وقد وضحت ذلك سلفاً .

وربما قارضت العرب بين نوعين منها ، أو احتمل الموضع لهما ، أو لأكثر من نوعين كما سبق .

تداخل (ما) الموصولة والموصوفة والمصدرية

قال كعب بن زهير :

فلا يغرنك ما منت وما وعدت # إنَّ الأمانيَّ والأحلام تضليل

فـ (ما) تحتمل أن تكون :

١ ـ اسماً موصولاً بمعنى (الذي) ، وهو فاعل بـ(يغرّ) ، والجملة بعدها صلة .

٢ ـ ونكرة موصوفة بمعنى (شيء) ، والجملة بعدها في محل رفع صفة .

٣ ـ ومصدرية وهي مع صلتها في محل رفع فاعل(١) .

---

(١) انظر شرح بانت سعاد لابن هشام بحاشية الباجوري ص / ٣٨ .

استعمال (أل) الموصولة استعمال (أل) المعرّفة في تخطّي العامل لها إلى صلتها

من المعلوم أنّ (أل) من الحروف المختصّة بالأسماء ، وإن كانت مهملة فلم تعمل في مدخولها كما عمل حرف الجر في مدخوله ؛ وذلك لاختصاصه بالاسم ، وكان حقّ (أل) أن تعمل في مدخولها إلا أنّها لمّا نُزّلت منه منزلة الجزء لم تعمل فيه ، إذ جزء الشيء لا يعمل فيه ، وكان مَثَلُها في ذلك مثلُ أحرف المضارعة ؛ حيث إنّها اختصت بالمضارع ، ومع ذلك لم تعمل فيه ؛ لأنّها صارت كالجزء من الفعل ، خلافاً للكسائي .

فلفظة (أل) في العربية هي التي يسميها النّحويون (الألف واللام) وهما اللتان للتعريف ، وكلّهم يذهبون إلى أنّها اللامُ زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الخليل وحده فإنّه يزعم أنّها حرف واحد بجملته بسيط ، ولذلك كان يسميه (أل) كـ (قد) واحتج لذلك بأمور ...

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنّها لام التعريف دخلت عليها همزة الوصل ، كما فنّد الجمهور ما ذهب إليه الخليل ودفعوه[1] .

*** *** ***

خاصيّة « أل » :

تأتي (أل) في العربية لمعان متعدّدة نظمها بعضهم في قوله :

تعلّم فللتعريف ستّة أوجه # إذا لامه زِيدت إلى أول الاسم

حضور وتفخيم وجنس ومعهد # ومعنى الذي تمّ الزيادة في الرسم[2]

(١) رصف المباني ص/١٥٨، ١٥٩، وأسرار العربية ص /٣٤٤ فما بعدها، وشرح الفاكهي بحاشية ياسين ص/٢٢٦ فما بعدها، والأشموني بحاشية الصبان ١٧٦/١ وشرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٨٤/١.

(٢) معاني الحروف للرماني ص/٦٥ فما بعدها ، والأشباه والنظائر في النحو ٤٣/٢ ، ٤٤ ، وهمع الهوامع ٧٩/١ فما بعدها ، وشرح الفاكهي بحاشية ياسين ١٧٠/١ فما بعدها .

فـ (أل) تختصّ بالتعريف دون غيرها من حروف المعجم ، وإنّما حدث ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام حرف من حروف المعجم ككثرتها في غيرها في نحو : (التّائب ، والثّابت ، الدّاثر ، الزّائل ، الرّاحم ، الزّاجر ، الطّاهر، الظّاهر ، اللاّئم ، النّاصر ، الصّائر ، الضّابط ، السّالم ، الشّاهد) .

وليس غيرها من الحروف في ذلك مثلها ، فدلّ على خفتها عندهم وكثرة استعمالها ومزيتها في ذلك على غيرها من الحروف ، كما أنّها لا تكون إلا ساكنة ، وإنّما ذلك لأنّ السّاكن أشدّ اتصالاً بما بعده من المتحرك ، كما أنَّها وضعت في أول الكلمة لشدة اعتنائهم بها ، لا اعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في آخر الكلمة لزال الاعتناء ، مع أنّ المراد قبل النطق بالكلمة ذلك فجعلوه آخراً ضدّ ما قُصد له[1] .

أقسام « أل » وأساليب كلّ :

تنقسم (أل) قسمين :

قسم لابد منه في الكلمة ، وقسم تكون فيه زائدة .

فالأوّل ينقسم قسمين :

قسم تكون فيه اسماً ، وقسم تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : المشتقات ، كاسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب والمضروب ، فاللام هنا بمعنى : (الذي) وصلتها الاسم بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليه ، هذا الضمير يبرز إذا عطفت عليه نحو : (جاءني الضارب هو وزيد) و (المضروب هو وعمرو) وأمّا دخولها على الجملة الاسمية في نحو قول الشّاعر :

---

(١) انظر رصف المباني ص / ١٦١ .

مــن القــوم الرســـولُ الله منهم # لهــمْ دانــتْ رقــابُ بني مــعـــدٍّ

وعلي الفعلية في قوله :

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومتـه # ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

فليس من باب وصلها بالمشتق ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء (الذي) لكثرة الاستعمال(١) .

وهذا من التوسع في الموصولات حيث يحذفون الموصول دون الصلة تارة ، والصلة دون الموصول أخرى ، وجزءٍ الموصول كما هنا ثالثة ، وحذف العائد رابعة .

والذي تكون فيه (أل) حرفاً : الأسماء غير المشتقة نحو : الرجل والغلام ... وهذه هي التي تفيد التعريف ... والجنس ، كما في الدرهم والدينار .

أمّا القسم الذي تكون فيه (أل) زائدة ، فلا تفيد فيه التعريف ، وهو قسمان :

١ ـ قسم تلزم ، وهو الأسماء الموصولة (كالذي والتي) ولفظة (الآن) من ظروف الزمان ، وما رُوعي فيه غلبة الصفة كالكتاب والنجم والسِّماك ، وشبه ذلك ؛ لأنّ تلك كانت صفات وغلبت على أهلها فسُمُّوا بذلك ، والألف واللام فيها ، كما تدخل العلم في الشعر نحو قولهم :

ياليتَ أمَّ العمرو كانت صاحبي # مكان من أنشا على الركائب

وقوله :

باعدَ أمَّ العمرو من أسيرِها # حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها

(١) انظر رصف المباني / ١٦٢ ، ١٦٣ .

وقول الآخر :

ولقد جنيتُك أكمؤاً وعساقلاً # ولقد نهيتُك عن بناتِ الأوبرِ

وقد دخلت على الحال شذوذاً في قولهم : (ادخلوا الأوّل فالأوّل) و(جاءوا الجماء الغفير) كما دخلت على التمييز في قولهم :

.... # وطبتَ النّفس ياقيسُ عن عمرو(١)

هذا ـ وقد حكم الجرمي بزيادة (أل) في المفعول لأجله ؛ لأنّه عنده يجب أن يكون نكرة ؛ لأنّه ـ كما زعم ـ كالحال والتمييز ، وكلّ منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بأل ، فـ (أل) هذه زائدة لا معرّفة(٢) .

٢ ـ وقسم لا تلزم فيه ، وهو الصفات والمصادر المسمّى بها على معنى لمح الصفة في أصل التسمية كالحسن والفضل ، وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدرهم ، فهذان الموضعان سُمع الحذف فيهما والاثبات(٣) .

وتأتي (أل) في العربية للتعويض :

سواء أكانت تعويضاً عن حرف أو تعويضاً عن معنى :

أمّا ما كانت فيه عوضاً عن حرف وهي لازمة نحو لفظ الجلالة (الله) .

قال سيبويه : الأصل : (إلآه) فلمّا أدخلوا اللام حذفوا الهمزة ، وصارت اللام كأنّها خلف منها ، أي عوض(٤) .

وقال الزمخشري : « لمّا كان اسم الله جل شأنه مالا شيءَ أدور منه على ألسنة العرب خصوصاً في لغو أيمانهم التي لا يزالون يبدأون به كلامهم لذكره

(١) انظر رصف المباني ص / ١٦٤ فما بعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع ص / ٣١١ .

(٢) انظر منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .

(٣) انظر رصف المباني ص / ١٦٤ فما بعدها .

(٤) انظر المخصّص لابن سيدة ، المجلد الأول ١٧/١ ، وحجة القراءات لابن خالويه ص/١٠٥ .

في كل ما دقّ وجلّ من أمورهم خفّفوه ضروباً من التّخفيف ، وصرّفوه فنوناً من التصريف ، من ذلك أنّهم بعدما حذفوا همزة (إلاه) وعوضوا حرف التعريف منها ، جعلوه كأنّه عين الهمزة وذاتها ، وكأنه بعض أحرفه ، قالوا : (ياالله) ثم رجعوا فقالوا : (لاهم) فحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة ، قال الأعشي :

كحلفةٍ من أبي رياحِ # يسمعُها لا هُهُ الكِبارُ

وقالوا : (لاه أبوك) بحذف لام التعريف ولام الإضافة ، وقلبوا فقالوا : (لهي أبوك) وحذفوا من المقلوب فقالوا : (لَهِ أبوك) »(١) .

*** *** ***

يتبين لنا ممّا سبق أنّ (أل) في لفظ الجلالة عند جار الله أفادت فائدتين : **إحداهما** : التعريف ، **والأخرى** : التعويض عن همزة (إلاه) وممّا جاءت فيه (أل) عوضية لفظة (الناس) وأصلها : (أناس) فلمّا أدخلت اللام حذفت همزتها وصارت (أل) عوضاً منها(٢) .

كما نلاحظ أنّ (أل) جاءت عوضاً عن التعريف في الزيدينِ والزيدينَ والفاطمات وذلك عوضاً عن تعريف المفرد الذي سُلبت منه العملية عند قصد التثنية والجمع ، فـ (أل) فيها عوض عن تعريف المفرد ، إذ لا يجوز تثنية وجمع ما كان علماً باقياً على علميته عند الجمهور ، حيث شرط المثنى والجمع أن يكون مفردهما منكّراً .

هذا ما كان من شأن (أل) وأنواعها وأسلوب كل نوع منها في العربية ، أما وجه التّآخي بين أنواعها جميعاً فيتضح من الآتي :

---

(١) انظر الأحاجي للزمخشري ص/٩٨ ، ٩٩، وحروف المعاني للرماني ص/٦٥ ، ٦٦، ولسان العرب لابن منظور ٣٥٩/١٧ فما بعدها ، وانظر الإنصاف / ٣٩٧ .

(٢) انظر المخصص ١٧/١ ، والأشباه والنظائر في النحو ١٢٧/١ .

١ ـ أنها جميعاً تتحد في اللفظ والصورة .

٢ ـ أنّ جميعها لا يدخل غير الاسم من أنواع الكلمة .

سواء أكانت تلك الأسماء مشتقة أم جامدة ، أسماء ذوات أم أسماء معانٍ ، أسماء أعلام أم أسماء أجناس ، وكان مقتضى القياس ألا يدخل على الأسماء غير الصفات سوى (أل) المعرّفة أو الجنسيّة ؛ وذلك لدلالة الأولى على معنى في الاسم ، وهو تخصيصه أو تعريفه . ورفع الإبهام عنه ودلالة الثانية على العموم ، إلا أنّ أنواع (أل) لما كانت صورتها واحدة آذن ذلك بدخول جميعها على الاسم سواء أكان جامداً أم مشتقاً ، الأمر الذي حمل الفاكهي على قوله : « ويجوز أن يُراد بـ (أل) ما هو أعمّ من المعرفة ، لتدخل الموصولة والزائدة ؛ إذ كلّ منها من خواص الاسم أيضاً ، وذلك لموافقتها (أل) المعرّفة صورة وحكماً » وقد وافق ياسينُ الفاكهيَ فيما أجازه فقال : « وأمّا الموصولة والزائدة فلموافقتها للمعرّفة صورة أعطيا حكمها »[١] .

ـ وقال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك : وأما (أل) فمختصة بالأسماء على جميع وجوهها ، من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها[٢] .

يؤكد صحة دخول (أل) الموصولة على الاسم سواء أكان مشتقاً أم جامداً ما ذهب إليه الكوفيون من أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصل كما يُوصل (الذي) واحتجوا بأن قالوا : « إنّما قلنا ذلك » لأنّه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

لعمري لأنت البيتُ أكرمِ أهلَه # وأقعد في أفيائه بالأصائل

(١) انظر شرح الفاكهي على قطر الندى بحاشية ياسين ١/ ٢٣ .

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٣ ط هارون .

فقوله : (لأنت) : مبتدأ ، و (البيت) : خبره ، و (أكرِم) : صلة الخبر الذي هو (البيت) وهذا كثير في استعمالهم »[1] .

وهذا على خلاف ما ذهب إليه أكثر النّحاة ولا سيّما ابن مالك ، حيث خصّوا الموصولة بما كان مشتقاً ، كما قال في الألفية :

وصفة صريحة صلة أل # وكونها بمعرب الأفعال قل[2]

والذي ذهب إليه الجمهور من أنّ كلّ نوع من أنواع (أل) له موطنه وأسلوبه الخاص هو الأصل في البيان العربي ، وأمّا دعوى دخول أنواع (أل) على الاسم الجامد فهذا على خلاف الأصل ، إذ حمل القائلين بجواز ذلك أنّ لفظة (أل) في كل الأنواع لها صورة واحدة ، فقد تآخت جميعها في اللفظ ، وهو من قبيل المشترك الذي تتعدّد معانيه ، هذا الاشتراك أو الشبّه اللفظي حمل القائلين بجواز دخول أنواع (أل) على الجامد سواء كانت معرّفة : للعهد أم للجنس أم للتعويض أم زائدة ، أم موصولة وهو قول الكوفيين .

٣ ـ حمل بعضها على بعض :

(أ) حمل (أل) الموصولة وهي الداخلة على ما كان وصفاً من اسمي الفاعل والمفعول من نحو : الضارب والمضروب ، فهي اسم عند الجمهور وكان حقّها أن تتحمّل الإعراب محلاً كسائر أخواتها الموصولات إلا أنّ العامل قبلها تجاوزها إلى صلتها فظهر الإعراب عليها رفعاً أو نصباً أو جراً في قولنا : جاء الضاربُ ، ورأيت الضاربَ ، ومررتُ بالضاربِ ، هذا التّخطّي لـ (أل) الموصولة على الرغم من اسميتها دعا إليه الشبهُ اللفظي لـ (أل)

---

(١) انظر الإنصاف لابن الأنباري ، المسألة (١٠٤) ص / ٧٢٢ فما بعدها .

(٢) انظر الأشموني بحاشية الصبان ١/٣٧ ، ١٦٤ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١/٢١، ٧٧ فما بعدها .

المعرّفة ، حيث إنّها حرف مختص بالاسم وقد صار كالجزء منه فتخطّاها العامل قبلها إلى مدخولها ، فأعرب إعرابها ، وصارت هي نسيا منسيا .

يقول الرضي : وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول ... فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفيّة نُقل إعرابها إلى صلتها عارية(١) .

ولمّا كان شأن (أل) الحرفيّة ذلك قاست العرب (أل) الموصولة عليها للشبه اللفظي فنُزّلت منزلتها ، وأجريت مُجراها ، وقد تساوى في ذلك الحرف والاسم وذلك للتآخي في اللفظ .

(ب) أدى الشبه اللفظي إلى قياس سيبويه (أل) الزائدة على (أل) المعرّفة في منعه دخول حرف النداء (يا) عليها فيما سُمّي به من موصول مبدوء بـ (أل) في نحو : (يا الذي قام) ، (يا التي قامت) مع زيادة (أل) فيهما ، وليست معرّفة ، وحقّ (أل) الزائدة أن تجامعها (يا) وهو مذهب المبرد لعدم إفادتها التعريف ، إلا أنّها لمّا وافقت (أل) المعرّفة صورة أخذت حكمها وحُملت عليها ، فلم تجامعها (يا) عند سيبويه ومن وافقه من أهل العربية(٢) .

(جـ) قياس أل الموصولة على المعرّفة في عدم وصلها بالجملة وشبه الجملة مثل أخواتها من الموصولات ، فلم تدخل إلا على ما كان مشتقاً من الصفات كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، وكان مقتضى القياس أن توصل بالجملتين وشبههما من الظرف والجار والمجرور ، إلا أنّهم منعوها ذلك للشبه اللفظي بألْ المعرفة .

قال ابن مالك : فمقتضى النظر وصل الألف واللام – إذ هما في الموصولات الاسمية – بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٤/٣ بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

(٢) انظر همع الهوامع ١٧٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٣/٢ .

والظروف ، فمنعوها ذلك حملاً على المعرّفة ؛ لأنّها مثلها في اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ، ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرّفة عليه وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان في التزام ذلك إبهامٌ أنّ الألف واللام معرّفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرّفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع في قول الفرزدق :

مـاأنت بالحكم الترضي حكومته # ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَل

وقول الخرق الطهوي :

يقول الخنا وأبْغَضُ العجم ناطقاً # إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

... فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه وكشف ما لا يصلح خفاؤه استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار (يعني دخول أل الموصولة على المضارع) ولا يخفى بالاضطرار[(١)] .

(د) كان من أثر التآخي في اللفظ اختلاف أهل العربية في حقيقة (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول إلى المذاهب الآتية :

* فالمازني يرى أنّها حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو : الرجل والفرس ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

* والزمخشري يرى أنّها حرف منقوص من (الذي) وأخواته .

* ويرى غيرهما أنّها اسم موصول ، وهو الذي عليه أكثر النّحاة[(٢)] .

ففي (أل) الداخلة على الوصفين المتقدمين ثلاثة مذاهب :

أ ـ أنّها معرّفة ، ب ـ أنّها اسم موصول ، جـ ـ أنّها زائدة لازمة .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠١ فما بعدها ، وخزانة الأدب ١/٣١ فما بعدها .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٣٧ ، وأسرار العربية ص / ٣٨٠ .

وسر هذا الخلاف الشبه اللفظي أو الصوري .

وخلاصة ما تقدّم :

* أنّ (أل) الداخلة على الجامد تحتمل المعرّفة والجنسية عند الجمهور ، والموصولة عند الكوفيين ، وعليه تكونان قد تعاقبتا على شيء واحد .

* وأنّ الداخلة على الوصف تحتمل الموصولة والمعرّفة والزائدة .

* أمّا الداخلة على الأسماء الموصولة ، و (الآن) من ظروف الزمان والحال والتمييز والمفعول لأجله عند الجر ، فهي زائدة لا غير .

* أمّا الداخلة على لفظ الجلالة (الله) فهي عند الزمخشري معرّفة وعوضيّة ، والله أعلم .

التآخي في اللفظ والصورة
وأثره في اختلاف النحاة

اتخذ النّحاة التّآخي في اللفظ والصورة أساساً ومسلكاً من مسالك القياس والعلّة ، وقد برز هذا الأثر في مواطن عديدة من أبواب العربية سبق منها كثير في ثنايا ما تقدّم ، ولست مستقصية كلَّ المسائل هنا ، وإنّما قصدت ذكر بعضها اجتزاءً بها عن غيرها قصداً إلى بيان المطلوب ، وهو إبراز أثر التّآخي فيما وقع بين أهل العربية من خلاف ، حول المسائل الآتية :

المسألة الأولى :

اختلاف أهل العربية في (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول :

يقول الرضي : اعلم أنّهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول ، فقال المازني : هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة ، نحو : الرجل والفرس .

وقال غيره : إنّها اسم موصول .

وذهب الزمخشري إلى أنّها منقوصة من (الذي) وأخواته ، وذلك لأنّ الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد ، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزئيها جملة ، فخُفّف الموصول تارة بحذف بعض الحروف ، فقالوا في (الذي) : الذِ واللذْ بسكون الذّال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلّة ؛ إمّا الضمير ، أو نون المثنى والمجموع نحو :

والحافظو عورةَ العشيرةِ لا # يأتيهمُ من ورائها وكفُ

كما يجيء ، والأوْلى أن نقول : اللام الموصولة غير لام (الذي) لأنّ لام (الذي) حرف زائد بخلاف اللام الموصولة ، ويرجح الرضي مذهب القائلين بأنّها اسم موصول فيقول : الدليل على أنّ هذه اللام موصولة رجوع الضمير إليها في السَّعة نحو : المرورُ به زيدٌ .

وأجاب المازني بأنّ الضمير راجع إلى الموصوف المقدّر ، فمعنى (الضاربُ غلامهَ زيدٌ) الرجلُ الضاربُ غلامَه زيدٌ ... وفيما ارتكبه يلزمه محذوران :

أحدهما : إعمال اسم الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة أي : الموصوف ، وذي الحال ، والمبتدأ ، وحرف النّفي ، وحرف الاستفهام .

وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش والكوفيين ، ومذهبه في هذا غير مذهبهم .

والثاني : رجوع الضمير على موصوف مقدّر[١] ... وأيضاً لو كانت لام التعريف الحرفيّة لم تُحذف النّون قياساً في نحو : (الحافظو عورة العشيرة) .

كما لا تُحذف مع المجرد منها ، ثم نراه يوجه مذهب الجمهور وهو القول بأنّها اسم موصول ، فيقول : بناءً على مذهب الجمهور : أنَّ أصل الضارب والمضروب : (الضَّرَبَ والضُّرِبَ) فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفيّة

---

(١) وفي ردّ الرضي على المازني نظر من قِبَل أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان مطلقاً إذا كانا مقترنين بـ (أل) قال ابن مالك :

وإن يكن صلة أل ففي المضي # وغيره إعماله قد ارتُضي

كما ورد صحة الإعتماد على المحذوف كالاعتماد على المذكور في قول الشاعر :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها # فلم يضرها وأوهى قرنه الوعِلُ

والتقدير : وعِلٍ ناطح ، وعلى هذا فلا محذور . انظر التصريح ٦٥/٢ ، ٦٦ .

لفظاً ومعنى على صورة الفعل ، أمّا لفظاً فظاهر ، وأمّا معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفيّة مع ما تدخل عليه ، فصيّروا الفعل في صورة الاسم :

فالفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل ،

والفعل المبني للمجهول في صورة اسم المفعول .

لأنّ المعنيين متقاربان ؛ إذ معنى : زيدٌ ضاربٌ : زيدٌ ضربَ أو يضربُ ، وزيد مضروب : زيدٌ ضُرِبَ أو يُضربُ ، ولكون هذه الصلّة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد من اللام ، **وكان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول** ، فلمّا كانت اللام الاسميّة في صورة اللام الحرفيّة نُقل إعرابُها إلى صلتها عارية(١) .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ (أل) الموصولة قد تجاذبها ثلاثة أشباه :

الأول : شبهها بأخواتها الموصولات المشتركة ، وهي : (مَنْ وما وذو الطائية وذا الإشاريّة بعد ما أو مَنْ الاستفهاميتين ؛ لأنّها أسماء) .

الثاني : شبهها بأخواتها الحرفيّة وهي : أنْ وما وكي ولو حيث جاءت على حرفين كما هنّ كذلك ، والشبّهان الأول والثاني معنويان .

الثالث : شبهها اللفظي بـ (أل) المعرّفة ، ومن هنا نجد الجمهور حكموا عليها بأنّها اسم موصول قياساً على أخواتها الموصولات المشتركة ، والذين قالوا بأنّها حرف موصول قاسوها على أخواتها الموصولات الحرفيّة ؛ لأنّها حروف ـ علي خلاف في (ما) ـ والذين قالوا إنّها حرف تعريف جعلوها مثل (أل) الداخلة على الجوامد في نحو : الفرس والرجل تلافياً للتقسيم والتّشقيق في اللفظ الواحد .

---

(١) انظر شرح الكافية ١١/٣ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ١٤٩/١.

المسألة الثّانية :

اختلاف أهل العربية في (أيٍّ) الموصولة : أمعربةٌ دائماً أم مبنيّة أحياناً[1]:

بيّنت لنا كتب النّحو أن أهل العربية اتفقوا على إعراب (أي) الموصولة في ثلاث حالات ، واختلفوا في أمر البناء والإعراب في حال واحدة ، أمّا الحالات التي اتفقوا على إعرابها فيها فتتّضح ممّا يأتي :

(أ) إذا كانت مضافة وصلتها جملة اسميّة بشرط أن يكون صدر هذه الجملة ضميراً مذكوراً نحو : سيزورني أيُّهم هو أشجع ، سأصافح أيَّهم هو أشجع ، سأقبل على أيِّهم هو أشجع .

(ب) إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسميّة ذُكر في الكلام صدرها الضمير مثل : سيفوز أيٌّ هو مخلص ، سنكرم أيّا هو مخلص ، سنحتفل بأيٍّ هو مخلص .

(جـ) إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسميّة لم يذكر صدرها الضمير نحو: سيسبق أيٌّ خبيرٌ ، سوف نذكر بالخير أيّا محسنٌ ، نُعنى بأيٍّ بارعٌ .

أمّا الحال التي اختلفوا في إعرابها وبنائها فهي إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسميّة حُذف صدرها الضمير نحو : يعجبني أيُّهم مغامر ، سأعرف أيُّهم مغامر ، سأتحدث عن أيُّهم مغامر .

يقول ابن مالك :

أيٌّ كـ (ما) وأعرِبَتْ ما لم تُضف # وصدر وصلها ضميرٌ انحذف

ومعنى البيت : (أيٌّ) تشبه (ما) الموصولة في أنّ كلاً منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير المفرد والعاقل وغيره ، لكن الحقيقة

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص / ٧٠٩ ، المسألة (١٠٢) .

أنّ بينهما فروقاً منها : أنّ (ما) مبنيّة دائماً ، وأنّها لغير العاقل في الأغلب .

أمّا (أيٌّ) فتُبني في حالة واحدة ، وتُعرب في ثلاث ، وأنّها للعاقل وغير العاقل[1] . فهذه الحال الأخيرة قد اختلف فيها أهل العربيّة على مذهبين :

* فسيبويه يذهب إلى البناء – واختاره ابن مالك في التسهيل والخلاصة كما سيأتي – قياساً على أخواتها الموصولة ، وهو الأكثر[2] وذلك أنّ شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النّزوع إليها ، فبأدنى سبب يرجع إليها ، وبُني على الضمّ تشبيهاً بـ (قبل وبعد) لأنّه حُذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه ، أعني الصّلة ؛ لأنّها المبيّنة للموصول ، كما حُذف من (قبل وبعد) المضاف إليه المبيّن للمضاف[3] .

* أمّا القول بالإعراب فقد صرّح به الرضي في قوله : « و (أيٌّ) معربة من بين أخواتها الموصولات ... ومن بين أخواتها المتضمّنة لمعنى الاستفهام والشرط ، وإنّما ذلك لالزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية ، وليس كل مضاف بمعرب ، بل ما هو لازم الإضافة ... وإنّما ألزموها الإضافة ؛ لأنها وضعت لتفيد بعضاً من كل ... فإذا حُذف المضاف إليه ، فإن لم يكن مقدّراً لم تعرب كما في النداء ، وإن كان مقدّراً بقيت على إعرابها »[4] .

وذكر الرضي أنّ سيبويه نفسه صرّح بالإعراب في هذه الحالة حيث قال : والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة .

---

(١) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٢٥٨/١، والأمالي الشجرية ٢٩٦/٢ فما بعدها، والأزهية ص / ١٠٩، ١١٠ ، وشرح ابن عقيل ١٦١/١ فما بعدها بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .

(٢) انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وانظر الخصائص ٣٧/٢ ، ونتائج الفكر ص / ١٩٨ ، والأزهية ص / ١١٠ ، والأمالي الشجرية ٢٩٧/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٦١/٣ بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

(٤) شرح الكافية ٦٠/٣ .

ويزيد إعرابها في هذه الحالة توكيداً أنّها جاءت في الشّواذ معربة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيّاً ﴾(١) بنصب (أيَّهم) وذلك لأنّه لم تحذف الصّلة بكمالها ، بل حُذف أحد جزئيها ، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة ، أي : الخبر .

وممّن ذهب إلى القول بالإعراب الجرمي حيث قال : « خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكةَ فلم أسمع أحداً يقول في نحو : اضرب أيَّهم أفضل ، إلا منصوباً »(٢) .

ويقول ابن أبي الربيع(٣) : « اعلم أنّ الأسماء الموصولة بُنيت لشبهها بالحروف لافتقارها في دلالتها على مسمّاها إلى الصّلة والعائد ؛ لأنّ الحرف إنّما وُضع ليدلّ على معنى في غيره ، فكلّ واحد منهما يحتاج إلى غيره غير مستقل بنفسه ، فبُنيت الأسماء الموصولة لذلك ، إلا (أيّاً) فإنّها أعربت ، وكان قياسها أن تُبنى لما ذكرته من شبه الحرف ؛ لأنّها محتاجة إلى الصّلة والعائد ، ولكنّها أعربت لشبهها بـ (كلٍّ وبعضٍ) لأنّها نقيضة (كلّ) ونظيرة (بعض) والشيء يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره ، فقد تحصّل مما ذكرته أنّ الموجب لإعراب (أيٍّ) ثلاثة أشياء :

أحدها : الشّبه ، أي : شبه (بعض وكل) .

الثاني : أنّها نقيضة (كل) فحملت عليها وأعربت إعرابها .

---

(١) سورة مريم الآية / ٦٩ .

(٢) انظر شرح الكافية ٦١/٣ .

(٣) هو عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي : إمام النحو في زمانه ، انتقل من أشبيلية لما استولى عليها الفرنج وذهب إلى سبتة . من كتبه : (شرح كتاب سيبويه) و (شرح الجمل) و (الإفصاح في شرح الإيضاح) و(الملخص) و(القوافي النحوية) توفي سنة ٦٨٨ هـ . انظر الأعلام ١٩١/٤ ، وغاية النهاية ٤٨٤/١ .

الثالث : أنّها نظيرة (بعض) فحملت عليها وأعربوا (أيا) كما أعربوا (بعضاً) ووجه الشبه أنّ (أيًّا) تُستعمل مضافة وغير مضافة على وجه واحد ، وكذلك (كلٌّ) و (بعض) تُستعملان مضافتين وغيرَ مضافتين على معنى واحد »[١] .

ويقول ابن مالك : مذهب الخليل ويونس أنّ (أيًّا) الموصولة معربة أبداً ، وما ورد عنهم ممّا يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيّاً ﴾[٢] جعله الخليل محكياً بقول مقدّر ، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ؛ لأنّ التّعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، ويرد ابن مالك عليهما بقوله : والحجّة عليهما قول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالكٍ # فسلّم على أيُّهم أفضل

لأنّ حروف الجر لا تُعلّق ، ولا يُضمر قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البناء ؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك[٣] ثم يقول : ونبّهت بقولي غالباً[٤] على أنّ بناء (أيٍّ) عند حذف شطر صلتها غير لازم ، وإنّما هو أحق من الإعراب ، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مصرّف ومعاذ بن مسلم : « لننزعنّ من كل شيعة أيَّهم » بالنصب وإعرابها حينئذٍ مع قلته قوى ؛

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٢٨١ تحقيق ودراسة د / عيّاد بن عيد الثبيتي ، نشر دار المغرب الإسلامي ، بيروت لبنان .

(٢) سورة مريم الآية / ٦٩ .

(٣) وقول ابن مالك : لا قائل بخلاف ذلك ، أي لا قائل بخلاف البناء فيه نظر ، إذ قال بخلاف البناء كثير من أهل العربية كما سبق اللّهُمَّ إلا أن يكون المراد عدم تعليق حرف الجر فلا ردَّ عليه .

(٤) حيث قال في التسهيل : وهي حينئذٍ على موصوليتها مبنية على الضم غالباً خلافاً للخليل ويونس . التسهيل ١/٢٠٨ ، ونتائج الفكر للسهيلي ص / ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٦٢ .

لأنّها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً لمخالفتها غيرها من أسماء الشّرط والاستفهام ، بإضافتها ووفاقها في المعنى لـ (بعض) إن أضيفت لمعرفة ، ولـ (كل) إنْ أضيفت إلى نكرة .

والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها ، إلا أنّها لا تضاف إلا إلى معرفة فوافقت في المعنى (بعضاً) دون (كلٍّ) فضعف بذلك موجبُ إعرابها ، فجُعل لها حالان :

حال بناء وحال إعراب ، وكان أوْلى أحوالها بالبناء الحال التي يُحذف فيها شطر صلتها مع التّصريح بما تضاف إليه ؛ لأنّ حذف شطر صلتها لم يُستحسن فيها ولا في غيرها ، إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزلها حينئذٍ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نيّة ، وإنّما أعربت لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضف ضعف سبب إعرابها فبُنيت غالباً ، فإن حُذف ما تُضاف إليه أعربت على كل حال ؛ لأنّ ذلك يبقى تمكنها في الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها ، وإلحاق التنوين بها عوضاً ، فأشبهت بذلك (كلاّ) فإنّ (كلاًّ) يُحذف ما يضاف إليه كثيراً ، ويجاءُ بالتّنوين عوضاً منه[(١)] .

وممّن ذهب إلى إعراب (أيّ) الموصولة السهيلي حيث قال :

« وأمّا أيٌّ) فمعرب بخلاف أخواته ؛ لتمكنه بالإضافة ، وإنّما لزمته الإضافة ؛ لأنّه وُضع لتمييز البعض وتعيينه ، فلا بدّ من إضافته إلى الجملة كما يُضاف البعض إلى الكل ، فإنْ جعلته موصولاً عمل فيه ما قبله ، ولم يجز الإلغاء ، وإنْ جعلته استفهاماً عمل فيه ما بعده ولم يجز أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه ... »[(٢)] .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ٦١/٣ ، ٦٢ .

(٢) انظر نتائج الفكر في النحو ص / ١٩٧ ، ١٩٨ .

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أيَّهم) إذا كان بمعنى (الذي) وحذف العائد من الصلّة معربٌ نحو قولهم : (لأضربنَّ أيَّهم أفضلُ) ...

واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُم ﴾[1] بالنّصب ، وهي قراءة هارون القارىء ومعاذ الهرّاء ، ورواية عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إنّ القراءة المشهورة بالضّم هي حجّة عليكم ، لأنّا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ؛ لأنّ الضّمة فيها ضمّة إعراب لا ضمة بناء ، فإنّ (أيُّهم) مرفوع ؛ لأنّه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله : (لَنَنْزَعَنَّ) عمل في (مِنْ) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذُكر معه ، كما تقول : قتلْتُ من كلّ قبيل ، وأكلتُ من كلّ طعام ، فيكتفى الفعل بما ذكر معه ، فكذلك هاهنا عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك ، ثم ابتدأ فقال : (أيُّهم أشد) فرفع (أيُّهم) بأشد ، كما رُفع (أشد) بـ (أيُّهم) على ما عُرف من مذهبنا .

والوجه الثاني : أنّ الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية (لننزعنَّ من كلّ قوم شايعوا فتنظروا أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً) والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدّر معه ، وأنت لو قلت : (لننظرن أيُّهم أشد) لكان النظر معلقاً ؛ لأنّ النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدلّ على أنّه مرفوع لأنه مبتدأ .

---

(١) سورة مريم الآية / ٦٩ .

والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمي أنّه قال : (خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضرب أيُّهم أفضل) أي : كلّهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب : (اضرب أيُّهم أفضل) بالضم ، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .

والذي يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أنّه مبني على الضّم أنّ المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرِب نحو : (قبل وبعد) فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، و (أيٌّ) إذا أفرِدت أعرِبت ، فلو قلنا : إنّها إذا أضيفت بُنِيت لكان هذا نقضاً للأصول ، وهذا محال[1] .

ممّا تقدّم يتبين لنا أنّ وجهة نظر القائلين بإعراب (أيّ) الموصولة مطلقاً يدعمه الآتي :

١ ـ حملها على أختيها الاستفهامية والشرطية للشبه اللفظي ؛ حيث أجمعوا على إعرابهما .

٢ ـ تصريح سيبويه بأنّ الإعراب مع حذف صدر الصلة لغة جيدة[2] .

٣ ـ أنّ الإضافة تبعّد شبه الكلمة من الحرف وتقرّبه من الاسم والأصل في الاسم الإعراب ، وعليه فالإضافة ترجح القول بالإعراب .

٤ ـ ورود النّصب في الشواذ بقراءة آية « مريم » بالنصب ، وهي موضع الخلاف بين أهل العربية .

٥ ـ أنّها أعرِبت في ثلاثة أحوال ، واختُلف في الحال الرابعة ، وعليه يكون القول بالإعراب في الحال الرابعة من قبيل تغليب الأحوال الثلاث على الحال الرابعة .

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص / ٧١١ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٦٢/٣ .

(٢) الكافية ٦١/٣ .

المسألة الثالثة :

الخلاف في (لمّا) الوجوديّة :

ترد (لمّا) في العربيّة بمعنى (لم) وبمعنى (إلا) وبمعنى (حين) فأمّا وقوعها بمعنى : (لم) فقولك : لمّا يأتك زيدٌ ، تريد : لم يأتك .

قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾[1] ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[2] ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[3] معناه : لم يأتهم ، ولم يدخل ، ولم يذوقوا ...

وأمّا وقوعها بمعنى : (إلا) فقولك : ما أتاني من القوم لمّا زيدٌ ، تريد : إلا زيدٌ .

قال الله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[4] يريد : إلا عليها حافظ ، وقال الشّماخ :

منه وُلدتُ ولم يؤشبْ به نسبي # لمّا كما عُصِبَ العِلباءُ بالعودِ[5]

أراد : إلا كما عُصب .

وتقول العرب في اليمين : بالله لمّا قمت عنّا ، وإلا قمت عنّا .

و (لمّا) بمعنى : (إلا) لا تستعمل إلا في هذين الموضعين أعني في القسم وبعد حرف الجحد .

أمّا وقوعها بمعنى : (حين) فقولك : كلّمتُ زيداً لمّا كلّمني ، تريد : حين كلّمني ، جعلت (لمّا) ظرفاً ، ولا يليها إلا الفعل الماضي .

---

(١) سورة يونس الآية / ٣٩ .

(٢) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

(٣) سورة ص الآية / ٨ .

(٤) سورة الطارق الآية / ٤ .

(٥) ديوان الشّماخ ص / ٢١، ٢٦، والأضداد في اللغة لابن الأنباري ص / ٧٢٣ ، طبعة الكويت ١٩٦٠ م .

قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا انتَقَمنَا مِنهُم ﴾[١] .

وقال : ﴿ إِلاَّ قَومَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُواْ كَشَفنَا عَنهُم ﴾[٢] .

يريد : حين آسفونا ، وحين آمنوا[٣] ...

وقد اختُلف في (لمّا) هذه ، فقال سيبويه " إنّها حرف وجود لوجود ، وقال الفارسي وجماعة : إنّها ظرف بمعنى : (حين) ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَينَا عَلَيهِ المَوتَ مَادَلَّهُم عَلَى مَوتِهِ إِلاَّ دَآبَّةُ الأَرضِ ﴾[٤] وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النّصب ، وذلك العامل إمّا (قضينا) أو (دلّهم) إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل (قضينا) مردود بأنّ القائلين بأنّها اسم يزعمون أنّها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل (دلّهم) مردود بأنّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين ألا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفيّة[٥] .

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ ما ذهب إليه سيبويه من أنّ (لمّا) حرف وجود لوجود هو الوجه في العربية ، وهو المختار عند ابن هشام حيث ردّ على القائلين بظرفيتها ، وهنا أزيد على ما ذكره ابن هشام من أنّ مذهب سيبويه أقوى من مذهب الفارسي ومن تبعه ، وذلك حيث قاس سيبويه (لمّا) الوجوديّة على أختيها (لمّا) الجازمة ، و (لمّا) الاتسثنائيّة ، وعليه يكون سيبويه غلّب الحرفيّة على

---

(١) سورة الزخرف الآية / ٥٥ .

(٢) سورة يونس الآية / ٩٨ .

(٣) انظر الأزهية في علم الحروف ص / ١٩٧ فما بعدها .

(٤) سورة سبأ الآية / ١٤ .

(٥) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام مع سبيل الهدى للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ص / ٥٥ ، وشرح الشيخ خالد المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص / ٧١ .

الاسمية طرداً للباب على وتيرة واحدة حيث (لمّا) الجازمة بمعنى : (لم) وهي حرف بالإجماع ، و (لمّا) الاستثنائية بمعنى : (إلا) وهي حرف كذلك ، ولمّا أشبهت (لمّا) الوجوديّة أختيها في اللفظ قيست عليهما وصارت مثلهما في الحرفية ، وهو ما ذهب إليه سيبويه .

وأمّا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي فله أيضاً وجه من القياس كذلك ، حيث (لمّا) عنده بمعنى : (حين) و (حين) اسم ، والأصل فيه الإعراب ، وكان حقّ (لمّا) عنده أن تكون معربة ؛ لأنّها رديفة (حين) والشّيءُ إذا وقع بمعنى الشّيءِ أخذ حكمه ، فكان حقّها الإعراب إن لفظاً أو محلاً .

أمّا لفظاً فلم يقل به أحد ؛ لأنّ القائلين باسميتها لم يقولوا بإعرابها لفظاً ، وإنّما هي مبنية لفظاً حملاً على أختيها الجازمة والاستثنائية .

أمّا إعرابها محلاً فقد كفانا مؤنة الرّد عليه ابن هشام فيما سبق ، والله أعلى وأعلم .

المسألة الرابعة :

اختلاف النحاة في حقيقة (ما) التّعجبية :

ممّا ترد له (ما) في العربية أن تكون للتعجب نحو : ما أكرمَ زيداً وما أظرفَه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الإنسَنُ مَا أَكفَرَهُ ﴾[1] .

وقد أجمع أهل العربية على اسميتها محتجين بعود الضمير عليها في (أحسنَ) من قولهم : ما أحسنَ زيداً ، والضمائر لا تعود إلّا على الأسماء .

ثم نجدهم قد اختلفوا في حقيقتها :

- فذهب سيبويه إلى أنّها نكرة تامة بمعنى : (شيء) وابتُدئ بها لتضمّنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر ، فموضعه رفع .

- وللأخفش فيها قولان :

أحدهما : أنّها معرفة ناقصة بمعنى : (الذي) وما بعدها صلة فلا موضع له .

والآخر : أنّها نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة ، فمحلّه رفع .

وعليهما : فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم[2] .

- وابن الشّجري يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنّها نكرة تامة بمعنى : (شيء) حيث يقول : وقول الخليل وسيبويه أصح ؛ لأن التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام ، فإذا حُكم بأنّ (ما) التعجبيّة موصولة فإنّ الصّلة تخرجها من الإبهام من حيث كانت الصّلة موضحة للموصول .

---

(١) سورة عبس الآية / ١٧ .

(٢) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٢٥١/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٣٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، ٤٥٦/٢ ، وحاشية البناني على متن جمع الجوامع ٣٦١/١ ، ومخ مدني الأريب للعيزري ل/١٣٥ أ .

ويقوى مذهب الخليل وسيبويه أنّ الكلام على قولهما تام غير مفتقر إلى تقدير محذوف ، وأنّ هذا الخبر المقدّر فيما ذهب إليه سيبويه لم يظهر في شيء من كلامهم[1] .

والذي يظهر لي من الخلاف بين سيبويه والأخفش في حقيقة (ما) التعجبية أنّ الداعي له والحامل عليه هو أنّ (ما) الاسمية من الألفاظ المشتركة التي جاءت لمعان متعددّة : منها أنّها تأتي شرطاً وتأتي استفهاماً وتأتي موصولة وتأتي نكرة تامة ونكرة ناقصة وتأتي للتعجب ، ولمّا كانت هذه المعاني تتوارد على (ما) فقد اختار سيبويه أحد هذه المعاني ، واختار الأخفش معنيين آخرين ، ولا غبار على المذهبين فيما اختاره كلٌّ من الشّيخين ، إذ لفظة (ما) صالحة لكلٍّ .

وأمّا ما ذهب إليه ابن الشّجري من تقوية مذهب سيبويه ؛ حيث جعل (ما) نكرة تامة مبتدأ ، وما بعدها خبر ، وفي ذلك غني عن التّقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى .

أمّا ما ذهب إليه الأخفش ففيه تقدير الخبر ، إذ المذكور بعد (ما) إمّا صلة على القول بأنّها معرفة ناقصة أو صفة على القول بأنّها نكرة ناقصة ، وبناء على هذا ذهب ابن الشجري إلى إضعاف مذهب الأخفش ، ووجه الضّعف عنده تقدير الخبر ، لكني لا أرى في ذلك ضعفاً ؛ إذ حَذْفُ الخبرِ ورد به الاستعمال العربي نثراً وشعراً ، كما ورد في أفصح الكلام ما دام مفهوماً من السّياق أو دلّ عليه دليل ، وما حُذف وكان منوياً فهو كالمذكور ، بل ربما كان الحذف أبلغ وأفصح من الذكر ، ولهذا أرى المذهبين متكافئين ، وليس أحدهما بأرجح من الآخر ، إذ قصر المشتَرِك على أحد معانيه فيه تحجّر الواسع ، اللهم إلا أنْ ينصر السياقُ أحدَ معانيه .

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/٢٣٧ .

المسألة الخامسة :

الخلاف في (ما) الزائدة في قوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُم ﴾[1] يقول الشيخ خالد الأزهري فيما يُسمى زائداً في الكلام : وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى زائداً ، تعظيماً له واحتراماً ؛ لأنّه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً ، وكلامه تعالى منزّه عن ذلك ؛ لأنّه ما من حرف إلا وله معنى صحيح ، ومن فهم خلاف ذلك فقد وهم ، وقد وقع هذا الوهم ... للإمام فخر الدين الرازي[2] خطيب الرّي ، قال الكافيجي : فإن قلت : من أين علم المصنف أنّ هذا الوهم وقع للإمام فخر الدين الرازي ، قلت : من أمرين :

الأول : أنّه نقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كتاب الله تعالى ، وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزّائد فيه ، إذ الزائد بهذا المعنى هو عين المهمل ، فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التّعرض لهذا الإجماع .

الثاني : أنّه حمل (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُم ﴾ على أنّها استفهامية بمعنى التعجب كقوله تعالى : ﴿ مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾[3] .

فأشار المصنف إلى الأوّل بقوله : فقال الفخر الرازي : المحققون من المتكلمين وهم الأشاعرة على أنّ المهمل لا يقع في كلام الله تعالى لترفعه عن

---

(١) سورة آل عمران الآية / ١٥٩ .

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبدالله ، فخر الدين الرازي الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده في الري سنة ٥٤٤ هـ وإليها نسبته ، يقال له ابن خطيب الري ، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان ، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦ هـ ، أقبل الناس على كتبه يتدارسونها وكان يحسن الفارسية من تصانيفه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم ، ولوامع البينات في شرح أسماء الله .

(٣) سورة النمل الآية / ٢٠ .

ذلك ، وأشار إلى الثاني بقوله : وأمّا (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُم ﴾ فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب ، والتقدير : فبأي رحمة من الله ، يعني ليست زائدة ...

والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فضلاً عن أن يقع لمثل هذا الإمام ، وإنّما انكر اطلاق القول بالزائد اجلالاً لكلام الله تعالى ، وللملازمة لباب الأدب كما هو اللائق بحاله .

وأمّا حمل (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحمَةٍ ﴾ على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والإمكان الذي قاله المعربون ، وعبارة بعضهم ، قيل : (ما) زائدة للتوكيد ، وقيل : نكرة موصوفة بـ (رحمة) ، وقيل : غير موصوفة ، و (رحمة) بدل منها ، فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل ...

وبيان تعريف الزائد قال : والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقويّة والتوكيد ؛ لأنّ الزائد عندهم هو المهمل كما توهمه الإمام الرازي ، وأنت قد علمت أنّ الإمام بريء من ذلك ، والتوجيه المذكور للإمام الرازي في الآية باطل لأمرين :

أحدهما : أنّ (ما) الاستفهامية إذا خفضت وجب حذف ألفها فرقاً بين الاستفهام والخبر نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾(١) وما في الآية ثابتة الألف ، ولو كانت استفهامية لحذف ألفها لدخول حرف الخفض عليها ، وأجيبَ بأنّ حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها الخافض أكثري لا دائمي ، فيجوز إثباتها للتنبيه على إبقاء الشيء على أصله ، وعورض بأنّ إثبات الألف لغة شاذّة لا يحسن تخريج التنزيل عليها .

(١) سورة النبأ الآية / ١ .

والآخر : أنّ خفض (رحمة) حينئذ ، أي : حين إذ قال : إنّ (ما) استفهامية يشكل على القواعد ؛ لأنّه أي : خفض (رحمة) لا يكون بإضافة ، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا (أيٌّ) عند جميع النّحاة ، و (كم) عند أبي اسحاق الزجاج ، ولا يكون خفضها بالإبدال من ذلك ، ولا يجوز لأنّ البدل من اسم الاستفهام لا بد من أن يقترن بهمزة الاستفهام ، اشعاراً بتعلّق معنى الاستفهام بالبدل قصداً ، فاختصت الهمزة بذلك ، لأنّه أصل الباب ، ووضعها على حرف واحد نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟

فـ (كيف) اسم استفهام خبر مقدّم ، و (أنت) مبتدأ ، والهمزة هي التي صححت إبدال (صحيح) من (كيف) و (أم) حرف عطف ، و (سقيم) معطوف عليه ، فـ (صحيح) بدل مفصّل من (كيف) ولذلك قُرن بهمزة الاستفهام ، و (سقيم) معطوف عليه ، و (رحمة) لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا تكون بدلاً من (ما) ولا يكون خفضها على أن تكون (رحمة) صفة لـ (ما) لأنّ (ما) لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية ، وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة ، فوجب ألا تكون صفة لـ (ما) ولا يكون خفضها على أن تكون (رحمة) بياناً ، أي : عطف بيان على (ما) لأنّ (ما) لا توصف ، وما لا يوصف لا يُعطف عليه عطف بيان كالمضمرات عند الأكثرين .

وللإمام الرازي أنْ يقول : لمّا كانت (ما) على صورة الحرف نُقل الإعراب منها إلى ما بعدها فجُرّت بالحرف على حدّ : مررت بالضارب ، على القول باسمية (أل) وهو الأصح[1] .

(١) انظر شرح الشيخ خالد موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص / ١٤٢ فما بعدها .

يتبيّن من الخلاف السابق بين الجمهور القائلين بأنّ (ما) في قوله : ﴿ فَبِمَا رَحمَةٍ ﴾ زائدة وبين قول الرازي بأنّ (ما) في الآية اسم استفهام للتعجب أنّ كلا المذهبين متكافئان ، والذي حمل الجمهور والرازي على الخلاف أنّ (ما) مشترك بين الاسمية والحرفية ، إلا أنّ دليل الجمهور على زيادتها تخطّي الجار لها إلى المجرور بعدها ، فهي مقحمة عندهم بين الجار والمجرور ، وأمّا على قول الرازي بأنّها استفهام قُصد به التعجب فدليله أيضاً أن (رحمة) صفة لـ (ما) و (ما) قد تخطّاها الجار لشبهها الحرف في الصورة إلى صفتها بعدها ، كما تخطّى العامل (أل) الموصولة على القول باسميتها إلى صفتها بعدها وهو (ضارب) .

وعلى هذا فالحامل على هذا الخلاف هو المشترك اللفظي ، وأنّ المذهبين متكافئان في دليليهما ، والله أعلى وأعلم .

المسألة السادسة :

الخلاف في (ما) اللاحقة للأفعال : (قل ، وكثر ، وطال) نحو : (قلما ، وكثرما ، وطالما) فقد ذهب فريق إلى أنّها كافة عن عمل الرفع ، وعلّلوا ذلك بشبه (ربّ) ولا تدخل ـ أي هذه الأفعال ـ إلا على الجمل الفعلية الصريحة نحو :

قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما # يورثُ المجدَ داعيا أو مجيبا

أمّا قول المرّار :

صددتَ وطوّلتَ الصدودَ وقلّما # وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

فقال سيبويه : ضرورة .

ثم قيل : الضرورة من جهة أنّ (ما) هذه تطلب الفعل الصريح ، وهنا وليها المصدر المستدعى لتقدير الفعل على شريطة التفسير ، وأنّ قوله : (وصال) مرتفع بقوله : (يدوم) المقدّر .

وقيل : الضرورة من جهة تقديم الفاعل ، ولا يجيز البصريون تقديمه حتى ولا في ضرورة الشعر .

وقيل : بل وجهه أنّه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية ...

وزعم المبرد أنّ (ما) زائدة ، وقوله : (وصال) فاعل لا مبتدأ .

وزعم غيره أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[1] ..

فهذا الخلاف الذي جرى بين أهل العربية في حقيقة (ما) الداخلة على (قلّ) في البيت كان الدّاعي له أنّ (ما) من الألفاظ المشتركة الصالحة لما ذكروه ، والكلام العربي حمّال لكثير من الوجوه الأمر الذي يجعل كل

---

(١) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة / ١٣٩ أ .

فريــق يذهـب مذهـباً غـير الذي ذهـب إليـه الآخر في الأمر الواحـد حـسبمـا يـروق لـه وحسبمـا يستحسنـه هـو .

*** *** ***

ونظير مـاتقدّم اختلافـهم في (مـا) الواقعة بعد على (ربّ) في نـحـو قـول الشاعر :

ربّما تكره النفـوسُ مـن الأمـــ # ـــر لـه فَرجـةٌ كـحـلِّ العقـالِ

فقيـل : (مـا) هنـا نكرة موصوفـة بالجملـة بعدهـا ، وجـاز أن تكون (مـا) هـا هنـا كافـة ، كمـا في قولـه تعـالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَـرُواْ ﴾[1] قـال ابن الحـاجب إلا أنّ النّحـاة اخـتـاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حـذف الموصـوف وإقـامـة الجـار والمجـرور وهو (من الأمـر) مـقـامـه ، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصّفة .

ومن ذلك أيضاً اختلافهم في (ما) في نحو : (نعمّا) .

فهي عند سيبويه نكرة تامة ، والتقدير : (نعم شيئاً هي) قاله الزمخشري .

وتكون أيضاً معرفة تامة ، أي : غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى : الشيء ، قال في (فنعمّا هي) أي : نعم الشيء هي ، وكذا في (دَقَقْتُه دقّاً نعمّا) أي : نعم الشيءُ ونعم الدّقّ[2] .

كذلك نراهم اختلفوا في حقيقة (ما) المصدرية فهي حرف عند سيبويه ، واسم موصول عند الأخفش[3] والرماني[4] والمبرد[5] .

(١) سورة الحجر الآية / ٢ .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة ١٣٥ / ب .

(٣) سبقت ترجمته انظر ص / ٥٠ .

(٤) هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني ، باحث معتزلي ، مفسر من كبار النحاة ، أصله من سامراء ، ومولده ووفاته ببغداد ، له نحو مائة مصنف منها : الأكوان ، والمعلوم والمجهول ، والأسماء والصفات ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٨٤ هـ . انظر الأعلام ٤/٣١٧ .

(٥) انظر القطر بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص / ٥٤ ، ٥٥ .

وكذلك اختلفوا في (ما) التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير ، فقال بعضهم : اسم ، فمعنى قوله تعالى : ﴿ مَثَلاً مَّا ﴾[1] : أيْ أيَّ مثلٍ ، وقال بعضهم : زائدة ، فتكون حرفاً ؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء لاستبدادها بالجزئية ؛ ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونها اسماً زِيدَ لفائدة الفصل ، وأيضاً ثبتت زيادتها نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[2] ووصفيتها لم تثبت ، فالحمل على ما ثبت في موضع الإلباس أولى .

وفائدة (ما) هذه : إمّا التحقير نحو : (هل أعطيت إلا عطاءً مّا) أو للتعظيم نحو : (لأمر ما جدعَ قصير أنفه) .

وقوله :

عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ # لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أو التنويع نحو : اضربه ضرباً ما ، أي : نوعاً من أنواع الضّرب ، أي : أيَّ نوع كان .

وتجتمع هذه المعاني كلّها في الإبهام وتأكيد التنكير ، أي : عطيّة لا تعرف من حقارتها ، وأمرٍ مجهولٍ لعظمته ، وضرباً مجهولاً غير معيّن[3] .

وبعد ـ فهذا الخلاف في كل من (ما) الواقعة بعد (ربّ) و (ما) المصدرية و (ما) التالية للنكرة كان منشؤه والداعي إليه أنّ (ما) من الألفاظ الكليات التي تطلق على كثير من المعاني ، الأمر الذي يجعل أهل العربية يختار كل فريق ما يستحسنه من المعاني في الموطن الواحد .

---

(1) سورة البقرة الآية / ٢٦ .

(2) سورة آل عمران الآية / ١٥٩ .

(3) انظر شرح الكافية ٥١/٣ فما بعدها بتحقيق د / يوسف حسن عمر .

المسألة السابعة :

اختلافهم في (لو) في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾[1] ، فقد ذهب الفراء وأبو عليّ الفارسيّ ، وأبو البقاء والتبريزي[2] وابن مالك إلى أنها مصدرية ؛ حيث وقعت بعد فعل الود فهي في هذا الموطن ترادف (أنْ) المصدريّة كثيرا ، والتقدير على هذا المذهب : يود أحدهم التعمير ، وسواء أكان فعل الود مضارعاً كما ذكر ، أو ماضياً كما في قوله : ﴿ وَدُّواْ لَو تُدهِنُ ﴾[3] أي : ودوا الإدهان ويشهد للقائلين بالمصدرية قراءة بعضهم « ودوا لو تدهن فيدهنوا » بحذف النون حملا على المعنى ويقل وقوع (لو) المصدريّة بعد فعل غير الود نحو قول قتيلة بنت النضر بن الحرث الأسدية :

ما كان ضرّكَ لو مَنَنْتَ وربّما # منَّ الفتى وهو المغيظُ المحنقُ

أي : (ما كان ضرك مَنُّك) .

ومن المعروف أن (لو) المصدرية لا جواب لها .

وذهب الأكثرون إلى أن (لو) في قوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾ شرطية وأن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، قاله في المغني ...[4]

يتبين مما سبق أن سر الخلاف في (لو) أنها لفظ مشترك بين المصدرية والشرطية وغيرهما ، إضافة إلى أن الكلام يحتمل ما قالوه والله أعلم .

---

(١) سورة البقرة الآية / ٩٦ .

(٢) هو الخطيب يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي أبو زكريا : من أئمة اللغة والأدب ، أصله من تبريز ونشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام فقرأ تهذيب اللغة للأزهري على أبي العلاء المعري ، قام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ، من كتبه (شرح ديوان الحماسة) لأبي تمام ، وتهذيب إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، وشرح سقط الزند ، للمعري ٥٠٢ هـ . انظر الأعلام ١٥٧/٨.

(٣) سورة ن الآية / ٩ .

(٤) انظر التصريح ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ ، والمغني ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ .

التآخي اللفظي وأثره في تعاقب المعاني
للفظة الواحدة في الموطن الواحد

هذه المسائل السّالفة وغيرها فيما تقدّم من الأبحاث يؤهلنا للقول بأنّ المشترك اللفظي كان دافعاً للخلاف بين النحاة فيما يذهبون إليه من استحسان أحد معانيه على غيرها في مقامات الكلام وسياقاته ، كما أرى هذا الأثر واضحاً في تعاقب المعاني على اللفظة الواحدة ، الأمر الذي يجعلني أعرض لنماذج متنوعة من توارد هذه المعاني المختلفة في المقام الواحد على اللفظة الواحدة .

من ذلك لفظة (كان) فإنّها تُستعمل في العربية ناقصة مرة نحو : (كان زيدٌ مجتهداً) وتامة أخرى نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسرَةٍ ﴾[1] وزائدة ثالثة نحو قولهم : (ما كان أصح علم من تقدم) .

فهذه المعاني تأتي لها (كان) في الاستعمال العربي ، إلا أنّنا نجدها قد تعاقبت عليها في المقام الواحد ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلبٌ أَو أَلقَى السَّمعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[2] .

قال ابن يعيش : يجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر ، ويكون (قلب) هو الاسم ، والجار والمجرور هو الخبر وقد تقدّم ، والنكرة يجوز الإخبار عنها إذا كان الخبر جاراً ومجروراً وتقدّم على النكرة نحو قولك : (كان فيها رجلٌ) و (كان تحت رأسي سرجٌ) .

---

(١) سورة البقرة الآية / ٢٨٠ .

(٢) سورة ق الآية / ٣٧ .

ويجوز أن تكون التّامة وهي التي تكتفي بالاسم ولا تحتاج إلى خبر ، ويكون (قلب) اسمها[1] ، والجار والمجرور في موضع الحال ، وقد تقدّم عليها .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، والمراد : (لمن له قلب) ويكون (له قلب) جملة في موضع الصلّة ، أي : (لمن له قلب) .

الوجه الرابع : أن تكون بمعنى : (صار) أي : (لمن صار له قلب ..) وأمّا قوله :

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنّها # قطا الحزْنِ قد كانت فراخاً بيوضُها

والشاهد فيه : استعمال (كان) بمعنى : (صار) والعرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض ، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى ؛ لأنّ (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال ؛ ألا تراك تقول : قد كنت غائباً وأنا الآن حاضرٌ ، فـ (صار) كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال نحو قولك : (صار زيدٌ غنياً) أي : انتقل من حال إلى هذه الحال .

كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم : (ماجاءت حاجتُك) .

لأنّ (جاء) تفيد الحركة والانتقال ، كما كانت (صار) كذلك[2] .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّه لمّا كان الاستعمال العربي قد ورد بالمعاني المذكورة للفظة (كان) احتمل المقام هنا هذه الأنواع فتواردت على لفظة (كان) في الآية المذكورة .

ومن ذلك احتمال الموضع لـ (لا) النافية و(لا) الناهية في قول النابغة الذبياني يخاطب عمرو بن هند :

---

(١) والصواب أنّه فاعلها .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ ، ١٠٣، وبدائع الفوائد ١٢١/٢، ومخ مدني الأريب ل ١٤٦ ب

مَنْ مُـبلغٌ عـمـرو بن هندٍ آيـة # ومـن النّصيحـة كثرة الإنـذار

لا أعرفنّـك معرضـاً لرماحنـا # في جـفّ تغلبَ واردِ الأمـرارِ

وقول الآخر :

لا ألفينّـكَ بعـد المـوت تنـدبـني # وقبـل مـوتي مـا زودتني زادي

وقول الآخر :

فلا الجارةَ الدنيا بها تَلْحَيَنَّها # ولا الضيف عنها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُم خَاصَّةً ﴾(١) يقول الشيخ خالد : فأكّد (تصيبنَّ) بعد (لا) النافيـة تشبيهـاً لها بالناهية صورة ، وجملة (تصيبن) خبريّة في موضع الصّفة لـ (فتنة) فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين ؛ لأنّها قد وُصفت بأنّها تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم .

وقيل : (لا) ناهية ، وأقيم المسبّبُ مقام السَّبب ، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عدل عن النّهي عن التعرض إلى النّهي عن الإصابة ؛ لأنّ الإصابة مسبّبة عن التّعرض ، وأسند المسبّب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلاً بل كثيراً ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول ، أي : فاتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك(١) .

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : وجعل المؤلف في كتابه : مغنى اللبيب توكيد المضارع المنفي بـ (لا) شاذاً ، وذكر في الآية الكريمة التي

(١) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥، ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١١٢ ب

تلاها هنا ﴿ وَاتَّقُواْ فِتنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُم خَاصَّةً ﴾[1] أنّ (لا) يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جارياً على الكثير ؛ لأنّ المضارع واقع بعد أداة طلب ...

وذكر مع ذلك أنّ (لا) في الآية يحتمل أن تكون نافية ، فيكون تأكيد الفعل بعدها شاذاً ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشّواهد[2] .

ويفهم من كلام الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد عدم قبوله لما ذهب إليه ابن هشام من القول بشذوذ توكيد الفعل بعد (لا) النافية .

وأقول إنّ هذا الرفض وعدم الإقرار لا وجه له لأمرين :

أحدهما : أنّ الشّذوذ لا ينافي الفصاحة ، وقد نجد كثيراً من نصوص القرآن جاءت شاذّة في القياس ، وهي فصيحة في الاستعمال ، من ذلك قوله جل شأنه : ﴿ وَهُم بِالعُدوَةِ القُصوَى ﴾[3] والقياس : (القُصْيا) كالدنيا وقوله تبارك وتعالى : ﴿ استَحوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطَنُ ﴾[4] والقياس : (استحاذ) فالقصوى واستحاذ من قبيل الشّاذ قياساً الفصيح استعمالاً ، وعليه ـ يكون تأكيد الفعل المضارع بالنّون بعد (لا) النافية من وادي ما ذكرت .

الثاني : أنّ عدم إقرار الشيخ محمد محي الدين لما ذهب إليه ابن هشام لم يكن سديداً ؛ إذ احتج له بالوقوع في القرآن ، ولم يذكر له جهة من جهات

---

(١) سورة الأنفال الآية / ٢٥ .

(٢) انظر عدة السالك على أوضح المسالك ١٠٣/٤ .

(٣) سورة الأنفال الآية / ٤٢ .

(٤) سورة المجادلة الآية / ١٩ .

القياس ، وكان عليه أن يفعل ذلك وهو أنّ العرب تحمل الشيءَ على الشيءِ إذا كان بلفظه أو بمعناه أو بهما معاً ، ومن هنا كان تأكيد الفعل (تصيبن) بعد (لا) النافية له نظائر كثيرة قد عرضت لها سلفاً .

هذه هي قصة التآخي في اللفظ عند أهل العربية وأثره في حمل الشيء على نظيره إعراباً وبناء ، إعمالاً واستعمالاً ، واهتمام النحاة به في مقاييسهم وأصولهم وتعلاتهم في إجراء أحد المتآخيين مجرى الآخر إذا كانا مشتركين في صيغة ما ، أو لفظ ما ، وهذا التآخي في اللفظ من أنواع التقارب في العربية حيث تستعير العرب النظير فتوقعه مكان نظيره ، وتعمله عمله أو تستعمله استعماله والله أعلم .


الباب الخامس
التآخي في المعنى
وفيه فصلان



الفصل الأول

وفيه تمهيد
وأربعة مباحث

المبحث الأول : التآخي في المعنى (الترادف)

ويتناول هذا المبحث ما يلي :

تعريف الترادف :

١ ـ التآخي في الصيغ .

٢ ـ التآخي بين الأدوات .

٣ ـ التآخي في الأسماء .

٤ ـ التآخي في الأفعال .

٥ ـ التآخي في التراكيب .

التآخي في المعنى وأثره في البناء وفيه المسائل التالية:

* حمل (كم) الخبرية على (ربَّ) .
* بناء (هيهاتَ) .
* بناء (أيَّانَ) .
* جواز بناء ما رادف (إذ أو إذا) من ظروف الزمان .

التمهيـد :

يُقصد بالتّآخي في المعنى مرادفة كلمة لأخرى أو اتحاد كلمتين في معنى لتعمل عملها أو تستعمل استعمالها ، ويتجلّي ذلك في الإعراب والبناء والإعمال والإهمال والاستعمال .

* مثال الإعراب: جواز جرّ المعطوف على المرفوع بعد (إلا) في قولهم : ما جاءني إلا زيدٌ وعمروٌ ، ويجوز : وعمروٍ بالجر .

قال ابن هشام : فالرفع على اللفظ والجر على المعنى ، إذ التّقدير : ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمروٍ .

وأجازه ابن خروف وجماعة منهم ابن مالك ؛ تمسّكاً بأمرين :

أحدهما : القياس على (ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمروٌ) حملاً لـ (غير) على (إلا) قال :

لم يبق غيرُ طريدٍ غيرِ مُنْفَلِتٍ # ومُوثِقٌ في حبال القدِّ مَجْبُوبُ

فـ (غير) الأولى مرفوعة على الفاعلية ، والثانية مخفوضة صفة لـ (طريد) ورُوِى رفعهما ؛ بالحمل على معنى : إلا طريدٌ .

و (موثَقٍ) مخفوض ؛ عطفاً على (طريد) وروى رفعه ؛ عطفا على المعنى المذكور ، لا عطفاً على (غير) لفساد المعنى .

والثاني : ما ورد من قوله :

وما هاج هذا الشوقَ إلا حمامةٌ # تَغَنّتْ على خضراءَ سُمْرٍ قيودُها

فمن خفض (سمر) صفة لـ (حمامة) والمراد بـ (قيودها) رجلاها ؛ لأنّهما موضع القيود(١) .

(١) انظر شرح بانت سعاد بحاشية الباجوري ص / ٥٤ ، ٥٥ .

* ومثال البناء : ما جاء مرادفاً لـ (إذ) أو (إذا) في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي ، فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه ، فلذلك تقول : (جئتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ) أو (زمنَ كان الحجاجُ أميراً) لأنّه بمنزلة (إذ) .

و (آتيك زمنَ يقدمُ الحاج) .. لأنّه بمنزلة (إذا) هذا قول سيبويه ، ووافقه الناظم في مشبه (إذ) دون مشبه (إذا) ...

ويجوز في الزمان المحمول على (إذ) أو (إذا) الإعرابُ على الأصل ، والبناءُ حملاً عليهما، فإنْ كان ما وليه فعلاً مبنياً ، فالبناء أرجح للتناسب كقوله :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا

فقلت : ألمّا أصحُ والشّيبُ وازعُ

وإنْ كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية ، فالإعراب أرجح عند الكوفيين ، وواجب عند البصريين[1] ...

* ومن الإعمال حمل الأحرف السّتة على الفعل في العمل فتنصب الاسم وترفع الخبر على مذهب البصريين ، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل ، حيث أشبهته لفظاً ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه :

الأول : أنّها على وزن الفعل .

الثاني : أنّها مبنية على الفتح ، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح .

الثالث : أنّها تقتضي الاسم ، كما أنّ الفعل يقتضي الاسم .

الرابع : أنّها تدخلها نون الوقاية نحو : إنّني وكأنّني ، كما تدخل على الفعل نحو : أعطاني وأكرمني .

---

(١) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ١٣١/٣ فما بعدها .

الخامس : أنّ فيها معنى الفعل ، فمعنى (إنّ وأنّ) : حققتُ ، ومعنى (كأنّ) : شبّهت ، ومعنى (لكنّ) : استدركت ، ومعنى (ليت) : تمنيت ، ومعنى (لعل) : ترجيت ، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أنْ تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أنّ المنصوب ها هنا قُدّم على المرفوع ؛ لأن عمل (إنّ) فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرعَ الفرعَ ، أو لأنّ هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنّها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالاً[1] .

* **ومثال الإهمال** : حمل (أنْ) المصدريّة على أختها (ما) المصدرية كقول كعب بن زهير :

أرجو وأمُـل أن تدنـو مودّتُها # وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

يقول ابن هشام : تحتمل (أنْ) وجهين :

أحدهما : إهمالها حملاً على (ما) المصدرية ، كما قال :

إذا كان أمرُ النّاسِ عند عجوزهم # فلا بدّ أن يلقَوْنَ كلَّ ثبورِ

وكقراءة مجاهد : ﴿ لمنْ أرادَ أن يتمُّ الرّضاعة ﴾[2] كذا قالوا ، ويمكن أن يُخَرَّجَ على أنّ (أنْ) عاملة ، وذلك بأن يكون الأصل : (يتمّون) بواو الجماعة حملاً على معنى (مَنْ) مثل : ﴿ وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ ﴾[3] ثم حُذفت النّون للناصب والواو للساكنين .

(١) انظر الأنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص / ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٢٣٣ .

(٣) سورة يونس الآية / ٤٢ .

الثاني : أنّه أجرى الفتحة على الواو مُجرى الضّمة للضرورة ، قال المبرد : وهو من أحسن الضرورات ، وقد جاء ذلك في أخفّ من (الواو) وهي (الياء) كقول الأعشي :

فآليتُ لا أرثي لها من كلالةٍ # ولا مَنْ جفا حتى تلاقيْ محمدا

ويحتمل أن يكون أصله : (تلاقين) فحذف النّون[1] .

* **ومثال الاستعمال** : وضع (مِنْ) الجارّة موضع (بعض) في قوله تعالى : ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[2] فـ (مِنْ) هنا بمعنى : (بعض) وقد وقعت موقعها ، والدليل على ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا بعض ما تحبون ﴾[3] وسأعود مرة ثانية إلى تفصيل ما تقدّم إن شاء الله .

فالتّآخي في المعنى هو ما يُقصد به التّرادف في العربية ، وقبل تفصيل مسائله وقضاياه ينبغي أن أعرض لقول العلماء في تعريف الترادف وفيم يكون ؟

يقول أبو هلال العسكري[4] : الأصل في اللغة أن تختص كلّ كلمة بمعنى لا يشركها فيها غيرها من الكلمات ، قال بعض النحويين : لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكلّ واحد منهما ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة

---

(١) انظر شرح بانت سعاد ص / ٤٣ .

(٢) سورة آل عمران الآية / ٩٢ .

(٣) أوضح المسالك بعدة السالك ٢١/٣ .

(٤) هو الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحى بن مهران العسكري، أبو هلال : عالم الأدب له شعر، نسبته إلى (عسكر مكرم) من كتبه : (التلخيص) في اللغة وجمهرة الأمثال ، وكتاب الصناعتين : النظم والنثر ، شرح الحماسة ، والفروق بين المعاني ، توفي بعد سنة ٣٩٥ هـ . انظر الأعلام ١٩٦/٢ ، وخزانة الأدب ١١٢/١ .

المشكلة ، إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة ، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شذّ وقلّ ، وكما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلاّن على معنى واحد ؛ لأنّ في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه[١] .

من هنا قال المحققون من أهل العربية إنّ حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها ، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس .

قال أبو هلال : وذلك أنّها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر ، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد ، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعاني .

قال أبو هلال : ولعل قائلاً يقول : إنّ امتناعك من أن يكون اللفظان المختلفان لهما معنى واحد ، ردّ على جميع أهل اللغة ؛ لأنّهم إذا أرادوا أن يفسروا (اللبّ) قالوا : هو : (العقل) ... أو (السّكب) قالوا : هو (الصّبُّ) وهذا يدلّ على أنّ اللبّ والعقل عندهم سواء ، وكذلك السّكب والصّبّ .

قلنا : ونحن أيضاً كذلك نقول ، إلا أنّا نذهب إلى أنّ قولنا : اللبّ ، وإن كان هو العقل ، فإنّه يفيد خلاف ما يفيده قولنا : العقل ، ومثل ذلك القول ، وإن كان هو الكلام ، والكلام هو القول ، فإنّ كلّ واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر .

وكذلك المؤمن وإن كان هو المستحق للثواب ، فإنّ قولنا : مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيده قولنا : مؤمن[٢] .

(١) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص / ١٢ .
(٢) انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص / ١٣ ، ١٤ .

ومن ذلك الفرق بين النّفي والجحد ، فإذا كان النّافي صادقاً فيما قاله سُمِّي كلامه نفياً ، وإن كان يعلم أنّه كاذب فيما نفاه سُمِّي ذلك النّفي جحداً ، فالنفي إذاً أعم من الجحد ؛ لأنّ كلّ جحد نفي وليس كل نفي جحداً .

فمن النّفي قوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُم ﴾(١) ومن الجحد قوله تعالى في فرعون وقومه :

﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُم ءَايَتُنَا مُبصِرَةً(٢) قَالُواْ هَذَا سِحرٌ مُّبِينٌ وَجَحَدُواْ بِهَا وَاستَيقَنَتهَآ أَنفُسُهُم ظُلماً وَعُلُوّاً ﴾(٣) .

المعنى : جحدوا بها ظلماً وعلواً : أي : ترفعاً عن الإيمان بما جاء به موسى ، فقولهم : هذا سحر مبين خبر موجب(٤) .

*** *** ***

(١) سورة الأحزاب الآية / ٤٠ .

(٢) أي : واضحة .

(٣) سورة النمل الآيتان / ١٣ ، ١٤ .

(٤) انظر الفروق اللغوية ص / ١٣ ، ١٤ .

تعريف التّرادف :

نعلم أنّ الترادف في اللغة هو تعدّد الألفاظ أو الكلمات التي تشترك في معنى واحد نحو قولهم : الأسد والغضنفر والضرغام والضغيم والليث في الحيوان المعروف .

وقد عُرّف الترادف فقيل : هو الألفاظ الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد ... ثم فرّق بينه وبين التوكيد فقال : والفرق بينه وبين التوكيد أنّ أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر ، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول .

وقد أنكره بعض العلماء ، قال (١) : ذهب بعض الناس إلى إنكار الترادف في اللغة العربية ، وزعم أنّ كلّ ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر ، فالأوّل موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنّه يؤنس .

والثاني باعتبار أنّه بادي البشرة ، وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس كتابه (٢) : فقه اللغة وسنن العرب وكلامها (٣) .

ومناقشة الرأيين السابقين ليست من دأب بحثي هذا ، كما لا أرى حاجة تدعوني إليها ، لذلك أصرف النظر عن ترجيح أحد المذهبين مكتفية بذكر ما يوضح لنا فكرة تعدّد الألفاظ لمعنى واحد في اللغة ، ولتكن هذه الألفاظ وغيرها هي ما أعنيه هنا ممّا يجري فيه التّرادف ...!!!

فالترادف يكون في الصيغ وفي الأدوات أو الحروف وفي الأسماء وفي الأفعال وفي التراكيب .

---

(١) التاج السبكي في شرح المنهاج .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ١١٦ .

(٣) المزهر للسيوطي ١ / ٢٣٨ فما بعدها ، وحاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع ١ / ٢٩٠ .

أولاً : التآخي في الصيغ :

يقول أبو محمد بن بري عند بيان الفرق بين (وسْط ووسَط) بسكون السين وفتحها : **إنّ الأول** : ظرف لسكون وسطه نحو : (جلست وسْطَ القوم) لأنّه ظرف . **والثاني** : اسم لما بين طرفي الشيء ، وهو منه كقولك : قبضت وسَط الحبل ، وكسرت وسَط الرمح ، وجلست وسَط الدار ... وجاء (الوسطُ) محركاً أوسطه على وزن نقيضه في المعنى ، وهو الطرف ؛ لأنّ نقيض الشيء يتنزّل منزلة نظيره في كثير من الأوزان نحو جوعان وشبعان ، وطويل وقصير .

قال : وممّا جاء على وزان نظيره قولهم : (الحَرْدُ) لأنّه على وزان (القَصْد) .

و (الحَرَدُ) لأنّه على وزان نظيره وهو (الغَضَبُ) .

يقال : حَرَدَ يَحْرِدُ حَرْداً ، كما يقال : قَصَدَ يَقْصِدُ قصداً .

ويقال : حَرِدَ يَحْرَدُ حَرَداً ، كما يقال : غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَباً .

وقالوا : (العجَمُ) لحب الزبيب وغيره ؛ لأنّه وزان النوّى .

وقالوا : الخِصْبُ والجَدْبُ ؛ لأنّ وزانهما : العِلْم والجَهْل ؛ لأنّ العلم يحي الناس كما يحييهم الخصْبُ ، والجهل يهلكهم كما يهلكهم الجَدْبُ .

وقالوا : المنْسِر ؛ لأنّه على وزان المَنْكب .

وقالوا : المِنْسَر ؛ لأنّه على وزان المِخْلَب .

وقالوا : أدليتُ الدَّلْوَ : إذا أرسلتها في البئر ، ودلوتُها : إذا جذبتَها ، فجاء (أدلى) على مثال : (أرسل) و (دلا) على مثال : (جَذَبَ) .

قال : فبهذا تَعْلَم صحة قول من فرّق بين الضُّرِ والضَّر ، ولم يجعلهما بمعنى ، فقال : الضَّر بإزاء النَّفع الذي هو نقيضه . والضُّر بإزاء السقم الذي هو نظيره في المعنى .

وقالوا : (فاد يفيدُ) جاء على وزان : (ماس يميس) إذا تبختر .

وقالوا : (فاد يفودُ) على وزان : (مات يموت) .

و (النَّفاق) في السّوق جاء على وزان : (الكساد) .

و (النِّفاق) في الرجل جاء على وزان : (الخداع) .

قال : وهذا النحو في كلامهم كثير جداً ...[1] .

---

(١) التاج ٥/٢٣٩ ، ٢٤٠ .

ثانياً : التآخي بين الأدوات :

من التآخي بين الأدوات في المعنى نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، أو اتفاق أكثر من أداة في معنى واحد ، من ذلك مجيء (في واللام والباء ومِنْ وعلى) للظرفية .

مثال دلالة (في) على الظرفية مكانية كانت أو زمانية قوله تعالى :

﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[1] وقوله جلّ شانه[2] : ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[3] .

ومثال (اللام) قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[4] .

أي : بعده[5] . وحديث : (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) أي : بعد رؤيته .

ومثال الباء قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾[6] أي : فيه .

ونحو :[7] ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[8] .

ومثال (مِنْ) قوله : ﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾[9] .

---

(١) سورة الروم الآية / ٢ .

(٢) سورة الروم الآية / ٤ .

(٣) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٨ .

(٤) سورة الإسراء الآية / ٧٨ .

(٥) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٤ .

(٦) سورة القصص الآية / ٤٤ .

(٧) سورة القمر الآية / ٣٤ .

(٨) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٧ .

(٩) سورة فاطر الآية / ٤٠ .

وقوله :[1] ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾[2] .

ومثال (على) قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾[3] أي : في حين غفلة[4] .

وكذلك مجيء (في) و (الباء) و (على) للمصاحبة ، ومجيء (على) و (في) و (الباء) و (اللام) للاستعلاء[5] . ... إلخ !!!

---

(١) سورة الجمعة الآية / ٩ .

(٢) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٢٨/٣ .

(٣) سورة القصص الآية / ١٥ .

(٤) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٤٠/٣ .

(٥) المرجع السابق : (حروف الجر) .

ثالثاً : التآخي في الأسماء :

نحو : (زَقْيَة) في لغة هذيل ، وهي مرادفة للفظة (صيحة) فقد قرأ الجمهور بـ ﴿ إِن كَانَت إِلاَّ صَيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُم خمِدُونَ ﴾[1] .

وقرأها عبدالله بن مسعود : (إنْ كانت إلا زقية واحدة)[2] .

وقراءة ابن مسعود هذه مخالفة للمصحف ، فإنّ اللغة المعروفة : (زقا يزقو : إذا صاح) ومنه المثل : (أثقل من الزّواقى)[3] فكان يجب على هذا أن يكون (زقوة) !

قال القرطبي[4] : **وقال الجوهري**[5] : والزُّقْوُ والزَّقْيُ : مصدر ، وقد زقا الصيد ، يزقوا زقاءً ، أي : صاح ، وكل صائح زاق ، والزّقية : الصّيحة[6] .

وقال ابن جني : وأما (زقية) فيقال : زقا الطائر يزقو ويزقى زُقُوًّا وزُقِيًا وزُقاءً : إذا صاح ، وهي الزّقوة والزّقية .

وقال أبو حاتم : الزّقية ، أصلها : زقوة ، إلا أنّ الواو أبدلت للتخفيف ياءً ، وشبَّهها بقولهم : أرض مسنية ، أي تسقيها السانية ، وإنّما هو (مسنوة) .

وقول عبد يغوث الحارثي :

وقد علمتْ عُرْسي مليكة أنّني # أنا الليث معدياً عليه وعاديا

أي : معدوا .

(١) سورة يس الآية / ٢٩ .

(٢) شواذ القراءات لابن خالويه ص/١٢٥ ، والمحتسب ٢/٢٠٦ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص/ ٢٤ .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ١/١٤١ .

(٤) سبقت ترجمته انظر ص / ٣٠٨ .

(٥) سبقت ترجمته انظر ص / ٥١٦ .

(٦) انظر القرطبي ١٥/٢١ ، ٢٢ .

وأثبت أبو العباس أحمد بن يحيى (الياء) في (زَقْيَـة) أصلاً ، وأنشد قول الشاعر :

وتــرى المُــكَّاء فيــه ساقطــاً # لفــق الريـش إذا زفّ زقــى

وأنشد الفراء على إثبات الياء :

تلـد غلامـاً عارمـاً يؤديـك # ولـو زقَيْـتِ كزُقـاء الديـكِ(١)

*** *** ***

(١) انظر المحتسب ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ .

رابعاً : التآخي في الأفعال :

(بوّأ) و (أثوى) قال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الجَنَّةِ غُرَفاً ﴾[١] .

قرأها عبدالله بن مسعود ، ويحي بن وثّاب : (لَنُثْوِيَنَّهم) .

قال الفراء : وكلٌّ حسنٌ ، يقال : بوّأته منزلاً وأثويته بمعنى[٢] .

وهو يرادف : (أنزل) كما في قوله تعالى :

﴿ رَّبِّ أَنزِلنِى مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيرُ المُنزِلِينَ ﴾[٣] .

وقال القرطبي : المعنى : لنعطينّهم غرفاً يَثْوُون فيها[٤] .

ويقال : ثوى المكان وبه يثوى ثَوَاء وثوى كمضى يمضى مضياً : أطال الإقامة به ، أو نزل به مع الاستقرار ، لذا سُمّي المنزل : مثوى ، قال تعالى : ﴿ أَلَيسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْــوىً لِّلمُتَكَبِّرِينَ ﴾[٥] أي : مَنْزل ، ومنه الحديث : « أصلحوا مثاويكم ـ أي : منازلكم ـ وأخيفوا الهوام قبل أن تخيفكم ولا تلثوا بدار معجزة » مثاويكم ، أي منازلكم[٦] .

*** *** ***

---

(١) سورة العنكبون الآية / ٥٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٨/٢ .

(٣) سورة المؤمنون الآية / ٢٩ .

(٤) انظر القرطبي ٣٥٩/١٣ .

(٥) سورة الزمر الآية / ٦٠ .

(٦) انظر التاج والصحاح ومفردات الراغب : (ثوى) .

خامساً : التآخي في التراكيب :

ومثاله : منعهم تقديم التمييز على الفعل (كفى) في قولهم : (كفى بزيدٍ رجلاً) حيث لا يجوز : (رجلاً كفى بزيد) على الرغم من أنّ (كفى) من الأفعال المتصرفة إلا أنّه لمّا كان في معنى فعل التّعجب ، وهو من الأفعال الجامدة لشبه الحرف الذي كان حقّه أن يوضع فلم يوضع ، وذلك قياساً على الحال(١) ، إلى غير ذلك ممّا يطول به الحديث .

فالتّآخي في المعنى قد شغل بالَ أهل العربية ، واهتموا به اهتماماً كثيراً لما له من الأثر البيّن في حمل الأشياء على نظائرها إعراباً وبناءً ، إعمالاً واستعمالاً ...

فهذا ابن جنى يقول : باب في مقاييس العربية ، وهي ضربان :

أحدهما : معنوي ، **والآخر** : لفظي .

وهذان الضربان وإنْ عمّا وفشوا في هذه اللغة فإنّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل لفظاً نحو : (أحمد ، ويَرْمَع ، وتَنْضُب ، وإثمد ، وأُبْلم ، وبَقّم ، وإسْتَبْرَق) والثمانية الباقية كلّها معنوية : كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك(٢) .

يدلنا كلام ابن جني السابق على أنّ التّآخي في المعنى رافد من روافد القياس في العربية كما وضحته الدراسة في الفصل السابق ، وسأزيده توضيحاً في هذا الفصل أيضاً إن شاء الله تعالى فيما سيأتي .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٢/٢٩٥ .

(٢) الخصائص ١/١٠٩ .

ويزيد ذلك تأكيداً وتوضيحاً ما ذكره ابن القيم[1] في معنى المؤاخاة حيث يقول : وهي على قسمين :

الأول : المؤاخاة في المعاني .

الثاني : المؤاخاة في الألفاظ .

ويكون للكلام بهما رونق ؛ لأنّ النفس يعرض لها عند الشّعور شيء يَطّلع إلى مناسبة فلا يرد إلاّ بعد تشوّق ، ولا كذلك المباين ، فلذلك يقبح ذكر الشيء مع مباينة في المعنى المذكور فيه .

ولذلك قبحَ قول الكميت :

أم هل ظعائن بالعلياء رافعة # وقد تكامل منها الدلّ والشَّنَبُ

فإنّ الدّلّ والشّنب لا مناسبة بينهما . وكذلك يقبح الشيء مع مباينة في البناء ، ولذلك قُبح قول أبي تمام :

مثقفات سلبن العُربَ سمرتُها # والرّومَ وقَّتُها والعاشقَ القصفا

وكان ينبغي أن يقول : والعشّاقَ قصفُها، لكن منعه الوزن والقافية ، فلذلك لا يُعاب هذا على الشاعر كما يُعابُ على الناثر، إذ المجال للناثر متّسع ...[2]

ويقول ابن جني : فصل في الحمل على المعنى ، وهو ما نقصد به التّآخي في المعنى : اعلم أنّ هذا الشّرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في

---

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٦ .

(٢) انظر الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص / ١٣٧ لابن القيم ت / ٧٥١ .

الواحـد ، وفي حمـل الثاني على لفـظ قـد يكون عليه الأوّل ، أصـلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، أو غير ذلك مما تراه بإذن الله ...

كما يقول : واعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك : شكرتُ من أحسنوا إليّ على فعله[1] ، ولو قلت : شكرتُ من أحسن إليّ على فعلهم جاز[2] .

فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله :

أقامتْ على ربيعهما جارتا صفا # كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

عائداً على (الأعالي) في المعنى ؛ إذ كانا أعليا اثنين ؛ لأنّه موضع قد تُرك فيه لفظ التثنية على المعنى ؛ لأنّه جعل كلّ جهة منهما أعلى ، كقولهم : شابت مفارقه ... وقال : والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرٰهِـمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾[3] .

ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[4] .

قال فيه : إنّه محمول على المعنى ، حتى كأنّه قال : أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربّه ، أو كالذي مـرّ على قريـة ؛ فجـاء بالثاني على أنّ الأول قد سبق كذلك ...

---

(١) روعي في (أحسنوا) معنى : (من) وفي عود الضمير مفرداً في (فعله) روعي لفظ (من) .

(٢) وقد روعي في هذا المثال عكس ما تقدم .

(٣) سورة البقرة الآية / ٢٥٨ .

(٤) سورة البقرة الآية / ٢٥٩ .

قال : وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش[(١)] ، ولا يُفشج[(٢)] ، ولا يُؤبى[(٣)] ، ولا يُغَرَّضُ[(٤)] ، ولا يُغَضْغَضُ[(٥)] ، وقد رأينا وجهه ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التّأوّل ، ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به ؛ لأنّه في معنى فعل يتعدّى به .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ﴾[(٦)] .

لمّا كان في معنى الإفضاء عداه بـ (إلى) ومثله بيت الفرزدق :

قـد قتـل الله زيـاداً عني

لمّا كان ذلك في معنى : صرفه عني ... وكان أبو علي يستحسنه وينبّه عليه ، ومنه قول الأعشي :

سبحـان مـن علقمـة الفاجـرِ

علّق حرف الجر بـ (سبحان) لمّا كان معناه : براءة منه[(٧)] .

وقال الزمخشري في الأحاجي : قولهم : (نشدتك بالله لمّا فعلت) كلام محرّف عن وجهه ، معدول عن طريقته ، مذهوب مذهب ما أغربوا على السامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم ومُلَحِهم ، وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنّة فصاحتهم كيف شاءوا ،

---

(١) أي : لا يُنزف .

(٢) أي : لا يبلغ غوره .

(٣) أي : لا ينقطع من كثرته .

(٤) أي : لا يُنزح .

(٥) أي : لا يُنزح .

(٦) سورة البقرة الآية / ١٨٧ .

(٧) انظر الخصائص ٢/٤١١ فما بعدها ، والأشباه والنظائر ١/١٨٥ فما بعدها .

وبيان عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النّفي ، والفعل قائم مقام الاسم ، وأصله ما أطلب منك إلا فعلك ... وقول الزمخشري : أقيم الفعل فيه مقام الاسم ، يعني : إلا فعلتَ ، أقيم مقام : (إلا فعلك) .

وقال أبو علي : هو كقولهم : (شرٌّ أهرّ ذا ناب) معنى . في أنّ اللفظ على معنى ، والمراد معنى آخر ، لأنّ المعنى : ما أهرّ ذا ناب إلا شرٌّ .

كما قال أبو علي أيضاً في التذكرة : إذا كانوا قد حملوا الكلام في النّفي على المعني دون اللفظ ، حيث لو حُمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : (شرّ أهرّ ذا ناب) (وشيء جاء بك) وقوله :

إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وقولهم : (قلَّ أحدُ لايقول ذلك) وقولهم : (نشدتك الله إلا فعلت) وكل هذا محمول على المعنى ، ولو حُمل على اللفظ حيث لايؤدى إلى فساد والتباس ، فإنّ الحمل على المعنى حيث يؤدى إلى الالتباس يكون واجباً ...

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قولك : (حسبُك ينمِ الناسُ) ولذا جزم به كما يجزم بالأمر ؛ لأنّه بمعنى : اكفف ، وقولهم : (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه) لأنّه بمعنى : ليتق الله امرؤٌ ، وليفعل خيراً[1] .

وقال ابن الحاجب : إذا حُمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حُمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ؛ لأنّ المعنى أقوى فلا يُتعدّى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف .

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/١٨٨ ، ١٨٩ .

وهذا نظير قول ابن جني السابق : اعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع غيره ، وقد ضعفت معاودته إياه ؛ لأنّه انتكاس وتراجع ، فجرى ذلك مجرى أدنى الملحق وتوكيد ما حُذف[1] .

وقال السيوطي في أقسام القياس : القياس في العربية حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظيره ، وحمل ضد على ضدّه .

وينبغي أن يُسمّى الأول والثالث : قياس المساوى **والثاني** : قياس الأولى ، **والرّابع** : قياس الأدْوَن ... ثم قال : وأمّا الثالث فالنظير إمّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما .

فمن أمثلة الأول : زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفيّة والموصولة ؛ لأنّهما بلفظ (ما) النافية ، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة ، وقد وضحت ذلك في الباب السابق ... إذ هذا من قبيل الحمل على النظير في اللفظ ، وقد أفردته بالباب الرابع من الرسالة .

ثم قال : ومن أمثلة الثاني ، وهو : الحمل على النظير في المعنى : جواز (غيرُ قائم الزيدان) حملاً على (ما قائمٌ الزيدان) لأنّه في معناه ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر .

ومنها إهمال (أنْ) المصدريّة مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية[2] .

ويقول ابن هشام في الباب الثامن : القاعدة الأولى : قد يُعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ، وذكر صوراً لكلٍّ من الأنواع الثلاثة[3] .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) انظر الاقتراح ص / ١٠١ ـ ١٠٦ .

(٣) انظر المغني بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص / ٦٧٤ فما بعدها .

ويقول الشيخ عبدالله بن أحمد الفاكهي في تعريف الشبه المعنوي وهو علّة من علل البناء :

حدّ الشبه المعنوي هو أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها ، فيصير مؤدياً لذلك المعنى الذي يؤدّى بالحرف سواء وُضع لذلك المعنى حرف أم لا ...

فالأول نحو : (متى) فإنّها متضمّنة معنى الاستفهام في نحو :

﴿ مَتَى نَصرُ اللَّهِ ﴾[1] ومعنى الشرط في نحو : (متى تقم أقم) ولكلّ من المعنيين حرف يؤدي به ، فقولك : (متى تقم أقم) بمنزلة : (إنْ تقم أقم) فقد أدى الاسم ما أداه الحرف من المعنى فبُني لذلك .

والثاني : كاسم الاشارة ، فإنّه متضمّن للإشارة التي من حقها أن يوضع لها حرف تؤدّى به ، إذ من عادة العرب الإطناب والاختصار ، وقد وضعوا لغيرها من معاني الحروف حروفاً تؤدّى بها ، والبناء في هذا أقوى من الذي قبله ؛ لأنّه لمّا لم يوضع لمعناه حرف استغناء عنه بالاسم صار الاسم فيه كأنّه منزّل منزلة الحرف لفظاً ومعنى فهو أقوى لصوقاً به[2] . واستعمال أحد المتآخيين في اللفظ أو المعنى استعمال الآخر خلاف الأصل ؛ إذ الأصل التفريق بين كل مختلفين في لفظ أو معنى ، إلا أن يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكلة[3] .

ومن هنا نلحظ أنّ استعمال أحد المتآخيين استعمال الآخر أو إعماله عمله ضربٌ من المشاكلة والتّقريب بين المتآخيين ؛ إذ في ذلك حمل غير المنقول على المنقول .

---

(١) سورة البقرة الآية / ٢١٤ .

(٢) انظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥ .

كما يقول ابن الأنباري في تعريف القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

وبعضهم يقول في تعريفه : هو حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما[١].

ويُفهم ممّا تقدّم أنّ الشّيء إذا كان بمعنى شيء آخر حُمل عليه وعومل معاملته أو قيس عليه ، غير أنّ هذا ليس بلازم في كل الأصول ، وإلا لزم فيه مساواة الشيء لنظيره في خصوصياته ، يؤكّد صحة ما أقول ما ذهب إليه ابن هشام في المغنى حيث قال : إنّه ليس بلازم أن يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حكم (أنّ) أو (أنْ) وصلتهما وبالعكس ، دليل الأول أنّه لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الإسناد ، ثم إنّهم شركوا بين (أنّ وأنْ) في هذه المسألة في باب : (ظن) وخصّوا (أنْ) الخفيفة وصلتها بسدّها مسدهما في باب : (عسى) وخصّوا الشديدة بذلك في باب (لو) .

ودليل الثاني أنّهما لا يُعْطَيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان ، تقول : (عجبت من قيامك) و (عجبت أنْ تقومَ) ، (أنّك قائمٌ) ولا يجوز : (عجيبت قيامَك) وشذّ قوله :

فـإيّاكَ إيّـاكَ المراءَ فإنّـه # إلى الشّرِّ دعّاءٌ وللشّرِّ جـالبُ

فأجرى المصدر مجرى (أن يفعل) في حذف الجار ، وتقول : (حسبتُ أنّه قائمٌ) أو (أنْ قام) ولا تقول : (حسبتُ قيامَك) حتى تذكر الخبر ، وتقول : (عسى أن تقوم) ويمتنع : (عسى أنّك قائمٌ) وتقول : (لو أنّك تقوم) ولا تقول : (لو أنْ تقوم) .

---

(١) انظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص / ٩٤ .

وتقول : (جئتك صلاة العصر) ولا يجوز : (جئتك أنْ تصلي العصر) خلافاً لابن جني والزمخشري[1] .

والتّآخي في المعنى له آثاره في تركيب الكلام واستعمالاته كما كان شأن التّآخي في اللفظ ، ويتجلّى أثر ذلك في البناء والإعراب والإعمال والإهمال والاستعمال وأثره في اختلاف أهل العربية كما يتضح أثره في التّقارض بين الأخوين وتفسير أحدهما بأخيه ، وقياس أحدهما على الآخر ، ووقوع أحدهما موقع الآخر ، والجمع بين المتآخيين في حكم واحد ، وإدخال أحدهما على الآخر قصداً إلى التوكيد ، وإليك البيان :

---

(١) المغني ص / ٦٧٩ .

المبحث الأول :

التآخي في المعنى وأثره في البناء ، وفي ذلك مسائل مرَّ كثيرٌ منها في باب البناء ، وأذكر منها المسائل التالية باختصار :

المسألة الأولى :

حمل (كم) الخبريّة على (ربّ) في البناء :

يرى ابن عصفور أنّ علّة بناء (كم) الخبريّة شبهها بـ (ربّ) لأنّ (ربّ) للمباهاة والافتخار كما أنّ (كم) الخبريّة كذلك ، نحو قولك : (كم غلامٍ ملكت) وإنّما تريد : كثيراً من الغلمان ملكت(١) .

المسألة الثانية :

أنّهم علّلوا بناء (هيهات) لشبهها الفعل الماضي (بَعُد) في المعنى(٢) .

المسألة الثالثة :

أنّهم علّلوا بناء (أيّانَ) على الفتح قياساً على أخواتها (أين وكيف) فاتبعوهما (أيّانَ)(٣) .

وانظر مبحث البناء على الفتح في رسالتنا هذه ، إلى غير ذلك ممّا يطول البحث فيه ، أو يعدّ تكراراً لما قد مضى في باب البناء .

المسألة الرابعة :

جواز بناء ما رادف (إذ) أو (إذا) من ظروف الزمان براجحيّة أو مرجوحيّة إذا أضيف إلى جملة ، يقول الشيخ خالد : ويجوز في الزمان المحمول

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦ .

(٢) الحسان السنيات ص / ٩ .

(٣) مخ شرح الكتاب للسيرافي ١/ ق / ٧٥ ب .

على (إذ وإذا) إذا أضيفا إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء ، والبناء على الفتح حملاً عليهما[1] .

ـ أي : على (إذ وإذا) ـ لأنّهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة ...

فإنْ كان ما وليه فعلاً مبنياً بناءً أصلياً أو عارضاً فالبناء أرجح ، قال ابن مالك :

واختــرْ بِنَا متلــوَّ فعــل بُنِيَــا

واختلف في علته ؛ فقال البصريون : للتناسب ، وقال ابن مالك : بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أنّ (قمت) من قولك : (حين قمتَ قمتُ) كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه (حين) وأمثاله بـ (إنْ) فالبناء الأصلي كقول النابغة الذبياني :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا

وقلتُ : ألمّا أصحُ والشّيب وازعُ

يُروى : (على حينِ) بالخفض على الإعراب ، و (على حينَ) بالفتح على البناء ، وهو الأرجح ، لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة ، وهو : (عاتبت) وقول الآخر :

لأجتذبَنْ منهنّ قلبي تحلُّما # على حينَ يستصبين كلَّ حليم

يُروى بخفض (حينِ) على الإعراب ، وفتحه على البناء ، لكونه مضافاً إلى مبنى ، وهو (يستصبين) فإنّه مضارع مبني على السكون

(١) قال اللقاني : يؤخذ من هذا أنّ الحمل على المبني سبب للبناء ، فتزيد الأسباب على العدد المذكور أول الكتاب (أي : علل البناء التي سبق بيانها لابن مالك في أول باب البناء) ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض لتنزيله منزلة الأصل كان أضبط . انظر حاشية يس على التصريح ٤٢/٢ .

لاتصاله بنون الإناث ، وماضيه (استصبيتُ فلاناً) : إذا أعددتَه صبياً ، أي : جعلته في عداد الصبيان .

وإن كان ما وليه فعلاً مضارعاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح من البناء عند الكوفيين والأخفش ، وواجب عند البصريين لعدم التناسب ، واعتُرض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع :

﴿ هَذَا يَومَ يَنفَعُ الصَّدِقِينَ صِدقُهُم ﴾(١) بالفتح على البناء لا على الإعراب، لأن الإشارة إلى (اليوم) كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق ، وأجاب جمهور البصريين بأنّ الفتحة فيه إعراب مثلها في (صمتُ يومَ الخميس) والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لـ (يوم) وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه ، واعتُرض عليهم أيضاً بنحو قوله :

تذكّر ما تذكّر من سليمي # على حينَ التواصلُ غيرُ دانٍ

يُروى بفتح (حين) على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين ، وتبعه ابن مالك فقال في النّظم :

وقبل فعل معربٍ أو مبتدأ # أعرِب ، ومن بنى فلن يفنّدا(٢)

ممّا سبق يتبين أنّ ما ذكره ابن هشام وابن مالك وغيرهم من أهل العربية في بناء ما حمل على (إذْ) أو (إذا) دليل على علة أخرى لم يذكرها ابن مالك في علل البناء في الألفيّة ، وهذه العلة هي مرادفة المعرب للمبني ـ هذه علّة ، وأخرى أنّ البصريين علّلوا البناء هنا

---

(١) سورة المائدة الآية / ١١٩ .

(٢) التصريح ٢/٤٢ ، والأشموني ١/٢٥٦ فما بعدها .

بالتناسب ـ أي مشاكلة المضاف للمضاف إليه ـ أى أنّ المضاف إذا كان معرباً ، وقد أضيف إلى مبنى اكتسب منه البناء كما يكتسب التذكير والتأنيث والظرفيّة والمصدريّة والإفراد والتثنية والجمع ـ غير أنّ بعضهم يعتذر لابن مالك في حصر علل البناء في الوضع والشّبه المعنوي والشّبه الافتقاري والشّبه التّأثري فيقول : إنّ هذه الأسباب إنّما هي للبناء الواجب لا الجائز ، أمّا الجائز فإنّ له أسباباً أُخر منها ما هنا التّرادف أو التناسب ، والله أعلم وأعلى .

المبحث الثاني : التآخي في المعنى وأثره في الإعراب

ويتناول هذا المبحث أربع صور :

الأولى : جواز العطف على المرفوع بعد (إلا) بالرفع والجر .

الثانية : إعطاء الفاعل إعراب المفعول والعكس .

الثالثة : إعرب (أيٍّ) الموصولة إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها .

الرابعة : إعراب الاسم الواقع بعد الأفعال التي جاءت على صورة المبني للمجهول فاعلاً .

ـ الصور الأربع هي :

الأولى : جواز العطف على المرفوع بعد (إلا) بالرفع والجر نحو : ما جاءني إلا زيدٌ وعمروٌ ، وإلا زيدٌ وعمروٍ ، فالرفع على اللفظ والجر على المعنى ، إذ التقدير : ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمروٍ .

وأجازه ابن خروف وجماعة منهم ابن مالك تمسكاً بأمرين :

أحدهما : القياس على (ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمروٌ) بالرفع حملاً لـ (غير) على (إلا) قال :

لم يبق غيرُ طريدٍ غيرُ منفلتٍ # وموثقٌ في حبال القدّ مجبوبُ

(غيرُ) الأولى : مرفوعة على الفاعلية ، والثانية : مخفوضة صفة لـ (طريد) وروى رفعها بالحمل على معنى : (إلا طريدٌ) بالرفع و (موثقٍ) مخفوض عطفاً على (طريد) وروى رفعه عطفاً على المعنى المذكور ، لا عطفاً على (غير) لفساد المعنى .

والثاني : ما ورد في قوله :

وما هاج هذا الشوقَ إلا حمامةٌ # تَغَنّتْ على خضراءَ سُمْرٍ قيودُها

والمراد بـ (قيودها) رجلاها ؛ لأنّها موضوع القيود .

وأجاب المانعون بأنّه لا يلزم من جواز حمل (غير) على (إلا) جواز العكس ؛ لأنّ (إلا) أصل ، وبأنّ (سمر) صفة لـ (خضراء) على أنّ المراد بـ (قيودها) عروقها النابتة في الأرض ، أو صفة لـ (حمامة) ولكنّه خُفض لمجاورة المخفوض .

قال ابن هشام : وهذا الوجه غلط ؛ لأنّ المراد بخفض الجوار التناسب اللفظي ، ولا تناسب بين مفتوح ومكسور[(١)] .

*** *** ***

الثانية : جعل السيوطي من باب الحمل على المعنى إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكس ذلك في نحو : (خرق الثوبُ المسمارَ) حملاً على المعنى[(٢)] . وقد أشبعت ذلك بياناً في فصل التآخي بين الفاعل ونائبه .

*** *** ***

الثالثة : إعراب أحد النّحاة (أياً) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها لكونها بمعنى : (بعض) ولمّا كانت بعض معربة أعربوا نظيرتها (أيًا) .

يقول ابن أبي الربيع[(٣)] : « اعلم أنّ الأسماء الموصولة بُنيت لشبهها بالحروف لافتقارها في دلالتها على مسمّاها إلى الصلّة والعائد ؛ لأنّ الحرف إنّما وُضع ليدل على معنى في غيره ، فكلّ واحد منهما يحتاج إلى غيره غير مستقل بنفسه ، فبُنيت الأسماء الموصولة لذلك إلا (أياً) فإنّها أعربت ، وكان قياسها أن تُبنى لما ذكرته من شبه الحرف لأنّها محتاجة إلى الصلة والعائد ، ولكنّها أعربت لشبهها بـ (كلّ) و (بعض) لأنّها نقيضة (كل) ونظيرة (بعض) والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

فقد تحصل مما ذكرت أنّ الموجب لإعراب (أيٍّ) أمران :

أحدهما : أنّها نظيرة (بعض) .

والآخر : أنّها نقيضة (كل) .

(١) انظر شرح بانت سعاد بحاشية الباجوري ص / ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٣٦ .

(٣) سبقت ترجمته انظر ص / ٦٧٣ .

ووجه الشبه أنّ (أياً) تستعمل مضافة وغير مضافة على معنى واحد ، وكذلك (كل وبعض) تستعملان مضافتين وغير مضافتين على معنى واحد » [(١)] .

*** *** ***

الرابعة : إعرابهم الاسم الواقع بعد الأفعال التي جاءت على صورة المبني للمجهول فاعلاً لكونها بمعنى فعل مبني للمعلوم نحو :

(عُني فلانٌ بحاجتك) فـ (فلان) فاعل : (عُني) لأنّه بمعنى : اهتم ، (وزُهِيّ علينا) فالفاعل ضمير مستتر ؛ لأنّ (زُهيَ) في معنى : (تكبّر) ، و (حُمَّ زيدٌ) فـ (زيد) فاعل (حُمَّ) لأنّه بمعنى : (استحرّ بدنه من الحمّى) وكذلك (جُنّ عقله) فـ (عقل) فاعل ؛ لأنّ (جُنّ) بمعنى : استتر ، وكذلك يقال في : (غُمّ الهلال) : احتجب ...

و (شُده فلانٌ) أي : دهش وتحيّر ، و (انتُقع لونه) أي : تغيّر[(٢)] .

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٨١/١ ، والأمالي الشّجرية ٢٩٧/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٦١/٣ ، ٦٢ .

(٢) انظر شذا العرف في فن الصرف ص / ٥٤ .

المبحث الثالث : التآخي في المعنى وأثره في الإعمال

ويتناول هذا المبحث ما يلي :

أولاً : الحديث عن (ليس) .

جهات التآخي بين (ليس) والحروف المشبهات بها .

ثانياً : أدوات النفي .

١ ـ التقارض بين المتآخيين من أدوات النفي .

٢ ـ التعاقب بين المتآخيين من أدوات النفي .

٣ ـ توكيد إحداها بالأخرى .

٤ ـ تفسير بعضها ببعض .

٥ ـ احتمال الموضع الواحد لنوعين منها .

٦ ـ وقوع إحداها موقع الأخرى .

٧ ـ قياس بعضها على بعض .

٨ ـ استعمال إحداها استعمال الأخرى .

وفيــه خمس مسائل .

٩ ـ كون إحداها فرعاً على الأخرى .

١٠ ـ الفروق بين أدوات النفي .

أولاً : الفرق بين (ما) النافية و (ليس) .

ثانياً : الفرق بين (لا) و (ليس) .

ثالثاً : الفرق بين (لما) و (لم) .

رابعاً : الفرق بين (إلا) و (غير) .

خامساً : الفرق بين (لن) و (لا) .

سادساً : الفرق بين (لم ولما) و (ما ولا ولن) من حيث منفيُّها .

سابعاً : الفرق بين (ما) و (لا) .

التآخي في المعنى وأثره في الإعمال

إنّ إعمال أحد المتآخيين عمل الآخر باب واسع جداً في العربية ؛ حيث يجد المتأمّل كلام العرب أسراً متنوعة من العوامل ، هذه الأسر التي تتكوّن من أدوات عديدة ذات صلات وثيقة، كلّ أداة لها خصوصياتها إعمالاً وإهمالاً ، غير أنّ العربي قد يُعمل إحدى هذه الأدوات عمل أختها الشّائع لها فيعطيها خصيصة من خصائصها لما بينهما من صلة القرابة ولحمة النّسب ، الأمر الذي يجعل الأداة تأخذ مجرى بعيداً عن النّسق المألوف الخاص بها في أكثر الكلام وأغلبه ، مما يضطر أهل النظر في العربية إلى البحث عن علة هذا الخروج عن هذا النّسق المألوف لكل أداة فلم يجدوا بدّاً إلا أن يحملوا هذه الأداة ذات العمل النادر على أختها لما بينهما من وشيجة القربى التي أومأت إليها .

وهذه الأسر المتعدّدة منها العامل ومنها المهمل، فالعرب تحمل العامل على المهمل فتهمله ، وتحمل المهمل على العامل فتعمله لما بينهما من أواصر النّسب .

من هذه الأسر أدوات الشّرط وأدوات التشريك والتعليق والتّخضيض والتّحقيق والتّعليل والاستفهام والاستفتاح والاستثناء والنفي والقسم وما يُتلقى به جواب القسم .

وحيث إنّ أدوات النّفي كثُر حديث النحاة عنها إعمالاً وإهمالاً وتقارضاً بين بعضها وبعضٍ ، وتفسير بعضها ببعض وقياس بعضها على بعض ووقوع بعضها موقع بعض ... إلى آخره ، فإني أخصها بتقديم الحديث عمّا سواها من الأدوات وربما قصرت الحديث عليها ، وأدوات النّفي منها ما هو فعل نحو : (ليس) ومنها ما هو اسم وهو : (غير) ومنها ما هو حرف وهو : (إنْ ولا ولات وما ولم ولما ولن) .

وهذه الأدوات من حيث العمل منها ما يعمل عمل (كان) وهو (ليس) وما حُمل عليه ، ومنها ما يعمل الجزم وهو : (لم ولمّا) ومنها ما يعمل النصب وهو : (لن) ومنها ما يعمل الجر بالإضافة وهو : (غير) .

أولاً : الحديث عن « ليس » :

تفيد (ليس) نفي خبرها عن اسمها في الحال ، وهي مما يعمل عمل (كان) بلا شرط . وهي فعل جامد عند جمهور النّحاة ، وسرُّ جمودها شبه الحرف وهو (ما) فقد لزمت صيغة الماضي ولم يأت منها مضارع ولا أمر ، ولم تجر مجرى غيرها من أخواتها في التصريف للسّبب السابق ـ الأمر الذي جعل الفارسي في أحد قوليه ، وأبا بكر بن شقير في أحد قوليه يذهبان إلى أنّها حرف .

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : أوّل من ذهب من النحاة إلى أنّ (ليس) حرف هو ابن السّراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في الحلبيات وأبو بكر بن شقير وجماعة ، واستدلوا على ذلك بدليلين .

الدليل الأول : أنَّ (ليس) أشبه الحرف من وجهين :

* الوجه الأول : أنّه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنّه يدلّ على النّفي الذي تدل عليه (ما) وغيرها من حروف النّفي .
* الوجه الثاني : أنّه جامد لا يتصرف كما أنّ الحرف جامد لا يتصرف .

الدليل الثاني : أنّه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أنّ الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال ، فإنّ عامة الأفعال الماضية تدل على الزّمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدلّ على نفي الحدث الذي دلّ عليه خبرها في الزمن الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل .

فإذا قلت : (ليس خلق الله مثله) فـ (ليس) أداة نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي ـ وهو (خلق) ـ وفاعله في محل نصب خبرها ، وفي هذا المثال قرينة ـ وهي كون الخبر ماضياً ـ على أنّ المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1] يشتمل على قرينة تدل على أنّ المراد نفى صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كلّه قالوا : هي حرف .

ويردّ ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أنّ تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها فتقول : (ليست هندٌ مفلحةً) وأنّ تاء الفاعل تدخل عليها فتقول : (لستُ ولستما ولستم ولستن) وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنّه منازع فيه ؛ لأنّ المحقّق الرضي ذهب إلى أنّ (ليس) دالّة على حدث ـ وهو الانتفاء ـ ولئن سلمنا أنّها لا تدلّ على حدث ـ كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور ـ فإنّا نقول : إنّ عدم دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النّفي ، والمعتبر إنّما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالّة عليه فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها[2] .

ويعلّل الشّيخ خالد الأزهري سرّ جمود (ليس) بأنّها وُضعت وضع الحروف في أنّها لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلقها[3] .

---

(١) سورة هود الآية / ٨ .

(٢) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ١/٢٦٢، ٢٦٣ وانظر الكواكب الدّريّة في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية ص/٢٦٦، ٢٦٧ للأسنوي جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن ٧٠٤ ـ ٧٧٢ تحقيق د / عبدالرزاق السعدي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، والأشموني بحاشية الصبان ١/٢٣٠ .

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١/١٨٦ .

تعقيب :

أولاً : يمكن رد الاعتراض بأن تاء التأنيث مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف وإن كانت مع الأسماء متحركة مطلقاً نحو : فاطمة وبعض الحروف نحو : ثُمّتَ ، وساكنة مع الحرفين نحو : (رُبَّتْ ، وثمتْ) ومتحركة في (لات) لعارض ، وأصلها السكون كما حركت مع الفعل وضعا في نحو :

﴿ قَالَتِ الأَعرَابُ ءَامَنَّا ﴾(١) .

وأما لحاقها تاء الفاعل فلكونها على صورة الفعل الفرعية وهي (فَعْل) في (فَعِل) نحو (شَهْد) في (شَهِد) ، وعلى كل حال فـ (ليس) على (فَعْل) وهي مشتركة بين الأسماء نحو : (شَهْر) والأفعال نحو (عَلْمَ) في (عَلِمَ) ، والحروف نحو : (ليت) وليست خالصة للفعل لأنّها غير مانعة للصرف !!!

ويرد ما ذهب إليه الرضي دلالة أخواتها من أدوات النفي على الانتفاء كذلك ، فكما دلّت (لم ولما ولا ولات وما) على النفي فكذلك هي من باب أولى ، ويرجح حرفيتها عندي غيرُ ما سبق أمور :

الأول : استعمالها استعمال (ما) ووقوعها موقعها في قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع الجزعين .

الثاني : استعمالها عند البغداديين استعمال « لا » في العطف نحو قوله :

إنما يجزى الفتى ليس الجملُ

وذلك لشبهها (ما ولا) في المعنى وشبه الشيء منجذب إليه ، ولا يقع الشيء موقع غيره إلا إذا كان من واديه .

---

(١) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

الثالث : أنّها جامدة تشبيهاً لها بالحرف ؛ إذ هو أصل في الجمود ، والأفعال متأصلة في التصريف .

الرابع : أنّها ضُمِّنَتْ معنى (إلاّ) فاستعملتها العرب أداة استثناء نحو : قام القوم ليس زيداً ، فتضمنها معنى (إلا) ووقوعها موقعها يرشح جمودها وحرفيتها عندي ، حيث اللازم في النظم أنّه لا يقع شيء موقع غيره إلا إذا كان من واديه ومنه بصلة ووشيجة قربى .

الخامس : قيل إن (ليس) أصل (لات) إذ الأصل (لَيِسَ) بكسر الياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (لاس) ثم أبدلت السين تاء كما في النات وأكيات من الناس وأكياس ، وعليه فـ (ليس) أصل (لات) و (لات) فرع (ليس) ، ولا بد من التجانس بين الأصل والفرع ، فبطل القول بفعلية (لات) كذلك الشأن في (ليس) إذ لا يلد الإنسان حيواناً ، ولا الحيوان إنساناً !!!

السادس : أن اسمها يحذف كما في نحو : ليس خلق مثله ، إذا كانت نافية أو استثنائية كما حذف اسم (لات) في قوله ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾(١) .

ثانياً : يتضح ممّا تقدم أنّ النّحاة اختلفوا في (ليس) فالجمهور على أنّها فعل ، وذهب جماعة إلى أنّها حرف نفي ، منهم الفارسي وأبو بكر بن شقير وابن السّراج ، وهذا الخلاف يحملني على القول بأنّ (ليس) من قبيل ما يقال فيه بالوسطية في العربية مثل : اسمي الفاعل والمفعول ، حيث تجاذبها شبهان :

أحدهما : شبه الفعل حين قلبت بعض علاماته وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل .

والآخر : وهو شبه الحرف في المعنى ، والحرف أصل في الجمود فكذلك ما أشبهه ، وعلى ذلك فـ (ليس) وسط بين الفعل والحرف ـ والله أعلم ـ

(١) سورة ص الآية / ٣ .

على أن سيبويه أجاز في قولهم : (ليس خلق الله مثله) حرفية ليس وفعليتها[1] .

وقد ترتب على جمود (ليس) لشبهها الحرف أن اختلف النحاة في جواز توسط خبرها بينها وبين اسمها أو تقديمه عليها ، فأكثر النّحاة على جواز تقدّم الخبر على الاسم كما في قول الشاعر :

سلي إن جهلت الناس عنّا وعنهم # فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

وقول الآخر :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها # فليس إلى حسن الثناءِ سبيلُ

ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، وقد صرح الشيخ خالد الأزهري بالمانع وهو[2] ابن درستويه[3] .

أمّا الخلاف في منع تقديم خبرها عليها فقد ذهب الكوفيون والمبرد وابن السراج إلى المنع ، وهو الصحيح لأمرين :

أحدهما : أنّه لم يُسمع : ذاهباً لستُ .

الآخر : أنهّا فعل جامد لا يتصرف في نفسه ، فكذلك لا يتصرف في غيره فأشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدّم باتفاق .

وذهب الفارسي ، وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى :

﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[4] وذلك لأنّ (يوم) متعلّق بـ (مصرفاً) وقد تقدّم على (ليس) وتقدُّمُ المعمول يؤذن بجواز تقدُّمِ العامل .

(١) انظر شواهد التوضيح لابن مالك / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٠٧ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/٢٧٣ ، والتصريح على التوضيح ١/١٨٧ .

(٤) سورة هود الآية / ٨ .

والجـواب : أنّهم توسعـوا في الظروف بمـا لم يتـوسـعـوا في غـيـرهـا ، ونُقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع(١) .

ومـذهب سـيـبـويه في ذلك عدلٌ حيث الجواز يقـتـضـيه قـيـاس الحـمل على (كان) في نحو : (قائماً كان زيد) والمنع يقتضيه قياسها على (ما) النافية من ناحـيـة ، وعلى (عـسى) من نـاحـيـة أخـرى ، وعلى ذلك يكون الجـواز والمنع متكافئان في الاحتجاج لهما ، والله أعلم .

وتتميّز (ليس) عن أخواتها بالآتي :

أنّها فعل جامد ، وأنّها ناقصة دائماً فلا تستعمل تامة ، وأنّها على غير بينة الفعل الأصلية ، وأنّها ترد استـثنائيـة ، مـثل (كـان) بشـرط مضـارعيـتهـا وسبقها بـ (لا) .

كـمـا تُهـمل حـمـلاً على أخـتـهـا (مـا) النافيـة في قـولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) فلفظة (ليس) عند جمـهـور النحـاة من الأفـعـال التي تعـمل عمل (كان) فـتـرفع الاسم وتنصب الخـبر بلا شـرط ولا قـيد ؛ لأنّهـا فعل ، والفعل عمـدة في العمل ، أصل فيه .

وأمّا مـا يرادفـهـا من نحـو : (إنْ ولا ولات ومـا) فـهي حروف ، والحـرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وهذه ليست كذلك ، وكان حقها أن لا تعمل إلا أنّها لمـا آخت (ليس) في المعنى منحـتـهـا العـرب بعض اخـتـصـاصـهـا فدخلت على الجـملة الاسـمـيـة وعـملت فـيـهـا عمل (ليس) ولما كـانت هذه الأحـرف فرعـاً على (ليس) اشـتـرطوا في عـملهـا عـمل (ليس) شـروطاً ، وإنّمـا اشـتـرطوا لعـملهـا شـروطاً لأنّ الفـرع دون أصله ، والفـروع لا ترقى إلى درجـة الأصـول ، فـهـذه

---

(١) انظر قطر الندى بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص / ١٨٥ .

الأحرف تدعوني إلى الحديث عن عمل الحروف بعامة وعن مرادفات (ليس) بخاصة ، فالحروف بعامة قد قسّمها أهل العربية إلى قسمين :

* ما لا يختصّ ، فلا يعمل نحو هل وبل .

* ما يختصّ بقبيل من الأسماء أو الأفعال ، فيعمل ، فما يختصّ بالأسماء يعمل فيها الجرّ ، وما يختصّ بالأفعال يعمل فيها الجزم(١) .

بل إنّ بعض النّحاة يرى أنّ الحرف يجب أن يعمل في كلّ ما دلّ على معنى فيه ، وأنّ أصل كل حرف أن يكون عاملاً ، وإذا وُجد حرف غير عامل فسبيلك أن تسأل(٢) .

ثم نرى النّحاة يقسمون عمل الحروف إلى عمل بالأصالة وعمل بالمشابهة ، أمّا العمل بالأصالة فكما في حروف الجر وحروف الجزم ، أمّا العمل بالمشابهة ففي (ما) العاملة عمل (ليس) وأخواتها ، و (إنّ) وأخواتها ، وما حُمل عليها ، و (أنْ) المصدرية وأخواتها .

أمّا (ما) العاملة عمل (ليس) وأخواتها فإنّ عملها ليس على سبيل الوجوب ، وإنّما هو على سبيل الجواز للأمور الآتية :

أولاً : أنّهم اشترطوا لعملها عمل (ليس) شروطاً حتى تُمنح اختصاصها في رفع الاسم ونصب الخبر ، ولو كانت عاملة بذاتها لما اشترطوا فيها شروطها .

ثانياً : اختلاف العرب والنّحاة في عملها عمل (ليس) فـ (ما ولا) لا يُعملها إلا أهل الحجاز وغيرهم لا يُعملها ، و (إنْ) لا يُعملها إلا أهل العالية

---

(١) انظر شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس ١/٨٦ ، ٨٧ .

(٢) انظر نتائج الفكر ص / ٧٤ .

وغيرهم لا يُعملها ، ورُوي عن الأصمعي أنّه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب ، يعني : نصب خبر (ما) المشبهة بـ (ليس)[1] .

هذا ـ بغض النظر عمّا ورد به القرآن ، فما ورد به القرآن الكريم هو لغة أهل الحجاز ، وإليه ذهب البصريون ، وزعم الكوفيون أنّ (ما) لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأنّ المرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها ، والمنصوب على اسقاط الباء ، لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوّضوا منها النّصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدّر فيه الباء وغيره[2] .

فهذا أبو زكريا الفراء يقول في معنى قوله تعالى[3] :

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ : « نصبت (بشراً) لأنّ الباء قد استعملت فيه ، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك[4] ألا ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا ، وأمّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء ، فإذا أسقطوها رفعوا ، وهو أقوى الوجهين في العربية ، أنشدني بعضهم :

لشتانَ ما أنوى وينوى بنو أبي # جميعاً فما هذان مستويان
تمنوا لي الموتَ الذي يشعبُ الفتى # وكلّ فتى والموتُ يلتقيان

وانشدوني :

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٨ ، وانظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/٣٠٢ فما بعدها .

(٢) انظر الهمع ١/١٢٣ .

(٣) سورة يوسف الآية / ٣١ .

(٤) أي على نزع الخافض .

ركابُ حُسَيْلٍ أشهرُ الصيف بُدَّنٌ # وناقةُ عمرو ما يُحَلُّ لها رحلُ

ويزعم حسْلٌ أنّه فرع قومه # وما أنت فرعٌ ياحسيلُ ولا أصلُ

وقال الفرزدق :

أما نحن راءو دارِها بعد هذه # يدَ الدهرِ إلا أن يمرَّ بها سَفْرُ ... »[١]

ويردّ ابن يعيش قول الفراء السابق بقوله : وهذا غير مرضيٍّ ؛ لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجارُّ والمجرور في موضع نصب ، فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه ، فالنصب إنّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ، ألا ترى أنّك تقول : (كفى بالله شهيداً) فيكون الاسم مجروراً بالباء ، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو : (كفى اللهُ) لأنّه لم يكن موضعهما نصباً بل رفعاً ، وكذلك تقول : (بحسبك زيد) فإذا سقط الخافض قلت : (حسبُك زيدٌ) بالرفع ؛ لأنّه كان في موضع مبتدأ ، وكذلك تقول : (ما جاءني من أحد) وتقول : (ما جاءني أحدٌ) فترفع ؛ لأنّ موضعه كان مرفوعاً ، فبان بما ذكرته أنّ خبر (ما) ليس منصوباً بما ذكروه من سقوط الباء ، وإنّما هو بنفس الحرف الذي هو (ما) للشبه الذي ذكرناه وهو أنّ أهل الحجاز يشبهونها بـ (ليس) ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يُفعل بـ (ليس) كذلك ، وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يُعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة (هل والهمزة) ونحوهما ممّا لا عمل له لعدم الاختصاص[٢] .

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٤٢ ، ٤٣ ، وانظر شرح المفصل ١/١٠٨ .

(٢) انظر شرح المفصل ١/١٠٨ ، ١٠٩ ، والهمع ١/١٢٣ .

* وأمّا (لا) المشبّهة بـ (ليس) فحكمها حكم (ما) في الشّبه والإعمال ؛ فلغة الحجازيين إعمالها عمل (ليس) ولغة تميم إهمالها ، مثال إعمالها قول الشاعر :

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقياً # ولا وزر ممّا قضى الله واقياً

ولعملها هذا شروط مذكورة في مظانّها ، وقد أنكر أبو الحسن الأخفش عمل (لا ولات) فقال إنّهما حرفان وليسا فعلين ، فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالإبتداء ، والخبر محذوف ، وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل[1] .

* وقد ذكر ابن عقيل مذهبين في عمل (لات) فقال : (وأمّا) (لات) فهي (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث المفتوحة ، ومذهب الجمهور أنّها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنّها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل إنّما يذكر معها أحدهما ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] بنصب الحين ، فحُذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص ...

وقد قُرِئ شذوذاً : (ولات حينُ مناصٍ) برفع الحين على أنّه اسم (لات) والخبر محذوف ، والتقدير : ولاتَ حينُ مناصٍ لهم ، أي : (ولات حينُ مناصٍ كائناً لهم) .

واختصاصها بلفظ (الحين) هو مذهب سيبويه ...

ومذهب الأخفش أنّها لا تعمل شيئاً ، وأنّه إنْ وُجد الاسم بعده منصوباً فناصبه فعل مضمر ، والتقدير : لات أرى حينَ مناص .

---

(١) انظر المفصل ١/١٠٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٧ .

(٢) سورة ص الآية / ٣ .

وإنْ وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم[1] .

ولا خلاف بين ما ذكره ابن يعيش سلفاً من أنّ الأخفش لا يُعمل (لا ولات) وبين ما ذكره ابن عقيل هنا من أنّ (لات) لا تعمل شيئاً ، حيث لم يُصرح بذكر (لا) إذ أنّ (لات) هي (لا) زيدت عليها تاء التأنيث .

ولعل الأخفش فيما ذهب إليه كان ينظر إلى ضعف الشبه بين (لا ولات) وبين (ليس) على الرغم من قوته بين (ما) وبين (ليس) لقوة الشبه بينهما .

يقول أبو البقاء الكفوي : قوة الشّبه بين (ما وليس) دون (لا وليس) ـ جعلها أقوى بين (ما وليس) لأنّ (ما) تختصّ بنفى الحال كـ (ليس) ولذلك تدخل على المعرفة والنكرة كـ (ليس) نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، وما أحدٌ أفضلَ منك .

ولا تدخل (لا) إلا على النكرة نحو : لا رجلَ أفضلَ منك . وامتنع : لا زيدٌ منطلقاً[2] .

واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل بالنسبة إلى استعمال (ما)[3] .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٣١٩/١ فما بعدها .

(٢) خلافاً لابن الشجري وغيره ، حيث احتج بعضهم بقول النابغة :

بدتْ فعلَ ذي وُدٍّ فلما تبعتُها # تولّتْ وبقّتْ حاجتي في فؤاديا

وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً # سواها ولا عن حبّها متراخيا

وكقول المتنبي أيضاً :

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى # فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٣١٥/١ فما بعدها ، وشرح القطر بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ص/٢٠١ فما بعدها ، وانظر الأمالي الشجرية ٢٢٤/٢ ، ٢٢٥ .

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص/١٠٠٨، ١٠٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٩/١، وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ص / ١٤٣ فما بعدها .

* كما اختلف أهل العربية في عمل (إنْ) النافية ، فمذهب أكثر البصريين والفراء على أنّها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين خلافاً للفراء أنّها تعمل عمل (ليس) وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السّراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني ، واختاره المصنف (ابن مالك) وزعم أنّ في كلام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إشارة إلى ذلك، وقد ورد السّماع به، قال الشّاعر :

إنْ هو مستولياً على أحدٍ # إلا على أضعف المجانين

وذكر ابن جني ـ في المحتسب ـ أنّ سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه ـ قرأ : ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمثَالَكُم ﴾(١) بنصب العباد(٢) .

ثالثاً : أنّهم أهملوا (ليس) حين حملوها على أقرب مرادف لها ، وهي (ما) فقالوا : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع الجزءين .

* وقد جوز ابن مالك أن تكون (ليس) هنا من قبيل الحرف أو الفعل ، حيث يقول : ولك أنْ تجعل اسم (ليس) من (ليس هذا أريد) ضمير الشأن ، و (أريد) خبراً ، و (هذا) مفعولاً متقدماً ، وأن تجعل (هذا) اسمها ، و (أريد) خبرها ، ولك أن تجعل (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر، وفي قول ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ : (ليس ينادي لها) شاهد على استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر ، أشار إلى ذلك سيبويه ، وحمل على ذلك قول بعض العرب : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع ، وأجاز في قولهم : (ليس خلق الله مثله) حرفيّة (ليس) وفعليتها ، على أن يكون اسمها ضمير الشّأن ، والجملة بعدها خبر .

وإن جُوِّز الوجهان في (ليس ينادى لها) فغير ممتنع(٣) .

---

(١) سورة الأعراف الآية / ١٩٤ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/٣١٧ فما بعدها .

(٣) انظر شواهد التوضيح والتصحيح ص / ١٤٠ ـ ١٤٢ .

رابعاً : نصّ الأيمة على أنّ إهمال (ما) هو القياس ، وإن كان إعمالها أفصح كما ورد به السّماع[1] .

يقول ابن جني في باب : (اختلاف اللغات وكلّها حجّة) : « اعلم أنّ سَعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخلد إلى مثله .

وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها ، لكنّ غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقومها على أختها ، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبلُ لها ، وأشدّ أنساً بها .

فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا ، أو لا ترى إلى قول النبي ـ ﷺ ـ : « نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ » هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين[2] .

ومن هنا يتبين أن ابن جني يرى تعادل اللغتين لتكافؤ أدلة كلٍّ منهما حيث يقول في باب : (في تعارض العلل) : « الكلام في هذا المعنى من موضعين :

أحدهما : الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما .

والآخر : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان ... ثم قال : الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفان ؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال ، وترك

---

(١) الكتاب ٥٧/١ ، وأسرار العربية ص/٥٩ ، ٦٠ ، ورصف المباني ص / ٣٨٠ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، والجني الداني ص/٣٢٢ ، وشرح الجمل ٥٩١/١ ، وشرح الفاكهي بحاشية يس ٨٦/١ ، والخصائص ٢٦٠/٢ .

(٢) الخصائص ١٠/٢ .

بني تميم إعمالها ، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل ، فكأنّ أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها .

وكأنّ بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل واحد من جزئيها كقولك : (ما زيدٌ أخوك ، وما قام زيدٌ) أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النّفي دخول (هل) عليها للاستفهام ؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين[١] .

خامساً : ابطال عمل هذه الحروف لأدنى طارىء ، فإذا فُصل بين (ما) وبين معموليها بـ (إنْ) الزائدة ، أو نُقض نفيها بـ (إلا) ، أو تقدّم الخبر على الاسم وهو غير ظرف أو جار ومجرور ... بطل عملها وأصبحت الجملة بعدها ابتدائية[٢] .

سادساً : من المعلوم أنّ الحرف لا يعمل إلا فيما اقتضاه لفظاً أو فيما دلّ على معنى فيه، وهذه الحروف لا تنفي الاسم ، وإنّما تنفي مضمون الجملة ، أو تطلب مضمون الجملة مثل : جميع حروف المعاني ، ومضمون الجملة ـ كما هو معروف ـ مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ، فهي لا تقتضي اللفظ بعينه ، وإنّما مضمون الجملة ، وكأنّ سبيل (كان) وأخواتها ، و (ظنّ) وأخواتها ، و (إنّ) وأخواتها سبيل حروف المعاني لعدم تشبثها باللفظ ، ولكن لقيام اعتبارات أخرى أعملت[٣] .

---

(١) الخصائص ١٦٦/١ ، ١٦٧ .

(٢) الكتاب ٥٩/١ ، وأسرار العربية ص/٦٠ ، ونتائج الفكر ص/٧٥ ، ورصف المباني ص/٣٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٢/١ ، ٥٩٣ ، والجنى الدّاني ص/٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٣) أسرار العربية ص/٥٩ ، ٦٠ .

وهذه الاعتبارات كالسماع واطّراد شكل التركيب بعدها حيث الاسم مرفوع والخبر منصوب أو نصبهما معاً كما في باب (ظنّ) ودلالتها على الحدث وتصرفها تصرف الأفعال الحقيقيّة وغير ذلك ، ولم يصرّح بوجوب عمل هذه الحروف إلا ابن الأنباري في أسرار العربية حيث نصّ على وجوب إعمالها بعد أن ساق وجه مشابهة (ما) لـ (ليس) غير أنّه رجع عن ذلك فنصّ على وجوب إهمالها لعدم اختصاصها(١) .

ولعل ابن الأنباري نظر إلى وجوب الإعمال إذا اجتمعت شروطه ، فيجوّز إعمالها بدليل أنّ بعض العرب أعملها ، وبعضهم أهملها ، ثم يُنْتَقَضُ هذا الجواز بأدنى شُبْهَةٍ أو استصحاباً للأصل فيها ، وهي كونها حرفاً مشتركاً وأمّا سر إعمال هذه الحروف على سبيل الجواز فيتضح ممّا سبق مشابهتها لـ (ليس) حيث آختها معنى فعملت إعمالها . والله أعلم .

(١) أسرار العربية ص / ٥٩ ، ٦٠ .

جهات التآخي بين « ليس » والحروف المشبهات بها

يتضح مما سبق أنّ هذه الحروف عملت عمل (ليس) لمرادفتها لها في المعنى ، والشيء إذا رادف الشيءَ عمل عمله .

ويعلّل ابن قيم الجوزية عمل (لا) النافية عمل (ليس) بقوله : « إنّ (ما) النافية أعملها أهل الحجاز لشبهها بـ (ليس) في الدخول على الجملة ، ومن العرب من اكتفى من ذلك التّعلق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ، ورآها ثابتة في التأثير بالعمل الذي هو النصب ، وإنّما اختلفوا في (ما) ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما) لـ (ليس) في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبيهها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) أقوى ؛ لأنّها كلمة كـ (ليت ولعل وكأنّ) ...

والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن (ما وهل) فلم يكن بدٌّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السابق ، ولذلك إذا قلت : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) لم يعملها أحدٌ منهم[1] لأنّه لا يُتوهم انقطاع زيد

---

(١) كون ابن القيم يذكر إجماع أهل العربية على عدم عمل ما في المثال المذكور يرد بما ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد عند قول كعب :

وما سعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا # إلا أغنٌّ غضيضُ الطرفِ مكحولُ

قال ابن هشام : اختلفوا في الخبر المقرون بـ (إلا) بعد (ما) على أربعة أقوال :

أحدها : وجوب الرفع مطلقاً ، وهو قول الجمهور نحو : وما محمدٌ إلا رسول ، ووجهه أنّ (ما) إنّما عملت لشبهها بـ (ليس) في النفي ، وقد انتقض النفي بـ (إلا) فزال الأمر الذي عملت لأجله .

والثاني : جواز النصب مطلقاً ، وهو قول يونس ، ووجهه الحمل على (ليس) .

والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً ، وهو قول الفراء فيجيز : (ما زيدٌ إلا قائماً) ويمتنع : (ما زيدٌ إلا أخاك) .

الرابع : جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به ـ كما في بيت كعب ـ وهو قول بقية الكوفيين ، فيجيزون : (ما زيدٌ إلا زهيراً) ويمنعون : (ما زيدٌ إلا قائماً) وعليه فقوله : (إلا أغنٌّ) بالنصب جائز على الأقوال الثلاثة الأخيرة . انظر شرح بانت سعاد لابن هشام بحاشية الباجوري ص/١٦ .

عن (ما) لأنّ (إلا) لا تكون إيجاباً إلا بعد نفي ، فلم يُتوهم انفصال الجملة عن (ما) ولذلك لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو : (ما قائم زيدٌ) إذ ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً عنها إلا مع الاعتماد على ماقبلها ، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عمّا قبلها لهذا السّبب ، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهارها ، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .... »[1] .

*** *** ***

ويقول الشيخ يس بن زين الدين العليمي معلقاً ... على قول الفاكهي في النوع الثاني من الأحرف ، وهو ما لا يختص لا بالاسم ولا بالفعل ، ولكنه يعمل كالأحرف المشبهة بـ (ليس) : أفاد أنّها إنّما عملت لعارض الحمل على (ليس) .

وقال غيره : على أنّ من العرب من يهملهن على الأصل ، وهذا مبني على أنّ حقّ المشترك الإهمال ...

وظاهر صنيعهم هنا أنّه ليس في المشترك ما يعمل عملاً خاصاً [2]... ويزيد ذلك التّآخي تأكيداً ما يأتي :

أولاً : التّقارض بين المتآخيين من أدوات النّفي ، نحو : إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء والعكس ، يقول ابن هشام : « من مُلَحِ كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة :

---

(١) انظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٣٠/١ فما بعدها .

(٢) انظر شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس ٧٦/١ .

١ ـ إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها نحو قوله تعالى :

﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾[1] فيمن نصب (غير) . وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها نحو[2] :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] .

٢ ـ ومنه التقارض بين (ليس) و (ما) حيث تُحمل (ما) على (ليس) فتعمل عملها كما في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[4] في لغة أهل الحجاز ، وتحمل (ليس) على (ما) في الإهمال نحو قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) وقولهم : (ليس هذا إلا الحقُّ) بالرفع . فالتقارض بين المتآخيين دليل صحة وقوع أحدهما موقع الآخر وتفسيره به إذ هما بمعنى .

٣ ـ ومن التقارض بين (لم) و (لن) فينصب المضارع بعد (لن) ويجزم بعد (لم) قال ابن هشام إنّها : أي (لن) قد تجزم لقوله :

أيادي سبا ياعزَّ ما كنت بعدكم # فلن يحلَ للعينين بعدك منظر

وقوله :

لن يخبِ الآنَ من رجائك مَنْ # حركَ من دونِ بابك الحلقة

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة هكذا قال ابن هشام[5] .

(١) سورة النساء الآية / ٩٥ .

(٢) سورة الأنبياء الآية / ٢٢ .

(٣) انظر المغني بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ص/٦٩٧ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٥ فما بعدها ، والكوكب الدري للأسنوي ص/٣٧ .

(٤) سورة يوسف الآية / ٣١ .

(٥) انظر المغني ٢٨٥ ، ٦٩٨ ، والأشموني ٣/٢٧٨ .

ويقول أيضاً ابن هشام في القاعدة الحادية عشرة : الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النّصب ، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾(١) وفيه نظر ، إذ لاتحلّ (لن) هنا محل (لم) ، وإنّما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحلّ محله كما قدمنا .

وقيل : أصله : (نشرحَنْ) ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها ، وفي هذا شذوذان :

توكيد المنفي بـ (لم) مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى ، وحذف النّون لغير مقتض ، مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذف ، وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم ...(٢)

ويعلّق السّهيلي على الجزم بـ (لن) فيقول : وكان ينبغي أن تكون جازمة ؛ لأنّها حرف نفي مختص بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت ليتطابق اللفظ والمعنى ... وقد فعلت ذلك طائفة من العرب ... على أنّها قد ضارعت (لم) لتقارب المعنى واللفظ حتى قُدّم عليها معمول فعلها ، فقالوا : (زيداً لن أضربَ) كما قالوا : (زيداً لم أضربْ)(٣) .

يتبيّن لنا من كلام السّهيلي أنّ الجزم بـ (لن) يؤكده أمران :

---

(١) سورة الشرح الآية / ١ .

(٢) المغني ص/٦٩٨ ، وانظر شرح ألفية ابن معط تحقيق ودراسة حسن محمد عبدالرحمن أحمد ص/٥٤٨، ٥٤٩، ٧٣٢ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، والاقتراح ص/٨٤، ٨٥، ١٠٦، وانظر الهمع ٢/٤، ٥٦، وانظر بدائع الفوائد ١/٩٥ وسفر السعادة وسفير الإفادة ص/٥٦٤، ٥٦٥ لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ٥٥٨ ــ ٦٤٣ . تحقيق محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ومخ مدني الأريب لوحة / ١٢٧ ب .

(٣) انظر نتائج الفكر ص/١٣٠ .

أحدهما : أنّها حرف مختص بالأفعال ، وما كان كذلك حقّه الجزم .

والآخر : حملها على (لم) لأنّها أختها في النفي ، وأدوات النّفي كما تقدّم يُحمل بعضها على بعض لاشتراكها جميعاً في النّفي .

ومن هنا ضارعت (لن) (لم) في المعنى واللفظ ، الأمر الذي جعلهم يقيسون (لن) على (لم) في تقديم معمول فعلها عليها كما تقدّم .

٤ ـ التّقارض بين (لم) و (لا) .

من ذلك رفع المضارع بعد (لم) حملاً على (لا) لأنّها أختها في النّفي نحو قوله :

لو لا فوارس من نُعْمٍ وأسرتهم # يومَ الصّليفاء لم يوفون بالجار

قال ابن جني : فقد شبّه الشاعر للضرورة (لم) بـ (لا) فقد يشبّه حروف النفي بعضها ببعض لاشتراك الجميع في دلالته عليه ، ألا ترى إلى قوله :

أجِدَّكَ لم تَغْتَمِضْ ليلة # فترقدها مع رُقَّادها

فاستعمل (لم) في موضع الحال، وإنّما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال .

وأنشدْنا :

أَجِدَّكَ لن ترى بثُعَيْلِباتٍ # ولا بَيْدَانَ ناجيةً ذمولا

استعمل أيضاً (لن) في موضع (ما)(١) .

وعكس ما تقدّم وهو الجزم بـ (لا) النافية كما في قول الشاعر :

لئن مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركة # لا تُلْفِنا من دماءِ القومِ نَنْتَفِلُ

حيث جُزم الفعل (تُلْفِ) بعد (لا) النافية .

---

(١) الخصائص ٣٨٨/١ .

يقول الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ ﴾[1].

قوله: (لا يأتون بمثله) جواب لقوله: (لئن) والعرب إذا أجابت (لئن) بـ (لا) جعلوا ما بعد (لا) رفعاً؛ لأنّ (لئن) كاليمين، وجواب اليمين بـ (لا) مرفوع، وربّما جزم الشاعر؛ لأنّ (لئن): (إنْ) التي يجازى بها زيدت عليها لامٌ، فوُجِّه الفعلُ فيها إلى (فعل) ولو أُتِيَ بـ (يفعل) لجاز لجزمه.

وقد جزم بعض الشعراء بـ (لئن) وبعضهم بـ (لا) التي هي جوابها، قال الأعشى: (لئن مُنِيْتَ) ... البيت[2].

ويقول الفراء: والعربُ تقول: (ربطتُ الفرسَ لا يتفلّتُ) جزماً ورفعاً، (وأوثقتُ العبدَ لا يفرر) جزماً ورفعاً، وإنّما جُزم لأن تأويله: (إن لم أربطْه فرَّ) فجزم على التأويل.

أنشدني بعض بني عُقيل:

وحتى رأينا أحسنَ الفعلِ بيننا # مُساكتةً لا يقرفُ الشرَّ قارفُ

يُنشد رفعاً وجزماً. وقال آخر:

لو كنتَ إذ جئتنا حاولتَ رؤيتنا # أو جئتنا ماشياً لا يعرفِ الفرسُ

رفعاً وجزماً. وقوله:

لطالما حلأت ما ها لا تردْ # فخلياها والسّجال تبترد[3]

*** *** ***

ممّا تقدم يتبين لنا أن الفراء جعل (لا) في آية الإسراء صالحة لأنْ يكونَ الجزم بها أو بـ(إنْ) الشرطية في (لئن) على أنّ الجواب للشرط مع تقدّم القسم.

(١) سورة الإسراء الآية / ٨٨.

(٢) انظر معاني الفراء ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(٣) انظر معاني الفراء ٢/ ٢٨٤، ٣٨٣.

وفي المثالين والأبيات الثلاثة جعل (لا) هنا في تأويل الشرط ، ولذلك جُزم الفعل بعدها حملاً على المعنى ، والوجه عندي : أنّ (لا) النافية هنا جزمت حملاً على أختها (لم) كما حُملت (لم) عليها في قولهم : (لم يوفون بالجار) .

ثانياً : التّعاقب بين المتآخيين من أدوات النّفي :

من التّعاقب بين أدوات النّفي تعاقب (لا) و (ما) على الموضع الواحد : وذلك كالفعل المضارع المنفي في جواب القسم نحو : (والله لا يقومُ زيدٌ) ويجوز أن تجعل (ما) مكان (لا) فتقول : (والله ما يقومُ زيدٌ غداً) كما يجوز أن تقول : (والله لا يقومُ زيدٌ الآن) والأكثر أن تكون (لا) في المستقبل ، و (ما) في الحال .

يقول ابن أبي الربيع : وربما جُعلت إحداهما مكان الأخرى ، ومن هذا قولهم : (مَرِض حتى لا يوجونه) أي : هو الآن لا يُرجى ، (لا) هذه حرف صدر لا يتقدّم معمول منفيُّها عليها ، فلا تقول : والله زيداً لا أضربه ، كما تقول : والله زيداً لأضربنَّ .

ويجوز لك أن تحذف (لا) ولا تجعل مكانها (ما) فتقول : (والله أضربُ) تريد : لا أضربُ ، قال الله تعالى :

﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[1] قال الشاعر :

تالله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ

المعنى : لا يبقى ...

قوله : وربما حُذفت (لا وما) ردّ بعض الناس هذا فقالوا : لا تُحذف (ما) إنّما تُحذف (لا) ألا ترى أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا جواباً للقسم فإنّك تقول : :

(١) سورة يوسف الآية / ٨٥ .

والله ما زيدٌ قائمٌ ، ولا يجوز أن تقول : والله زيدٌ قائمٌ ، وأنت تريد : والله ما زيدٌ قائمٌ ...[1]

٤ ـ كما تعاقبت (ليس وغير) في قول لبيد :

وإذا جُزيتَ قرضاً فأجزه # إنّما يجزى الفتى ليس الجمل

فـ (ليس) هنا عاطفة بمعنى : (لا) عند الكوفيين ، حيث رَوَوْه كذلك ، وبمعنى : (غير) عند البصريين حيث رَوَوْه : (إنّما يجزى الفتى غيرُ الجمل) وقال بعضهم : معناه : (ليس الجمل يجزى) فحذف الفعل[2] .

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص / ٩٢٠ .

(٢) انظر الأزهية ص / ١٩٦ .

ثالثاً : توكيد إحداهما بالأخرى ، والدليل على ذلك الجمع بينهما على سبيل التوكيد ، ولا يؤكد الشّيءُ بغيره وإنّما يؤكد بإعادة لفظه أو بمرادفه كما في قول أميّة :

طعامُهم إذا أكلوا مهنّا # وما إنْ لا تُحاك لهم ثيابُ

فقد جمع بين (ما) و (إنْ) و (لا) قصداً إلى التوكيد[1] . ونظير ذلك قول الشاعر :

في حيث لا إنْ ما رأيتُ مثلَها

فجمع بين (لا وإنْ) وهما بمعنى : (ما) و (ما) فاجتمع الثلاثة أحرف بمعنى واحد ، ومنه قول الآخر :

يُرجى المرءُ ما لا إنْ يُلاقى # وتعرِض دون أدناه الخطوبُ

فجمع بين ثلاثة أحرف ، وهي : (ما ولا وإنْ) وهي بمعنى واحد[2] . ويزيد ذلك توكيداً أنّهم ركّبوا (لمّا) من (لم) و (ما) .

فـ (لمّا) أخت (لم) في الدلالة على نفي الفعل ، ولكنّها مركبة من (لم) و(ما) النافيّة ، فأفادت توكيد النّفي ؛ لأنّها رُكّبت من حرفي نفي .

ومن هنا كان النفي بها مشعراً بأنّ السّامع كان يترقّبُ حصول الفعل المنفي فيكون النّفي بها نفياً لحصولٍ قريبٍ ، وهو يُشعر بأنّ حصول المنفي بها يكون بعد مدة ، وهذا استعمال دلّ عليه الاستقراء ، واحتجوا له بقول النابغة :

أزف التّرحّلُ غيرَ أنّ ركابَنا # لمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قد

فنفى بـ (لمّا) ثم قال : (وكأن قد) أي : وكأنّه قد زالت[3] .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ ، والانصاف ص / ٦٣٦ .

(٢) ضرائر الشعر للقيرواني ص/١٩٩ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص/٦٩ ، ٧٠ .

(٣) انظر التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٢/٣٠٠، وانظر نتائج الفكر ص/١٢٧، ١٢٨، والكتاب لسيبويه ٢/٣٦٩ .

رابعاً : تفسير بعضها ببعض ؛ إذ لا يفسر الشيء إلا بما هو من جنسه حيث يرى الكوفيون أنّ (لا) في نحو : (جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء) أنّ (لا) هنا اسم بمعنى : (غير) وأنّ الخافض دخل عليها نفسها ، وأنّ ما بعدها خُفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفاً ، ويسميها زائدة ...[1]

ويقول الهروي مؤكداً مذهب الكوفيين : وأمّا (لا) بمعنى : (غير) فقولك :

خرجت بلا زاد ، أي : بغير زادٍ ، وجئت بلاشيءٍ ، وغضبت من لاشيءٍ ، وأخذته بلا ذنب ، أي : بغير ذنب :

و (لا) هنا اسم لدخول حرف الخفض عليها ، ومنه قوله تعالى :

﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ ﴾[2] معناه : غيرُ فارضٍ وغيرُ بكرٍ ، وكذلك قوله : ﴿ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾[3] معناه : غيرُ شرقية وغيرُ غربية .

وكذلك قوله : ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لاَّ بَارِدٍ وَلاَ كَرِيمٍ ﴾[4] معناه : غير بارد وغير كريم .

وقال جل شأنه : ﴿ انطَلِقُواْ إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَثِ شُعَبٍ لاَّ ظَلِيلٍ ﴾[5] . معناه : غير ظليل ويؤكد مجيء (لا) بمعنى : غير عطفها على (غير) في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[6] معناه : وغير الضالين[7] وهي قراءة بعض الصحابة ، وقال الأسود بن يعفر :

---

(١) انظر التصريح ١/٢٣٧ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٦٨ .

(٣) سورة النور الآية / ٣٥ .

(٤) سورة الواقعة الآيتان / ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) سورة المرسلات الآيتان / ٣٠ ، ٣١ .

(٦) سورة الفاتحة الآية / ٧ .

(٧) إذ لا يُتصور عطف الحرف على الاسم .

تحـيّةَ مِنْ لا قـاطعِ حـبلَ واصلٍ # ولا صـارمٍ قـبلَ الفـراقِ قـرينا

أراد تحيةَ إنسانٍ غيرِ قاطع حبلَ من يصله .

وتقول : وزيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ .

وتقول : مررتُ برجل لا فارسٍ ولا شجاعٍ ، ولا فارسٌ ولا شجاعٌ ، تريد : غيرِ فارسٍ وغيرِ شجاعٍ ، من خفضه جعله نعتاً لرجل . والمعنى : غير فارسٍ وغير شجاعٍ .

ومن رفع أضمر (هو) أراد : لا هو فارسٌ ولا هو شجاعٌ [1].

ومن ذلك أيضاً مجيء (لا) بمعنى : (لم) نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾[2] أي : لم يصدق ولم يصل ، وكذلك قوله : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[3] أي : لم يقتحم العقبة . ومن هذا قول القائل للنبي ـ ﷺ ـ (أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهل)[4] أي : لم يأكل ولم يشرب ، يعني : الجنين .

ونظير وقوع (لا) موقع (لم) أيضاً قول الشاعر :

وأيُّ خميسٍ لا أفأنـا نهابَـه # وأسيافُنا يقطُرنَ من كبشه دمـا

إنْ تغفرْ اللهم تغفر جمّـا # وأيُّ عبدٍ لك لا ألمّـا

استشهد بالبيتين أبو حيان على دخول (لا) النافية ، فتنوب مناب (لم) إذا قُرنت بالفعل المضارع ، فالمعنى : لم نفيء ولم يُلِمَّ[5] .

(١) انظر الأزهية ص/١٦٠، ١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٨/١ .

(٢) سورة القيامة الآية / ٣١ .

(٣) سورة البلد الآية / ١١ .

(٤) انظر روايات الحديث وتخريجه وشرحه في جامع الأصول ٤٢٨/٤ ـ ٤٣١ .

(٥) البحر المحيط ٣٩٠/٨ ، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢ .

ويؤكد مجيء (لا) بمعنى : (لم) عطفُ (لم) عليها في قول زهير :

وكان طوى كشحاً على مُسْتَكِنَّةٍ # فــلاهـوأبداهـاولـم يتــقــدّم[1]

*** *** ***

ومن ذلك مــجــيء (لا) بمــعنى : (ليس) في نحــو : (لا رجلٌ في الدار) بالرفع والتنوين ، بمعنى : (ليس رجلٌ في الدار) ومنه قوله :

﴿وَّلَاتَ حِيــنَ مَنَاصٍ﴾[2] أي : لَيس حــينَ فِرار ، والتــاء زائدة في (لات)[3] إما للمبالغة ، وإما لتأنيث الحرف ...

وتأتي (لا) لتغيير الشيء عن حالـه ، فقـولك : (لـو جئتني لأكرمتك) يكون معناه : أنّ الإكرام انتفى لانتفاء المجيء ، فإذا زدت عليها (لا) فقلت : (لو لا زيدٌ لأكرمتك) تغيّر المعنى الأول فصار معناها : أنّ الإكرام انتفى لحضور زيدٍ[4] . ومَثَّلَ (لا) في ذلك مَثَّلُ (ما) في نحو : (لو ما) .

يقـول الهروي في الوجه الثاني عشر الذي تأتي له (ما) : تكون (ما) مغيّرة للحرف عن حاله كقولك في (لو) : (لوما) ، غيّرتها إلى معنى : (هلاّ) قال الله عز وجل : ﴿ لَّو مَا تَأتِينَا بِالمَلَئِكَةِ ﴾[5] معناه : (هلاّ)[6] .

---

(١) انظر الأزهية ص/١٥٧ فما بعدها .

(٢) سورة ص الآية / ٣ .

(٣) الأزهية ص/١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

(٤) الأزهية ص / ١٦٢ .

(٥) سورة الحجر الآية / ٧ .

(٦) انظر الأزهية ص/٩٩ .

كما أنّ (إنْ) النافية يعرض الاستثناء في جملتها فتؤول بـ (ما) النافية في كل مثال ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾[1] إلى غير ذلك من المواطن التي فُسِّرت فيها أدوات النفي بعضها ببعض[2] .

وكذلك تجيء (إنْ) النافية بمعنى : (ما) في غير الاستثناء نحو حديث : (لله أبوك إنْ كذبتُك) والتقدير : (ما كذبتُك)[3] ومنه حديث الحسن بن علي بن أبي طالب : (إنْ كان رسول الله ـ ﷺ ـ ليبعثُه) والتقدير : وإن كان رسول الله ـ ﷺ ـ لباعثاً له ، وأوقع الفعل المستقبل موقع اسم الفاعل .

وهذه اللام عند البصريين عوض ما لحق (إنْ) من الحذف ؛ لأنّ أصلها : إنّه كان .

وقال الكوفيون : (إنْ) بمعنى : (ما) واللام بمعنى : (إلا) ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[4] .

فـ (إنْ) بمعنى : (ما) ، و (لمّا) بمعنى : (إلا) [5].

ومن ذلك مجيء (لم) بمعنى : (ما) في حديث جعدة بن خالد الجعشمي أنّ النبي ـ ﷺ ـ أُتيَ برجل : هذا أراد أن يقتلك ، فقال له النبي ـ ﷺ ـ : (لم تُرَعْ) .

قال الشيخ : حقيقة (لم) إنّها تدخل على لفظ المستقبل فتردّ معناه إلى المضي كقولك : لم يقم زيدٌ ، معناه : ما قام ، فعلى هذا قوله : (لم تُرَعْ) أي :

---

(١) سورة فاطر الآية / ٢٣ .

(٢) انظر الأنصاف ص / ٦٣٧ .

(٣) إعراب الحديث للعكبري ص / ٦٣ .

(٤) سورة يس الآية / ٣٢ .

(٥) انظر إعراب الحديث للعكبري ص/٨٣ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٩٧ .

ما رُوِّعْت ، ومعلوم أنّه قد ارتاع قبل ذلك ، وإنّما ذكر الماضي ، والمراد به المستقبل كما قال تعالى : ﴿ فَفَزِعَ مَن فِى السَّمَوَٰتِ وَمَن فِى الأَرضِ ﴾[1] .

أي : فيفزع[2] .

خامساً : احتمال الموضع الواحد لنوعين منها .

ومن تعاقبهما على الموضع الواحد تركيب (لو) مع (ما) تارة ، ومع (لا) أخرى نحو : (لولا ولوما)[3] .

ومن ذلك أيضاً تعاقب (لا) و (لن) في الاستعمال في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم ﴾[4] وقوله : ﴿ وَلاَ يَتَمَنَّونَهُ أَبَدًا بِما قَدَّمَت أَيدِيهِم ﴾[5] .

كما قُرِئ بهما في الموضع الواحد في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَأمُرُكُم ﴾[6] قرأ عبدالله : ﴿ ولن يأمركم ﴾ ومن تعاقب (لا) و (لن) و (ما) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُسئَلُ عَن أَصحَبِ الجَحِيمِ ﴾[7] وفي قراءة عبدالله : (ولن تسأل) وفي قراءة أبيّ : (وما تُسألُ)[8] .

---

(١) سورة النمل الآية / ٨٧ .

(٢) إعراب الحديث للعكبري ص / ٥٧ ، ٥٨ .

(٣) انظر التصريح ٢/٢٦٢ .

(٤) سورة البقرة الآية / ٩٥ .

(٥) سورة الجمعة الآية / ٧ .

(٦) سورة آل عمران الآية / ٨٠ .

(٧) سورة البقرة الآية / ١١٩ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٢٤ فما بعدها .

سادساً : وقوع أحدهما موقع الأخرى ، من ذلك :

وقوع (غير) فيما تصلح له (لا) نحو قوله تعالى :

﴿ غَيرَ مُحِلِّي الصَّيدِ ﴾[1] وقوله : ﴿ غَيرَ نَظِرِينَ إِنَـهُ ﴾[2] .

وقوله : ﴿ غَيرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾[3] وما أشبه ذلك .

نصبت (غير) في هذه المواضع على الحال لا على الاستثناء لأنّ (لا) تصلح في موضعها من هذه المواضع[4] .

*** *** ***

ومن ذلك وقوع (إلا) صفة في موقع (غير) في قوله تعالى :

﴿ لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَـةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] فـ (إلا) وما بعدها صفة ؛ حملاً على (غير) لأنّهم قالوا : (غير) صفة حُملت على (إلا) في الاستثناء ، وحُملت (إلا) عليها في الصفة[6] .

*** *** ***

ومنه وقوع (ليس) بمعنى : (ما) النافية نحو : (ليس هذا إلا الحقّ)[7] ووقوع (لا) مكان (ليس) كما في قوله تعالى :

---

(١) سورة المائدة الآية / ١ .

(٢) سورة الأحزاب الآية / ٥٣ .

(٣) سورة البقرة الآية / ١٧٣ ، والأنعام / ١٤٥ ، والنحل / ١١٥ .

(٤) انظر الأزهية ص / ١٨٠ .

(٥) سورة الأنبياء الآية / ٢٣ .

(٦) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ٣٢ ب .

(٧) انظر الخضري على ابن عقيل ١/١٦٩ .

﴿ وَإِن تَصبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُم كَيدُهُم شَيئاً ﴾[1] أي : ليس يضركم[2] ووقوع (ليس) موقع (ما) فتكون حرفاً كقول الهروي : وتكون حرفاً بمعنى : (ما) ويبطل عملها إذا دخل (إلا) على الخبر كقولك : (ليس زيدٌ إلا قائم) كما تقول : (ما زيدٌ إلا قائم) .

وحُكي عنهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على معنى : (ما الطيبُ إلا المسكُ) وحُكي عن بعضهم : ليس خلق الله مثلَه ، ومعناه : ما خلق الله مثلَه ؛ لأنّ (ليس) لا بدّ لها من اسم ، و (خلق) فعل ، ولا يكون اسم (ليس) . وقد يجوز أن تُضمر لـ (ليس) ها هنا اسماً بمعنى : (الأمر) ، أي : الأمر والحال والشأن ، كأنّك قلت : ليس الأمر خلق الله مثلَك ، كما تقول : كان يقوم زيدٌ ، تريد : كان الأمر يقومُ زيدٌ ؛ لأنّ الفعل لا يلي الفعل .

*** *** ***

ومن ذلك استعمال الكوفيين (ليس) عاطفة بمنزلة (لا) العاطفة ، تقول : جاءني زيدٌ ليس عمرو ، تريد : لا عمرو ، واضرب زيداً ليس عمراً ، تريد : لا عمراً . قال لبيد :

وإذا جُزيتَ قرضاً فأجزه # إنّما يجزى الفتى ليس الجمل

يريد : لا الجمل ، هكذا رواه الكوفيون ، ورواه البصريون :

وإنّما يجزى الفتى غيرُ الجمل

وقال بعضهم معناه : ليس الجمل يجزى ، فحذف الفعل[3] .

---

(١) سورة آل عمران الآية / ١٢٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢ .

(٣) ففي تأويلات بيت لبيد قد تعاقبت (ليس) و (غير) أمّا : (ليس) فهي عاطفة بمعنى : (لا) عند الكوفيين ، وقد فسّرها البصريون بـ (غير) .

وقال جرير :

تــرى أثــراً بركبتهــا مضيئــاً # مــن التّبراك ليـس مـن الصـلاة

يريد : لا من الصلاة[1] .

*** *** ***

وكذلك نجد (لمّا) تقع موقع (لم) ... من ذلك قولهم : (لمّا يأتك زيدٌ)

تريد : لم يأتك، قال الله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾[2] وقوله جلّ شأنه : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُم ﴾[3] وقوله : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[4] معناه : لم يأتهم ، ولم يدخل ، ولم يذوقوا . قال الأعشي :

فقمنــا ولمــا يَصِــحْ ديكُنــا # إلى جونـــة عنـــد حدَّادِهـــا

أراد : لم يَصِحْ ...

*** *** ***

كما تقع (لمّا) موقع (إلا) يقول الهروي :

(وأمّا وقوعها بمعنى : (إلا) فقولك : (ما أتاني من القوم لمّا زيدٌ) تريد : إلا زيدٌ .

قال الله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفسٍ لَّمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ ﴾[5] يريد : إلا عليها حافظ .

(١) انظر الأزهية ص/ ١٩٥ ـ ١٩٦ ، وانظر الخزانة ١١/١٩١ ، والحجة لأبي علي ٢/٤٠ ، وأوضح المسالك بعدة السّالك ٣/٣٥٤ .

(٢) سورة يونس الآية / ٣٩ .

(٣) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

(٤) سورة ص الآية / ٨ .

(٥) سورة الطارق الآية / ٤ .

وقال الشّماخ :

ومنه ولدتُ ولم يؤشب بـه نسبي # لمّا كما عُصِـبَ العلبـاءُ بالعـود

أراد : إلا كما عُصب .

وتقول العرب في اليمين : بالله لمّا قمت عنّا ، وإلا قمت عنّا[1] .

*** *** ***

سابعاً : قياس بعضها على بعض :

يقول العيزري : وزعم ابن السَّراج أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما) ، ووافقه الفارسي وابن شقير فقاسوا على (ما) الليسيّة[2] وعلى اشتراكهما في الاستثناء نحو : (قام القوس ليس زيداً) و (كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النّساءَ وذكرهنَّ) ولأنّ بني تميم تنقض نفي : (ليس وما) بـ (إلا) فكما ورد : (وما محمدٌ إلا رسولٌ) قالوا : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) إلحاقاً بـ (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ولزيادة الباء في الخبرين نحو : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3] و [4]﴿ أَلَيسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبدَهُ ﴾ [5] .

ممّا تقدّم يتبيّن أنّهم قاسوا (ما) على (ليس) في الاستثناء ، وقاست بنوتميم (ليس) على (ما) في الإهمال ، فتكافأتا في زيادة الباء في خبري كلّ منهما وقياس (غير) على (ما) في قولهم : (غيرُ قائم الزيدان) حملاً على (ما

---

(١) وفي ذلك تعاقب بين (لمّا) و (إلا) ولا يكون ذلك إلا بسبب ما بينهما من آصرة القربى ، و (لما) بمعنى : (إلا) لا تستعمل إلا في هذين الموضعين ـ أعني في القسم وبعد حرف الجحد ـ انظر الأزهية ص / ١٩٨ .

(٢) المراد : قاسوا (ما) على (ليس) فاستثنوا بها كما استثنوا بـ (ليس) و (إلا) و (غير) لأنها من وادٍ واحد.

(٣) سورة البقرة الآية / ٨ .

(٤) سورة الزمر الآية / ٣٦ .

(٥) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ٣٣ ب ، ١٣٤ أ .

قائمٌ الزيدان) لأنّه بمعناه ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر[١] .

يقول ابن عقيل : ولا فرق بين أن يكون النّفي بالحرف كما في (ما قائمٌ الزيدان) أو بالفعل كقولك : (ليس قائم الزيدان) ... أو بالاسم نحو : (غيرُ قائمٍ الزيدان) لأنّ المعنى : (ما قائمٌ الزيدان) فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم) .

ومنه قوله :

غـيـرُ لاهٍ عـداكَ فـاطّرح الـ # لَهْـوَ ولا تَغْـتَـرِر بعـارضِ

ومثله قوله :

غـيـرُ مــأسـوف على زمن # ينقـضي بالـهم والحـزن [٢]

ومن ذلك قياس (لا) على (ليس) في وقوع (غير) بعدها ، حيث يقاس : (قبضت عشرة لا غيرُ) كما يقال : (قبضت عشرة ليس غيرُ) يقول ابن هشام في باب البناء : ما ألحِق بـ (قبل وبعد) نحو قولهم : (قبضتُ عشرةً ليس غيرُ) والأصل : (ليس المقبوض غيرَ ذلك) فأضمر اسم (ليس) فيها ، وحُذف ما أضيف إليه (غير) وبُنيت (غيرُ) على الضم تشبيهاً لها بـ (قبل وبعد) لإبهامها ، ويحتمل أنّ التقدير : (ليس غيرُ ذلك مقبوضاً) ثم حذف خبر (ليس) وما أضيفت إليه (غير) وتكون الضمّة على هذا ضمّة إعراب .

والوجه الأول أولى ؛ لأنّ فيه تقليلاً للحذف ، ولأنّ الخبر في باب (كان) يضعف حذفه جداً .

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ص / ١٠٦ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/١٩٠ فما بعدها .

ولا يجوز حذف ما أضيف إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط كما مثلنا ، وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : (لا غير) فلم تتكلم به العرب ، فأمّا إنّهم قاسوا (لا) على (ليس) أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة[1] .

ومن ذلك إجازة الكوفيين تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها في نحو قولك : (طعامك ما زيدٌ أكلاً) حيث احتجوا للجواز بأنّ (ما) بمنزلة (لم) و (لن) و (لا) لأنّها نافية ، كما أنّها ـ أي : (ما) ـ نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : (زيداً لم أضربْ ، وعمراً لن أكرِمَ ، وبشراً لا أُخْرِجُ) فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)[2] ومنع ذلك البصريون محتجين بأنّ (ما) معناها النّفي ويليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3] .

*** *** ***

يتبيّن أنّ المذهبين متكافئان حيث قاس الكوفيون (ما) على أخواتها (لم) و(لن) و (لا) للتّآخي في المعنى ، وقاس البصريون (ما) علي حرف الاستفهام ؛ لأنّهما أخوان يشتركان في أمور كثيرة من حيث تسويغ مجيء المبتدأ أو صاحب الحال نكرة ، إلى غير ذلك من المواطن التي يلتقي فيها النّفي والاستفهام .

غير أنّ مذهب الكوفيين أقوى من مذهب البصريين؛ إذ الحمل على القريب أولى من الحمل على البعيد ؛ إذ (لم ولا ولن) أقرب إلى (ما) من همزة الاستفهام لاتحادها معها في المعنى ، كما أنّ الاستفهام يأتي أحياناً بمعنى النفي .

---

(١) شذور الذهب بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ص / ١٠٦ .

(٢) وذلك قياساً على (ليس) في قوله : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾ هود / ٨ .

(٣) انظر الإنصاف ص / ١٧٢ ، ١٧٣ .

ثامناً : استعمالُ إحداها استعمالَ الأخرى :

وفيه مسائل :

الأولى : استعمال (ليس) استعمال (لا) النافية للجنس نحو قول الشاعر :

قد سوّأ الناسُ يا ما ليس بأسَ به # وأصبح الدهرُ ذو العرنين قد جدعا

ألا ترى أنّ (ليس) حكمها في الكلام أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لكنه لما اضطر حكم لها بحكم (لا) بدلاً من حكمها ؛ لكونهما بمعنى واحد ، وهو النّفي ، فجعلها مع الاسم الذي دخلت عليه بمنزلة اسم واحد كما يُفعل بـ (لا) في نحو قولك : (لا رجلَ في الدار)(١) .

الثانية : استعمال (لا) استعمال (ما) في قولهم : (لا زيدٌ في الدار) وهذا موضع (ما) ممّا يجوز للشاعر أن يرتكبه دون تكرار (لا) ، ونظير قول الآخر :

بكتْ جزعاً فاستعبرت ثم آذنت # ركائبها أنْ لا إلينا رجوعُها

قال سيبويه : قد يجوز في الشعر رفع المعرفة فأوقع على (الرجوع) وهو معرفة ، و (إلينا) الخبر(٢) .

ومنه قول الشاعر :

من صدّ عن نيرانها # فأنا ابن قيس لا براح

وحقّ (لا) أن تكرّر هنا مثل قوله : ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾(٣) .

---

(١) الضرائر لابن عصفور ص / ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ومجالس ثعلب ص / ٤٢٢ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦١/٤ ، والخزانة ٨٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢ .

(٣) سورة القيامة الآية / ٣١ .

فإذا أفردت كان ذلك من ضرورة الشعر ، و (لا) ترد فيه على معنى (ليس)(١) .

الثالثة : استعمال (لم) استعمال (ما) النافية ، فيُرفع الفعل بعدها نحو قول الشاعر :

لكن فــوارسُ نُعْــمٍ وأسرتـهــا # يومَ الصُّلَيفاء لم يوفون بالجــار

وقوله :

وأمْسَوْا بهـا ليلَ لـو أقسمــوا # على الشمس حـولين لم تطلــعُ

قال ابن عصفور : فحكم لـ (لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما) لما كانت (ما) نافية مثلها ، فرفُع المضارع بعدها كما يُرفع بعد (ما)(٢) .

وذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد (لم) لغة لا ضرورة(٣) .

ويقول السيوطي : وقد تُهمل فلا تجزم حملاً على (ما) وقيل : (لا) وذكر البيت ، وهل هو ضرورة أو لغة ـ خلاف ـ(٤) .

ونظير ما تقدّم عندي قوله :

ألــم يأتيـك والأنبــاء تُنــمى # بمـا لاقـت لبــونُ بـني زيــادِ

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص/٣١٠ ، ٣١١ ، وشرح المفصل ١/١٠٩ والأنصاف / ٣٦٧ فما بعدها والدرر اللوامع ١/٩٧ والأزهية ص / ١٥٧ فما بعدها والأمالي الشجرية ٢/٢٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص / ٣١٢ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص / ٢٧٧ .

(٤) الهمع ٢/٥٦ .

وقوله :

هجوتَ زبانَ ثم جئت معتذراً # من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ[1]

حيث لم يجزم بـ (لم) حملاً لها على (ما) والحمل على (ما) أولى عندي من قول النّحاة أنّ الياء في (يأتي) والواو في (يهجو) إشباع ، وإن كان محتملاً ، ومن قولهم : الجزم هنا بحذف الحركة لا بحذف الحرف .

الرابعة : استعمال (ما) النافية استعمال (لا) النافية للجنس فتُركَّب مع ما بعدها فيبنى على الفتح ، كما تُركّب (لا) النافية للجنس مع اسمها ، ومنه ما أنشده الأخفش :

وما بأسَ لو ردتْ علينا تحيةً # قليل على من يعرفُ الحقّ عابُها

يقول ابن عصفور : حكم لـ (ما) بحكم (لا) بدلاً من حكمها لشبهها بها من حيث كانا حرفي نفي فبناها مع الاسم الذي دخلت عليه كما يفعل بـ (لا) في نحو قولك : لا رجلَ في الدار[2] .

الخامسة : استعمال (ما) النافية استعمال (لا) حيث حذفوها قياساً على (لا) وهو قليل .

من المعلوم أنّ العرب تحذف (لا) النافية في موضعين ، اشتهر ذكرها فيهما :

---

(١) انظر البحر المحيط ٥/٢٨٩، ٦/٣٦ ، ٢٦٤، والأمالي الشجرية ١/٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، وضرائر الشعر للقيرواني ص/١٥٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص/٤٥ ، والحجة لأبي علي ١/٢٤٤ ، والإنصاف ١/٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص/٣١٢ ، ٣١٣ .

الأول : قبل أفعال الاستمرار من أخوات (كان) وهي : (زال ، فتيء ، انفك ، برح) حيث يُلازم هذه الأفعال النّفي وشبهه ، ولا تعمل عمل (كان) إلا بذلك الشرط ، من ذلك حذف (لا) في قوله :

يزالُ لكم في النّفس عندي ولو نأت # بك الدار مكنونٌ من الودّ مزلّف

والأصل : لا يزال ، فحذف حرف النّفي لكثرة استعماله في هذا الموضع[1] ، وإنّما حذفوا (لا) في هذه الأفعال لكثرة استعمالها معها ، فكأنّ حذفها وذكرها سيّان ، أو أنّ الحذف معها كلا حذف ، لذا تراهم يحملون في التقدير أساليب الحذف على أساليب الذكر ، ومنه أيضاً قول أبي خراش الهذلي :

وأبرحُ ما أمّرْتُمُ وملكتمُ # يد الدهرِ ما لم تقتلوا بغليل[2]

أراد : ولا أبرح .

الثاني : حذف (لا) في جواب القسم ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[3] والتقدير ـ والله أعلم ـ : تالله لا تفتأ ويدل على ذلك عدم توكيد الفعل بالنون ، ونظير ذلك قول امرىء القيس :

فقلت : يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً # ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي

ومنه قول أبي ذؤيب :

تالله يبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ # جونُ السراة رباعٌ سنُّه غَرِدُ

أراد : تالله لا يبقى[4] .

---

(١) انظر شرح السّكري لأشعار الهذليين ص / ٨٤٨ ، ١٠٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧ والتمام لابن جني ص / ١٣٨ .

(٢) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٨/٢١ .

(٣) سورة يوسف الآية / ٨٥ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٧، ٩٨، ١١١، وانظر المغنى ص/٦٣٧، والجمل للزجاجي ص/٨١ والتمام لابن جني ص/١١٩ .

وقال أيضاً :

تالله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ # بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

أي : والله لا يبقى ، فحذف (لا) وهو قياس بعد القسم[1] وزعم الخليل وسيبويه أنّ (لا) تُضمر في القسم[2] .

لذا قال بعضهم :

ويحذف نافٍ مع شروط ثلاثة # إذا كان قبل المضارع في قسم[3]

هذا ـ وقد حذفوا (ما) قبل فعل الاستمرار قياساً على (لا) كما في قول الهذلي:

فزلتم تهربون ولو كرهتم # تسوقون الخزائمَ بالنّقاب

فـ (زلتم) أصله : فما زلتم ، فحذف الشاعر (ما) من الكلام لكونها منويّة، والعرب كثيراً ما تحذف ما كان معلوماً اعتماداً على فهمه من الكلام ، ومثل ذلك قولك : (أنا ظلمتُكَ ؟) تريد : (أنا لم أظلمْك) قال السُّكري : (زلتم) يريد : ما زلتم ، وهي لغة لهم ، يعني هذيلاً[4] .

ومنه قول الآخر :

لعمرو أبي دهماءَ زالتْ عزيزةً # على قومها ما فتل الزّندَ قادحُ

يريد : مازالت[5] .

*** *** ***

(١) المقتضب ٢/٣٢٣ ، والخزانة ٢/٣٦١، ٣٦٢، ٣/٤٥٣ ، ٤/٢٣١ ـ ٢٣٣ .

(٢) انظر القرطبي ٩/٢٤٩، ٢٥٠ ، ومعاني القرآ للفراء ٢/٥٤ ، والأمالي الشجرية ١/٣٦٩، والدرر اللوامع ٢/٤٩ ، والجمل للزجاجي ص / ٧٣ .

(٣) حاشية الخضري ١/١١١ .

(٤) انظر شرح السكّري لأشعار الهذليين ص/٨٤٨ ، ١٠٤٦ .

(٥) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص/١٥٧ .

وسر الحذف عندي أمران :

أحدهما : فهم (ما) من الكلام ، إذ الفعل (زال) ممّا يختصّ بالنّفي أو شبهه .

والآخر : القياس على (لا) .

*** *** ***

تاسعاً : كون إحداها فرعاً على الأخرى

من ذلك (لات) فهي فرع على (لا) ، و (لا) فرع على (ليس) ، فـ (لا) أصل لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ولا تناقض في ذلك[1] .

وذكر العيزري أنّ (إنْ) النافية تكون بمعنى (ما) المشبّهة بـ (ليس) فهي فرعُ فرعٍ (ليس) وبها قرأ سعيد بن جبير[2] قوله تعالى :

﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمثَالَكُم ﴾[3] بنصب (أمثالكم) نعتاً ، ونصب (عباداً) المنعوت بالخبريّة[4] .

وفي (مدني الأريب) اختُلف في حقيقة (لات) على ثلاثة مذاهب ، أذكر الأول والثاني منها لما لهما من صلة ببحثنا هذا :

المذهب الأول : أنها فعل ماض ، وفيه قولان :

---

(١) انظر لمع الأدلة لابن الأنباري ص/١٢٥ تحقيق سعيد الأفغاني .

(٢) هو سعيد بن جبير الأسدي ، بالولاء الكوفي أبو عبدالله : تابعي ، كان أعلمهم على الإطلاق ، وهو حبشي الأصل من موالي بني الحارث من بني أسد ، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس ، كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه ، قال : أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء ؟ يعني سعيداً ، ذهب إلى مكة وقبض عليه واليها وأرسله إلى الحجاج فقتله بواسط سنة ٩٥ هـ . انظر الأعلام ٣/٩٣ .

(٣) سورة الأعراف الآية / ١٩٤ .

(٤) مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب لوحة / ٨ ب ، ٩ أ .

* قيل : (لات) بمعنى : نقص ، وعليه قول الله تعالى :

﴿ لاَ يَلِتكُم مِّن أعمٰلِكُم شَيَئاً ﴾[1] ... ثم استُعمل للنَّفي .

* وقيل : أصلها : (لَيِسَ) بكسر عين الكلمة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (لاس) ثم أبدلت السين تاء ، وهم يبدلونها منها كثيراً ، قال :

يا قبَّح اللهُ بني السعلاة

عمرو بن يربوع شرار النَّاتِ

ليسوا أعفاءَ ولا أكياتِ

أراد : (الناس) (ولا أكياس) غير أنه أبدل السين تاءً لمراعاة القافية .

والمذهب الثاني : هي كلمتان : (لا) في النَّفي ، وتاء التأنيث ، والحرف تلحقه تاء التأنيث توسعاً كما في (ثُمَّتْ) و (رُبَّتْ) وحُرِّكت التاء بالفتح لإلتقاء الساكنين[2] ، فصارت (لاتَ) .

فعلى القول الثاني من المذهب الأول تكون (لات) فرع (ليس) وعلى المذهب الثاني : هي فرع (لا) زيدت عليها تاء التأنيث .

وأمَّا (لن) فقد اختلف فيها النَّحاة إلى المذاهب الآتية :

الأوَّل : مذهب الجمهور ، وهي أنَّها حرف بسيط لا تركيب فيها ولاإبدال .

والثاني : مذهب الخيل والكسائي ، وهو أنَّها مركبة من (لا وأنْ) ووجود معنى (لا) و (أنْ) فيها ، وهو النَّفي والتخليص للاستقبال .

---

(١) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

(٢) مخ مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب للعيزري لوحة ٩ ب ، ١٠ أ .

والثالث : مذهب الفراء وهو أنّها (لا) النافيّة ، أبدل من ألفها نون ، وحمله على ذلك اتفاقهما في النّفي ونفي المستقبل ، وجَعْلُ (لا) أصلاً ؛ لأنّها اقعدُ في النّفي من (لن) لأنّ (لن) لا تنفي إلا المضارع[1] .

*** *** ***

يتبيّن ممّا سبق أنّ (لن) متفرعة عن (لا) عند الفراء ، ومتضمّنة معنى (لا) عند الخليل والكسائي .

وقد سبق أن ذكرت أنّ النّحاة يرون أنّ (لم) أصل لـ (لمّا) لأنّها مركبة من (لم) و (ما) للتوكيد[2] ، وكذلك اشتمال (إلا) على (لا) النافية ، حيث يقول الفراء : « ونرى أنّ قول العرب (إلا) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً ، وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجا من حد الجحد ، إذ جُمعتا فصارا حرفاً واحداً ، وكذلك (لما) ومثل ذلك قوله : (لولا) إنّما هي (لو) ضُمّت إليها (لا) فصارتا حرفاً واحداً »[3] .

* كما يؤكّد التّآخي بين النّوافي تصريح الائمة بذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لاَّ يَسْتَنقِذُوهُ ﴾[4] .

قال : (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل ، إلا أنّ (لن) تنفيه نفياً مؤكّداً ، وتأكيده هنا الدلالة على أنّ خلق الذباب منهم مستحيل منافٍ لأحوالهم ، كأنّه قال : محال أن يخلقوه[5] .

---

(١) انظر الهمع ٣/٢ ، والانصاف ص/٢١٣ ، ٢١٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) سورة الحج الآية / ٧٣ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣٩٠/٦ .

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد في شروط حذف النّفي مطلقاً قبل : (برح ، وزال ، وفتىء ، وانفك) ثلاثة :

الأوّل : أن يكون هذا الحرف (لا) دون سائر أخواته من حروف النفي[1] .

كما يلاحظ أنّ أدوات النّفي إمّا فعل وإمّا حرف وإمّا اسم ، وقد اشتركت جميعها ما عدا (ما) و (غير) في حرف اللام في أوّلها نحو : (ليس ولا ولات ولن ولم ولمّا) .

أمّا (ما) فهي قريبة من اللام ؛ حيث يجمع بينهما الزلاقة والتّوسط بين اللين والشّدة والجهر والاستفال والانفتاح ، وهذا يؤكد قرابة الميم من اللام ، ويدل على ذلك أن حمير قد أبدلت اللام ميماً في أداة التعريف كما في حديث : (ليس من امْبرِّ امصيامُ في امسفرِ) والله أعلم .

(١) انظر منحة الجليل على شرح ابن عقيل ١/٢٦٥ .

الفـروق بين أدوات النفـي

على الرغم من اشتـراك أدوات النفي في مـعنى واحد وهـو النّفي ، إلا أنّ بينها فروقاً ذاتية من حيث زمن النّفي ومقداره ضيقاً واتساعاً ، كما أنّ بينـها فـروقـاً في العـمل والاخـتـصـاص ، والبسـاطة والتـركيب ، والاسـمـيـة والفـعلية والحرفيّة .

فالفعل منها هو : (ليس) فقط عند الجمهور ولات عند بعضهم ، والاسم هو : (غير) فقط عند الجميع ، والحرف ما عداهما وهي : (إلا ، وإنْ ، ولا ، ولات ، ولم ، ولمّا ، ولن ، وما) .

والحديث عن الفروق بين هذه الأدوات يقتضي أن يكتب فيه سفر ، إلا أني أتخفف منه حيث يثقل علينا وليس مما نقصد إليه ، بل نكتفي بالفروق البسيطة بين نوعين منها أو أكثر دون التّعرض للفرق في الاستعمال والاختصاص .

أولاً : الفرق بين (ما) النافية و (ليس)

قال المهلّبي : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النّفي نفي الحال .

ثم خالفت (ما) (ليس) في عشرة أوجه :

١ ـ يبطل عملها بزيادة (إنْ) ودخول (إلا) وتقديم الخبر ومعموله .

٢ ـ ولا تحمل الضمير فلا يقال : (زيدٌ ما قائماً) كما يقال : (زيدٌ ليس قائماً) .

٣ ـ ولا تفسّر فعلاً ؛ لأنّ الأفعال يُفسّر بعضها بعضاً ، وإذا كان بعد الاسم فعلٌ ، فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيدٌ أضربُه ، على تقدير : ما أضربُ زيداً أضربه ، وهو أولى من رفعه .

٤ ـ ولا يُخبر عنها بفعل ماض فلا يقال : (ما زيدٌ قام) لأنّها لنفي الحال .

٥ ـ ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيدٌ ، كحسنه في (ليس) قال : فجميع ما جاز في (ما) يجوز في (ليس) ولا يجوز في (ما) جميع ما جاز في (ليس) لقوة (ليس) في بابها بالفعلية ، والشيءُ إذا شابه الشّيءَ فلا يكاد يشبهه في جميع وجوهه . وقال نظماً :

تفهّم فإنّ الفرق قد جاء بين (ما) # و(ليس) بعشر بُيِّنتْ لأولي الفهم
زيادة (إنْ) من بعدها مبطلٌ لها # وإلا وإخبارٌ يقدمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدّما # ومسألة في العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الاضمارُ في ذاتها ولا # تفسّر فعلاً للذكيّ ولا الفدم
وإنْ كان بعد الاسم فعلٌ فحمل (ما) # تضمّنه للفعل أولي من الاسم
ولا تجعلْ الماضي ذا خبراً لها # ولا الباء في تقديمه تحمدن قَسْمي[1]

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/١٧٢ .

ثانياً: الفرق بين (لا) و (ليس)

قال ابن هشام في المغنى : (لا) العاملة عمل (ليس) تخالف (ليس) من ثلاث جهات :

إحداها : أنّ عملها قليل حتى ادُّعِيَ أنّه ليس بموجود .

الثانية : أنّ ذكر خبرها قليل ، حتى إنّ الزّجاج لم يظفر به ، فادّعى أنّها إنّما تعمل في الاسم خاصة ، وأنّ خبرها مرفوع[1] ...

الثالثة : أنّها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة :

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً # سواها ولا عن حبّها متراخياً

وعليه بنى المتنبي قوله :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى # فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقياً[2]

*** *** ***

(١) الصواب أنه محذوف ؛ قياساً على أختها (لا) النافية للجنس .

(٢) انظر المغني ص/٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والأشباه والنظائر ٢/١٧٢ .

ثالثاً : الفرق بين (لمّا) و (لم)

يقول ابن هشام في الوجه الأول من (لمّا) أنّها تجزم المضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ (لم) إلا أنّها تفارقها في خمسة أمور :

أحدها : أنّها لا تقترن بأداة شرط ، لا يقال : (إنْ لمّا تقم) وفي التنزيل : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾(١) و ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾(٢) .

الثاني : أنّ منفيَّها مستمر النّفي إلى الحال ، كقوله :

فإنْ كنتُ مأكولاً فكن خير آكلٍ # وإلا فأدركني ولمّا أمزّق

ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً ﴾(٣) والانقطاع نحو : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾(٤) .

ولهذا جاز : (لم يكن ثم كان) ولم يجز : (لمّا يكن ثم كان) بل يقال : (لمّا يكن وقد يكون) ....

ولامتداد النفي بعد (لمّا) لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف (لم) تقول : قمت فلم تقم ، لأنّ معناه : وما قمتَ عقيب قيامي ، ولا يجوز : قمت فلمّا تقم ، لأنّ معناه : وما قمتَ إلى الآن .

الثالث : أن منفي (لمّا) لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) تقول : لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لمّا يكن .

وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفي (لما) قريباً من الحال ، مثل : (عصا إبليس ربَّه ولمّا يندم) بل ذلك غالبٌ لا لازم .

---

(١) سورة المائدة الآية / ٦٧ .

(٢) سورة المائدة الآية / ٧٣ .

(٣) سورة مريم الآية / ٤ .

(٤) سورة الإنسان الآية / ١ .

الرابع : أن منفي (لمّا) متوقع ثبوته ، بخلاف منفي (لم) ألا ترى أن معنى : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[1] أنّهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع ، قال الزمخشري في ﴿ وَلَمَّا يَدخُلِ الإِيمَنُ فِى قُلُوبِكُم ﴾[2] : (لما) في (لَمّا) من معنى التّوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد . ولهذا أجازوا (لم يقض مالاً يكون) ومنعوه في (لمّا) .

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأمّا بالنسبة إلى الماضي منهما سيّان في نفي المتوقع وغيره ، مثال المتوقع أن تقول : (مالي قمتُ ولم تقمْ) أو (ولمّا تقم) ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداءً : (لم تقم) أو (لمّا تقم) .

الخامس : أنّ منفي (لمّا) جائز الحذف لدليل ، كقوله :

فجئــت قبــورَهــم بـــدءا ولمّـــا # فناديـــتُ القبـــور فلـــم يُجِبْنَـــه

أي : ولمّا أكنْ بدءاً قبل ذلك ...

ولا يجوز : (وصلت إلى بغداد ولم) تريد : ولم أدخلها ، فأمّا قوله :

احفظ وديعتك التي استُودِعتهـا # يـوم الأعـازبِ إنْ وصلت وإنْ لم

فضرورة[3] .

وعلّة هذه الأحكام كلّها أنّ (لم) لنفي (فَعَلَ) و(لمّا) لنفي (قد فعلت)[4] .

*** *** ***

---

(١) سورة ص الآية / ٨ .

(٢) سورة الحجرات الآية / ١٤ .

(٣) وأرى لحذف مجزوم (لم) وجها من القياس ، وإن كان قليلاً وهو حمل (لم) على أختها (لما) إلا أنّ حذف مجزوم (لما) أكثر من حذف مجزوم (لم) .

(٤) انظر المغنى ص/٢٧٨ فما بعدها بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، وانظر رصف المباني للمالقي ص/٣٥١ ، والأشباه والنظائر ٢٠٨/٢ فما بعدها ، وانظر التصريح ٢٤٧/٢ .

رابعاً: الفرقَ بين (إلا) و (غير)

قال أبو الحسن الأُبَّدي في شرح الجُزُولية :

افترقت (إلا) و (غير) في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنّ (غيراً) يُوصف بها حيث لا يُتصور الاستثناء ، و (إلا) ليست كذلك ، فتقول : عندي درهم غيرُ جيد .

ولو قلت : عندي درهمٌ إلا جيدٌ ، لم يجز .

الثاني : أنّ (إلا) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فتقول : قام القومُ إلا زيدٌ ، ولو قلت : قام إلا زيدٌ لم يجز ، بخلاف (غير) إذ تقول : قام القومُ غيرُ زيدٍ ، وقام غيرُ زيدٍ ، وسبب ذلك أنّ الأحرف لم تتمكّن في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعاً ، كما أنّ أجمعين لا تستعمل في التوكيد إلا تابعاً .

الثالث : أنّك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد (إلاَّ) كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه ، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد (غير) جاز الجرّ والحمل على المعنى(١) .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٧٩ .

خامساً: الفرق بين (لن) و (لا)

إنّ النفي بـ (لن) أقصر مدى منه مع (لا) .

يقول السّهيلي في مسألة (أنْ ولن) : « وأمّا (لن) فهي عند الخليل مركبة من (لا) و (أن) ولا يلزم ما اعترض عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها ؛ لأنّه « يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط » فإذا ثبت ذلك فمعناه نفي الإمكان بـ (أنْ) كما تقدّم .

وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ (لن) لأنّها حرف نفي مختصٌّ بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو (نفي الحركة وانقطاع الصوت) ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدّم في باب الإعراب .

وقد فعلت ذلك طائفة من العرب فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب . وأكثرهم ينصب بها مراعاة لـ (أنْ) المركبة فيها مع (لا) إذ هي من جهة الفعل أقرب إلى لفظه ، فهي أحقّ بالمراعاة من معنى النّفي ، فربّ نفي لا يجزم الأفعال ، وذلك إذا لم يختصّ بها دون الأسماء ، والنّفي في هذا الحرف إنّما جاءه من قِبَل (لا) و (لا) غير عاملة ، لعدم استبدادها بالأفعال دون الأسماء ، ولهذا كان النصب بها أولى من الجزم . على أنها ضارعت (لم) لتقارب المعنى واللفظ ، حتى قُدِّم عليها معمول فعلها ، فقالوا : (زيداً لن أضربَ) كما قالوا : (زيداً لم أضربْ) .

ومن خواصها أنّها تخلّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال ، فأغنت عن (السين وسوف) وكذلك جلُّ هذه النّواصب تخلّص الفعل للاستقبال .

ومن خواصها أنّها تنفي ما قَرُبَ لا يمتدّ معنى النفي فيها كامتداد معنى النّفي في حرف (لا) إذا قلت : (لا يقوم زيدٌ أبداً) .

وقد قدّمنا أنّ الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها ، يتفرّس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه ، كما يتعرّف الصادقُ الفراسةِ صفاتِ الأرواح في الأجساد بنحيزة نفسه[1] .

أمّا (لا) فمركبة من (لام) بعدها (ألف) يمتدّ بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النّفس ، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها ، و (لن) بعكس ذلك فتأمله فإنه معنى لطيف ، وغرض شريف ؛ ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه الفائق على كل العلوم علمه : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ ﴾[2] بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشّرط بالفعل فصار من صيغ العموم ، فانسحب على جميع الأزمنة ، وهو قوله عزّ وجل :

﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ﴾[3] .

كأنّه يقول : متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان ، وقيل لهم : (تمنوا الموت) فلا يتمنونه ، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى ، وحرف (لا) في الجواب بازاء صيغة العموم لاتّساع معنى النفي فيها .

وقال في سورة البقرة : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾[4] فقصّر من سعة النّفي وقرّب ؛ لأنّ قبله في النّظم : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾[5] وليست (إنْ) ها هنا

---

(١) وقد أردف ابن قيم الجوزية قول السهيلي السابق بقوله : وقلت يوماً لشيخنا أبي العباس ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ قال ابن جني : مكثت برهة إذا ورد عليّ لفظ آخذ معناه من نفس حروفه وصفاتها وجرسه ، وكيفية تركيبه ، ثم أكشفه فإذا هو كما ظننته أو قريب منه ، فقال لي ـ رحمه الله ـ : وهذا كثيراً ما يقع لي ، انظر نتائج الفكر ص / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) سورة الجمعة الآية / ٧ .

(٣) سورة الجمعة الآية / ٦ .

(٤) سورة البقرة الآية / ٩٥ .

(٥) سورة البقرة الآية / ٩٤ .

مع كان من صيغ العموم ؛ لأنّ (كان) ليست بدالّة على الحدث ، وإنّما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ، فكأنّه يقول عز وجل : إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت لكم في علم الله تعالى فتمنوا الموت الآن ، ثم قال في الجواب : (ولن يتمنوه) فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً ...

ومن أجل ما تقدّم من قصور معنى النفي في (لن) ودلالتها على القرب في أكثر الكلام ، لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية في قوله عز وجل : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾[1] . ولم يقل : (لا تراني) فلو كان النّفي بـ (لا) لكان لهم فيه التّعلق ، ولم يكن حجة بجواز تخصيص العموم بنصّ آخر من الكتاب والسّنّة .

وأمّا ذاك الذي لا يكون بحال فنفاه بـ (لا) فقال :

[2]﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾[3] فالأبصار إذاً لا تدركه بحال ..

على أني أقول : إنّ العرب ـ مع هذا ـ إنّما تنفي بـ (لن) ما كان ممكناً عند المخاطَب مظنوناً أن سيكون ؛ فتقول له : (لن يكون) لما يمكن أن يكون ؛ لأنّ (لن) فيها معنى : (أنْ) وإذا كان الأمر عندهم على الشّك لا على الظّن ، كأنّه يقول : أيكون أم لا يكون ؟ قلت في النّفي : لا يكون ، وهذا كلّه مُقَوٍّ لتركيبها من (لا) و (أنْ)[4] .

(١) سورة الأعراف الآية / ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام الآية / ١٠٣ .

(٣) ونظير ذلك في بعد مدى النّفي وامتداده قوله تعالى : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ الإسراء / ٨٨ .

(٤) انظر نتائج الفكر ص/١٣١ فما بعدها ، وانظر بدائع الفوائد ٩٤/١ فما بعدها . وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤١/٤ .

سادساً : الفرق بين (لم ولَّما) و (ما ولا ولن) « من حيث منفيُّها »

يقول سيبويه : « إذا قال :(فَعَلَ) فإنّ نفيه (لم يفعل) وإذا قال : (قد فَعَلَ) فإنّ نفيه (لمّا يفعل) .

وإذا قال : (لقد فَعَلَ) فإنّ نفيه (ما فعلَ) لأنّه كأنّه قال : (والله لقد فعل) فقال : (والله ما فعل) .

وإذا قال : (هو يفعل) أي : هو في حال فعل ، فإنّ نفيه ما يفعل .

وإذا قال : (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه (لا يفعل) .

وإذا قال : (ليفعلنّ) فنفيه (لا يفعل) كأنّه قال : (والله ليفعلنّ) فقلت : (والله لا يفعل) .

وإذا قال : (سوف يفعل) فإنّ نفيه (لن يفعلَ) »[١] .

*** *** ***

ويفرّق ابن الأنباري بين (ما ولم ولن ولا) من حيث مدخولها ، فيردّ على إجازة الكوفيين تقديم معمول خبر (ما) النّافية عليها ؛ لأنّها بمنزلة (لم ولن ولا) ؛ لأنّها نافية كما أنّها نافية ، فقاسوا (ما) على ثلاثتها[٢] حيث يجوز فيهن تقديم معمول ما بعدها عليها ... فيقول ابن الأنباري : أما قولهم : « إنّ (ما) بمنزلة (لم ولن ولا) قلنا : لا نُسلِّم ؛ لأنّ (ما) يليها الاسم والفعل ، وأمّا (لم ولن) فلا يليهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف (ما) فإنّها يليها الاسم والفعل .

(١) الكتاب ١/٤٦٠ بولاق ٣/١١٧ هارون .

(٢) أي على (لم ولن ولا) .

وأمّا (لا) فإنّما جاز التقديم معها ، وإن كانت يليها الاسم والفعل ؛ لأنّها حرف متصرّف فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنّك تقول : (جئت بلا شيءٍ) فيعمل ما قبله فيما بعده ؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله فبان الفرقُ بينهما[1] .

وتفارق (لا) أخواتها في باب : الاستثناء في قولهم : قام القومُ لا يكون زيداً ، حيث لا تستعمل (يكون) إلا بعد (لا) وحدها ، دون أخواتها من أدوات النفي ، فلا يقال : (لم يكن) (ولمّا يكن) (ولن يكون) (وما يكون) (وإنْ يكون)[2] .

كما يفرّق النحاة بين (لا) النافية للجنس و (ما) النافية بأنّ دلالة (لا) النافية للجنس على النّفي أقوى من دلالة (ما) ونحوها عليه[3] .

---

(١) انظر الإنصاف ص/١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٢/٢٣٣ .

(٣) انظر حاشية يس على التصريح ١/٢٣٥ .

سابعاً: الفرق بين (ما) و(لا) العاملتين عمل (ليس)

يفرق بين (ما) و (لا) بالآتي :

أنّ (ما) أقعد وأوغلُ في الشبه بـ (ليس) لأنّ (ما) لنفي ما في الحال لا غير مثل (ليس) ، و (لا) قد يكون لنفي الماضي نحو قوله : ﴿ فلا صدق ولا صلي ﴾ : أي : لم يصدقْ ولم يصل ، ومنه قول الشاعر :

وأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لا فعله

أي : لم يفعله ، فلما كانت (ما) ألزم لنفي الحال كانت أوغل في الشبه بـ(ليس) من (لا) فلذلك قلّ استعمال (لا) بمعنى (ليس) وكثر استعمال (ما) فكانت لذلك أعم تصرفاً ، فعملت في المعرفة والنكرة نحو : ما زيدٌ قائماً ، وما أحدٌ مثلَك ، و (لا) ليس لها عمل إلا في النكرة ، نحو : لا رجلٌ أفضلَ منك ، وذلك مذهب الكثير من النحاة[1] .

(١) انظر شرح المفصل ١/١٠٩ .

الفصل الرابع : التآخي في المعنى وأثره في الإهمال ويتناول هذا المبحث ما يلي :

أولاً : إهمالُ (إنْ) المصدرية حملاً على أختها (ما) .

ثانياً : إهمالُ (إنْ) الشرطية حملاً على (لو) .

ثالثاً : إهمالُ (ليس) حملاً على (ما) أو (لا) النافيتين .

رابعاً : إهمالُ (لم) حملاً على (ما) .

خامساً : إهمالُ (ليت) عند إتصالها بـ (ما) الكافة حملاً لها على أخواتها في اللغة العالية والمذهب الأصح .

الأصح .

سادساً إهمالُ (متى) الشرطية حملاً على (إذا) في عدم الجزم بها .

التآخي في المعنى وأثره في الإهمال

مما تجدر العناية به أنّ التّآخي في المعنى قد برز في صور متعددة حيث سبق أنّ ما حقّه الإهمال قد اكتسب عمل غيره لمؤاخاته له في المعنى ، كما ذكرت في المبحث السابق مثل الحروف المشبهات بـ (ليس) وفي هذا المبحث يعرض لنا إهمالُ ما حقُّه الإعمال ، وذلك لقرابته ممّا شأنه ذلك ، ولذلك صور كثيرة إليك بيانها :

أولاً : إهمال (أنْ) المصدريّة حملاً على أختها (ما)

من ذلك قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أنْ تدنُوْ مودتُها # وما إخالُ لدينا منك تنويل

يقول ابن هشام : تحتمل (أنْ) وجهين :

أحدهما : إهمالها حملاً لها على (ما) المصدرية ، كما قال :

إذا كان أمرُ الناسِ عند عجوزهم # فلابدّ أن يلقون كلَّ ثبور

وكقراءة مجاهد : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾(١) .

كذا قالوا :

ويمكن أن يخرَّج على أنّ (أنْ) عاملة ، وذلك بأن يكون الأصلُ : (يتمّون) بواو الجماعة ؛ حملاً على معنى (مَنْ) ، مثل : ﴿ وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ ﴾(٢) ثم حذفت النون للنّاصب والواو للساكنين .

والثاني : أنّه أجرى الفتحة على الواو مجرى الضمّة للضرورة قال المبرّد : وهو من أحسن الضرورات ، وقد جاء ذلك في أخفّ من الواو وهي الياء ، كقول الأعشي :

فآليتُ لا أرثى لها من كلالة # ولا مَنْ جفا حتى تُلاقيْ محمّدا

ـ ﷺ ـ ويحتمل أن يكون أصله : (تلاقين) فحذف النون .

بل قد جاء إسكان الواو في النثر ، كقراءة بعض السلّف :

﴿ أَو يَعفُوْ الَّذِى بِيَدِهِ عُقدَةُ النِّكَاحِ ﴾(٣) وجاء إسكان الياء في النثر في الاسم مع أنّ الياء أخفّ من الواو ، والاسم أخفّ من الفعل كقراءة

(١) سورة البقرة الآية / ٢٣٣ .

(٢) سورة يونس الآية / ٤٢ .

(٣) سورة البقرة الآية / ٢٣٧ .

جعفر بن محمد : ﴿ من أَوسَطِ مَاتُطعِمُونَ أَهاليكُم ﴾[1] وقُرِىء أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَإِنّي خفتُ المَوالِيْ من ورَاءِي ﴾[2] .

وقوله جلّ شأنه : ﴿ فَاذكُرُواْ اسمَ اللَّهِ عَلَيهَا صَوَافِيْ ﴾[3] بإسكان الياء جمع (صافية) أي : خوالص لله[4] .

ويقول ابن هشام في القاعدة الحادية عشرة : « الثاني من تقارض اللفظين في الأحكام : إعطاء (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال ، كقوله :

أنْ تقرآن على أسماءَ ويحكما # مني السّلامَ وأنْ لا تُشعرا أحدا

الشاهد في (أنْ) الأولى ، وليست مخفّفة من الثقيلة ، بدليل (أنْ) المعطوفة عليها ... »[5] .

يقول السيوطي في الهمع : (ويجوز إهمال (أنْ) حملاً على أختها (ما) المصدرية ، فيُرفع الفعل بعدها ، وخُرِّج عليه قراءة :

﴿ أن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[6] بالرفع .

وقيل : لا . وأنّ المرفوع بعدها الفعل مخففّة من الثقيلة ، لا المصدرية ، وعليه الكوفيون .

(١) سورة المائدة الآية / ٨٩ .

(٢) سورة مريم الآية / ٥ .

(٣) سورة الحج الآية / ٣٦ .

(٤) انظر شرح بانت سعاد لابن هشام بحاشية الباجوري ص/٤٢ .

(٥) انظر المغنى ص/٦٩٧ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/١٣٦ ، والاقتراح ص/١٠٦ ، وشرح ألفية ابن معط ص/٧٢٨ ، وخزانة الأدب ٥/٢٣٢ ، وحاشية الدسوقي على المغنى ١/٣٠ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ٤/١٥٦ ، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص/٢٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص/١٨٠ ، ١٨١ ، والبحر المحيط ٢/٢٠٣ ، وشرح المفصل ٧/١٥ ، ٨/١٤٣ .

(٦) سورة البقرة الآية / ٢٣٣ .

ولا يجوز الجزم بـ (أنْ) عند الجمهور ، وجوّزه بعض الكوفيين .

قال الرُّآسي من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفعل ، ودونهم قومٌ يرفعون بها ، ودونهم قومٌ يجزمون بها ، وأنشد على الجزم :

أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردُّها # فتتركها ثقلاً عليَّ كما هيا

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني ، وزاد أنّها لغة بني صباح[1] ووجه الجزم بها عندي أمران :

أحدهما : اختصاصها بالفعل ، والآخر : الشبه بـ (إنْ) الشرطية لفظاً حيث الفارق بينهما بسيط وهو فتح الهمزة وكسرها ومن إهمال (أنْ) قول الشاعر :

أنْ تهبطين بلاد قو # م يرتعون من الطّلاحِ

وقوله :

أنْ تقرآن على أسماءَ ـ ويحكما ـ # مني السَّلامَ وأنْ لا تُعلما أحدا

قال ابن جني : سألت عنه أبا عليّ ـ رحمه الله ـ فقال : هي مخفّفة من الثقيلة ؛ كأنّه قال : أنّكما تقرآن ، إلا أنّه خفّف من غير تعويض[2] .

وحدثنا أبو بكر محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحى قال : شبّه (أنْ) بـ(ما) فلم يُعملها كما لم يُعمل (ما)[3] .

---

(١) انظر الهمع ٣/٢ ، والدرر اللوامع ٣/٢ ، والمغنى ٣٠/١ .

(٢) وعلى قول أبي على هذا تكون (أنْ) المخفّفة استُعملت استعمال (أنْ) الناصبة في ملاصقتها الفعل دون فصل للشبه اللفظي ، وقد أوضحت هذا سلفاً في الباب الرابع .

(٣) انظر الخصائص ٣٨٩/١ ، ٩٠ مع العامش رقم (١) وانظر الإنصاف ص / ٥٦٣ .

ثانياً : إهمال (إنْ) الشرطيّة حملاً على (لو)

يقول ابن هشام في مسائل التقارض بين اللفظين :

الثالث : اعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال ، كما رُوي في الحديث : (فإنْ لا تراه فإنّه يراك)[١] .

يقول ابن مالك : ونظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى)[٢] حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها ، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها .

فَمِنْ رفع الفعل بعد (إنْ) حملاً على (لو) قراءة طلحة :

﴿ فإنْ ما تَرَيْنَ من البشر أحداً ﴾[٣] بسكون الياء وتخفيف النون ، فاثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـ (ما) حملاً لها على (لو)[٤] ...

---

(١) انظر المغنى ص/٦٩٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٦ .

(٢) أي في التقارض بينهما إهمالاً وإعمالاً .

(٣) سورة مريم الآية / ٢٦ .

(٤) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/١٩فما بعدها ، والبحر المحيط ٦/١٨٥ .

ثالثاً : إهمال (ليس) حملاً على (ما) أو (لا) النافيتين

أمّا حملها على (ما) فيقول ابن هشام : وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بـ (إلاَّ) كقولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) وهي لغة بني تميم(1) .

ومن إهمالها حملاً على (لا) ما ذهب إليه البغداديون من جعلها حرف عطف بمعنى (لا) ، ثم نقل ذلك ابن عصفور ، ونقله أيضاً أبو جعفر النّحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه في التسهيل قول لبيد :

وإذا أقرِضتَ قرضاً فأجزه # إنّما يجزى الفتى ليس الجمل

برفع (الجمل) عطفاً على (الفتى) .

وخرّجه المانعون على حذف خبر (ليس) للعلم به ، والأصل : (ليسه الجملُ)(2) .

(1) مغني اللبيب ص/٦٩٩ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٦ ، والاقتراح ص/٧٥ ، والإنصاف ص/١٦١ ، والحلبيات ص/٢١٠ ، ٢٧٠ .

(2) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٣٥ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والحلبيات ص/٢٦٤ .

رابعاً : إهمال (لم) حملاً على (ما)

نحو قول الشاعر :

وتضحك مني شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ # كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

وقول الآخر :

هجوتَ زبانَ ثم جئت معتذراً # من هجو زبَّانَ لم تهجو ولم تدعِ

وقوله :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتهم # يومَ الصُّليفاء لم يوفون بالجار[1]

(١) انظر شواهد التّوضيح والتصحيح ص/٢٠ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ ، ١٠٠/١٠٤ والمغنى ٢٧٧/١ ، وشرح الأشموني ١٠٣/١ ، والأمالي الشّجرية ٨٥/١ ، والخزانة ٦٢٦/٣ .

خامساً : إهمال (ليت) عند اتصالها بـ (ما) الكافة حملاً لها على أخواتها

« في اللغة العالية والمذهب الأصح »

يقول ابن جني في باب تعارض العلل : « ... ومن ذلك (ليتما) ؛ ألا ترى أنّ بعضهم يركبونهما ، فيسلب بذلك (ليت) عملها ، وبعضهم يلغي (ما) عنها فيقرُّ عملها عليها : فمن ضم (ما) إلى (ليت) وكفّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها من (كأنّ) و (لعلّ) و (لكنّ) وقال أيضاً : لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل ، وقد نراه إذا كُفَّ بـ (ما) زال عنه عمله ، وذلك كقولهم : (قلّما يقومُ زيدٌ) فـ (ما) دخلت على (قلّ) كافة لها عن عملها ... ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفّته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له ، كذلك تكون (ما) كافة لـ (ليت) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعدها ، ومن ألغى (ما) عنها ، وأقرّ عملها جعلها كحرف الجر في إلغاء (ما) معه ؛ نحو قوله تعالى : [1]﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ ...[2]

ويقول السيوطي في المسألة الحادية عشرة في تعارض العلل : (وكذلك (ليتما) من ألغاها ألحقها بأخواتها ، ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما) وفرق بينها وبين أخواتها بأنّها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف)[3] .

---

(١) سورة المائدة الآية / ١٣ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٦٦ فما بعدها .

(٣) انظر الاقتراح للسيوطي ص/١٣٢ ، ١٣٣ .

ممّا تقدّم يتبين أنّ (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الكافّة لم يهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، بل يبقى اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية .

ومن هنا وردت فيها لغتان للعرب :

الأولى : الإعمال استصحاباً للأصل لعدم زوال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية ، وقصتها في ذلك قصة حرف الجر إذا اتصلت به (ما) .

والأخرى : الإهمال حملاً لها على أخوتها في المذهب الأصح واللغة العالية .

سادساً : إهمال (متى) الشرطية حملاً على (إذا) في عدم الجزم بها

يقول ابن هشام : (وإهمال (متى) حكماً لها بحكم (إذا) كقول عائشة : ـ رضي الله عنها ـ : [1](وأنّه متى يقومُ مقامَك لا يُسمع الناس)[2] .

الشاهد : رفع الفعل المضارع بعد (متى) الشرطية ؛ حملاً لها على أختها (إذا) .

يقول العكبري : « وقع في هذه الرواية (يقومُ) بالواو ، والوجه حذفها وإسكان الميم ؛ لأن (متى) هنا شرط ، وجوابه (لا يُسمع الناس) ولا معنى للاستفهام ها هنا ، إلا أنّه قد جاء في الشعر مثل ذلك شاذاً ..»[3] .

ومن ذلك قول أبي جهل ـ لعنه الله ـ لصفوان : (متى يراك الناس قد تخلّفت وأنت سيد هذا الوادي تخلّفوا معك)[4] .

يقول ابن مالك : قلت : تضمّن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية ، وكان حقّها أن تُحذف ، فيقال : (متى يرك) كما قال تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَداً ﴾[5] .

وفي ثبوتها أربعة أوجه ، ويُوجه إثبات الألف بأمرين :

أحدهما : أن يكون مضارع (راء) بمعنى : (رأى) كقول الشاعر :

إذا راءني أبدي بشاشة واصل # ويألفُ شنآني إذا كنت غائباً

---

(١) مسند أحمد ٦/٢٢٤ .

(٢) المغنى ص/ ٦٩٨ ، وانظر إعراب الحديث للعكبري ص / ١٩٨ الحديث رقم (٤٠٥) .

(٣) المرجع السابق ص / ١٩٨ .

(٤) أخرجه البخاري في ٦٤ ـ كتاب المغازي (٢) باب ذكر النبي ـ ﷺ ـ (من يقتل ببدر) .

(٥) سورة الكهف الآية / ٣٩ .

ومضارعه : (يراءُ) فجُزم فصار (يرأْ) ثم أبدلت همزته ألفاً فثبتت في موضع الجزم ، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها ، ومثله :

﴿ أَم لَم يُنَبَّأْ بِمَا ﴾[1] .

والثاني : أن يكون (متى) شُبِّهتْ بـ (إذا) فأهملت ، كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأعملت ، كقول النبي ـ ﷺ ـ لعلي وفاطمة ـ رضي الله عنهما ـ : (إذا أخذتما مضاجعكما ، تكبّرا أربعاً وثلاثين ، وتسبحا ثلاثاً وثلاثين ، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين)[2] وهو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ...[3]

يتضح من كلام ابن مالك السابق أنّ (متى) عاملة على القول بأنّ (يرا) مضارع (راء) ومهملة حملاً على أختها (إذا) على القول بأن (يرى) مضارع (رأى)

وبعد ـ فإني أرى أنّ (متى) الشرطية قد تجاذبها شبهان في الإهمال :

أحدهما : لفظي ، وهو الحمل على أختها (متى) الاستفهاميّة . حيث لا تعمل الاستفهامية الجزم .

والآخر : معنوي ، وهو حملها على أختها (إذا) الشرطيّة ، حيث لا تعمل هي الأخرى ، وذلك لاتحادهما في الشرط والظرفية معاً والله أعلم .

---

(١) سورة النجم الآية / ٣٦ .

(٢) أخرجه البخاري في (٦٢) ـ كتاب فضائل أصحاب النبي ـ ﷺ ـ (٩) ـ باب مناقب علي بن أبي طالب.

(٣) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص/١٧ ، ١٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٦ ، والضرائر الشعرية للقيرواني ص/٢٢٨ ، والضرائر لابن عصفور ص/٢٩٧ .


الفصل الثاني
وفيه مبحثان

المبحث الأول : التآخي في المعنى وأثره في الاستعمال

ويتناول المسائل الآتية :

(١) استعمال ما للماضي في المستقبل والعكس .

(٢) استعمال ما يضاف إلى المفرد استعمالَ ما يضاف إلى الجملتين أو إحداهما ، وبناء ما حقّه الإعراب .

(٣) استعمالات الكناية استعمال المكنّى .

(٤) تعدد استعمالات اللفظة الواحدة لتعدد معانيها وكثرة مرادفاتها فتستعمل استعمالها .

(٥) استعمال الماضي بمعنى المستقبل .

(٦) وصلُ ما حقُّ صلته الإفراد بالجملة وشبهها .

(٧) تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

(٨) جمع المذكر على طريقة جمع المؤنث .

(٩) استعمال ما وضع للمذكر مؤنثاً والعكس .

(١٠) استعمال غير الظرف ظرفاً والعكس .

(١١) استعمالُ صيغة استعمالَ أخرى .

(١٢) استعمال الفعل استعمال الاسم والعكس .

(١٣) استعمال (افْتَعَلَ) استعمالَ (تفاعَلَ) .

(١٤) استعمالُ الرافع الناصب استعمالَ الناصب الرافع .

(١٥) استعمالُ (إلا) و (لا) استعمالَ (غير) .

(١٦) استعمالُ (رأى) البصرية استعمالَ (رأى) القلبية .

(١٧) استعمالات (لو) :

أولاً : استعمالُها استعمالَ (أنْ) المصدرية .

ثانياً : استعمالُها استعمالَ (ليت) .

ثالثاً : استعمالُها استعمالَ (ألا) العرضيّة .

رابعاً : استعمالُها استعمالَ أختها (إنْ) الشرطية .

(١٨) استعمالُ (هل) استعمالَ الهمزة .

(١٩) استعمالُ أسماء الإشارة استعمالَ الأسماء الموصولة.

(٢٠) استعمالُ ما للرجاء استعمالَ ما للرجحان .

(٢١) استعمالُ الموجب استعمالَ المنفي .

(٢٢) استعمالُ اللازم استعمالَ المتعدي .

(٢٣) استعمالُ ما للتراخي من حروف العطفِ استعمالَ ما للجمع والترتيب .

(٢٤) استعمالُ ما وضع للعاقل في غيره والعكس .

(٢٥) استعمالُ المتصرف استعمالَ الجامد .

* تعقيب .

التآخي في المعنى وأثره في الاستعمال

كان للتّآخي في المعنى والتقارب فيه أثر بيّن في الخروج على الإلف الشائع في الاستعمال، والعدول عن السّمت المرتكز على القواعد الجزئية، حيث نرى العرب تذكر المؤنث وتؤنّث المذكر، وتجمع المذكر جمع المؤنث، وتستعمل غيرَ الظرف ظرفاً، وتبنى المعرب، وتستعمل الفعل استعمال الحرف والعكس، وتركّب ما حقّه الإفراد، وتُعمل ما حقّه الإهمال، وتهمل ما حقّه الإعمال، وتستعمل ما حقّه الماضي في المستقبل والعكس، وتصل الحرف بما يُوصل به الاسم وتوصل الاسم بما للحرف، كما تستعمل حرفاً استعمال حرف آخر كاستعمال (ثم) استعمال (الفاء) والعكس، وتصل ما حقه الفصل، وتعرب الشيء تارة وتبنيه أخرى تبعاً لما يرادفه، كما تستعمل الجامد استعمال المشتق وتستعمل المشتق استعمال الجامد، وتستعمل ما للظرفية في الاستعلاء والعكس، وتستعمل المتمكّن استعمال غير المتمكن بناء وإضافة، وتستعمل ما حقّه الإثبات في النفي كما تستعمل ما حقّه التّعدي قاصراً والعكس، وتستعمل الكناية استعمال المكنى عنه، وتستعمل ما للعاقل في غيره والعكس إلى غير ذلك من وجوه الاستعمال التي يَحارُ فيها الفَهُّ، ويتخبّط فيها الفَسْلُ، ويضطرب فيها من لا خبرة له بفنون العربية ولا دراية له بجهات التّآخي بين كلمها.

وهذا يفسّر لنا صدق فراسة سيبويه حين قال: « وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً »(١).

ويقول ابن جني في باب: إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدعُ داعٍ إلى التّرك والتّحول: « واعلم أنّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان، وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدرٍ من الهجوم عليه »(٢).

ويوضح لك ما أسلفت المسائل الآتية:

---

(١) انظر الكتاب ١٣/١ بولاق، والخصائص ٢١٤/١، ٨٢/٢ ـ ٨٨.

(٢) الخصائص ٤٦٤/٢.

المسألة الأولى :

استعمال ما للماضي في المستقبل والعكس ، من ذلك (إذ وإذا) فـ (إذ) ظرف زمان لما مضى ، تقول : قصدتك إذ الحجاجُ أميرٌ . و (إذا) ظرف لزمان مستقبل تقول : (إذا قدم زيدٌ أحسنت إليه)[1] . وقد تقارض العرب بين (إذ وإذا) فتستعمل (إذ) استعمال (إذا) نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[2] .

قال ابن هشام : « والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب : (ونُفخ في الصور) أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع ، وقد يُحتجُّ لغيرهم بقوله تعالى :

﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾[3] فإنّ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا) »[4] .

كما يستعملون (إذا) استعمال (إذ) فتجيء للماضي كما تجيء (إذ) للمستقبل في قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴾[5]

﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[6] .

---

(١) انظر كتاب حروف المعاني للزجاجي ص/٦٣ .

(٢) سورة الزلزلة الآية / ٤ .

(٣) سورة غافر الآيتان / ٧٠ ، ٧١ .

(٤) انظر المغني ص/٨١ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص/٧٠ .

(٥) سورة التوبة الآية / ٩٢ .

(٦) سورة الجمعة الآية / ١١ .

وقوله :

ونـدمـان يـزيـدُ الـكـأسَ طـيـبـاً # سـقـيتُ إذا تـغـوّرت الـنـجـومُ[1]

وإنّما قارضت العرب بين (إذ وإذا) فأوقعت إحداهما موقع الأخرى ، واستعملت إحداهما استعمال أختها وذلك للتّآخي بينهما في المعنى ، وهو الظرفية الزمانية .

(١) المغني ص/٩٥ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص/٧٠ .

المسألة الثانية :

استعمال ما يضاف إلى المفرد استعمال ما يضاف إلى الجملتين أو إحداهما ، وبناء ما حقّه الإعراب .

من ذلك استعمال ألفاظ الزمان المبهمة المرادفة لـ (إذا أو إذ) يقول ابن هشام : ويجوز في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ) الإعراب على الأصل والبناء ؛ حملاً عليهما[1] .

وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، لهذا جاز فيه وجهان :

الأول : الإعراب بحسب العوامل استصحاباً للأصل في الأسماء ، إذ الأصل فيها الإعراب ، كما لم يوجد في ما رادف (إذ) و (إذا) ما يوجب البناء من شبه الحرف أو تضمنه .

والثاني : البناء على الفتح ؛ حملاً على (إذ) أو (إذا) وقد اختلف النّحاة في تعليل البناء حينئذ :

فمنهم من قال علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على (إذ) أو (إذا) وهذا المذهب هو الذي أعوّل عليه هنا والمناسب لما نحن بصدده من ظواهر حمل الكلم بعضها على بعض للتآخي بينها في شيء ما . ومنهم من قال سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف ، وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لـ (إذ وإذا) وللموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضاً ، وليس أصلياً كما هو في المشبه به ، فإنّه لم يوجب البناء ، ولكن جوّزه[2]...

(١) أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، والتصريح ٤١/٢ .

(٢) انظر عدة السالك على أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، والتصريح ٤١/٢ .

وهذا الظرف المحمول على (إذ أو إذا) يضاف إلى الجملتين إن كان بمعنى (إذ) وإلى الجملة الفعلية إن كان بمعنى : (إذا) .

* مثال ما ضُمِّن معنى (إذ) : جئتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ ، أو زمنَ كان الحجاجُ أميراً ، فـ (زمن) أضيف إلى الجملة الاسمية في المثال الأول ، وإلى الفعلية في المثال الثاني ؛ لأنّه بمنزلة (إذ) .

* ومثال ما ضُمِّن معني : (إذا) : آتيك زمنَ يقدمُ الحاجُّ ، فـ (زمن) هنا أضيف إلى الجملة الفعلية فقط ؛ لأنّه بمنزلة (إذا) ويمتنع (آتيك زمنَ الحاجُّ قادمٌ)(١) .

وهنا تلاحظ أنّ لفظ (زمن) إذا لم يُضمّن معنى (إذ أو إذا) جازت إضافته إلى المفرد نحو : (زمنُنا زمنٌ عظيم ، وزمنُ عدوّنا زمنٌ عصيبٌ) غير أنّ لفظ الزمن إذا ضُمِّن معنى (إذ) جازت إضافته إلى الجملتين كما سبق ، وكذلك إذا ضُمِّن معنى (إذا) جازت إضافته إلى الجملة الفعلية في مذهب سيبويه ومن تبعه ، والله أعلم .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/١٣١ ، ١٣٢ .

المسألة الثالثة :

استعمالات الكناية استعمال المكنّى ، من ذلك استعمالات (كذا) و (كم) وغيرهما من كنايات العدد .

أمّا (كذا) عند الكوفيين ، فإنّهم يستعملونها بمعنى الأعداد جميعاً ممّا يترتّب عليه اختلاف نوع تمييزها وإعرابه ، فيكون جمعاً مجروراً إذا رادفت الأعداد (من ثلاثة إلى عشرة) ويكون مفرداً مجروراً إذا رادفت (المائة والألف) ومضاعفاتهما ، ويكون مفرداً منصوباً إذا رادفت الأعداد المركبة والمعطوفة وألفاظ العقود .

ذكر الشيخ محمد محي الدين في عدة السالك بعد أن عرض للفروق بين (كذا وكم) فقال : ومذهب البصريين في وجوب نصب تمييزها ... قال : وقال الكوفيون : قد يكون تمييز (كذا) جمعاً مجروراً بالإضافة، وقد يكون مفرداً مجروراً بالإضافة ، وقد يكون مفرداً منصوباً ، وبيان ذلك أنّه يُكنّى بها عن جميع أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكنّى بها عنه .

١ ـ فإذا كنّي بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أُتِيَ بها نفسها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها جمعاً مجروراً ، فتقول : معي كذا دراهمَ ، كما تقول معي ثلاثةُ دراهمَ وهكذا إلى العشرة .

٢ ـ وإذا كُنّي بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أُتِيَ بها مكررة من غير عطف ، وأُتِيَ بتمييزها مفرداً منصوباً ، فتقول : معي كذا كذا درهما ، كما تقول : (معي أحدَ عشرَ درهما) وهكذا إلى (تسعة عشر) .

٣ ـ وإذا كُنّي بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أُتِيَ بها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها مفرداً منصوباً ، فتقول : معي كذا درهما ، كما تقول : معي عشرون درهماً أو ثلاثون وهكذا إلى التسعين .

٤ ـ وإذا كُنّي بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أُتِيَ بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول ، وبتمييزها مفرداً منصوباً فتقول : معي كذا وكذا درهماً ، كما تقول : معي واحد وعشرون درهماً وهكذا إلى (تسعة وتسعين) .

٥ ـ وإذا كُنّي بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أُتِيَ بها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها مفرداً مجروراً فتقول : عندي كذا درهمٍ كما تقول : عندي مائة درهمٍ ، أو مائتا درهمٍ ، أو ثلاثمائة درهمٍ وهكذا إلى تسعمائة درهمٍ .

وعلى هذا التفصيل قضي فقهاؤها في باب الإقرار ، فإذا قال المقر : لفلان عندي كذا دراهمَ ، اعتُبر مقرّاً بثلاثة دراهم . وإذا قال : لفلان عندي كذا كذا درهما اعتُبر مقرّاً بأحدَ عشرَ درهما .

وإذا قال : له عليَّ كذا درهما اعتُبر مقرّاً بعشرين درهما ، وإذا قال : له عليه كذا وكذا درهما اعتُبر مقرّا بواحد وعشرين درهما .

وإذا قال : له عندي كذا درهمٍ اعتُبر مقرّاً بمائة درهم ، ومن هذا التقرير **تعلم أنّهم يجيئون بتمييز (كذا) مفرداً منصوباً في ثلاث صور ، ومفرداً مجروراً في صورة واحدة ، وجمعاً مجروراً في صورة واحدة ، وأنّ مثلَها في هذه الصور كلِّها مثلُ تمييز أنواع العدد[١] .**

*** *** ***

(١) انظر عدة السالك على أوضح المسالك ٤/٢٧٧ فما بعدها .

أمّا (كم) الاستفهامية ففي اللغة العالية تستعمل استعمال ألفاظ العقود ، فينصب تمييزها وجوباً ، وهو مذهب البصريين نحو : (كم شخصاً سما) كما نقول : أمامي عشرون شخصاً ، وكذلك (كم) الخبريّة تستعمل استعمال العشرة أو المائة فيكون تمييزها إمّا جمعاً مجروراً ، وإمّا مفرداً مجروراً نحو : كم رجالٍ أو مرةٍ .

قال ابن مالك :

ميّز في الاستفهام كم بمثل ما # ميّزت عشرين ككم شخصاً سما

واستعملنْها مخبراً كعشره # أو مائة ككم رجالٍ أو مره

هذا ـ وقد أشبعت الحديث عن (كم) الاستفهامية والخبريّة ، واستعمال إحداهما استعمال الأخرى تقارضاً في باب التّآخي في اللفظ ، فلم أجد حاجة تدعو إلى تكراره هنا .

*** *** ***

المسألة الرابعة :

تعدّد استعمالات اللفظة الواحدة لتعدّد معانيها وكثرة مرادفاتها فتستعمل استعمالها ؛ إذ يلاحظ أنّ العرب إذا رادفت بها حرفاً كانت حرفاً ، وإذا رادفت بها اسماً صارت اسماً ، واللفظ هو هو ، من ذلك (ما) فإذا كانت مرادفة لـ (إنْ) استُعملت استعمالها فيُجزم بها فعلان نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفعَلُواْ مِن خَيرٍ يَعلَمهُ اللَّهُ ﴾[1] وإذا كانت بمعنى : (الذي والتي) وفروعهما لزمها جملة اسمية كانت أو فعلية ، هذه الجملة هي صلة (ما) كما تكون صلة (الذي والتي) وفروعهما ، كقولك : (ما أكلتُ الخبزُ ، وما شربتُ الماءُ) : أي ماأكلته الخبزُ ، وما شربته الماءُ .

وإذا كانت بمعنى : (شيء) لزمها جملة كما لو كانت هذه الجملة خبراً في باب التّعجب نحو : ما أحسنَ زيداً وما أكرم عمراً .

وتكون نكرة موصوفة كما في قوله تعالى : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾[2] وإنْ كانت مرادفة لـ (ليس) أعملتها العرب إعمال (ليس) فرفعت بها ونصبت نحو قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[3] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَتِهِم ﴾[4] وإنْ كانت بمعنى (أنْ) المصدرية أوّلت مع الفعل بعدها بمصدر ، وكانت قصتها في ذلك قصة (أنْ) نحو قولك :

(بلغني ما صنع زيدٌ) أي : بلغني صنعُ زيدٍ ، و (أتاني بعد ما قال ذاك) أي : بعد قوله ذاك .

---

(١) سورة البقرة الآية / ١٩٧ .

(٢) سورة النساء الآية / ٥٨ .

(٣) سورة يوسف الآية / ٣١ .

(٤) سورة المجادلة الآية / ٢ .

وإنْ رادفت حرف الاستفهام حُذف ألفها إذا سبقها الجار نحو قوله تعالى : [1]﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[2] ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي ﴾[3] .

ممّا تقدّم وغيره نجد لفظة (ما) قد تغيّرت أساليبها بتغيّر المعنى المراد منها ، وقد استعملتها العرب استعمال مرادفها ، وذلك للتّآخي في المعنى ، وهذا يدلُّ على مرونة العربية وسعتها ، حيث يكون اللفظ واحداً ومعانيه متعددة ، وأساليبه واستعمالاته كذلك ، كما يلاحظ أنّ الكلام يتنوّع بتنوّع الاستعمالات ، فيكون مع (ما) الشرطية والموصولة والموصوفة خبرياً ، ويكون مع الاستفهامية إنشائياً ، ومع التّعجبيّة خبرياً وضعاً ، إنشائياً استعمالاً .

(١) سورة الحجر الآية / ٥٤ .

(٢) سورة الصف الآية / ٥ .

(٣) انظر الأزهية ص/٧٥ فما بعدها .

المسألة الخامسة :

توسعت العرب في استعمال الماضي بمعنى المستقبل فوضعت الفعل الماضي موضع المستقبل والعكس ، حيث نراهم يتجوّزون بالماضي عن المستقبل تشبيهاً له في التّحقيق ، والعرب تفعل ذلك لفائدة ، وهو أنّ الفعل الماضي إذا أخبِر به عن المضارع الذي لم يوجد بعدُ كان أبلغ وآكد وأعظم موقعاً وأفخم بياناً ؛ لأنّ الفعل الماضي يعطي من المعنى ما يدل على أنّه قد كان وُجِد وصار من الأمور المقطوعة بكونها وحدوثها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى السَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ ﴾(١) ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾(٢) .

فإنّه إنّما قال (ففزع) بلفظ الماضي بعد قوله (ينفخ) وهو مستقبل ، للإشعار بتحقق الفزع وثبوته ، وأنّه كائن لا محالة واقع على السموات والأرض ؛ لأن الفعل الماضي يدلّ على وجود الفعل بكونه مقطوعاً به ...

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً ﴾(٣).

فإنّه إنّما قال (وحشرناهم) ماضياً بعد (نسيّر) و (ترى) وهما مستقبلان للدلالة على أنّ حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا تلك الأهوال ، كأنّه قال : (وحشرناهم قبل ذلك) وهو في القرآن العظيم كثير .

---

(١) سورة النّمل الآية / ٨٧ .

(٢) سورة النّمل الآية / ٨٧ .

(٣) سورة الكهف الآية / ٤٧ .

قال الشيخ الإمام عز الدين بن عبدالسلام في كتابه المعروف بالمجاز : أكثر ما يكون هذا في الشروط وأجوبتها ، وقد يجيء في غيرها ، مثاله في غير الشروط قوله تعالى :

﴿ وَإِذ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابنَ مَريَمَ ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـهَينِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾(1) ومنه : ﴿ وَنَادَى أَصحابُ الأعرَافِ ﴾(2)

﴿ وَنَادَى أَصحابُ الجَنَّةِ أَصحابَ النَّارِ ﴾(3)

ومن التعبير بالمستقبل عن الماضي ، وهو في القرآن العظيم كثير قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلكِ سُلَيمَانَ ﴾(4) ومنه :

﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبتُم وَفَرِيقًا تَقتُلُونَ ﴾(5) ومعناه : وفريقاً قتلتم ...

وإنّما قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل ؛ لأنّ الإخبار بالفعل المضارع إذا أُتِيَ به في حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأنّ الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي ، والفرق بينه وبين القسم الذي قبله هو أنّ الفعل الماضي يخبر به عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجد ، والأمور المتعاظمة التي لم تحدث ، فتُجعل عند ذلك فيما قد كان ووُجد ووقع الفراغ من كونه وحدوثه .

---

(1) سورة المائدة الآية / ١١٦ .

(2) سورة الأعراف الآية / ٤٨ .

(3) سورة الأعراف الآية / ٤٤ .

(4) سورة البقرة الآية / ١٠٢ .

(5) سورة البقرة الآية / ٨٧ .

وأمّا الفعل المضارع إذا أخبِر به عن الماضي فإنّ الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنّه يعاينها ويشاهدها[(١)] .

ويُعلل ابن الشجري استعمال الماضي بمعنى المستقبل فيقول : ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال ، أنّ الأفعال جنس واحد ، وإنّما خولف بين صيغها لتدلّ كل صيغة على زمان غير الذي تدل عليه الأخرى ، وإذا تضمّن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسعاً ...[(٢)]

---

(١) انظر الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية ص/٥٢ فما بعدها .

(٢) الأمالي الشجريّة ١/٤٥ .

المسألة السادسة :

وصلُ ما حقّ صلته الإفراد بالجملة وشبهها .

من المعلوم في اللغة العالية أنّ (أل) الموصولة لا توصل إلا بالوصف المفرد ، سواء أكان اسم فاعل نحو : الضارب ، أو اسم مفعول نحو : المضروب ، قال ابن مالك :

وصفة صريحة صلة أل # ....

وقد وجدنا العرب قد خرجت بها عن هذا السّمت فوصلتها بالفعل نحو قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته # ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

وقول ذي الخرق الطّهوي :

فيستخرج اليربوع من نافقائه # ومن حجره ذي الشيخة اليُتَقَصَّعُ

وقوله :

يقول الخنا وأبغض الناس كلِّهم # إلى ربِّه صوتُ الحمارِ اليجدعُ

والتقدير : الذي ترضى ، والذي يتقصّع ، والذي يجدع .

وقد شذّذ النّحاة ذلك وأشار إليه ابن مالك بأنّه قليل ، حيث قال :

.... # وكونها بمعرب الأفعال قل

واتصال (أل) بالفعل المضارع عند ابن مالك قليل ، وعند الجمهور مخصوص بالشعر .

قال ابن عقيل : وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنّه لا يختصّ به ، بل يجوز في الاختيار .

هذا ـ وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ، فمن الأول قوله :

مـن القـومِ الرسـولُ الله منهـم # لهـم دانـت رقـاب بني مـعـدٍّ

ومن الثاني قوله :

مـن لا يـزال شـاكراً على المعه # فهـو حـريٌ بعيشـة ذاتِ سَعَة

والتقدير فيهما : من القوم الذين رسول الله منهم ، وعلى الذي معه . ووصل (أل) بالفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف وإن خالف المشهور والكثير في العربية إلا أني أجد له وجهاً من القياس ، وهو استعمالُ (أل) استعمالَ أخواتها من الموصولات الاسمية ، حيث توصل بالجملتين وبالظرف ، فقيست على أخواتها في ذلك ، واستعملتها العرب استعمالها ، وهذا الذي أراه أولى ممّا ذهب إليه بعضهم من أنّ أصل (أل) فيما ذكرت من الشواهد (الذي) وقد حذفت العرب بعض أجزائه لكثرة الاستعمال ، كما فُعل ذلك في (ايمن الله) إذ قال بعضهم : أصله : (الّذيُّ) بتشديد الياء ، (الذيْ) بتسكين الياء ، ثم (اللذِ) قالوا : (أيـمُ) و (مُ) حي حذفوا الياء والنون ... ثم حذفت الكلمة ، واجتزىء عنها بالألف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال[1] .

وقد سبق أن أشرت في باب التّآخي في اللفظ إلى أنّ (أل) الموصولة قد تنازعها شبهان :

---

(١) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ص/١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر الخزانة ١/٣١ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/١٥٥ ـ ١٦٠ .

أحدهما : شبهها بـ (أل) المعرّفة ، وهي من خواص الأسماء فلا تدخل على الأفعال ولا الظروف ولا الجمل ، وكذلك ما أشبهها من أخواتها مثل (أل) الموصولة ، و (أل) الزائدة اللازمة ، و (أل) الزائدة غير اللازمة ، ومن هنا قوي الشبه اللفظي في حمل (أل) الموصولة على أختها المعرّفة في دخولها على الوصف المفرد ، وتخطي العامل لها إلى صفتها .

والآخر : شبهها بأخواتها الموصولات في كونها لا توصل إلا بجملة أو شبه جملة .

قال ابن مالك :

وكلّها يلزم بعده صلة # على ضمير لائق مشتملة

وجملةٌ أو شبهها الذي وصل # به كمن عندي الذي كُفِلَ

ومن هنا يتضح لنا أنّ (أل) الموصولة على ما تقدّم وسطٌ بين الاسمية والحرفيّة ، حيث أخذت شبهاً من كلٍّ ، واستُعملت استعماله .

المسألة السابعة :

تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

لم تسلم ظاهرة التذكير والتأنيث من المشكلات التي تعترض أخواتها من الظواهر العربية ؛ إذ لم تعد العلامة سبيلاً وحيداً للدلالة على التأنيث ، فقد نجد العلامة قد لحقت الكلمة والمسمّى بها مذكر نحو : طلحة وأسامة ، ونجد الكلمة قد جُرّدت من العلامة والمسمّى بها مؤنث ، كأن تكون مذكرة في اللفظ والمسمّى بها مؤنث نحو : هند ودعد ، كما نجدها مذكرة لفظاً وتذكّر وتؤنّث على لغتين للعرب نحو : حرب ، وبلد ، وسبيل . وتكون الكلمة مختومة بالعلامة ، وهي لمؤنث ، لذلك نجد النّحاة قسّموا التأنيث إلى الأنواع التالية :

* لفظي ، كما في النوع الأول .
* معنوي ، كما في النوع الثاني .
* ولفظي ومعنوي ، كما في النوع الرابع ، ولم يتعرضوا للمشكل من الكلمات ، كما في النوع الثالث .

كما نلاحظ أنّ أهل العربية قد فطنوا إلى طرائق التأنيث ، وهي تنحصر في الآتي :

الأولى : التأنيث بالعلامة نحو : فاطمة وليلى وصحراء .

الثانية : التأنيث بالاكتساب نحو قولهم : قُطعت بعضُ أصابعه ، وقرىء : ﴿ تَلْتَقِطهُ بَعضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (١) .
وقول الشاعر :

طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي # نقضن كلّي ونقضن بعضي

(١) سورة يوسف الآية / ١٠ .

وقول الآخر :

وما حبُّ الديارِ شغفنَ قلبي # ولكن حبّ من سكن الديارَا

وأنشد سيبويه :

وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعتَه # كما شرقتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ [1]

يتبيّن من النصوص السابقة أنّ الألفاظ (بعض وطول وحب وصدر) قد أنّثت ، حيث اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها .

الثالثة : التأنيث بالحمل على المرادف ، وهذا الذي أعنيه هنا ، يقول ابن جني في هذا النوع : « اعلم أنّ هذا الشّرج غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازحٌ فصيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً لتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ... فمن تذكير المؤنث قولهم :

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقَها # ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان .

ومنه قول الله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا رَءَا الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴾[2] أي : هذا الشخص ، أو هذا المرئى ونحوه ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[3] لأنّ الموعظة والوعظ واحد[4] .

---

(١) انظر المغنى ص/٥٣ .

(٢) سورة الأنعام الآية / ٧٨ .

(٣) سورة البقرة الآية / ٢٧٥ .

(٤) الخصائص ٢/٤١١ ، ٤١٢ .

ثم قال ابن جني : « وتذكير المؤنث واسع جداً ؛ لأنّه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أغرب في التناكر والإغراب »(١) .

*** *** ***

ممّا تقدّم يتبين أنّ التذكير والتأنيث بطريق الحمل والاكتساب يجعل علامة التأنيث لا قيمة لها ولا أثر فيما لحقته من الأسماء كما سبق أن أشرت .

*** *** ***

(١) الخصائص ٢/٤١٥ .

المسألة الثامنة :

جمعُ المذكر على طريقة جمع المؤنث .

من المعلوم أن (أفْعُل) يطرّد في جمعه شيئان :

أحدهما : ما كان على (فَعْل) اسماً صحيح العين غير مضعف نحو : شهر وأشهر ، ونهر وأنهر ، وكعب وأكعب .

والآخر : كلّ رباعي مؤنث قبل آخره مدّ نحو : عَناق وأعنُق ، وعُقاب وأعقب ، ويمين وأيمن .

وقد جاء جمع (رسول) على (أرْسُل) على خلاف القياس ، والقياسُ (رُسُل) لأنّه مذكر رباعي قبل آخره مد ، ومن ذلك قول أبي كبير الهذلي :

وجليلةِ الأنساب ليس كمثلها # ممن تمتّع قد أتتها أرْسُلِي

قال ابن جني : كسّروا (رسولاً) وهو مذكر على (أرسُل) وهو من تكسير المؤنث كـ (أتان وآتُن) و (عَناق واعْنُق) و (عُقاب وأعْقُب) لما كان (الرسول) هنا إنّما يراد به المرأة ؛ لأنّها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من (جَناح وأجنْحُ) قالوا : ذهب في التأنيث إلى الريشة .

وعليه قول عمر :

فكان مجَنّي دونَ من كنتُ أتقي # ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومُعصِرُ

أنّث الشّخْصَ ؛ لأنّه أراد به المرأة .

وقال الآخر :

فإنّ كلاباً هذه عشرُ أبطُنٍ # وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : (من قبائلها)(١) .

(١) انظر الخصائص ٢/٤١٦ ، ٤١٧ ، واللسان (رَسَل) ، وديوان الهذليين ٢/٩٩ .

المسألة التاسعة :

ومن قبيل استعمال ما وُضع للمذكر مؤنثاً والعكس استعمالَ (الألى) استعمالَ (اللاتي) والعكس .

من المعلوم أنّ (الألى) من الأسماء الموصولة التي تستعمل لجمع المذكر العاقل كثيراً ، أو لغيره قليلاً ، مثل قول الشاعر :

رأيتُ بني عمي الألي يخذلونني # على حدثانِ الدّهرِ إذ يَتَقَلَّبُ

وقد يُمدُّ كقوله :

أبى الله للشّمّ الألاء كأنّهم # سيوفٌ أجادَ القينُ يوماً صقالَها

وهي في هذين البيتين للمذكر العاقل ، وكذلك يُلاحظ أنّ العرب وضعت للجمع المؤنث (اللاتي) و (اللائي) بإثبات الياء فيهما ، وقد تُحذف ياؤهما اجتزاءً بالكسرة فيقال : (اللاتِ واللاءِ) .

يقول ابن هشام : وقد يتقارض (الألى واللائي) فيقع كلٌّ منهما مكان الآخر ، قال مجنون ليلى قيس بن الملوّح :

محا حبُّها حبُّ الألى كنّ قبلها # وحلّتْ مكاناً لم يكن حلّ من قبلُ

فأوقع (الألى) مكان (اللائي) أي : حبّ اللائي ؛ بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، ومثال وقوع (اللائي) موقع (الألى) قول رجل من بني سُليم :

فما أباؤنا بأمنَّ منه # علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

فأوقع (اللاءِ) مكان (الألى) بديل عود ضمير جمع الذكور عليها ، و (الألى) بمعنى : (الذين) ، و (الذين) أشهر منها في الاستعمال[1] .

وإنّما تقارضت (الألى واللائي) مع اختلافهما في المعنى وأصل الوضع ، فأوقعت العرب إحداهما موقع الأخرى ؛ وذلك لتآخيهما في الموصولية .

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٢ ، ١٣٣ .

المسألة العاشرة :

استعمال غير الظرف ظرفاً والعكس .

بتتبع الاستعمال العربي يمكن لي حصر استعمال غير الظرف ظرفاً في نوعين :

* **أحدهما** : أن يكون غير الظرف مرادفاً للظرف نحو لفظة (عال وأسفل ومكان وجانب وناحية) قال تعالى : ﴿ عَـٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ ﴾[1] فقد نُصب (عاليَ) على الظرف لمرادفته (فوق) .

قال الفراء : نصبها أبو عبدالرحمن وعاصم والحسن البصري ، جعلوها كالصفة (فوقهم)[2] .

والعرب تقول : قومك داخلَ الدار ، فينصبون (داخل الدار) لأنّه محل ، فـ (عاليهم) من ذلك .

وقد قرأ أهل الحجاز وحمزة : (عاليهم) بإرسال الياء ، وهي في قراءة عبدالله : (عاليتهم ثياب سندس) وهي حجة لمن أرسل الياء وسكّنها[3] .

يتبين لنا ممّا تقدّم أنّ لفظتي : (عال وداخل) وصفان يجري عليهما ما يجري على الوصف من أحكامه ، إلا أنّهما خرجتا عن بابهما ، حيث رادفتا الظرف ، وهو (فوق) و (مكان) وهذا دليل على أنّ الشيءَ إذا رادف الشيء أو ناب عنه استُعمل استعماله .

ومن المعلوم أنّ الصالح للنصب على الظرفية من أسماء المكان نوعان :

(١) سورة الإنسان الآية/ ٢١ .

(٢) وعبارة القرطبي قال الفراء : (هو كقولهم : فوقهم) تفسير القرطبي ١٤٦/١٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ ، ٢١٩ .

أ ـ : المبهم وهو الذي نعنيه هنا ، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات السّت ، فإنّها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ... والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته كـ (مكان) فإنّه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه ... نحو : (أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول : جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك ، وسمّيت الجهات الستّ باعتبار الكائن في مكان ما فإنّ له ستّ جهات .

وينصب أيضاً على الظرفيّة ما أشبه الجهات السّتّ في الشّياع كناحية وجانب ومكان ، نحو : جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكرٍ ... فهذه الثلاثة نُصبت على الظرفيّة لشبهها بالجهات السّتّ في شيوعها من ناحية ، ولمرادفة ناحية وجانب للفظة (جهة) وأمّا (مكان) فيجوز فيه النّصب على الظرفية إذا لم يُرد به معنى (بدلاً) فإنْ أريد به ذلك فلا يستعمل إلا ظرفاً ، نحو : هذا مكانَ هذا ... أي : بدله .

وكذلك يُنصب على الظرفية أسماء المقادير كـ (ميل وفرسخ وبريد) تقول : سرت ميلاً وفرسخاً وبريداً .

ب ـ ما اشتُق من اسم الحدث الذي اشتُق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله نحو : ذهبتُ مذهبَ زيدٍ ، ورميتُ مَرْمَى عمرو .. ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقعُدُ مِنهَا مقعِدَ لِلسَّمعِ ﴾[1] .

فـ (مذهب ومرمى ومقاعد) منصوبة على الظرفيّة[2] .

هذا ماكان من استعمال غير الظرف ظرفاً لمرادفته الظرفَ إذا كان اسماً.

---

(١) سورة الجن الآية / ٩ .

(٢) انظر التصريح ١/٣٤١ ، وشرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٢/١٩٥ .

وقد يستعمل الحرف ظَرفاً أيضاً ، من ذلك (على) إذا دخلت عليها (مِنْ) نحو قوله :

غَدَتْ مِنْ عليه بعدَ ما تمَّ ظمؤُها # تَصِلُ وعن قيضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

حيث قال : (من عليه) فإنّ (على) فيه اسم بدليل دخول حرف الجر عليه ، ثم قيل : إنّ معنى (على) هنا (فوق) وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه : (عند) وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

وكذلك (عن) إذا دخلت عليها (من) كقول الشاعر :

فلقد أراني للرماح دريئة # من عن يميني مرة وأمامي

فـ (عن) في قوله (من عن) اسم بمعنى : جهة أو جانب ، أو نحو ذلك[1] .

والآخر : أن يكون غير الظرف واقعاً موقع الظرف كوقوع المصدر موقع الظرف ونيابته عنه نحو : جلست قربَ زيدٍ ، أي : مكان قربِ زيد ، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ، لأنّه قليل في الاستعمال . ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو : آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد ، والأصل : وقتَ طلوع الشمس ، ووقتَ قدوم الحاج ، ووقت خروجِ زيد ، فحُذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مقيس في كل مصدر[2] .

وقد ذكر الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد أربعة أشياء أخرى تنصب على الظرفية زمانية أو مكانية :

الأول : لفظ (بعض) ولفظ (كل) مضافين إلى الظرف ، نحو : بحثتُ عنك كلّ مكان ، وسرت كلّ اليوم ، وذلك من جهة أنّ كلمتي (بعض وكل) بحسب ما تضافان إليه ...

(١) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٥٦ فما بعدها ، وانظر الكتاب ١/٤٢٠، ٣/٢٦٨، ٤/٢٢٨، ٢٣١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٢/٢٠٠ .

الثاني : صفة الظرف نحو : سرت طويلاً شرقي القاهرة .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف نحو : صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخاً .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان نحو : (أحقاً) في قول الشاعر :

أحقاً عبادَ الله أنْ لستُ صادراً # ولا وارداً إلا عليَّ رقيبُ

وفي نحو قول الآخر :

أحقاً أنّ جيرتنا استقلوا # فنيَّتُنا ونيتهم فريقُ

وفي نحو قول الآخر :

أحقاً بني أبناءِ سلمى بن جندلٍ # تهدُّدُكم إياي وسطَ المجالسِ....(١)

وقد يعكس الأمر فيستعمل ما هو ظرف في الأصل غيرَ ظرف ، فيخرج عن الظرفية ، وهو الظرف المتصرف الذي يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يُستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعولاً به أو مضافاً إليه كـ (اليوم) فإنّه يستعمل مبتدأ وخبراً تقول : اليومُ يومٌ مباركٌ برفعهما ، وفاعلاً تقول : أعجبني اليومُ ، ونائب فاعل نحو : صِيم اليومُ ، ومفعولاً به تقول : أحببتُ يومَ قدومك ، ومضافاً إليه تقول : سرت نصف اليومِ .

قال ابن مالك :

وما يرى ظرفاً وغير ظرفِ # فذاك ذو تصرّف في العرفِ(٢)

(١) انظر منحة الجليل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٢) انظر التصريح ١/٣٤٢ ، وشرح ابن عقيل بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٢/١٩٨ فما بعدها .

المسألة الحادية عشرة :

استعمال صيغة استعمال أخرى ، كاستعمال (فَعُل) استعمال (ما أفعله وأفعل به) في التّعجب ، واستعمال (بئس ونعم) في المدح والذم .

يقول ابن هشام : وكلّ فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنّه يجوز استعماله على (فعُل)[1] بضم العين ، إمّا بالأصالة كـ (ظرُف وشرُف) أو بالتّحويل كـ (ضَرُب وفَهُم) ثم يجري حينئذٍ مجرى (نعم وبئس) في إفادة المدح والذم ، وفي حكم الفاعل ، وحكم المخصوص .

- **تقول في المدح** : (فَهُم الرجلُ زيدٌ) وفي الذم : (خبُث الرجلُ عمرو)[2] .

كما نقول : (نعم الرجلُ زيدٌ) و (بئس الرجلُ عمرو) .

- وتقول : (فَهُم ابنُ الرجلِ زيدٌ) و (خبُث ابنُ الرجلِ عمرو) .

كما نقول : (نعم ابنُ الرجلِ زيدٌ) و (خبُث ابنُ الرجل عمرو) .

- وتقول : (فهُم ابنُ أختِ الرجلِ زيدٌ) و (خبُث ابنُ أختِ الرجل عمرو) .

كما نقول : (نعم ابنُ أختِ الرجلِ زيدٌ) و (بئس ابنُ أختِ الرجل عمرو) .

- وتقول : (فهُم رجلاً زيدٌ) و (خَبُثَ رجلاً عمرو) .

كما نقول : (نعم رجلاً زيدٌ) و (بئس رجلاً عمرو) .

يقول خالد الأزهري : وقال ابن عقيل : ولا يجوز تحويل (علِم وجهِل وسمِع) إلى (فعُل) بضم العين ، لعدم السّماع ، ثم بعد ضمّ العين أصالة أو تحويلاً ، **قال الفارسي** : والأكثرون يجريه حينئذٍ مجرى (نعم وبئس) في إفادة

---

(١) قال الشيخ خالد : وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة ، وهي (فعُل) بضم العين نحو قوله تعالى : ﴿ كبرت كلمة ﴾ ، الكهف / ٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، ٢٨١ .

المدح والذم ، وفي حكم الفاعل الظاهر والمضمر ، وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه إذا تقدّم ما يُشعر به ، وجواز تقديمه ... ومن أمثلة ذلك : (ساءَ) فإنّه في الأصل : (سوأ) بالفتح ، من السوء ضد السرور ، من (ساءه الأمرُ ، يسؤه) إذا أحزنه ، فهو متعد متصرّف ، فحُوّل إلى (فعُل) بالضم فصار قاصراً ، ثم ضُمِّن معنى (بئس) فصار جامداً قاصراً ، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا في (بئس) .

تقول في الفاعل المقرون بـ (أل) : (ساء الرجلُ أبو جهل) وفي المضاف إلى المقرون بـ (أل) : (ساء حطبُ النار أبو لهب) وفي المضمر المفسر بالتمييز : (ساء رجلاً) وفي التنزيل : ﴿ وَسَآءَت مُرتَفَقاً ﴾[1] ففي (ساء) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ، و (مرتفقا) تمييز على حذف مضاف ، أي : نارَ مرتفقٍ ؛ لأنّ التمييز لا بد أن يكون عين المميّز في المعنى ، والمرتفق : المتكأ .

وممّا يحتمل الفاعلية والتمييز : ﴿ سَآءَ مَا يَحكُمُونَ ﴾[2] فيجري في (ما) الخلاف الذي جرى في (ما) في قوله تعالى :

﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3] أي : (فنعمّا الشيءُ هي) على أنّ (ما) : فاعل ، وتحتمل أن تكون تمييزاً ، والتقدير : (فنعم شيئاً هي)[4] .

ويزيد (فعُل) على (بئس) الآتي :

١ ـ يكون فاعله اسماً ظاهراً مجرداً من (أل) نحو : (فهمُ زيدٌ) حملاً على : (ما أفهم زيداً) .

---

(١) سورة الكهف الآية / ٢٩ .

(٢) سورة النحل الآية / ٥٩ .

(٣) سورة البقرة الآية / ٢٧١ .

(٤) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٩٨/٢ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ٢٠٨/٣ .

٢ ـ ويكون اسماً ظاهراً مجروراً بالباء الزائدة ، تشبيهاً بفاعل (أَفْعِل) في التعجب ، وهو الأكثر ، نحو : حَسُنَ بزيدٍ ، حملاً على : (أحسنْ بزيد) .

٣ ـ أن يؤتى بالفاعل ضميراً مطابقاً مجروراً بالباء ، سمع من العرب : (مررت بأبياتٍ جاد بِهِن أبياتاً) و (جُدْنَ أبياتاً) .

حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانياً ، وأصل : (جاد بهن أبياتاً) : جُدْنَ أبياتاً ، من : جادَ الشيءُ جودةً ، إذ صار جيداً .

وأصل (جاد) : (جود) بفتح العين ، فحُوِّل إلى (فَعُل) بضمّها لقصد المبالغة والتّعجب ، وزيدت الباءُ في الفاعل ، وعوِّض من ضميرِ الرفع ضميرُ الجر ، فقيل : (بهن) و (أبياتاً) تمييز .

و (جُدْنَ أبياتاً) على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك ثبت ضمير الرفع ، و (أبياتاً) تمييز ، وفي كلٍّ منهما الجمعُ بين الفاعل والتمييز .

وقد أجرت العرب (حَبَّ) مجرى (نعم) كما في قول الشاعر :

حُبَّ بالزور الذي لا يُرى # منه إلا صفحةٌ أو لمام

أصله : (حُبَّ الزَّورُ) . أي : الزائر ، فزاد (الباء) في الفاعل حملاً على : (أحبب بالزَّور) .....(١)

ممّا تقدّم يتبين لنا أنّ (فعُل) استُعمل استعمال (أفعل به) في التعجب ، واستعمال (نعم وبئس) في المدح والذم ، وإنّما استعمل استعمالها لمّا ضمِّنَ معناها ، وقد جرى مجراها في القصور والجمود بعد أن كان متعدياً متصرفاً .

*** *** ***

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٨ ، ٩٩ ، وأوضح المسالك بعدة السالك ص/٢٨١ ، ٢٨٢ .

المسألة الثانية عشرة :

استعمال الفعل استعمال الاسم والعكس :

من ذلك إجراؤهم (ما أفعل) في التعجب مجرى (أفعل) التفضيل والعكس ، لتشابههما لفظاً ومعنى .

يقول ابن هشام في القسم الثالث من القاعدة الأولى :

والثالث : وهو ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنّهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر[1] لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة[2] .

وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهها بـ (أفعل) التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شدَنّ لنا # من هؤُلَيَّائكنَّ الضّال والسَّمُرِ

ولم يُسمع ذلك إلا في (أحسنَ وأملحَ) ذكره الجوهري ، ولكنّ النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك ، قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سنه[3] .

وتصغير (أفعل) في التعجب من قبيل استعمال الفعل استعمال الاسم وإجرائه مجراه للتآخي في اللفظ والمعنى معاً .

---

(١) فيما عدا مسألة الكحل في نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد .

(٢) وهذا من قياسهم الاسم على الفعل واستعمالهم استعماله .

(٣) المغنى ص/٦٨٢ ، وانظر التصريح ٢/٨٧ ، ٨٨ .

المسألة الثالثة عشرة :

استعمال (افْتَعَلَ) استعمال (تَفَاعَلَ) في تصحيح عين الأول حملاً له على الثاني ، لكونهما بمعنى :

يقول ابن جني : كثُر عنهم : اجتوروا واعتونوا واهتوشوا ، ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ، ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا ، ولا نحو ذلك وإن كان في معنى : تبايعوا وتسايروا . .

وعلى أنّه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : استافوا في معنى : (تسايفوا) ولم يقولوا : استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا الموضع الذي قويت فيه داعية القلب .

وإنّما كان تصحيح الواو في نحو : (اجتوروا واعتونوا) دليلاً على أنّه في معنى ما لا بدّ من صحته ، وهو : (تجاوروا وتعاونوا)[1] .

---

(١) انظر الخصائص ١/١١٢ ، ١٢٤ .

المسألة الرابعة عشرة :

استعمال الرافع النّاصب استعمال الناصب الرافع .

وذلك كاستعمال : (عسى) استعمال (لعل) إذا اتصل بها الضمير .

يقول سيبويه : وأما قولهم : (عساك) فالكاف منصوبة ، قال الراجز ، وهو رؤبة :

يا أبتا علّك أو عساك

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)

قال عمران بن حطّان :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما # تُنازعُني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : (عسايَ) ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع[1] .

يقول الشيخ محمد محي الدين : فسيبويه ـ رحمه الله ـ يرى أن (عسى) قد تكون حرفاً دالاً على التّرجي مثل (لعل) وأنّها على مذهبه تكون عاملة عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وذلك في حالة واحدة ، وهي أن يتصل بها ضمير نصب نحو قول الشاعر :

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها

... ومثله قول الراجز :

تقول بنتي قد أنى أناك # يا أبتا علّك أو عساك ....

ولهذا نجد ابن هشام عدّ حروف (إنّ وأخواتها) سبعة : الستّة التي عدّها الناظم والشارح ، والسابع (عسى) عند سيبويه وجماعة من النحاة[2] .

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ هارون ، وانظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ١٦٩ أ .

(٢) انظر منحة الجليل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد على شرح ابن عقيل ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ .

ويتضح مما تقدّم أنّ (عسى) الحرفيّة الغالب عليها أن تستعمل مع (لعل) فتُعطف إحداهما على الأخرى ، كما تقدّم من الشواهد .

وقد ذكر الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد مذاهب النحاة في (عسى) فقال : إنّ في (عسى) ثلاثة أقوال :

الأول : أنّها فعل في كل حال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أو لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نُحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون .

الثاني : أنّها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ، ومنهم ثعلب[1] وابن السّرّاج[2] .

الثالث : أنّها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في قول الشاعر :

فقلت : عساها نارُ كأسٍ وعلّها # تَشَكّى فآتي نحوها فأعودُها

وهو قول سيبويه ، وفيما عدا ذلك فعل[3] .

*** *** ***

وقد يُعكس الأمر فتستعمل العرب (لعل) استعمال (عسى) فيوصل خبرُها بـ (أنْ) المصدرية .

---

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٢٢١ .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ٤٩ .

(٣) انظر منحة الجليل على شرح ابن عقيل ١/٣٢٣ ، وانظر واهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص/١٤٦.

يقول سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أيضا : (لعلي أنْ أفعلَ) بمنزلة : عسيتُ أنْ أفعلَ »[1] .

وممّا تقدّم يتبين لنا أنّه لمّا كانت (عسى ولعل) أختان في المعنى حُملت إحداهما على الأخرى تقارضاً ، فنصبت عسى الاسم ورفعت الخبر نحو : (عسى زيداً قائم) الحاقاً بـ (لعل) كما ألحقت (لعل) بـ (عسى) في اقتران الخبر بـ (أنْ) قاله سيبويه : فكأن ابن هشام يرى أنّه كما يجوز : لعل زيداً أن يقومَ ، حملاً على (عسى) يجوز (عسى زيداً قائم) إلحاقاً لها بـ (لعل)[2] .

*** *** ***

(١) الكتاب ٣/١٦٠ هارون .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري بوحة / ٦٩ أ .

المسألة الخامسة عشرة :

استعمالُ (إلا) و (لا) استعمالَ (غير) :

من الأول : وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في قول الشاعر :

أعوذ بـرب العرش مـن فئة بغت # علـيّ فمـالي عـوض إلاه نـاصر

حيث أوقع الشاعر الضمير المتصل وهو (الهاء) بعد (إلا) وهو شاذٌ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب مذهبه ، فإنّ ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحنو على مثاله .

وقد هوّن هذا الشذوذ أنّ الأصل في الضمير أن يكون متصلاً بعامله ، بدليل أنّه لا يُعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يهوّن هذا الشذوذ ، وهو أنّ (إلا) بمعنى (غير) وأنت لو جئت بـ (غير) هنا لوجب أن تقول : (غيره) فتأتي بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر (إلا) على (غير) لكونهما بمعنى واحد .

ونظير ما تقدّم قول الشاعر :

وما علينـا إذا ما كنت جارتنـا # ألا يجـاورنـا إلاك ديّـار[(1)]

ومن الثاني : وهو استعمالُ (لا) استعمالَ (غير) وذلك بدخول لام الابتداء عليها كما تدخل على (غير) لأنّها نظيرتها ، وذلك في قول الشاعر :

وأعلـمُ إنّ تسليمـاً وتـركاً # للامتشابهـان ولا سـواء

الشاهد : قوله : (للامتشابهان) حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بـ (لا) وهو شاذ .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/٨٩ ، ٩٠ .

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أنّ همزة (إنّ) مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها ...

وذهب ابن عصفور[1] ـ تبعاً للفراء ـ[2] إلى أنّ الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنّه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء ، فإذا جعلت همزة (إنّ) مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام ـ كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر (إنّ) المنفي . وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان :

أحدهما : دخول اللام على خبر (أنّ) المفتوحة[3] .

ثانيهما : دخولها على خبر (أنّ) المنفي ...

وقال ابن جني : إنّما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب ـ على (لا) وهي للنفي من قِبَل أنّه شبّه (لا) بـ (غير) فكأنّه قال : لغيرُ متشابهين ، كما شبّه الآخر (ما) التي للنفي بـ (ما) التي بمعنى (الذي) في قوله :

لما أغفلتُ شكرَكَ فاجتنبني # فكيف ومن عطائك جلُّ مالي

فلم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على (ما) النّافية لولا ما ذكرت لك من الشّبه[4] .

---

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ١٢٤ .

(٢) سبقت ترجمته انظر ص / ٤١ .

(٣) وهذا وإن كان نادراً إلا أنّ له وجهاً من القياس ، وهو حمل (أنّ) المفتوحة على (إنّ) المكسورة ؛ لكونهما متحدتين معنى وعملاً .

(٤) انظر ابن عقيل بمنحة الجليل ١/٣٦٨، ٣٦٩، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ١/٤٣ تحقيق / على النجدي ناصف ، د / عبدالحليم التجاد ، ود / عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ .

والذي يظهر لي أنّ ابن جني نظّر الشّبه المعنوي بالشّبه اللفظي ؛ إذ دخول اللام على (لا) للشبه المعنوي بينها وبين (غير) لأنّهما بمعنى واحد ، فقد أجرى الشاعر في قوله (للا) الحرف مجرى الاسم (غير) فأدخل عليه اللام ، فهذا من قبيل التآخي في المعنى .

وأمّا ما ذكره ابن جني في قول الآخر (لما أغفلتُ شكرك) فقد عكس الشاعرُ الأمرَ ، فأجرى الحرف وهو (ما) النافية مجرى الاسم وهو (ما) الموصولة ، وذلك للشبه اللفظي .

المسألة السادسة عشرة :

استعمال (رأى) البصريّة استعمال (رأى) القلبيّة في اتصالها بضميرين لشيء واحد ، وهو المتكلم :

من ذلك قول عائشة : (لقد رأيتُنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ وما لنا من طعام إلا الأسودان) .

وقول حذيفة ـ رضي الله عنه ـ (لقد رأيتني أنا ورسول الله ـ ﷺ ـ نتوضأ مع إناء واحد) .

فـ (رأى) في الحديثين بصريّة ، واجتماع الضميرين لشيء واحد من خواص (رأى) القلبيّة ، إلا أنّ عائشة وحذيفة رضي الله عنهما قد أجريا (رأى) البصريّة مجرى (رأى) القلبيّة ، يقول ابن مالك :

وفي قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ وحذيفة ـ رضي الله عنه ـ شاهدان على إجراء (رأى) البصريّة مجرى (رأى) القلبيّة في أن يُجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمّى واحد كـ (رأيتُنا) و (رأيتني) وكان حقّه ألا يجوز ، كما لا يجوز (أبصرتُنا) و (أبصرتُني) لكن حُملت (رأى) البصريّة على (رأى) القلبيّة لشبهها بها لفظاً ومعنى ، ومن الشواهد الشعريّة على ذلك قول قطري بن الفجاءة :

ولقد أراني للرماح دريئة # من عن يميني تارة وأمامي

ومثله قول عنترة :

فرأيتُنا ما بيننا من حاجزٍ # إلا المِجَنُّ ونَصْلُ أبيض مِفْصَلِ[1]

(١) انظر شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/١٤٦ ، ١٤٧ .

المسألة السابعة عشرة :

استعمالات (لو) :

أولاً : استعمالُها استعمالَ (أنْ) المصدرية ، فيُنصب المضارعُ المقرونُ بالفاء بعد مدخولها ، وقد أثبت (لو) المصدرية الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء وابن مالك والماتريدي ، ويشهد لهم قراءة من قرأ : ﴿ ودوا لو تدهنَ فيدهنُوا ﴾[1] .

بتقدير : (أنْ تُدْهِنَ) فـ (لو) هنا قد وقعت موقع (أنْ) المصدريّة ، ويؤكد هذا المذهب توكيد (لو) المصدرية بمرادفتها (أنّ) في قوله تعالى :

﴿ تَوَدُّ لَو أنَّ بَينَهَا وَبَينَهُ أَمَدَا بَعِيداً ﴾[2] .

وقوله : ﴿ لَو أنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾[3] على ما ذهب إليه ابن مالك[4] .

*** *** ***

ثانياً : استعمالُها استعمال (ليت)

فيُنصب المضارع بعدها إذا اقترن بالفاء ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَو أنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ ﴾[5] بنصب (أكون) وقوله :

﴿ لَو أنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ ﴾[6] بنصب (نتبرأ) بـ (أنْ) .

---

(١) سورة القلم الآية / ٩ .

(٢) سورة آل عمران الآية / ٣٠ .

(٣) سورة البقرة الآية / ١٦٧ .

(٤) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب لوحة / ١٢٢ أ ، ب والتصريح ٢/٢٥٥ .

(٥) سورة الزمر الآية / ٥٨ .

(٦) سورة البقرة الآية / ١٦٧ .

مضمرة بعد الفاء ، ولمّا كانت (لو) للتمني نُصب جوابُها مقروناً بالفاء ، كما انتصب (أفوزَ) في جواب (ليت) بـ (أنْ) مضمرة وجوباً في قوله :[1] ﴿ يٰلَيتَنِى كُنتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ فَوزاً عَظِيماً ﴾[2] .

*** *** ***

ثالثاً : استعمالُها استعمالَ (ألا) العَرَضيّة ، فيُنصب المضارع في جوابها مقروناً بالفاء نحو قولهم : (لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيراً) بنصب (تصيب) في جواب (لو) لأنها في معنى (ألا) ذكره ابن مالك في التسهيل[3] .

*** *** ***

رابعاً : استعمالُها استعمالَ أختها (إنْ) الشرطية في الجزم بها ، من ذلك قول الشاعر :

لو تَعُدْ فرّ قومُك بي # كنتَ في الأمنِ في أعزِّ مكانِ

ومثله :

لو يشأ طار به ذو ميعةٍ # لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

ومثله قول الآخر :

تامت فؤادَك لو يَحْزُنْكَ ما صنعتْ # إحدى نساءِ بني ذهلِ بنِ شيبانَ

فإعمالُ (لو) إعمالَ (إنْ) من قبيل إعمال المهمل حملاً على نظيره العامل .

---

(١) سورة النساء الآية / ٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦ هارون ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص/١٠٣ ومخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة ١٢٢/ ب .

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص / ١٠٤ .

وقد يعكس الأمر ، فتُهمل (إنْ) الشرطيّة حملاً على أختها (لو) في قراءة طلحة : ﴿ فإمّا تَرَيْنَ من البشرِ أحداً ﴾[1] بسكون الياء وتخفيف النون ، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـ (ما) حملاً لها على (لو)[2] فهذا من باب إهمال العامل حملاً له على نظيره المهمل .

قد اتضح ممّا تقدّم أن العرب قارضت إعمالاً وإهمالاً بين (إنْ) الشرطية و (لو) لتآخيهما في المعنى ، كما قارضت في هذا الشأن بين (ليس) و (ما) النافية ، وبين (أنْ) المصدرية وأختها (ما) .

*** *** ***

(١) سورة مريم الآية / ٢٦ .

(٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح ص/١٩ فما بعدها .

المسألة الثامنة عشرة :

استعمالُ (هل) استعمالَ الهمزة :

يقول المبرد : « الهمزة أصل الاستفهام ، فتحتمل تقديم الاسم في نحو قولك : أزيدٌ قام ؟ لأنّها أصل الاستفهام ، ولو قلت :

هل زيدٌ قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر ؛ لأنّ السؤال إنّما هو عن الفعل ، وكذلك : متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟

وجميع حروف الاستفهام ـ غير ألف الاستفهام ـ لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ إلا تقديم الفعل ، إلا أن يضطر شاعر »(١) .

ويقول السيوطي في شأن (هل) : « وتحتصّ بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً ، ولذلك وجب النّصب في نحو :

هل زيداً ضربت ؟ لأنّ (هل) إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إياه ، فلا يقال : (هل زيدٌ قام) إلا في ضرورة »(٢) .

وأجاز الكسائي دخول (هل) على اسم بعده فعل اختياراً(٣) .

وذلك نحو : هل زيدٌ قام ؟ وهذا المذهب له وجه من القياس وإن كان قليلاً ، حيث تُحمل (هل) على (الهمزة) لكونها أختها في الاستفهام .

وهناك مسائل وصور أخرى عرض لها ابن هشام في مغنيه عند بيانه ما تضمنته القاعدة الأولى ، وقد صرفت النظر عنها لكثرة ما جمعته من مظانّه(٤) .

هذا وبالله التوفيق .

---

(١) المقتضب ٢/٧٤ ، ٧٥ .

(٢) همع الهوامع ٢/٧٧ .

(٣) انظر البحر ٧/٣٠٠ .

(٤) انظر المغني ص/٦٤٧ فما بعدها .

المسألة التاسعة عشرة :

استعمالُ أسماء الإشارة استعمالَ الأسماء الموصولة :

وعليه فإنها تأتي بمعناها ويلزمها صلة بعدها كما هو شأن الموصولات ، وهذا هو ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى : (الذي) والأسماء الموصولة نحو : (هذا قال ذاك زيدٌ) أي : الذي قال ذاك زيدٌ ، واحتجوا لذلك بما جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُم هَؤُلَاءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم ﴾(١) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فـ (أنتم) : مبتدأ ، و (هؤلاء) : خبره ، و (تقتلون) : صلة (هؤلاء) وقال تعالى : ﴿ هاأَنتُم هَؤُلَاءِ جادَلتُم عَنهُم فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا ﴾(٢) والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم فـ (أنتم) : مبتدأ، و (هؤلاء) : خبره ، و(جادلتم) : صلة (هؤلاء) وقال تعالى : ﴿ وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى ﴾(٣) والتقدير فيه : ما التي بيمينك ، فـ (ما) : مبتدأ ، و (تلك): خبره ، و (بيمينك): صلة (تلك) ، ثم قال ابن مفرّغ :

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ # أمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

يريد : والذي تحملين طليقٌ ، فدلّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة(٤) .

---

(١) سورة البقرة الآية / ٨٥ .

(٢) سورة النساء الآية / ١٠٩ .

(٣) سورة طه الآية / ١٧ .

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص/٧١٧ فما بعدها . والأشموني بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ١/١٨٢ ، ١٨٥ ، والتصريح للأزهري ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٥٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص/١٤٧ فما بعدها .

قال الفراء : « العرب قد تذهب بـ (ذا وهذا) إلى معنى (الذي) فيقولون : (من ذا يقول ذلك) في معنى : من الذي يقول ذلك ... **وقال يزيد ابن مفرّغ:**

عَـدَسْ .... # .... البـيت

قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : « ولم يمنعـــهم من اعتـبـار (ذا) مـوصولة اقتـران (هـا) التنبيـه بهـا ، ولا عدم تقدّم (مـا) أو (من) الاستفهاميتين عليها ، مع أنّ المثال الذي ذكر الفراء أنّ العرب تقوله قد تقدّم فيه على (ذا) (مَنْ الاستفهامية) ولم يقترن بها فيه حرف التنبيه ، وهذا هو مذهب الكوفيين ، وأنكر البصريون صحة الاستدلال بهذا البيت على ما ذهب إليه الفراء والكوفيون ، ولهم في تخريج البيت ثلاثة تخريجات ...[٢]

ومذهب الكوفيين فيما عرضت له وجه من القياس عندي ؛ إذ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة يجمع بينها الإبهام وشبه الحرف والتعريف ، فهي متآخية فيها ؛ إذ الشيء إذا أشبه الشيء بوجه قوي عومل معاملته واستُعمل استعمالَه ، كما وضحته هذه الدراسة .

*** *** ***

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٣٨ .

(٢) انظر الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ص/٧١٨ .

المسألة العشرون :

استعمالُ ما للرجاء استعمالَ ما للرجحان :

من ذلك استعمالُ (عسى) استعمال (حَسِبَ) نحو قول أبي بكر لعمر ـ رضي الله عنهما ـ : (وما عسيتهم أن يفعلوا بي)(١) .

يقول ابن مالك : وهذا شاهد على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر ، وإجرائه مجراه في التّعدية . فإنّ (عسى) في هذا الكلام قد ضُمِّنت معنى (حَسِبَ) وأجريتْ مُجراها ، فنصبت ضمير الغائبين على أنّه مفعول أول ، ونصبت (أن يفعلوا) تقديراً على أنه معدل ثانٍ .

وكان حقّه أن يكون عارياً من (أن) كما لو كان بعد (حَسِبَ) ولكن جيء بـ (أنْ) لئلا تخرج (عسى) بالكلّية عن مقتضاها ولأنّ (أنْ) قد تسدّ بصلتها مسدّ مفعولي (حَسِبَ) فلا يُستبعد مجيؤها بعد المفعول الأول بدلاً منه ، وسادّة مسدّ ثاني مفعوليها .

ومن ذلك قول الشاعر :

لسانُ السُّوء تهديها إلينا # وحِنْتَ وما حَسِبْتُكَ أنْ تحينَ(٢)

*** *** ***

(١) أخرجه البخاري في : ٦٤ ـ كتاب المغازي ، ٣٨ باب غزوة خيبر .

(٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/١٤٥ ، ١٤٦ .

المسألة الحادية والعشرون :

استعمالُ الموجب استعمالَ المنفي ، وذلك في باب الاستثناء :

من ذلك وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب ، كقوله تعالى :

﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِينَ ﴾(١) ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يتمَّ نُورَهُ ﴾ (٢) .

قال ابن هشام : لمّا كان المعنى : وإنّها لا تَسْهُل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره .

وكرفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب ، كما في قراءة بعضهم :

﴿ فَشَرِبُواْ مِنهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾(٣) .

يقول ابن هشام : لما كان معناه : (فلم يكونوا منه) بدليل :

﴿ فَمَن شَرِبَ مِنهُ فَلَيسَ مِنِّي ﴾(٤) ...

كما يقع الموجب بمعنى المنفي في باب العطف ، فيُعطف على الموجب بـ (ولا) في قول الشاعر :

فما سوّدتني عامرٌ عن وراثةٍ # أبى اللهُ أن أسمو بأمٍّ ولا أب

قال ابن هشام : لما كان معناه : قال الله لي : لا تسمُ بأمٍ ولا أبٍ(٥) .

---

(١) سورة البقرة الآية / ٤٥ .

(٢) سورة التوبة الآية / ٣٢ .

(٣) سورة البقرة الآية / ٢٤٩ .

(٤) سورة البقرة الآية / ٢٤٩ .

(٥) انظر مغنى اللبيب ص/٦٧٦ ، ٦٦٧ .

ونظير ما تقدّم استعمال (قد) استعمال (ما) النافية فينصب المضارع بعدها مقروناً بالفاء ، حكى ابن سيده[1] : (قد كنت في خيرٍ فتعرفَه) ... بنصب (فتعرَفه) للجواب بالفاء لما في (قد) من النّفي ... قال ابن مالك في التسهيل : وربما نُفي بـ (قد) فنصب ... **قال ابن هشام** : والمحْمَلُ عندي خلاف ما قال ، وأنّه كقولك للكذوب : هو رجلٌ صادقٌ ، ثم يُجاءُ بالنصب بعده نظراً إلى المعنى ، فإنْ كان ابن سيده وابن مالك اثبتا النفي لأجل النصبِ بعده فغير مستقيم ...[٢]

فما ذكره ابن سيده تقديره : ما كنت في خير فتعرفَه ، على حد قولهم : (ما تأتينا فتحدّثَنا) ، بنصب الجواب بعد (قد) كما نُصب بعد (ما) لكونها مرادفة لها .

*** *** ***

(١) سبقت ترجمته انظر ص / ٥٥ .

(٢) انظر مخ مدني الأريب بحاصل مغنى اللبيب للعيزري لوحة / ٧٩ ب .

المسألة الثانية والعشرون :

استعمالُ اللازم استعمالَ المتعدي :

من ذلك استعمالُ (رَحُبَ) استعمالَ (وَسِعَ) لكونهما بمعنى .

وذلك في قول بعض العرب : (رَحُبَكم الدخولُ في طاعةِ الكرمان) حيث المعلوم أنّ (فعُل) لا يكون إلا لازماً ، فلا ينصب المفعول به ، ولكنه لمّا ضمن معنى (وَسِع) عمل عمله وتعدى تعديته فنصب المفعول به ، وهو ضمير المخاطَبين [1] ونظير ذلك قوله تعالى :

﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[2] حيث نصبَ (عقدة) بـ (تعزموا) لكونه في معنى : (تنووا) فعُدّيَ تعديته ، وعكس ما تقدّم ، وهو استعمالُ المتعدي استعمالَ اللازم كقوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[3] فالفعل (يخالف) متعد بنفسه ، ولكنه لما ضمّن معنى يخرج صار لازماً ، فعُدّي بحرف الجر كما تعدّى به (يخرج)[4] .

*** *** ***

---

(١) انظر شواهد التوضيح والتصحيح ص / ١٤٦ .

(٢) سورة البقرة الآية / ٢٣٥ .

(٣) سورة النور الآية / ٦٣ .

(٤) انظر شذا العرف ص/ ٥١ ، ٥٢ .

المسألة الثالثة والعشرون :

استعمالُ ما للتراخي من حروف العطف استعمالَ ما للجمع والترتيب :

من ذلك استعمال (ثم) استعمال (الواو والفاء) .

فمن الأول : إجراؤهم (ثم) مجرى واو المعية عند الكوفيين في نصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً حيث سُبقت بنهي محض في قوله ﷺ : (لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسلْ منه)(١) باسكان اللام عطفاً على (يبولنّ) لأنّه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهي ، ولكنه بُني على الفتح لتوكيد النون .

ويجوز فيه الرفع على تقدير : ثم هو يغتسلُ فيه .

ويجوز فيه النصب على إضمار (أنْ) وإعطاء (ثمّ) حكم واو الجمع ، ونظير (ثم يغتسل) في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى :

﴿ وَمَن يَخرُج مِن بَيتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدرِكهُ المَوتُ ﴾(٢) فإنّه قرىء بجزم (يدركه) ورفعه ونصبه .

وفي المغني ذكر ابن هن هشام : والنصب بإعطاء (ثم) حكم واو الجمع ، ... أي أنَّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع(٣)

والله أعلى وأعلم .

---

(١) أخرجه البخاري في : ٤ / كتاب الوضوء ، ٦٨ باب : الماء الدائم .

(٢) سورة النساء الآية / ١٠٠ .

(٣) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص /١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ١ / ١١٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ومخ مدني الأريب لوحة / ٥٤ ب ، ٥٥ أ .

ومن الثاني : وهو استعمالُ (ثم) استعمالَ (الفاء) قول الشاعر :

كهزِّ الرّديني تحت العجاج # جرى في الأنابيب ثم اضطربْ

الشاهد : قوله : (ثم اضطرب) إذ الظاهر أنّ (ثم) في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت (ثم) على أصلها لدلّ الكلام على أنّ الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ، ثم تحدث فترة ، ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

*** *** ***

وقد يعكس الأمر فتوضع (الفاء) موضع (ثم) كقوله تعالى :

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾[1] ويجاب عن وضع الفاء موضع (ثم) بأمرين :

أحدهما : تقدير جملة محذوفة معطوف عليها قبل الفاء ، نحو : (فمضت مدة فجعله غثاءً) .

والآخر : أنّ الفاء نابت عن (ثم) كما وقع العكس سلفاً[2] .

*** *** ***

(١) سورة الأعلى الآيتان / ٤ ، ٥ .

(٢) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

المسألة الرابعة والعشرون :

استعمالُ ما وضع للعاقل في غيره والعكس :

من ذلك استـعمالُ (مَنْ) الموصولة استعمالَ (ما) والعكس . فمن المشهور عربية أنّ (مَنْ) في أصل الوضع تكون للعالم نحو : ﴿ وَمَن عِندَهُ عِلمُ الكِتَبِ ﴾(١) وقد تستعمل لغير العالم على سبيل التّطفل في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنزّل ما وقعت عليه (مَنْ) من غير العالم منزلة العالم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدعُواْ مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَستَجِيبُ لَهُ ﴾(٢) .

وقول العباس بن أحنف :

أسربَ القطا هل من يعيرُ جناحهُ # لعلي إلى مَنْ قدْ هَوَيْتُ أطيرُ

فأوقع (مَنْ) على (سرب القطا) وهو غير عاقل .

وقول امرىء القيس :

ألا عم صباحاً أيُّها الطللُ البالي # وهل يَعَمِنْ من كان في العُصُرِ الخالي

فأوقع (مَنْ) على الطّلل وهو غير عاقل .

فدعاء الأصنام في قوله تعالى: ﴿ يدعوا من دون الله من لا يستجيب له ﴾ ونداء القطا في قول الشاعر : (أسربَ القطا هل مَنْ ....) ونداء الطلل في قوله (أيها الطّلل البالي) سوّغ ذلك ، وهو وقوع (مَنْ) على الأصنام لمّا كانت عندهم مدعوّة ، وعلى السّرب والطّلل ، لمّا كانا مناديين ، ولا يُدعى ويُنادى إلا العاقل .

---

(١) سورة الرعد الآية / ٤٣ .

(٢) سورة الأحقاف الآية / ٥ .

الثانية : أن يجتمع غيرُ العاقل مع العاقل ، فيغلّب العاقلُ على غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[1] فـ (مَنْ) عامٌّ في العاقل وغيره لشمولها الآدميين والملائكة والأصنام ؛ إذ الجميع لا يخلقون شيئاً ...

ونحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ ﴾[2] فإنّه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها .

و ﴿ ومن في الأرض ﴾ فإنّه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها ...

الثالثة : أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فُصِّل بـ (مَنْ) الموصولة نحو قوله تعالى :

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾[3] .

لاقتران من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع بالعاقل في عموم كلّ دابة ، ... فأوقع (مَنْ) على غير العاقل لمّا اختلط بالعاقل ، ولكنّ الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه (مَنْ) وهو من يمشي على رجلين ، فإنّه يشمل الآدمي والطائر ، واختلاط في عموم فُصّل بـ (مَنْ) وهو من يمشي على بطنه ، ومن يمشي على أربع [4]...

(١) سورة النحل الآية / ١٧ .

(٢) سورة الحج الآية / ١٨ .

(٣) سورة النور الآية / ٤٥ .

(٤) انظر التصريح ١/١٣٣ ، ١٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٧ ، وشرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/١٤٧ ، ١٤٨ .

وأمّا (ما) الموصولة فإنّها في أصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو قوله تعالى :

﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾[1] أي : الذي عندكم ينفذ[2] .

قال ابن عقيل : وأكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى :

﴿ فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾[3] وقولهم : (سبحانَ ما سخركنّ لنا) و (سبحانَ ما يسبح الرعدُ بحمده)[4] .

يقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : تستعمل (ما) في العاقل في ثلاث مواضع :

الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى :

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾[5] فإنّ (ما) يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله :

﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾[6] .

الثاني : أن يكون أمره مبهماً على المتكلم كقولك ـ وقد رأيت شبحاً من بعيد ـ : انظر ما ظهر لي ...

(١) سورة النحل الآية / ٩٦ .

(٢) التصريح ١/١٣٤ .

(٣) سورة النساء الآية / ٣ .

(٤) شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ١/١٤٧ .

(٥) سورة الجمعة الآية / ١ .

(٦) سورة الإسراء الآية / ٤٤ .

الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل كقوله تعالى[1] :

﴿ فَانكِحُواْ مَاطَابَ لَكُم ﴾[2] .

*** *** ***

وإنّما استعملت العرب (مَنْ) الموصولة استعمالَ (ما) الموصولة مع اختلاف معنييهما وضعاً ، وذلك لما بينهما من التآخي في المعنى ، وهو الموصولية والعموم حيث تستعملان في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والله أعلم .

*** *** ***

(١) سورة النساء الآية / ٣ .

(٢) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/١٤٧ .

المسألة الخامسة والعشرون :

استعمالُ المتصرف استعمالَ الجامد لكونه بمعناه :

من ذلك استعمالُ (كفى) استعمالَ (ما أكفى) فلا يجوز تقديم التمييز على (كفى) كما لا يجوز تقديمه على (ما أكفى) **يقول ابن عقيل** : وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : (كفى بزيد رجلاً) فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفى) وإن كان فعله متصرفاً ؛ لأنّه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولك : (كفى بزيد رجلاً) : ما أكفاه رجلاً[(1)] .

يقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : من القواعد المقرّرة أنّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجري ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ها هنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يُجرون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك :

أ ـ المشتقات كلها ـ من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ـ أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه في رفع الفاعل ونصب المفعول .

ب ـ ما ، ولا ، وإنْ ، ولات ، هذه الحروف أشبهت (ليس) في المعنى فأخذت حكمها فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

جـ ـ (إنّ) وأخواتها أشبهت الفعل في معناه ، فرفعتْ ونصبتْ ، وقُدّم منصوبُها وجوباً على مرفوعِها بعكس الفعل ليظهر من أولْ وهلة أنّها عملت هذا العمل لكونها فرعا عليه ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ .

د ـ تشابه (إلا) و (غير) فأخذت كلّ واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت (غير) أداة استثناء كـ (إلا) ووقعت (إلا) صفة كـ (غير) .

هـ ـ تشابه (عسى) و (لعل) فجاء خبر (عسى) شذوذاً مفرداً كخبر (لعل) في نحو : (عسى الغُوَيْرُ أبْؤساً) وجاء خبر (لعل) مضارعاً مقترناً بـ (أنْ) في نحو : (لعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته) .

و ـ مشابهة الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو : (من يزورني فإني أكرمه) كما تدخل في جواب الشرط(١) .

*** *** ***

(١) منحة الجليل على شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ٢٩٦/٢ .

تعقيـــب :

هـذه الاستعمـالات وغيرهـا ممـا أسلفت ـ وإن كانت غـير ملتزمـة في كل الأحـوال ولا مطـردة فـيـهـا ـ لا تـغـض مـن قـيـمـة القـواعـد المـشـهـورة ولا تجافيـهـا ، لأنّ القـواعـد المشـهـورة سـبيل إلى اسـتـقـامـة الألسنة واسـتـمـرارية السليقة المفقودة .

ومـن هنـا يتجـلى لنا أنّ الشـائع والكثـير في الاسـتـعـمـال يحكمـه قيـاس الطّرد ،وأنّ الشّاذ والنادر والقليل تحكمـه القـواعـد الكلّيـة كـالاسـتـصـحـاب والمـضـارعـة والحمل ، سـواء أكان الحمل من قبيل حمل الفـرع على الأصل أو العكس ، أو الحمل على اللفظ فقط ، أو المعنى فقط ، أو عليهما معاً .

وهذه الأنواع غير المطّردة تندرج تحت قول سيبويه :

« وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا ويحـاولون به وجهـاً » كمـا يضـبطهـا قـول ابن هشـام في المـغـني : « قد يُعطي الشيء حكمَ الشيءِ إذا أشبـهـه في مـعناه أو في لفظه أو فيهما معاً » .

إذاً الشّـاذّ والنـادر والقليل لا مـفرّ منه في العربية ولاسبيل إلى إنكاره ؛ حيث يحمل في طيّاته جوانب الاتساع وغيرها من الظواهر في لغة البيان ، غير أنّه يُراعى فـيـه الوقـوف على مـا قـالتـه العـرب ولا يُتجـاوز ؛ إذ الرخـصـة مـرهـونة بمحلهـا ، فـلا يُقاس عليـهـا ، حيث لا يبلغ الشّـاذّ والنادر والقليل من الشيـوع والكثرة ما يبلغه المطرّد .

فهذه الدراسة من أولها إلى آخرها قد اشتملت على المطرد وغيره وبينت وجه القياس لكل منهما .

ولا يخفى على باحث ـ أي باحث ـ أنّ الشاذ والنادر والقليل هذه الأنواع الثلاثة تمثل في العربية وجوه الاتساع فيها ، وهذا الاتساع لا نتهدّي إلى وجوهه إلا بالوقوف على جهات التآخي المختلفة ، ومعرفة الأشباه والنظائر وقياس هذا على ذاك والعكس ، الأمر الذي حدا بهذه الدراسة إلى أن تشدّ رحالها إلى التآخي في العربية ، وتبني أساسها عليه والله أعلم .

*** *** ***

المبحث الثاني : التآخي في المعنى وأثره في اختلاف أهل القياس والنظر ويتناول المسائل الآتية :

المسألة الأولى : استعمالُ البغداديين (ليس) عاطفة .

المسألة الثانية : اختلافُ أهل العربية في حكم الخبر المقرون بـ (إلا) بعد (ما) النافية .

المسألة الثالثة : اختلافُهم في نيابة المصدر المؤول عن الزمان .

المسألة الرابعة : اختلافُهم في تقديم خبر (ليس) عليها .

المسألة الخامسة : اختلافُهم في حقيقة الشيء الواحد لاختلاف حقيقة ما يرادفه .

المسألة السادسة : اختلافُهم في حقيقة (ما) المصدرية .

*** *** ***

التآخي في المعنى وأثره في اختلاف أهل القياس والنظر

إنّ النحاة كغيرهم من أهل العلوم والفنون وأهل النظر والقياس نراهم يتفقون تارة ويختلفون أخرى ، ومن يتأمل أسرار مسائل الخلاف بين النحويين يجد لها أسباباً مختلفة وحججا متنوعة ، هذه الأسباب وتلك الحجج دفعت كل فريق إلى اختلاف وجهات النظر فيما بينهم ، ولعل ما يجري بين النحويين من خلاف مردّ معظمه ـ عندي ـ إلى الأمور الآتية :

١ ـ اختلاف الاستعمال العربي نفسه .

٢ ـ اختلاف لغات العرب .

٣ ـ اختلاف القراءات القرآنية .

٤ ـ احتمال كلام العرب لقول كل فريق .

٥ ـ استصحاب الأصل .

٦ ـ الاستحسان .

٧ ـ الحمل على النّظير أو الحمل على الضّد .

كما نلاحظ أنّهم يختلفون فيما يحتجون به كذلك ، فمنهم من يعوّل على السماع فقط ، وهو النقل ومنهم من يعوّل على القياس فقط ، وهو الحمل على النظير أو الضّد ، ومنهم من يعوّل على القياس والنقل معاً ، وقليل منهم يعتمد على طبائع الأشياء وعاداتها فيحتج به لما ذهب إليه ، ويعلّل به ما ارتآه ؛ إذ اللغة كغيرها كائن حي لها ما لغيرها من الطبائع والعادات والنّظم ، وممن اعتمد على العادة فيما ذهب إليه ابن الأنباري في مسألة الخلاف في العامل في الخبر ، حيث يرى أنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة

المبتدأ قياساً على أنّ النار تُسخّن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأنّ التسخين حصل بالنار وحدها فكذلك كان الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ(١) .

ومن يراجع مسائل الخلاف في مظانّها يجد من ذلك أنواعاً كثيرة . والذي يعنيني هنا هو قياس النظير على النظير وهذا يشمل أنواع الحمول المختلفة ، سواء أكانت من قبيل حمل الفرع على الأصل أو العكس ، أو من قبيل الحمل على اللفظ ، وقد استوفته الدراسة في الباب الرابع ، أو من قبيل الحمل على المعنى ، وهو الذي فصّلته الدراسة في الباب الخامس ، ولست بحاجة إلى الإكثار من عرض المسائل هنا ؛ حيث سبق كثير منها ، غير أني أكتفي بضرب أمثلة توضح المراد هنا ، وتذكر بما سبق أن ذكرت .

*** *** ***

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص/٤٦ ، ٤٧ .

المسألة الأولى :

استعمالُ البغداديين (ليس) عاطفة في قول الشاعر :

إنّما يجزي الفتى ليس الجملُ

أي : لا الجملُ .

ولا يستعمل الشيء استعمال غيره إلا لقوة الشبه بينهما ؛ إذ شبهُ الشيء منجذبٌ إليه ، فـ (ليس) في البيت حرف عطف ينفى عمّا بعده ما ثبت لما قبله ، و (الجمل) معطوف على (الفتى) والقول بأن (ليس) حرف عطف هو قول البغداديين وابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم في كتابه التسهيل ، ونظير البيت السابق قول نفيل بن حبيب الخشعمي :

أين المفرُّ والإله الطالبُ # والأشرمُ المقلوبُ ليس الغالبُ

أراد لا الغالب .

وحجة الذين قالوا بأن (ليس) حرف عطف أنّها أخت (لا) في المعنى ، فحملوها عليها .

والذين منعوا مجيء (ليس) حرف عطف يخرّجون بيت الشاهد على أنّ (ليس) فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و (الجملُ) في البيت الأول اسم (ليس) مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدّره العيني : (ليس الجملُ مجزياً) ... وقدره الشيخ خالد الأزهري : (ليسه الفتى) .

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد :

وتقدير الكلام على هذا الوجه : (ليس الفتى جازياً) ...[1]

وحجة المانعين استعمال (ليس) حرف عطف استصحاب الأصل في (ليس) حيث إنّ الأصل فيها (فَعِل) ثم خفّفت عينُها بالإسكان على لغة تميم ، وقد التُزِم فيها هذا التخفيف كما التُزِم في (نعم وبئس) لجمودها .

ويؤكد عندهم فعليتها أنّها تلحقها التاءان : تاء التأنيث نحو : ليستْ ، وتاء الفاعل نحو : لستُ ... الخ .

*** *** ***

(١) انظر أوضح المسالك بعدة السالك ٣/٣٥٤ فما بعدها .

المسألة الثانية :

اختلافهم في حكم الخبر المقرون بـ (إلا) بعد (ما) النافية في نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[1] فقد ذكر ابن هشام في ذلك أربعة مذاهب :

الأول : وجوب الرفع مطلقاً ، وهو قول الجمهور ، ووجهه أنّ (ما) عملت لشبهها بـ (ليس) في النفي ، وقد انتقض النفي بـ (إلا)[2] .

الثاني : جواز النصب مطلقاً ، وهو قول يونس[3] ، ووجهه الحمل على (ليس)[4] .

الثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً ، وهو قول الفراء فيجيز : (ما زيدٌ إلا قائماً) ويمنع : (ما زيدٌ إلا أخاك) .

الرابع : جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به كما في قول كعب بن زهير :

وما سعادُ غداة البين – إذا رحلوا – # إلا أغنّ غضيضَ الطرفِ مكحولُ

وهو قول الكوفيين[5] .

*** *** ***

(١) سورة آل عمران الآية / ١٤٤ .

(٢) وإنما نزع الجمهور إلى وجوب الرفع لأن (ما) فرع على (ليس) في العمل ، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول .

(٣) سبقت ترجمته انظر ص / ٢٥٥ .

(٤) ومذهب يونس يسوّى بين الفرع والأصل في العمل على خلاف الجمهور ، فكما يقال : (ليس زيدٌ إلا قائماً) يقال على مذهبه : (وما زيدٌ إلا قائماً) إذ المعنى عنده : (ليس زيدٌ إلا قائماً) .

(٥) انظر شرح بانت سعاد بحاشية الباجوري ص / ١٦ .

المسألة الثالثة :

اختلافُهم في نيابة المصدر المؤول عن الزمان ، فالجمهور على أنّ المصدر الصريح هو الذي ينوب عن ظرف الزمان ، يقول ابن عقيل : ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو :

آتيك طلوعَ الشمس ، وقدومَ الحاجّ ، وخروجَ زيدٍ ، والأصل :

وقتَ طلوعِ الشمسِ ، ووقتَ قدومِ الحاجّ ، ووقتَ خروج زيدٍ ، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مقيس في كل مصدر[1] . وكلام ابن عقيل هذا يطابق ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية بقوله :

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدر # وذاك في ظرف الزمان يكثر

فكلّ من ابن مالك وابن عقيل قد أطلق الأمر في نيابة المصدر ، ولم يبيّنا المقصود من المصدر أهو صريح أم مؤول به أم هما معاً ، لكنّنا نرى ابن هشام في المغنى يذكر خلافاً في ذلك ، وهو أن النائب عن ظرفِ الزمان هو المصدر الصريح عند الجمهور ، ولا يجوز نيابة المصدر المؤول إلا عند ابن جني والزمخشري .

يقول ابن هشام : وتقول : جئتُك صلاةَ العصر ، ولا يجوز جئتُك أن تصلىَ العصر ، خلافاً لابن جني والزمخشري[2] .

والذي ذهب إليه ابن جني والزمخشري له وجه من القياس ؛ لأن المصدرين الصريح والمؤول أخوان في المصدرية وإن وُجدت فروق بينهما من حيث التعريفُ والتنكيرُ وغيرهما ، فهذا المذهب قد سوّى بين المصدر الصريح والمؤول في النيابة عن ظرف الزمان لاشتراكهما في المصدرية .

(١) شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ٢/٢٠٠ .

(٢) انظر المغني ص/٦٧٩ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد .

المسألة الرابعة :

اختلافهم في تقديم خبر (ليس) عليها ، فجمهور الكوفيين والمبرد وابن السرّاج والسيرافي والجرجاني ، وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب و (عسى ونعم وبئس) بجامع عدم التصرف[1] .

فالكوفيون ومن ذهب مذهبهم جعلوا العلّة القياس على الجوامد من الأفعال ، إذ ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره .

وأجاز ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور التقديم محتجين بتقدّم معمول الخبر في قوله تعالى[2] :

﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيسَ مَصرُوفاً عَنهُم ﴾[3] ... وذلك لأن (يوم) متعلق بـ (مصروفاً) وقد تقدّم على (ليس) وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل . والجواب : أنّهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ، ونُقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع[4] .

ولعل السرّ في اختلافهم في تقديم خبر (ليس) عليها مبني على اختلافهم في تقديم معمول (ما) عليها ؛ فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافُهم في أنّ (ما) هل لها صدر الكلام أو لا .

---

(١) الهمع ١١٧/١ .

(٢) سورة هود الآية / ٨ .

(٣) الهمع ١١٧/١ .

(٤) القطر بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص/١٨٥ .

فالبصريون على الأول ، والكوفيون على الثاني[1] وهذا من باب حمل الأصل على الفرع .

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ السّرّ في منع تقديم خبر (ليس) عليها له وجهان من القياس :

الأول : مؤاخاتها لفعل التعجب و (عسى ونعم وبئس) في الجمود .

الثاني : مؤاخاتها لـ (ما) في النفي .

وأما وجه الجواز بتقديم معمول الخبر عليها فضعيف عندي ؛ حيث إنّه ظرف ، وهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها ، كما أنّه لم يُسمع عن العرب : (ذاهباً ليس زيدٌ) .

*** *** ***

(١) الهمع ١/١١٧ .

المسألة الخامسة :

اختلافهم في حقيقة الشيء الواحد لاختلاف حقيقة ما يرادفه .

من ذلك : اختلافهم في حقيقة (إذ ما) .

فسيبويه يرى أنّها حرف بمنزلة (إنْ) الشرطيّة ، فإذا قلت :

(إذ ما تقمْ أقمْ) فمعناه : (إن تقمْ أقمْ) وقال المبرد وابن السّراج والفارسي إنها ظرف زمان ، وإنّ المعنى في المثال : (متى تقمْ أقمْ) واحتجوا بأنّها قبل دخول (ما) كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، وأجيبَ بأن التغيير قد تحقّق قطعاً ، بدليل أنّها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، فدلّ على أنّها نُزع منها ذلك المعنى ألبتّة ، يقول ابن هشام : وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر[1] .

ممّا تقدّم يتبين أنّ حقيقة (إذ ما) قد اختُلِف فيها لاختلاف مرادفها ؛ فهي حرف عند سيبويه لمرادفتها (إنْ) الشرطية ، إذ إنّ (إنْ) الشرطية حرف بالإجماع ، فكذلك ما كان بمعناها ، وهي اسم عند المبرد وابن السّراج والفارسي ؛ لكونها رادفت (متى) و (متى) اسم بالإجماع ، فكذلك ما كان بمعناها ، وقد ذهب هذا المذهب ابن هشام في القطر .

*** *** ***

(١) انظر قطر الندى بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص/٤٨ .

المسألة السادسة :

اختلافهم في حقيقة (ما) المصدرية في نحو قوله :

﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴾[1] أي : ودوا عنتكم ، وقول الشاعر :

يسرُّ المرءَ ما ذهب الليالي # وكان ذهابهن له ذهابا

أي : يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي .

فسيبويه يرى أنّ (ما) حرف ؛ لأنها بمنزلة (أنْ) المصدرية ، والأخفش وابن السراج يريان أنها اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل وهو الحدث ، والمعنى : (ودوا الذي عنتموه) ، أي : العنت الذي عنتموه ، ويسرُّ المرءَ الذي ذهبته الليالي ، أي : الذّهاب الذي ذهبه الليالي[2] .. فالقول بحرفيتها عند سيبويه وجهُه أنّها بمنزلة (أنْ) و (أنْ) حرف بالإجماع ، فكذلك ما كان بمنزلته .

ووجه مذهب الأخفش وابن السّراج في اسمية (ما) أنّها موصولة بمنزلة (الذي) و (الذي) اسم بالإجماع ، فكذلك ما كان بمنزلته ، ويؤكد صحة هذا المذهب أنّ العرب قد توقع الموصولات الخاصة موقع الموصولات العامة والعكس كما توقع الموصولات الاسمية موقع الحرفية والعكس ؛ لاشتراكها في الموصولية ومما ورد فيه وقوع الموصول الاسمي موقع الحرفي قوله تعالى :

﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُواْ ﴾[3] .

---

(١) سورة آل عمران الآية / ١١٨ .

(٢) انظر القطر ص / ٥٢ ـ ٥٥ .

(٣) سورة التوبة الآية / ٦٩ .

قدره بعضهم : وخُضتم كخوضهم ، إلى غير ذلك مما يطول به البحث وحسبي الذي ذكرت .

*** *** ***

هذا ما وفق الله إليه وهدى ، وصلى الله وسلم على رسوله المجتبى وبالله التوفيق وهو المستعان والحمد لله في الأولى والآخرة ، اللهم أعنّا ولا تعن علينا وانفع بنا يارينا وانفعنا بعلم أهل العلم والتقى ، واجنبنا وبنينا وأهلينا وإخواننا الخطايا والعثرات والزلات آمين .

*** *** ***



الخاتمــة

وتشتمل على

* تلخيص البحث .
* الجديد فيه .
* توصيات ومقترحات .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة :

بعد هذا التطواف في كتب التراث ، وبعد هذه الرحلة الطويلة التي صاحبت هذه الدراسة المستطيلة لظاهرة التآخي ومسائلها وقضاياها ، وبعد سبر أغوار هذه الظاهرة ولمِّ شعثها وجمع أشلائها ، وبعد ضمّ النّظير إلى النّظير قد رستْ بنا السفينة على شاطىء الإتمام ، وألقت بنا عصا التَّسيار إلى خلاصة توحي بأهمية ظاهرة التآخي في العربية وبيان أسرارها ، وما تنطوي عليه هذه اللغة من أنواع القرابات ووجوه التآخي وأثر ذلك في جمال اللغة ورونقها وحسن سمتها وحكمة تعليلها وصحة قياسها وكثرة فنونها وبُعد نظر أهلها في توضيح وجوه العلاقات بين كلمها ؛ إذ وشائج القربى بينها قوية قوة قرابات النسب بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وكان نتيجة قوة القرابة أن قارض العرب بين الأخوين وأوقعت أحدهما موقع الآخر ، وقاست الأخ على أخيه كما فسرته به ... إلخ .

من هنا يمكن لنا حصر نتائج هذه الدراسة في الآتي :

أولاً : أجرت العرب التآخي في الأصوات مخرجاً وصفات ، وأجرتْه في الصّيَغ حيث عاقبت بينها وأوقعت إحداها موقّع الأخرى ، كما أجرته في الكلمات والتراكيب ، وظهر أثر كل أولئك في الإعراب والبناء والإعمال والإهمال والاستعمال واختلاف أهل العربية ، ويرجع جلّ ذلك إلى أمرين هما : التآخي في اللفظ والتآخي في المعنى ، وقد يقع التاخي في اللفظ والمعنى معاً أو في العمل أو في الحكم أو في الرتبة .

ثانياً : كشفت الدراسة عن جهات التاخي في العربية فبدت جلّية في الأمور الآتية :

١ ـ التّقارض بين الأخوين .

٢ ـ وقوع أحد المتآخيين موقع الآخر .

٣ ـ تفسير أحد المتآخيين بالآخر .

٤ ـ إطلاق اسم أحد المتآخيين على الآخر .

٥ ـ قياس أحد المتآخيين على الآخر .

٦ ـ إعطاء أحد المتآخيين حكم الآخر .

٧ ـ استعمال أحد المتأخيين استعمال الآخر .

إلى غير ذلك مما هو مذكور في موطنه من الدراسة .

ثالثاً : تبين أن التاخي في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً من روافد القياس عند أهل النظر في العربية ، وقد زيّلت البابين : الرابع والخامس بمسائل الخلاف التي تبين ذلك وتؤكده ، كما وضح من خلال الدراسة أنّ التآخي يضاد قياس الطّرد فيكسره ، يوضح لنا ذلك أن القياس في (أل) الموصولة أن توصل بالجملتين (الاسمية والفعلية) وبشبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) إلا أنّها لمّا أشبهت (أل) المعرّفة قيست عليها في الدخول على المفرد من الصّفات الصريحة وإن كان قد بقي لها عُلْقة بأخواتها في الدخول على الجملة وشبه الجملة في الشعر خاصة عند فريق من أهل العربية كما سبق أن أوضحت ذلك في محله .

كما نجد القياس في (أيّ) الموصولة أن تُبنى حملاً على أخواتها الموصولات اسمية كانت أو حرفية إلا أنّه قد ذهب فريق من أهل العربية إلى إعرابها مطلقاً ، وقد قاسوها في ذلك على أختيها الاستفهامية والشرطية حيث الإجماع منعقد على إعرابهما ، وقد سبق بيان ذلك في موطنه من الدراسة .

رابعاً : إنّ دراسة النّحو العربي من خلال وجوه التآخي بين الكلم العربية توضح للدارسين والباحثين مبهمات وجوه الاستعمال العربي وخفاياه ودقائقه ولطائفه ، الأمر الذي يصحح للدّارسين مسارات القواعد الكلية ،

ويؤكد اطّرادية القواعد الجزئية ، وأنّ دراسة علم النّحو بعيدة عن هذين النوعين من القواعد يفضي بالبعض إلى سوء فهم قواعد النّحو العربي ومراميه ؛ إذ التاخي والتّقارب طريقان من طرق تصحيح غرائب الإعمال والإهمال والاستعمال في العربية .

خامساً : إنّ دراسة الظواهر اللغوية والإحاطة بها تجلى لنا عظمة العربية ومدى قوتها وتوسّع العرب فيها وتصرفاتهم .

سادساً : إنّ دراسة التاخي في العربية تؤكد صحة القول بأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية ينعكس على نُظُمها وطرائقها كثيرٌ من ظواهر الإنسان ونُظُمه ، فاللغة بما اشتملت عليه من الظواهر تحمل لنا سمات صانعيها ، وأنّ فقدان العربية فقدان لسمات الإنسان وغرائزه وظواهره .

سابعاً : إن إدراك وجوه التاخي لدى العربي جعلته يكثر من الحمول في لغته مما أفضى إلى إلحاق الجمع بالمفرد والمثنى بالجمع وائتلاف المختلفات وتقارب المتباعدات ووقوع الشيء موقع أخيه وقياسه عليه واكتسابه بعض خصائصه واستعمالاته .

ثامناً : أظهرت الدراسة أنّ النّحاة هم أقرب علماء العربية إلى العرب الأقحاح ، وأنّهم هم علماء أنسابها ومهندسوها ، حيث هم ـ وحدهم ـ الذين أدركوا وجوه العلاقات والقرابات في العربية فوظفوها في قياس النظير على النظير والشّبيه على الشّبيه مما جعلهم يجمعون بينهما في قَرَن واحد .

تاسعاً : كشفت الدراسة عن أهمية ظاهرتي الاشتراك والتّرادف في العربية واستثمار النّحاة لهما في معرفة وجوه الاستعمال سواءٌ أكانت من قبيل المطّرد أو غيره ، وأنّ ما جاء على خلاف الأصل له مندوحة عندهم ووجه مقبول يصححه .

عاشراً : ميّزت هذه الدراسة بين نوعي القواعد العربية ؛ حيث منها ماهو كلّي تخضع له جميع الاستعمالات العربية يستوى في ذلك الملتزم والمطرد والقليل والشّاذ والنّادر ، ومن هذه القواعد الكلية : الاستصحاب والمضارعة والحمل والاستحسان .

ومنها القواعد المشهورة وهي التي تختص بالمطّرد والكثير أو الغالب ، وهذه قد أولتها النّحاة عناية فائقة في كتبهم من حيث البيان والتحليل والتّعليل ، فهذه الدراسة أبرزت لنا عموميّات القواعد وخصوصيّاتها .

الحاديَ عشر : هذه الدراسة تعين على فهم وجوه القراءات القرآنية كتعاقب حروف النفي : (لا ولن وما) على الموضع الواحد كما هو الشأن في قوله تعالى ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾ . قرأ عبد الله ﴿ولن تسألَ﴾ . وقرأ أبي ﴿وما تسألُ﴾ ... الخ .

كما تكشف هذه الدراسة عن وجوه اللغات العربية في نحو : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) وقوله تعالى ﴿ماهذا بشرا﴾ وقرىء (بشرٌ)

كما توضح هذه الدراسة للباحثين والدّارسين علل القياس ووجوهه عند أهل العربية .

« توصيات »

توصي الباحثة بضرورة تنبيه طلاب العربية في الدّرس النّحوي إلى وجوه التقارب والتآخي بين الكلم العربية ، كي يتجلّى لهم سر إعمال المهمل وإهمال العامل ووقوع الشيء موقع غيره واستعماله استعمال غيره وإلحاق الحرف بالفعل والعكس ، والنّصب بالجازم والجزم بالنّاصب إلى غير ذلك . أو أن تضاف مادّة إلى طلاب الدراسات العليا خاصة السنة المنهجية يُدرّس فيها التآخي في الإعراب والبناء والإعمال والإهمال والاستعمال واختلاف أهل العربية في بعض القضايا والأحكام .

هذا وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو نعم المولى ونعم النصير

وصلِّ اللهم وسلّمْ وباركْ على سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه .


فهرس الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
	(سورة الأعراف)	٦٦	٤٣٢
١١٥	٤٢	٥٨	٦٣٧
١٨٠	١٤٧	٢٤	٤٤٧
٣	٢٦٧	١٧	٤٥٢
١٨٦	٢٩٩	٦٢	
٥٩	٣٠٤	٢٥	٥٤٦, ٦٣٧, ٦٣٨, ٦٩٣, ٦٩٤
٨٨	٤٤٨	٤٢	٦٩٤
١٧٢	٥٥٤		(سورة التوبة)
٦٩	٥٥٤	١٩	٢٦
٤٣	٥٩١	١١٢	٢٨٧ ، ٣٣٠
١٢	٦٠٢	٤٠	٣٨٢
١٨٥	٦١٣	٧٠	٤٨٢
٨٢	٦١٥	٣٦	٥٣٥
١٣٨	٦٥٤	٧	٤٨٢
١٩٤	٧٤٥ ، ٧٧٤	٤٤	٦٠١
١٤٣	٧٨٦	٩٢	٨٠٦
٤٨	٨١٦	٣٢	٨٤٩
٤٤	٨١٦	٦٩	٨٧٢
	(سورة الأنفال)		(سورة يونس)
٦٢	٤٩٣	٦٢	٥٢ ، ٥٥٤
٣٨	٢٣٦	٢٢	٦٨

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

الحـــــديث أو الأثـــــر	رقم الصفحة
* « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته »	٧٠٩
* « غزوت مع النبي ﷺ ستّ غزوات »	٥٢٤
* « قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنّا قط وآمن »	٦٤٦
* « كنّا عند النبي ﷺ في ليلة ظلماء ... فقال : الحقا بأمّكما ... »	٥٣٤
* « لايُقتل قرشي صبراً بعد اليوم »	١١٩
* « لاتدخلوا الجنـــة حـتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حـتى تحابّوا »	٦٠٦
* « لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ وما لنَا من طعام إلا الأسودان ... »	٨٤١
* « لقـــد رأيتُني أنا ورســول الله ﷺ نتوضأ من إناء واحد ... »	٨٤١
* « لايبولنّ أحدكم في الماء الدّائم الذي لايجري ثم يغتسل منه »	٨٥٢
* « متى يراك الناس قد تخلّفت وأنت سيد هذا الوادي تخلّفوا معك »	٨٠٠
* « من استمع إلى حديث قوم ... الآنُك يوم القيامة »	١٤٢
* « من أكل من هذه الشّجرة فلا يغشانا »	٦٠٦
* « نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف »	٧٤٦
* « ... وأنّه متى يقوم مقامك لايُسمِع الناس »	٨٠٠

٣ ــ فهرس الشعــــــر

صـــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
وذكرت من لبنٍ	بالصفير بداد	٥٢١
إذا قلّ مالُ المرءَ	كيفَ الأباعدَ	٥٢٣
وما زلت أبغي المال	شبت وأمرداً	٥٤٨
دع عنك لومي	كانت هي الداء	٥٦٨
فقمنا ولّما	عند حدّادها	٥٦٨
ومنه وُلدتُ	العلباءُ بالعود	٥٦٨
وكذاك كان	النّدى يتردّد	٥٨١
أن تقرآن على	لاتُسعرا أحدا	٦١٧
الواهبُ المائةَ	أوبارها اللّبَد	٦٣١
كم ملوك	سُوقَهَ بادوا	٦٣١
لا لا أبوحُ	عهوداً	٦٤٥
	في مدّتي	٦٤٥
ما إنْ جزعتُ	بكايا زنداً	٦٤٤
ورجيّ الفتى	لايزالُ يزدُ	٦٤٥
على ماقام	في رماد	٦٥١
من القوم	بني معدي	٦٦٠
منه وُلدتُ	لمّا كما عُصبَ	٦٧٧
عزمتُ على	مَنْ يسود	٦٨٩
لا ألفينّكَ	زادي	٦٩٣
وما هاج	قيودُها	٦٩٩

صــــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
فيستخرج اليربوع	اليتقصع	٨١٨
أي كما واعربت	انحذف	٦٧١ ، ٦٧٣
أقبلت من عند	مختلف	١٢٦
ألا حبذا علم	دنف	١٢٦
تنفي يداها	الصياريف	٢٤٥
أنا ابن جلا	تعرفوني	٣٩٣
ومن قبل	العواطف	٤٨٢
مثقفات سلبن العرب	القصفا	٧١٥
والحافظو عورة	وكفُ	٦٦٨
بني غدانة	الخزفُ	٦٤٣
ولقد وردتُ	الصيف	٥٩٧
إلا عواسر	متغصّف	٥٩٧
حتى رأينا أحسن	قارف	٨١٣
يزال لكم في النفس	مزلف	٧٧٢
وما يرى ظرفاً	العرف	٨٢٨
إذا العجوز	لاتملق	٦٠٧ ، ٦٠٨
جاء الشتاءُ	التواق	١٤٤
هل أنت باعثُ	مخراق	٣٠١
فإنّ لها جارين	خير الخلائق	٣١٥
تنموا لي الموت	يلتقيان	٧٤١

صـــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
يطير الغلام	المثقل	١٤٦
لأصبح الحي	جمالين	١٤٨
تبقلت من أول	نهشل	١٤٩
والأصل في الفاعل	أن ينفصلا	٢٤٣
وقد يجاء	قبل الفعل	٢٤٣
حتى لحقنا بهم	يرفع الآل	٢٤٥
كأنّ أبّاناً	بجاد مُزَمَّلٍ	٢٥٨
يتبع في الإعراب	وبدل	٢٨٥ ، ٣٢٧
أراه بعد	جليلُ	٢٨٩
وأركب المفرد	إجعلا	٢٩٩
ومفرداً نعتاً	تعدل	٢٩٩
الواهب المائة	أطفالها	٣٠١
وما كنت ذا	مُنْمل	٣٠٦
بكيت وما بكى	وبال	٣٣١
والأمر إن لم	وحيهل	٣٧٣
مكر مفر مقبل	من عل	٣٩٦ ، ٤٩١
أقول وقد	بحالي	٤٢٢
معاذ الهوى	ببال	٤٢٢
أيا جارتا	تعالي	٤٢٢
كأنّ مكاكي	المفلفل	٤٣٤

صـــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
ومن لا يصرف	خبالا	٤٤٠
يساقط عنه	أخولا	٤٤١
نعاء أبا ليلى	خذولها	٤٦١
لعمرك ما أدري	أول	٤٨٣
جواباً به	تُسائلُ	٤٩٦
لم يمنع	أوقال	٤٩٨
ذريني وعلمي	بأخيل	٥٣٣
أقامت على ربعيهما	مصطلاهما	٧١٦
إنّما يدافع	مثلي	٧١٦
وإذا جُزيت قرضاً	الجمل	٤٣٧ ، ٧٥٧
		٧٦٦ ، ٨٠٢
سلي إن جهلت	جهولُ	٧٣٨
وإن هو لم يحمل	سبيل	٧٣٨
فلا الجارة الدنيا	محول	٦٨٩
أرجو وآمل أن تدنو	تنويل	٧٠١ ، ٧٩٢
إنا قتلنا بقتلانا	القيل	٦٥١
دع المغمر	مافعل	٦٥٣
وما أنت بالحكم	والجدل	٦٦٠ ، ٦٦٦
لعمري لأنت البيت	بالأصائل	٦٦٣
وصفة صريحة	قل	٦٦٤

صـــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
ذريني وعلمي بالأمور	بأخيل	٥٣٣
وأنشدوني ركاب	رحل	٨٥٨
ويزعم حسل أنّه فرع	ولا أصل	٨٥٨
وما سعاد غداة البين	مكحول	٨٦٧
أجدك لن ترى بثعليلبات	زمولا	٧٥٢
لئن منيت بنا	ننتقل	٧٥٢
في حيث لا	مثلها	٧٥٦
وأبرح ما أمّرتم وملكتم	بغليل	٧٧٣
فقلت يمين الله أبرح	وأوصالي	٧٧٢
وكلها يلزم	مشتملة	٨٢٠
وجملة أو شبهها	كفل	٨٢٠
فلا مزنة ودقت	إبقالها	٨٢٢
وجليلة الأنساب	أرسلي	٨٢٤
أبى الله للشم	ثقالها	٨٢٥
محا حبّها	من قبل	٨٢٥
فرأيتنا ما بيننا	مفصل	٨٤١
لو يشاء طار	ذو خصل	٨٤٣
ألا عم صباحاً	الخالي	٨٥٤
فعاديت شيئاً	مردم	٥٩
ولقد أبيت	ولا محروم	٧٨

صـــدر البيت	قافيتـــه	رقم الصفحة
تعلم فللتعريف	أول الاسم	٦٥٨
حضور وتفخيم	في الرسم	٦٥٨
صددت وطوّلتَ	يدومُ	٦٨٧
تزوّد منّا بين	التراب عقيم	٦٢٢
يقول إذا	لذيذ بدَائمٍ	٥٩٩
	بدائمً	٥٩٩
لاينعش الطرف	الماءُ مبغومُ	٥٨٦
وقد تزاد	من تقدّما	٥٨٧
فكيف إذا مررت	كانوا كرام	٥٨٧
فأقسم أنْ لو	من الشَّرِّ مظلمُ	٥٩٢
ويوما توافينا	وارق السلَّمِ	٥٩٢
لعلّ الله	أمكم شريم	٥٩٦
واحرّ قلباهُ	عنده سقمُ	٥٤٩
ووردت في النحو كلمات	فعلاً وسما	٥٥٢
وهي منْ	أعني فما	٥٥٢
علَّ لماَ	فيما نظما	٥٥٢
وخلا لات	فروّا الكلما	٥٥٢
وكذا حتى	مذ كلا وما	٥٥٢
ثم عن	مارسما	٥٥٢
ولا تلمني	أقصى همّي	٥٦٢

٤ ـ فهرس تراجم الأعــــلام

٥ ـ فهرس المصادر والمراجع

م	أسـم المصدر أو المرجـع
	أولاً : المخطوطات
١	مخطوط شرح شهاب الدين : أبي العباس أحمد بن أحمد بم محمد بن عيسى المشهور بزرّوق ٨٤٦ ـ ٨٩٩هـ على متن الأجرومية .
٢	مخطوط شرح الكتاب للسيرافي : أبي سعيـــد الحسن بن عبد الله (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٢٠٥ ف مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٨٨ نحو .
٣	مخطوط شرح اللمع لابن الدهان ، مصورة بجامعة القاهرة (٩٣ : نحو) طبع دار الكتب المصرية ١٣٠٥هـ لسعيد بن المبارك ، اللمع لابن جني .
٤	مخطوط اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ميكوفيلم بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٩٨٩ ف مصورة عن المكتبة الأزهرية برقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو .
٥	مخطوط مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب للعيزري : محمد بن محمد العيزري ت ٨٠٨هـ .
	ثانياً : المطبوعات
٦	القرآن الكريم
	« الألف »
٧	الإبدال لابن السكيت : أبي يوسف يعقوب بن السكيت ، تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف ، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ،

أســم المصـدر أو المرجــع	م
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .	
الأحاجي النحوية للزمخشري : محمد بن عمر ، تحقيق مصطفى الحدري ، مكتبة الغزالي .	٨
إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩م .	٩
أخبار النحويين البصريين للسيرافي : أبي سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨هـ ، تحقيق طه الزيني ومحمد خفاجي ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م .	١٠
وطبعة أخرى بتحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٠٤٥هـ/ ١٩٨٥م ، دار الاعتصام .	١١
أدب الكتاب لابن قتيبة : أبي محمد عبد الله بن مسلم الكوفي المروزي الدينوري ٢١٣ ـ ٢٧٦هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .	١٢
الأزهية في علم الحروف للهروي : علي بن محمد النحوي ، تحقيق عبدالمعين الملوِّحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .	١٣
أسرار العربة لابن الأنباري : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، ٥١٣ ـ ٥٧٧هـ تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .	١٤
الأشموني بحاشية الصبان : نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ، دار الفكر بدون تاريخ .	١٥
الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة الكليات الأزهرية ، وشركة الطباعة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م ، مصر ـ القاهرة .	١٦

م	أســم المصدر أو المرجــع
١٧	إصلاح المنطق لابن السكيت : أبي إسحاق يعقوب بن إسحاق ، ت ٢٤٤هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م .
١٨	الأصول في النحو لابن السراج : أبي بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج ، ت ٣١٦هـ تحقيق عبد المحسن الفتلي ، بغداد ، طبعة سلمان الأعظمي ، ١٩٧٣م الجزء الثاني ، والأول طبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣م .
١٩	إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه : أبي عبد الله الحسين بن أحمد ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م .
٢٠	الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، بدون تاريخ .
٢١	إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين درويش ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق وبيروت ، دار الإرشاد الجامعية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
٢٢	الإفادة من حاشيتي الأمير وعبادة على شرح شذور الذهب ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
٢٣	الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش : أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ت ٥٤٠هـ ، حققه وقدم له د/ عبدالمجيد قطامش ، ط/ ١ ـ ١٤٠٣هـ ، مطبعة ركابي ونضر ، دمشق .
٢٤	الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ، تحقيق ودراسة الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، القاهرة .
٢٥	أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الخوري الشرتوني اللبناني ، مكتبة لبنان .

م	أســـم المصدر أو المرجـــع
٢٦	ألفاظ الجموع التي وصُف بها الواحد ، د/ سليمان إبراهيم العايد ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣هـ .
٢٧	ألفية ابن مالك ، دار القلم بيروت .
٢٨	أمالي ابن الشجري : ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني ، دار المعرفة ، بيروت .
٢٩	أمالي المرتضى : الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ٤٣٦هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ ، مصر .
٣٠	الأمـالي النحـوية لابن الحـاجب ت ٤٦٤هـ ، تحـقـيق هادي حـسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت . إمـلاء مـا منّ به الرحـمن للعكبـري ، دار الكتب العلمـيـة ، بيـروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م .
٣١	إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي : جمال الدين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب ، القاهرة ١٣٦٩هـ .
٣٢	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لابن الأنباري : كمـال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محـمد بن أبي سـعـيد الأنبـاري النحـوي ٥١٣ ـ ٥٧٧هـ ، تحـقـيق مـحي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة ، شعبان ١٣٨٠ القاهرة .
٣٣	الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م .
٣٤	الأنموذج للزمخشري : محمد بن عمر ، مطبعة الجوائب ، ط/١ ـ ١٨٧٨م القسطنطينية .

م	أســـم المصـدر أو المرجـــع
٣٥	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ، ومعه عدة السالك للشيخ محمد محي الدن عبدالحميد ، طبعة دار الفكر ، بيروت .
٣٦	الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ٣٣٧هـ ، تحقيق د/مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت .
٣٧	الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف الطبعة الأولى ١٩٦٩م ، مصر .
	« البـــاء »
٣٨	بحث علامات الإعراب بين النظر والتطبيق للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، مجلة اللغة العربية ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
	البحر المحيط لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي ت ٧٤٥هـ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ .
٣٩	بدائع الفوائد للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزية ٧٥١هـ .
٤٠	بدائع من العربية دراسة تحليلية لقضايا متنوعة في النحو والصرف واللغة للدكتور عبد الرحمن إسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، مطبعة التوفيقية القاهرة .
٤١	البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق د / عياد الثبيتي ، دار المغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
٤٢	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين للسيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى اليابي الحلبى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

أســم المصدر أو المرجــع	م
بلوغ الأرب شرح لامية العرب للزمخشري والمبرد والعكبري وابن زاكور المغربي وابن عطاء المصري ، جمع وتحقيق ، محمد عبد الحليم القاضي ومحمد عبد الرزاق عرفان ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .	٤٣
البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب لعبدالله بن محمد بن عبد الله الدايل ، مكتبة الرشد ، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .	٤٤
البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : أبي البركات تحقيق د/عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٣٨٩هـ .	٤٥
« التــاء »	
تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد مرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣٠٧هـ .	٤٦
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر .	٤٧
تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .	٤٨
تاريخ بغداد للبغدادي : أبي بكر أحمد بن علي الخطيب ت ٤٦٣هـ ـ طبعة مصورة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، وطبعة السعادة ١٣٤٩هـ	٤٩
التبيان في إعراب القرآن للعكبري : أبي البقاء عبد الله بن الحسين ، تحقيق علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ، بدون تاريخ .	٥٠
التبصرة والتذكرة للصيمري : أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق من نحاة القرن الرابع ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .	٥١

م	أســم المصـدر أو المرجــع
٥٢	التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢ نحو) .
٥٣	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة نشر دار الكتاب العربي ١٩٦٧م .
٥٤	التصريح بمضمون التوضيح للأزهري : خالد الدين بن عبدالله ت٩٠٥هـ ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
٥٥	التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٦	تفسير القرطبي : الجامع لإحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، طبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م .
٥٧	التمام في تفسير أشعار هـذيل مما أغفل أبو سعيد السكري لابن جني : أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ت٣٩٢هـ ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ـ بغداد ١٣٨١هـ / ١٩٦٢هـ مطبعة العاني .
٥٨	تهذيب إصلاح المنطق للتّبر يزيّ : أبي زكريا يحى بن علي الخطيب ت ٥٠٢هـ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ونشرة دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٥٩	تهذيب التوضيح لأحمد مصطفى المراغي محمد سالم علي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، الطبعة الثالثة بدون تاريخ .

م	أســم المصدر أو المرجـــع
	« الثـــاء »
٦٠	ثلاثيات الأفعال لابن مالك وزوائده لتلميذه البعلي ، تحقيق د/ سليمان ابن إبراهيم العايد .
٦١	ثمار القلوب للثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المدني ١٣٨٤هـ ، القاهرة .
	« الجيــم »
٦٢	الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت٣٤٠هـ ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
٦٣	جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ، محمد بن أبي الخطاب القرشي ، بولاق ١٤١٨ وغيرها .
٦٤	الجني الداني في حروف المعاني للمرادي : حسن بن قاسم ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب مطبعة المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م .
	« الحــاء »
٦٥	حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الأجرومية في علم العربية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٤٣هـ .
٦٦	حاشية أحمد بن أحمد السجاعي على شرح جمال الدين بن هشام لمقدمته قطر الندى وبل الصدى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م .
٦٧	حاشية الباجوري على شرح بانت سعاد لابن هشام ، الطبعة الأولى ، مصر ، المطبعة الخيرية ١٣٠٤هـ .

أســم المصدر أو المرجـــع	م
حاشية البغدادي : عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣هـ على شرح بانت سعاد لابن هشام ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، دار صادر بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .	٦٨
حاشيـة الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .	٦٩
حاشية الصبان : محمد بن علي ، على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بدون تاريخ .	٧٠
حاشية عبادة : محمد العدوي على شرح شذور الذهب لابن هشام ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبى ، القاهرة .	٧١
حاشيـة مخلوف المنياوي على حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري لمتن الإمام الأخضري المسمى بالجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع ، مطبعة حجازي بالقاهرة .	٧٢
حاشية ياسين بن زين الدين العليمي الحمصى الشافعي ، على شرح مجيب النداء شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن على الفاكهي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .	٧٣
حاشيـة ياسين : ابن زين الدين العليمي الحمصى ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .	٧٤
الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .	٧٥
حذف الحرف في النحو والصرف للدكتور / السيد حسن حامد عبدالحميد البهوتي ، مطبعـة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .	٧٦

م	أســم المصدر أو المرجـــع
٧٧	حروف المعاني للزجاجي : أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ، ت٣٤٠ ، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
٧٨	حروف المعاني والصفات للزجاجي ... بتحقيق د/حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
٧٩	الحسان السنيات في المبنيات للسيد عبدالله بن محمد بن حامد السقاف العلوي ، مطبعة العلوم بشارع الخليج ، مصر .
٨٠	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للأصفهاني : أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ، ت٤٣٠هـ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ودار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
	« الخـــاء »
٨١	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي الرياض .
٨٢	الخصائص لابن جني : أبي الفتح عثمان ، تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م ، الطبعة الأولى .
٨٣	دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ، مطبعة بيروت ١٩٦٢م .
٨٤	دراسات لأسلوب القرآن ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، مطبعة السعادة ميدان أحمد ماهر ، القاهرة .
٨٥	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

م	أســم المصدر أو المرجــع
٨٦	دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ .
٨٧	دلائل الإعجاز للجرجاني : أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ت ٤٧١ ـ أو ٤٧٤هـ ، تعليق / محمود محمد شاكر ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٠/ ١٩٨٩م .
٨٨	ديوان الأخطل ، أنطون صالحاني ، بيروت ١٨٩١م .
٨٩	ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب ١٣٦٣هـ .
٩٠	ديوان الفرزدق بعناية أحمد إسماعيل الصاوي ١٣٥٤هـ .
٩١	ديوان الهذليين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م .
	« الــراء »
٩٢	الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، عام ١٩٤٧م .
٩٣	رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
٩٤	روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات تأليف : المرزا محمد باقر الموسوي الأصبهاني ، عنيت بنشره مكتبة إسماعيليان ، تحقيق أسعد الله إسماعيليان .
	« الســين »
٩٥	سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، الفيصلية ، مكة .

أســـم المصدر أو المرجـــع	م
سر صناعة الإعراب لابن جني : أبي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .	٩٦
سنن ابن ماجه نشرة محمد فؤاد عبد الباقي ، الحلبي ١٣٧٣هـ .	٩٧
سنن أبي داود نشرة محمد محي الدين عبدالحميد ، المطبعة التجارية ، القاهرة ١٣٥٤هـ .	٩٨
سير أعلام النبلاء للذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .	٩٩
« الشـــين »	
شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .	١٠٠
شرح ابن عقيل ـ قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله ـ العقيلي ـ المصري ـ الهمداني ٦٩٨ ـ ٧٩٩ ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ دار الفكر ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .	١٠١
شرح ابن عقيل بمنحة الجليل ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .	١٠٢
شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك وعليه حاشية محمد الخضري ، طبعة إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بدون تاريخ ، القاهرة .	١٠٣
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، لبنان ـ بيروت ، الطبعة السادسة عشرة ، بدون تاريخ .	١٠٤

م	أســم المصدر أو المرجــع
١٠٥	شرح أشعار الهذليين للسكري : أبي سعيد الحسن بن الحسين ت٢٩٠هـ ، تحقيق / عبدالستار أحمد فراج ، القاهرة ، مطبعة المدني ، بدون تاريخ ، ونشرة دار العروبة ، القاهرة ١٣٨٤هـ .
١٠٦	شرح الأشموني : أبي الحسن نور الدين على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، بيروت .
١٠٧	شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل : بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق / محمد كامل بركات ، دمشق ، مطبعة دار الفكر ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ .
١٠٨	شرح التسهيل لابن مالك : جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني الأندلسي ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/محمد بدوي المختون ، مؤسسة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
١٠٩	شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصاري ، دار الفكر ـ بيروت .
١١٠	شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ ، الشرح الكبير تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح مكتبة الفيصلية .
١١١	شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي دار الكتب العلمية ، بيروت .
١١٢	شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣م ، تحقيق محمد نور الحسن وصاحباه الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

م	أسـم المصدر أو المرجـع
١١٣	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، المولود في القاهرة ٧٠٨هـ والمتوفي بها سنة ٧٦١هـ ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، بدون تاريخ .
١١٤	شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادي : عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣هـ ، صاحب خزانة الأدب ، تحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، مطبعة حجازي ، بدون تاريخ .
١١٥	شرح شواهد العيني على شرح الأشموني بحاشية الصبان ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
١١٦	شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت٩١١ ، دار مكتبة الحياة ، لجنة التراث العربي ، رفيق حمدان وشركاه .
١١٧	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ت٦٧٢هـ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
١١٨	شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، طبعة الفيصلية .
١١٩	شرح قطر الندى وبل الصـدى للفاكهي : عبدالله بن أحمد بن علي ـ ط ـ مصطفى الحلبي ١٩٣٤م ، وبها مِشِيَة حاشية زين الدين العليمي الحمصي .

م	أســم المصدر أو المرجــع
١٢٠	شرح كافية ابن الحاجب للجاربردي : فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف ت ٧٤٦ وعليه حاشية بن جماعة .
١٢١	شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
١٢٢	شرح كافية ابن الحاجب للرضى : محمد بن الحسن الأستراباذي ت٦٨٨ هـ ـ الأستانة ١٢٧٥هـ .
١٢٣	وطبعة ثانية بتحقيق د/ يوسف حسن عمر ، مطابع الشروق ، بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
١٢٤	شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٨هـ ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور محمود فهمي حجازي ١٩٨٦م ، الجزء الثاني ، د/ رمضان عبدالتواب ١٩٩٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٢٥	شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي : لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي ٨٩٩هـ ـ ٩٧٢هـ ، تحقيق الدكتور رمضان أحمد الدميري ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، دار التضامن للطباعة ، القاهرة .
١٢٦	شرح الكواكب الدرية للأهدل : محمد بن أحمد بن عبد الباري علي متممة الأجرومية ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، بيروت .
١٢٧	شرح لامية العرب لأبي القاسم جارالله بن محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧هـ ـ ٥٣٨هـ .

م	أســم المصـدر أو المرجــع
١٢٨	شـرح المفصل لابن يعـيش بن علي بن يعـيش النحوي عـالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
١٢٩	شرح المفصل لابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ت ٦٥٣ ـ المطبعة المنيرة ، مصر ، بدون تاريخ .
١٣٠	شرح المقدمة النحوية (المحسبة) لابن بابشاذ : طاهر بن أحمد ، تحقيق خالد عبدالكريم ، الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية ، ١٩٧٦م ـ ١٩٧٧م .
١٣١	وطبعــة أخرى بتـحقيق محـمد أبو الفتـوح شريف ، مصــــر ، دار الكتب ١٩٧٨م .
١٣٢	شـرح المكودي أبي زيد بن عبـدالرحمن بن علي بن صـالح المكودي الفـارسي النحوي المتـوفي سنة ٨٠٧هـ على الألفـية في علمي النحـو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك المتوفي سنة ٦٠٢هـ ، الطبـعة الثالثـة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م ، شركة مكتبة ومطبـعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
١٣٣	الشـعر والشعراء لابن قتيبة : أبي محمد عبدالله بن مسلم الكوفي المروزي الدينوري ٢١٣ ـ ٢٧٦هـ ، تحقيق أحمد شاكر ١٣٧٠هـ .
١٣٤	الشـوارد في اللغــة لرضي الدين : الحسن بن مـحـمـد الصّـغـاني ٥٧٧هـ ـ ٦٥٠ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
١٣٥	شـواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : جـمال الدين مـحمـد بن عبدالله الطائي النحوي ، ت٦٧٢ ، تحـقيق مـحمد فؤاد عبدالباقي ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي .

م	أســم المصـدر أو المرجــع
١٣٦	وطبعة أخرى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
١٣٧	شواهد العيني : محمود ، المسمى بالمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية على خزانة الأدب ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
	« الصــاد »
١٣٨	الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، القاهرة عام ١٩١٠م .
١٣٩	الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري : أبي نصر إسماعيل بن حماد ، ستة أجزاء ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، بيروت ـ دار الملايين ١٩٧٩م .
١٤٠	صحيح البخاري : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي مولاهم المتوفي سنة ٢٥٦هـ ـ ٨٦٩م ـ بولاق ١٣١٣ .
١٤١	صحيح مسلم : أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦ ـ ٢٦١هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ القاهرة ١٣٧٥ ، مطبعة الحلبي .
١٤٢	صحيفة الألسن ـ العدد الثالث ١٩٧٥م ، رأي في بناء الاسم لعبد السلام أحمد عواد ، مطبعة الأطلس .
	« الضــاد »
١٤٣	الضرائر الشعرية لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق سيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
١٤٤	ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

م	أسم المصدر أو المرجع
	« الطاء »
١٤٥	طبقات الشعراء للجمحي محمد بن سلام ت ٢٣١ ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط المدني ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٤٦	الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري ت ٢٣٠هـ ، دار صادر ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
١٤٧	طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تقي الدين الشافعي ، تحقيق محسن عياض ، بغداد ، مطبعة النعمان ١٩٧٣م ـ ١٩٧٤م .
١٤٨	طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ١٩٥٤م
	« العين »
١٤٩	عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
	« الغين »
١٥٠	غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، عني بنشره / ج برجستراسر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومصر ١٩٣٣م .
	« الفاء »
١٥١	فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢٣٣ ، ٣٧٣ ، ٥٥٤ ، ٦٣٩ .
١٥٢	الفروق اللغوية للعسكري : أبي هلال الحسن بن عبدالله ت ٣٩٥ ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، ط/٥ ، بيروت ١٤٠٣ / ١٩٨٣م .

م	أسـم المصدر أو المرجـع
١٥٣	الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب : حسين بن أبي العز الهمداني ٦٤٣ ، تحقيق محمد حسين النمر ط/١٤١١ / ١٩٩١ ، دار الثقافة ، الدوحة ـ قطر .
١٥٤	الفصيح لأبي العباس ثعلب ٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ ، تحقيق ودراسة د/ عاطف مذكور ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٥٥	الفهرست لابن النديم ، مكتبة خياط ، بيروت ـ لبنان .
١٥٦	الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي ت ٨٩٨هـ . دراسة وتحقيق د/ أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
١٥٧	الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان للإمام العالم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم إمام الجوزية المتوفي سنة ٧٥١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٥٨	فوات الوفيات للكتبي : محمد بن شاكر ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر ١٩٧٤م .
١٥٩	في النحو العربي : نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ، بيروت المكتبة العصرية ١٩٦٤م .
١٦٠	في النحو العربي : قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث لمهدي المخزومي ، القاهرة ، مصطفى الحلبي ١٩٦٦م .
	« القـاف »
١٦١	القاموس الوسيط ، إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وغيره ، الطبعة الثانية ، مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى .

م	أســم المصـدر أو المرجـــع
	« الكـــاف »
١٦٢	الكافية في النحو للإمام جمال الدين أبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦هـ ، دار الكتب العلمة ، بيروت .
١٦٣	الكامل للمبرد : أبي العباس محمد بن يزيد ٢١٠ ـ ٢٨٥ ، الطبعة الثانية ، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
١٦٤	الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بسيبويه ت ١٨٠هـ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٨٥ / ١٩٦٦م .
١٦٥	والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق .
١٦٦	والطبعة الثانية ١٣٨٧ / ١٩٦٧م منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .
١٦٧	كتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لشيخ الإسلام عز الدين بن عبدالسلام الشافعي الدمشقي ت ٦٦٠هـ ، ط١٣١٢هـ ، وقد اختصره جلال الدين السيوطي وسماه مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن .
١٦٨	الكتاب بتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، بولاق مصر ، المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٦هـ .
١٦٩	كتاب الجمل لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٤٠ ، تحقيق علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربد ـ الأردن .

م	أســم المصدر أو المرجــع
١٧٠	كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه : الحسين بن حمدون الأستاذ أبي عبد الله النحوي الحلبي ت ٣٦٠ ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار . دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
١٧١	الكشـاف لأبي القـاسم مـحمـود بن عـمر جـارالله الزمـخشـري ، دار المعرفة ، بيروت .
١٧٢	الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٦م .
١٧٣	الكواكب الدرية شـرح مـحمد بن أحـمد بن عبدالباري الأهدل على متممة الأجرومية ، مؤسسة الكتب الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
	« الــلام »
١٧٤	لسان العرب لابن منظور : جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرَّم بن منظور الإفريقي المصري ، ت ٧١١ ، دار صادر ، بيروت ، مصور عن طبعة بولاق .
١٧٥	لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ٥٧٧هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ، دمـشق ، والطبـعـة الثـانيـة ، بيـروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
١٧٦	اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٨م .
	« الميــم »
١٧٧	مـاينصـرف ومـا لاينصـرف لإبراهيم بن السَّري المعروف بالزّجاج ، تحـقـيق هدى مـحـمـود قـراعـة ، القـاهرة ، مطابع الأهرام التـجـارية ١٩٧١م .

أســم المصدر أو المرجــع	م
مجاز القرآن لأبي عبيدة : معمر بن المثنى التيمي ت ١٢٠هـ ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، طبعة الخانجي ، القاهرة ١٣٧٤هـ .	١٧٨
مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢م .	١٧٩
مجلة العلوم الإنسانية ، الكويت ، العدد ٣٧ ، المجلد العاشر ١٩٩٠ (بحث التحويل في صيغ المضاعف وحروفه) للدكتور عبد الرحمن إسماعيل .	١٨٠
مجلة اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ١٤٠٢هـ ، والعدد الثالث ١٤٠٤هـ .	١٨١
مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ، العدد العاشر .	١٨٢
مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ٥١٨هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٨٩م .	١٨٣
مجمل اللغة لابن فارس : أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ت ٣٩٥ ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، طبعة ثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .	١٨٤
مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ..	١٨٥
المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري : محمود بن عمر ، تحقيق بهية باقر الحسيني .	١٨٦
وطبعة أخرى بتحقيق د/ خديجة باقر الحسيني ، مطبعة أسعد بغداد .	١٨٧
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني : عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢ ، تحقيق علي النجدي ناصف ،	١٨٨

م	أســم المصـدر أو المرجـــع
	د/ عبد الحليم النجار ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الكتاب التاسع ، القاهرة ١٣٨٦هـ و ١٣٨٩هـ .
١٨٩	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية : أبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي ٥٤١ ، تحقيق وتعليق الرحالي الفارق بن إبراهيم الأنصاري السيد عبدالعال السيد إبراهيم محمد الشافعي صادق العناني ، الطبعة الأولى ، الدوحة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٧م .
١٩٠	مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه : أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعرف بابن خالويه ، ت ٣٧٠هـ نشرة (ج) برجستراسر ، طبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣٤م .
١٩١	المخصص لابن سيده : أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده ت ٤٥٨هـ ، بيروت دار الفكر ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
١٩٢	مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، عام ١٩٨٧م .
١٩٣	المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٨هـ ، تحقيق د/ طارق عبده عون الجاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٨م .
١٩٤	المذكر والمؤنث للفراء : أبي زكريا يحى بن زيادت ٢٠٧هـ ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة ١٩٦٩م .
١٩٥	مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة النهضة ، مصر ـ القاهرة .
١٩٦	المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢م ، بلا تاريخ .

م	أســـم المصدر أو المرجــــع
١٩٧	المرصع بالآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات لابن الأثير الجزري مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم المتوفي سنة ٦٠٦هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور فهمي سعد ، عالم الكتب ـ بيروت .
١٩٨	المزهر في علوم العربية وآدابها للسيوطي جلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ ط صبيح ، وطبعة إحياء الكتب العربية تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلى البجاوي ومحمد أبو الفصل إبراهيم ط عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
١٩٩	المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل بهاء الدين عبدالله ، تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق ، دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
٢٠٠	المصباح في علم النحو للمطرزي : أبي الفتح ناصر الدين ، تحقيق عبدالحميد السيد طالب ، القاهرة ، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة ، طبع دار الطباعة القومية ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .
٢٠١	المصباح المنير للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري ت ٧٧٠ ، المطبعة العثمانية ، مصر ١٣١٢هـ .
٢٠٢	مصطلحات النحو الكوفي في معاني القرآن للفراء ، ميمونة أحمد سعيد القوناوي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
٢٠٣	المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلا الدين السيوطي ، تحقيق نبهان يس حسين ، بغداد ، مطبعة دار الرسالة ١٩٧٧م .
٢٠٤	معاني الحروف للرماني : أبي الحسن علي بن عيسى ت ٣٨٤ ، تحقيق عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

م	أســـم المصـدر أو المرجـــع
٢٠٥	معاني القرآن للأخفش : أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي (الأوسط) ت ٢١٥ ، تحقيق د / فايز فارس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
٢٠٦	معاني القرآن وإعرابه للزجاجي ، تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٠٧	معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحى بن زيادت ٢٠٧هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي ، وعلي النجدي ناصف ، الدار المصرية للتأليف .
٢٠٨	معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، القاهرة .
٢٠٩	معجم الأدباء لياقوت ، نشرة فريد رفاعي ، دار المأمون ، ١٣٢٣هـ .
٢١٠	معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، صنفه د/ إسماعيل عمايره ، ود / عبدالحميد السيد ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٢١١	معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، بيروت .
٢١٢	المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم صنفه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، دار الحديث ، القاهرة .
٢١٣	المعجم المفهرس للحديث النبوي ، نشرة د . أ ، ي ونسنك ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٩٨٦م .
٢١٤	المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس والدكتور عبدالحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله أحمد ، الطبعة الثانية .

م	أســم المصدر أو المرجـــع
٢١٥	معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث ، بيروت ١٣٧١هـ
٢١٦	معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار للذهبي : شمس الدين ، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٢١٧	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت ٧٦١هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .
٢١٨	مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشّامية ، بيروت .
٢١٩	المفصل في علم العربية للزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر جارالله ، ت ٥٣٨هـ ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ، طبعة ثانية .
٢٢٠	مقاييس اللغة لابن فارس : أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ت ٣٩٥هـ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، بيروت .
٢٢١	المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان من مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
٢٢٢	المقتضب للمبرد : أبي العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي ت ٢٨٦هـ ، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمه ، القاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٣٨٨ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٢٢٣	المقدمة (المحسبة) لابن بابشاذ طاهر بن أحمد ، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف ، دار الكتب ، مصر ، ١٩٧٨م .
٢٢٤	مقدمة ابن خلدون عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر الحضرمي ، الاشبيلي الأصل ثم التونسي ثم القاهري ت ٨٠٨ .

م	أســم المصدر أو المرجـــع
٢٢٥	المقرب لابن عصفور الإشبيلي ، الطبعة الأولى ١٩٧١م ، مطبعة الفيصلية ، مكة المكرمة ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ، د/ عبدالله الجبوري .
٢٢٦	المقنع في الدراسات النحوية للدكتور عبدالرحمن إسماعيل ، الطبعة الأولى ، مطبعة يحى البابي الحلبى وشركاه ، القاهرة .
٢٢٧	ملخص قواعد اللغة العربية ، تأليف : فؤاد نعمة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثامنة ١٩٨٥م .
٢٢٨	من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية .
٢٢٩	المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن علي بن الحسين الهنائي المعروف بكراع النمل ، تحقيق د/ محمد أحمد العمري ، مركز التراث جامعة أم القرى .
٢٣٠	منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد .
٢٣١	منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ، عبدالله يحى الشعبي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٢٣٢	المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م .
٢٣٣	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري شرح على قواعد الإعراب للعلامة بن هشام الأنصاري ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ .
	« النـــون »
٢٣٤	نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي ٥٠٨ ــ ٥٨١ ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، دون تاريخ .

م	أســـم المصـدر أو المرجــــع
٢٣٥	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بروى ت ٨٧٤هـ ، مصورة عن طبعة دار الكتب وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
٢٣٦	النحو الوافي لعباس حسن دار المعرفة بمصر ، رقم الإيداع ٥١٦٥ / ١٩٧٦ م .
٢٣٧	نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م ، دار نهضة للطبع والنشر ، القاهرة .
٢٣٨	النشر في القراءات العشر لابن الجزري الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ت ٨٣٣ ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .
٢٣٩	النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلام الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، الكويت .
٢٤٠	النهاية في شرح الكفاية للعلامة شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي ، تحقيق ودراسة عبدالله عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ، إشراف د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .
٢٤١	نهاية القول المفيد في علم التجويد للشيخ محمد مكي نصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٩هـ .
٢٤٢	النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

م	أســم المصـدر أو المرجــع
	« الهـــاء »
٢٤٣	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ت ١٣٣٩هـ ، مجلد ١ طبع استانبول سنة ١٩٥١م ، مجلد ٢ طبع استانبول سنة ١٩٥٥م .
٢٤٤	همع الهوامع شرح جمع الجوامع الجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان .
٢٤٥	همع الهوامع شرح جمع لجوامع ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون ، الكويت ، دار البحوث العلمية ١٩٧٥م .
	« الـواو »
٢٤٦	وفيات الأعيان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت ٦٨١هـ ، تحقيق د / إحسان عباس ، دار صادر بيروت .
	« اليـاء »
٢٤٧	يتيمة الدهر لأبي منظور عبدالملك الثعالبي النيسابوري ت ٤٢٩هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، دار الكاسيت العلمية ، بيروت .

٦ ـ فهرس الموضوعات